



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الملك سعود

كلية التربية

الأحاديث المَعْلَّة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد"

للدكتور أبي يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ)

جمعاً ودراسة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية جامعة الملك سعود

إعداد

مها بنت سعدون العتيبي

الرقم الجامعي (٤٢٥٢٢١١٤٨)

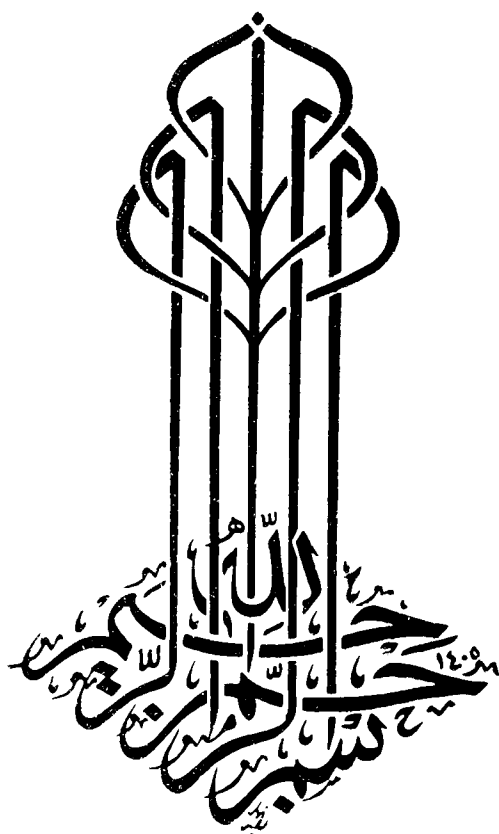
إشراف

أ.م. سعد بن عبد الله آل حميد

الأستاذ في الحديث وعلومه

المجلد الأول

الفصل الثاني لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الثقافة الإسلامية

شعبة (التفسير والحديث)

إجازة رسالة دراسات عليا

عنوان الرسالة

الأحاديث المُعَلَّة بالاختلاف في كتاب " الإرشاد " للحافظ أبي يعلى الخليلي

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(تخصص التفسير والحديث)

إعداد الطالبة / مها بنت سعدون العتيبي

نوقشت هذه الرسالة في يوم الأحد الموافق ١٣/٧/١٤٣٣ هـ

وتم إجازتها

التوقيع

صفة العضوية

مقرراً

عضواً

عضواً

أعضاء لجنة المناقشة :

١ - أ.د. سعد بن عبدالله الحميد

٢ - أ.د. حسن محمد عبه جي

٣ - أ.د. يحيى بن عبدالله الشهري

العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ

الفصل الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة: الملك سعود.

الكلية المانحة: كلية التربية.

القسم العلمي: ثقافة إسلامية.

التخصص: الحديث وعلومه.

عنوان الرسالة: الأحاديث المعللة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للحافظ أبي يعلى الخليلي، جمعاً ودراسة.

اسم الباحثة: مها بنت سعدون العتيبي.

الدرجة: دكتوراه.

مُلَخَّصُ الرسالة

إن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها، وقد أفرد بعض أهل الحديث في هذا الفن كتباً مستقلة، في حين أدرجها بعضهم في ثانيا مؤلفاتهم، ومن هذه الكتب: كتاب "الإرشاد" للخليلي، حيث جاء في ثانيا الكتاب بعض الأحاديث التي أعلمها الخليلي إما بنفسه، أو نقل علتها عن غيره، فجمعت الأحاديث المعللة بالاختلاف فيها بالزيادة، أو بالنقصان، أو بالتغيير والإبدال ودرستها.

والخليلي من العلماء ذوو المكانة العالية، وكفي أن أذكر في هذا قول الذهبي: ((كان ثقة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث، ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته)).

وهذا الكتاب تراجع للمحدثين مرتب على حسب بلادهم، إلا أنه حوى نصوصاً في علم العلل، ولكنها غير مجموعة في مكان واحد، ولا مرتبة ترتيباً يسهل الوصول إليها، مما يجعل تلك النصوص غير متاحة للمعنيين بعلم الأحاديث، والخليلي من العلماء الذين طالما نُقلت أقوالهم، إلا أن قلة الإنتاج العلمي الذي وصلنا لهذا العالم، وقلة الدراسات العلمية حوله، جعلنا لا نملك تصوراً واضحاً عن منهجه العلمي في علم العلل.

كما أنه يستعمل بعض التراكيب المشككة؛ كقوله: (هذا من الصحيح المعلول)، كما جرى الخلاف طويلاً حول تعريفه الحديث الشاذ.

وأهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد معنى العلة عند الخليلي، مع بيان جهوده في النقد الحديثي، من خلال دراسة الأحاديث المعلقة بالاختلاف في كتابه "الإرشاد".

وقد قُدمت دراسات تطبيقية مختلفة حول علم العلل بصورة عامة، بعضها عام يتعلق بقواعد وأصول هذا الفن، وبعضها خاص بتحقيق بعض الكتب؛ ولكني لم أجد شيئاً من الدراسات السابقة حول الأحاديث المعلقة في كتاب "الإرشاد" للخليلي؛ ولا يؤثر على ذلك ما كتبه محقق "الإرشاد" في مقدمته؛ فقد تعرضت لجانبين لم يتعرض لهما المحقق، وهي:

- دراسة لمقدمة كتاب "الإرشاد".

- بيان جهود الخليلي في علل الحديث.

ولمكانة الخليلي العلمية، ولما لأقواله وتعليقاته من مكانة عند العلماء، فإن هذه الرسالة ستجمع الأحاديث المعلقة بالاختلاف عنده، وتقدم بعد دراستها في بحث مستقل.

وتبرز أهمية الكتابة عن الأحاديث المعلقة بالاختلاف عند الخليلي في أمور:

١. خلو المكتبة الحديثية من مؤلف مستقل عن الأحاديث المعلقة بالاختلاف عند الخليلي.

٢. مكانة الخليلي بين علماء الحديث.

٣. لم يُفرد الخليلي بدراسة وافية تعكس جهوده الحديثية، وكتاب "الإرشاد" أشهر

مؤلفاته على الإطلاق، وقُدّم له بمقدمة نفيسة ذكر فيها بعض المصطلحات الحديثية

المشكلة التي انفرد باستعمالها كقوله: ((صحيح معلول))، أو بتعريفات تحتاج إلى من

يقف على حقيقة مراده منها، وتوجيه ما يُشكل منه مع التعريف المشهور عند المحدثين؛

كتعريفه ((الحديث الشاذ)) مما يحتاج إلى تحليل ومناقشة ودراسة لهذه المصطلحات

وغيرها، وموازنة ذلك بتطبيقاته العملية في إعلاله للأحاديث.

King Saud University.

College of Education.

Department: Islamic Studies.

Programs of study: Hadith.

Thesis: The defected hadith in the book "alershah" of alKhalili, collection and study.

Name: Maha Sadoon Al-Otaibi.

Degree: PhD.

Abstract

The knowledge of the causes and effects of hadith is the most accurate of types of hadith, Has been singled out some of the people in this hadith art books independently, while some of them included them in the folds of their books, One of these books: the book "alershah" of the Khalili, Where the book came in the course of some hadith that criticism itself or transfer to others.

I collected the defected difference hadith in the increase, or decrease, or change and substitution and studied.

Khalili is one of the owners of those scholars, high status, is enough to mention in this Aldahabe saying: ((was confident, maintained, knowing much of the causes and effects of hadith, and his men, a ascending chain of transmission, and look at his book known the high position of him)).

In this book biographies of salary depending on the country, but it is not a group in one place, not in alphabetical order of easy to access,

Khalili is one of those scholars who quoted their words, but the lack of scientific production, which reached him, and the lack of scientific studies about it, we do not have a clear understanding of the scientific method.

It also uses some of the compositions of the problem; such as saying: (This is a defected and authentic), has also been a long controversy about the definition of irregular hadith.

The objectives of this research is to determine the meaning of the blemish when Khalili, a statement with his newborn in cash, through the study of the defected difference hadith in his book "alershad".

Has provided studies applied different about the science of the blemish in general, some of the rules and origins of this art, and some special achievement of certain books; but I did not find a thing of the past studies on the defected hadith in the book "alershad" of AlKhalili; not affect that what was written by an investigator "alershad" in his introduction; have been exposed to both sides are not exposed to the investigator, namely:

- A study of the introduction of the book "alershad".
- Statement of the efforts of al-Khalili in the causes and effects of hadith.

I will study topics in independent research, The importance of writing about this subject in other things:

1. Hadith-library free from the author independently of the defected difference hadith of AlKhalili.
2. Khalili position between hadith scholars.
3. Not singled out Khalili studied adequately reflect his efforts, and the book "alershad" months his works at all, and gave him an introduction precious stating some of the terminology problem by himself Uses such as saying: ((defected and authentic)), or definitions need to be who knows he meant them, and guide what constitutes with the definition of it famous, such as the definition ((irregular hadith)), which needs to analyze, discuss and study of these terms and others, and that its applications budget process in his book.

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هداه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد.

فإن أشرف علم على الإطلاق هو علم الوحيين: الكتاب والسنة، وإن من خير ما تفنى فيه الأعمار شغلاً ومطالعة هو الاشتغال بسنة رسول الله ﷺ حفظاً وفهماً، ومن أفضل علوم الحديث المعينة على تمييز المقبول من المردود: علم علل الحديث الذي عدّه بعض الناس ضرباً من السحر أو الكهانة^(١)؛ لصعوبته ودقته وقلة من يخوض فيه، مع أنه علم قائم على أصول ومعرفة تُدْرِكُ بعد طول مطالعة وحفظ ومدارسة، مع ملازمة للطاعة وتقوى الله^(٢).

يقول علي بن المديني: ((ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة))^(٣).

وقال الخطيب البغدادي: ((معرفة العلل أجل أنواع علوم الحديث))^(٤).

وقال ابن الصلاح: ((اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها))^(٥).

وقد أفرد بعض أهل الحديث في هذا الفن كتباً مستقلة، في حين أدرجها بعضهم في ثنايا مؤلفاتهم، ومن هذه الكتب: كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ الخليلي)، حيث جاء في ثنايا الكتاب بعض الأحاديث التي أعلاها الخليلي إما بنفسه، أو نقل علّتها عن غيره، فاستخرت الله ﷻ في جمع (الأحاديث المعلّة بالاختلاف) في هذا الكتاب، ومن ثمّ دراستها على حدة، ثم ذكر أقوال العلماء فيها إما موافقة أو مخالفة للخليلي في إعلاها، وعنوت هذا

(١) لشدة غموضه وخفائه، حتى يبدو عند من لا يعرفه أنه من الكهانة.

(٢) تنظر مقدمة كتاب "الحديث المعلل" (ص ٧-٩).

(٣) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/٢٥٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٩٤).

(٥) "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٤٢).

البحث بـ (الأحاديث المُعلَّلة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للحافظ أبي يعلى الخليلي، جمعاً ودراسة).

هذا والله أسأل الإعانة والسداد والتوفيق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن كتاب "الإرشاد" للخليلي ليس من كتب العلل المصنفة لهذا الغرض، بل هو كتاب تراجم للمحدثين مرتب على حسب بلادهم، إلا أنه حوى نصوصاً في علم العلل هي في غاية النفاسة، ولكنها غير مجموعة في مكان واحد، ولا مرتبة ترتيباً يسهل الوصول إليها، مما يجعل تلك النصوص غير متاحة للمعتنين بعلل الأحاديث.

ووجه آخر لمشكلة البحث، وهو أن الخليلي - رحمه الله - من علماء الحديث المعبرين الذين طالما تناقل العلماء أقوالهم، إلا أن قلة الإنتاج العلمي الذي وصلنا لهذا العالم، وقلة الدراسات العلمية حوله، جعلنا لا نملك تصوراً واضحاً عن منهجه العلمي في علم العلل.

كما أننا نجد الخليلي يستعمل بعض التراكيب المشكّلة؛ كقوله: (هذا من الصحيح المعلول)، وأفضل الطرق لتحرير هذه المصطلحات المهمة: أن تُدرس في ضوء الأحاديث التي أعلمها بسبب الاختلاف.

حدود البحث:

ستنحصر الدراسة في الأحاديث المعللة بالاختلاف، سواء من قبل الخليلي أو غيره، سواء أكان الاختلاف فيها بالزيادة، أم بالنقصان، أم بالتغير والإبدال دون غيرها من أوجه التعليل الأخرى؛ كالتفرد مثلاً، وقد بلغ عدد الأحاديث ٧١ حديثاً^(١)، وسيكون البحث مقتصرًا على كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي، بانتخاب السلفي، اعتماداً على النسخة التي قام بتحقيقها د. محمد سعيد بن عمر إدريس، وهي من منشورات مكتبة الرشد بالرياض. الطبعة الأولى لعام ١٤٠٩ هـ الموافق ١٩٨٩ م، مع الاستعانة بالمخطوط عند الحاجة.

(١) بعد أن كان العدد عند الحصر الأولي مع الخطأ (٧٩) حديثاً، حيث ظهر لي أن ما استبعدتها تفرد مطلق لا خلاف فيها.

مصطلحات البحث:

المعلول: ((هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح))^(١).

الاختلاف: أن تتعدد وجوه الرواية على الراوي مدار الحديث بأن يرفع بعضهم الحديث ويقفه آخرون، أو يصله بعضهم ويرسله غيرهم، أو يزيد بعضهم فيه راوياً ويسقطه بعضهم، وهكذا^(٢).

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١. إن كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي" أحد الكتب التي حوت جملة من النصوص المهمة في إعلال الأحاديث، إلا أنها نُثرت فيه ولم تُجمع في محل واحد ولم ترتب، ولم تدرس - حسب علمي - في ضوء علم العلل.

٢. مكانة الخليلي بين علماء الحديث، ويكفي في هذا أن أذكر قول الذهبي - وهو من أهل الاستقرار التام في نقد الرجال^(٣) -: ((... وكان ثقة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث، ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته))^(٤).

وقد أكثر العلماء من النقل عن الخليلي: كالرافعي^(٥)، والمزني^(٦)، والذهبي^(٧)، وابن حجر^(٨) وغيرهم.

(١) هذا تعريف ابن حجر نقله تلميذه البقاعي في "النكت الوفية بما في شرح الألفية" (٥٠١/١).

(٢) ينظر "شرح لغة المحدث" (ص ٣٤٩).

(٣) قاله ابن حجر في "نزهة النظر" (ص ١٣٦).

(٤) "تذكرة الحفاظ" (١١٢٤/٣).

(٥) يكفي في هذا أن نعلم أن الرافعي جعل كتاب الخليلي الذي ألفه في تاريخ قزوين مستنده الرئيس في كتابه "التدوين في تاريخ قزوين"؛ كما في مقدمته (٣/١).

(٦) "تهذيب الكمال" (٤١٠/٨ و ٤١٠/٩ و ٤٦٠/١٠ وغيرها).

(٧) "ميزان الاعتدال" (١٨٨/٤ و ١٨٩ و ٦٢/٦ وغيرها).

(٨) "تقريب التهذيب" (ص ٣٦٣ و ٤٨٠ وغيرها)، تهذيب التهذيب (٣٩/١ و ١٥٠/٣ و ١٦٥ وغيرها)، "لسان الميزان" (٦٥/١ و ١٢٠ و ١٦٧ وغيرها).

٣. إن الحافظ الخليلي لم يسبق حسب علمي أن أفرد بدراسة وافية تعكس جهوده الحديثة، وهذا مما يشجع الباحث على دراسة هذه الشخصية من خلال أشهر مؤلفاته على الإطلاق، لا سيما أنه قدّم لكتابه بمقدمة نفيسة ذكر فيها بعض المصطلحات الحديثة المشكلة التي انفرد باستعمالها كقوله: ((صحيح معلول))، أو بتعريفات تحتاج إلى من يقف على حقيقة مراده منها، وتوجيه ما يُشكل منه مع التعريف المشهور عند المحدثين؛ كتعريفه ((الحديث الشاذ)) مما يجعل الباحث في علم الحديث يحتاج إلى تحليل ومناقشة ودراسة لهذه المصطلحات وغيرها، وموازنة ذلك بتطبيقاته العملية في إعلاله للأحاديث.

٤. إن الغلبة في إعلال الأحاديث إنما تكون للأحاديث التي فيها اختلاف؛ يقول الحافظ ابن حجر: ((فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف))^(١)، لذا وقع اختياري على (الأحاديث المعلة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للخليلي).

الدراسات السابقة:

قُدّمت دراسات تطبيقية مختلفة حول علم العلل بصورة عامة، وهي دراسات متعددة ومتنوعة؛ بعضها عام يتعلق بقواعد وأصول هذا الفن، وبعضها خاص بتحقيق بعض الكتب؛ كالعلل لابن أبي حاتم، والبعض مقيد بدراسة أحاديث بعض الرواة المعلة وهي ليست بالقليلة، ولكني لم أجد شيئاً من الدراسات السابقة حول الأحاديث المعلة في كتاب "الإرشاد" للخليلي؛ بعد البحث في أوعية المعلومات في كل من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وبعد سؤال ذوي الخبرة من أهل العلم، ولا يؤثر على ذلك ما كتبه د. محمد إدريس في مقدمة تحقيقه لكتاب "الإرشاد"؛ وسأعرض لجوانب مهمة - في ظني - أن المحقق - وفقه الله - لم يتعرض لها، وهي تتعلق بجانبين:

✽ دراسة لمقدمة كتاب "الإرشاد"، وهذه لم يستوعبها المحقق بالدراسة، حيث علق في الحاشية على بعض المواطن في مواضعها من الكتاب، وكان ينقصه في هذه التعليقات

(١) "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٧١١/٢).

التحليل والمناقشة لما أورده الخليلي في هذه المقدمة من مصطلحات، وبيان هل التزم الخليلي في أحكامه على الأحاديث بهذه المصطلحات أو لا؟ وهذا لن يتأتى الحكم به إلا بعد الدراسة التطبيقية لأحكام الخليلي على الأحاديث.

✽ بيان جهود الخليلي في علل الحديث، وهذه الجهود لا تبرز إلا من خلال ملامسة الجوانب التطبيقية في الكتاب والتي تحتاج إلى إجراء دراسة لكل حديث - وهذا لم يكن مقصود المحقق عند تحقيقه للكتاب، إذ غاية مقصوده إخراج نص الكتاب مع غزو الحديث إلى مصادره -، وبيان أوجه إعلاله، والراجع منها، وحكم الخليلي عليه، وهل هو ناقل أو ناقد؟ وقيمة نقده موازنة بأقوال العلماء الآخرين، وهذا ما لم يفعله المحقق؛ حيث إنه تناول منهج المؤلف في نقد الحديث والرجال، وهذا ما لن أتناوله.

أهداف البحث:

- ١- جمع ودراسة الأحاديث المعللة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" دراسة تحليلية شاملة، وإبراز رأي الخليلي وغيره من العلماء فيها، ومن ثم الحكم الراجع فيها.
- ٢- تحديد معنى العلة عند الخليلي.
- ٣- بيان جهود الخليلي في النقد الحديثي.

أسئلة البحث:

- كيف تعامل العلماء مع الأحاديث المعللة بالاختلاف - سواء بالزيادة، أو النقص، أو التغيير والتبديل - في كتاب "الإرشاد"؟ وما منهج الخليلي في ذلك موازنة بأقوال غيره من علماء العلل؟
- ما معنى العلة عند الخليلي؟
- ما الجهود العلمية التي قدمها الخليلي لخدمة علل الحديث؟

منهج البحث:

المنهج الذي سرت عليه هو المنهج الاستقرائي التحليلي .

إجراءات البحث:

أولاً : ترتيب المعلومات :

- أرتب أحاديث كل فصل حسب طبيعة الاختلاف.
- إذا تعددت علل الحديث الواحد، أجعل الحديث في العلة الأشهر.
- أورد النص في البداية من كتاب الإرشاد.
- قد يورد الخليلي الحديث في أكثر من موضع، فإن كان الارتباط بين هذه المواضع وثيقاً، فإني أضم ما تفرق من طرق الحديث في موضع واحد .
- أضع التخرّيج والدراسة عقب نص كتاب الإرشاد .
- أضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط.
- أعزو الآيات القرآنية إلى سورها.
- أعلق على ما يحتاج إلى تعليق، كبيان الألفاظ الغريبة، والتعريف بالأماكن وغير ذلك.

ثانياً: تخرّيج ودراسة الحديث :

- أذكر أولاً على سبيل الإجمال تلخيصاً لأوجه الاختلاف التي وقفت عليها .
- أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وربما أتوسع في ذلك بحثاً عن القرائن والأدلة وأقوال الأئمة.
- أرتب الطرق حسب المتابعات؛ التامة، ثم القاصرة.
- أراعي في ترتيب المخرّجين ذكرهم حسب وفياتهم .
- أصحاب الكتب الستة ذكرتهم بأسمائهم المجردة فهذا يعني أنني أريد الكتب الستة نفسها، وإذا أردت غيرها حددته.
- أعزو للحديث برقمه، وإن لم يكن له رقم فالجزء والصفحة، عدا "علل الحديث" لابن أبي حاتم أعزو لرقم السؤال.
- بعد التخرّيج أذكر أقوال العلماء على الوجه المخرج إن وجدت.

ثالثاً : دراسة الاختلاف :

- النظر في الاختلاف، وذلك عن طريق دراسة أحوال الرواة لكل وجه، ممن لهم تعلق بنتيجة الاختلاف، فأترجم فقط لمن يتوقف عليه ترجيح وجه أو طريق، إذا لم أجد لأحد من العلماء حكماً على الحديث أو الوجه الذي أدرسه.

- أذكر خلاصة ما انتهيت إليه في البحث في الرواة بالرجوع للمصادر الأصلية في علم الجرح والتعديل، وقد أقتصر على ثلاثة مصادر متنوعة إذا كانت تفي بالمطلوب، ولا أطيل بنقل نصوص الأئمة في الترجمة من باب الاختصار.

- أذكر خلاصة ما أصل إليه بعد النظر في الاختلاف، مع ذكر ترجيح الخليلي بتعليقه إن وجد، وأذكر من وافقه أو من خالفه من أئمة علم العلل، ثم أذكر ما انتهيت إليه من الدراسة من حيث الموافقة أو عدمها، وقد لا أنص على هذا نصاً، فمجرد سرد الأقوال يتضح بها من وافقه أو خالفه.

- إذا تكرر الراوي مرة أخرى أحلت على ترجمته بذكر ملخص حاله مع رقم الصفحة.

رابعاً: الحكم على الحديث :

- أحكم على الحديث بناءً على الوجه الراجح، فإن كان أصل الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك .

- وإن كان الحديث ضعيفاً ذكرت متابعاته وشواهده.

تتلخص خطة البحث في التالي:

- تشمثل الخطة على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس.
- مقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في البحث.
- تمهيد: ويشتمل على ما يلي بصورة مختصرة:

- تعريف العلة.
- أشهر علماء العلل، وأشهر المؤلفات فيها.
- أنواع العلة.
- أسباب العلة.

- وسائل كشف العلة.

الباب الأول: الحافظ أبو يعلى الخليلي، وجهوده في علل الحديث من خلال كتابه "الإرشاد"، وفيه فصولان:

الفصل الأول: التعريف بالخليلي وكتابه "الإرشاد"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالخليلي، وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: تاريخ ولادته.

المبحث الثالث: أسرته.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: رحلته وطلبه للعلم.

المبحث السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

المبحث التاسع: وفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإرشاد"، وفيه مباحث:

المبحث الأول: أهمية كتاب "الإرشاد".

المبحث الثاني: الموازنة بين "الإرشاد" وبين ما صُنّف قبله في موضوعه من كتب الرجال.

المبحث الثالث: وصف عام لكتاب الإرشاد.

الفصل الثاني: جهود الخليلي في علل الحديث من خلال كتابه "الإرشاد"، وفيه

مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان الشذوذ والتفرد.

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة.

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف.

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة.

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي.

الباب الثاني: الأحاديث المَعْلَّة بالاختلاف، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث المَعْلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال.

الفصل الثاني: الأحاديث المَعْلَّة بالاختلاف في الوقف والرفع.

الفصل الثالث: الأحاديث المَعْلَّة بالاختلاف في زيادة راو أو إسقاطه من الإسناد.

الفصل الرابع: الأحاديث المَعْلَّة بالإبدال.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية.

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث والآثار على أحرف المعجم.

٣. فهرس الأعلام المترجم لهم، أو من حكم عليه بجرح أو تعديل.

٤. فهرس الغريب.

٥. فهرس الأماكن.

٦. فهرس المصادر والمراجع.

٧. فهرس المواضيع.

وختاماً أحمد الله الذي أسبغ علي نعمه ظاهرة وباطنه، حمداً يكافئ عطائه ويوافي مزيدة، أن أعاني على إتمام رسالتي العلمية، أسأل الله تعالى أن تكون خالصة لوجهه الكريم، وقد بذلت فيها غاية جهدي، فما فيها من صواب فمن الله وحده، وما فيها من خلل وقصور فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله للخلل لم أقصده، وقصور لم أرده.

وأقدم بالشكر لفضيلة المشرف أ.د. سعد بن عبد الله آل حميد، ولجامعة الملك سعود والقائمين عليها، ولفضيلتي المناقشين الكريمين: أ.د. حسن عبه جي، و أ.د. يحيى الشهري.

ويعجز اللسان حقاً عن تدبيح عبارات الشكر والعرفان لزوجي الكريم أبي فيصل خالد العتيبي، الذي وقف معي على مدى سنوات البحث مسانداً بوقته وجهده ودعواته، أسأل الله تعالى أن يحفظه، ويوفقه لخيري الدنيا والآخرة، ويعينني للقيام بحقه.

وباقات ورد تعبق بالحب لثمرات فؤادي، ورياحيني من الدنيا أبنائي وبناتي الأعزاء على
 تحملهم انشغالي عنهم، أسأل الله عز وجل أن ينبتهم نباتاً حسناً، ويريني منهم ما تقر به عيني،
 ويجعلهم أئمة هدى.

كما أشكر كل من ساندني، من إخوة وأخوات، وأحبة.
 سبحانه ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلاة
 الله وسلامه على محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وأزواجه إلى يوم الدين، وعنا
 معهم برحمتك يا أرحم الراحمين.

عمر بن الخطاب

تعريف العلة

العلة في اللغة:

قال ابن فارس^(١): ((عَلَّ: العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: أحدها: تَكَرَّرَ أو تَكَرَّرَ، والآخر: عاتق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأوَّل: العلل، وهي الشربة الثانية،... والأصل الآخر: العاتق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه...، والأصل الثالث: العِلَّةُ: المرض، وصاحبها معتل...)).

واسم المفعول من أعل "مُعَلَّل"، وأما إطلاق لفظ (المعلول) على الحديث المُعَلَّل فقد عابه جماعة من أهل اللغة وبعض أهل الحديث، قال ابن منظور^(٢): ((واستعمل أبو إسحاق - أي الزجاج - لفظة المَعْلُول في المُتَقَارِب من الغروض.... والمتكلمون يستعملون لفظة المَعْلُول في مثل هذا كثيراً؛ قال ابن سيده: وبالجمله فَلَسْتُ منها على ثِقَةٍ ولا على نَلَجٍ^(٣)؛ لأنَّ المعروف إِنَّمَا هو أَعْلَهُ الله فهو مُعَلَّل)).

وقال الحريري^(٤): ((ويقولون للعليل هو مَعْلُول، فيخطئون فيه، لأنَّ المَعْلُول هو الذي سَقِيَ العَلَل، وهو الشُّرْب الثاني، والفعل منه عَلَّلْتُهُ، فأما المفعول من العِلَّة فهو مُعَلَّل، وقد أَعْلَهُ الله تعالى)).

وقال ابن الصلاح^(٥): ((والمعلول مردوٌّ عند أهل العربية واللغة)).

وذكر النووي أنه لحن ؛ وتبعه على ذلك السيوطي^(٦).

(١) "معجم مقاييس اللغة" (١٢/٤ - ١٤).

(٢) "لسان العرب" (٤٧١/١١) مادة (علَّ).

(٣) ((تَلَجْتُ نَفْسِي بِالْأَمْرِ...، إِذَا اطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ وَسَكَنْتَ وَتَبَتَ فِيهَا وَوَيْثَقَتْ بِهِ)). "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٦٣٤/١).

(٤) "دُرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ" (ص ٢٢٣).

(٥) "علوم الحديث" (ص ٨١).

(٦) "التقريب والتيسير" للنووي مع شرحه "تدريب الراوي" للسيوطي (٢٥١/١).

وقال العراقي^(١) في ألفيته: ((وَسَمَّ مَا بَعِلَّةٍ مَسْمُولٌ مُعَلَّلًا وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ)).

وقال الفيروزبادي^(٢): ((العِلَّة بالكسر المرض، عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ وأَعْلَهُ الله تعالى فهو مُعَلَّلٌ وَعَلِيلٌ، وَلَا تَقُلْ: مَعْلُولٌ)).

إلاَّ أنَّ أهل اللغة والحديث أنفسهم ليسوا متفقين على تخطئة هذا الاستعمال، فقد استعمل هذه اللفظة كبار أهل اللغة منهم: قُطْرُب^(٣)، وأبو إسحاق الزجاج^(٤)، وأبو بكر بن القُوطِيَّة^(٥)، والجوهري^(٦)، وأبو الفتح المطرزي^(٧)، والقُيُومي^(٨).

كما أن هذا اللفظ قد شاع واستعمله أئمة لهم قدم راسخة في العلم يبعد تواطؤهم على اللحن، ومن استعمله الإمام الشافعي^(٩)؛ وهو ممن تؤخذ عنه اللغة، وكذا استعمله جمع من أئمة الحديث وغيرهم كالبخاري^(١٠)، وأبي داود^(١١)، والترمذي^(١٢)، وابن خزيمة^(١٣)، والغفيلي^(١٤)، وابن حبان^(١٥)، والدارقطني^(١٦)، والحاكم^(١٧)، وأبو نعيم^(١٨).

-
- (١) (ص ٨٥).
 - (٢) "القاموس المحيط" (٢١/٤).
 - (٣) التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١١٦).
 - (٤) "الحكم والمحيط الأعظم" (٩٥/١).
 - (٥) التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١١٦).
 - (٦) "الصحاح" (١٧٧٤/٥).
 - (٧) "المغرب في ترتيب المعرب" (٨٠/٢).
 - (٨) "المصباح المنير" (٤٢٦/٢ و ٦٩٣).
 - (٩) "الأُم" (١٥٦/٣).
 - (١٠) "العلل الكبير" للترمذي - بترتيب أبي طالب - (ص ٢٠٦).
 - (١١) "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص ٨٠).
 - (١٢) "جامع الترمذي" (ح ٩٧ و ١١١٩).
 - (١٣) "السنن الكبرى" للبيهقي (١٩٨/٣).
 - (١٤) "الضعفاء الكبير" (٢٧١/١ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٨٣٥/٣).
 - (١٥) "صحيحه" (١٨٠/٥ و ٢٥٠/١٢).
 - (١٦) "شرح النصرة والتذكرة" للعراقي (٢٢٥/١)، "التقييد والإيضاح" (ص ١١٨).
 - (١٧) "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٣ و ١١٥ و ١١٩).
 - (١٨) "المسند المستخرج على صحيح مسلم" (٤٨/١).

والخليلي^(١)، وابن حزم^(٢)، والبيهقي^(٣)، والخطيب البغدادي^(٤)، وابن عبد البر^(٥)، وأبو الوليد الباجي^(٦)، وغيرهم.

مما تقدم يظهر جواز إطلاق لفظ المعلول على الحديث الذي طرأت عليه العلة.

وثمة لفظ آخر استعمله بعض أهل العلم في تسمية الحديث الذي وقعت فيه علة ألا وهو (المعلّل)، وقد ضعف الزركشي وغيره من أهل العلم هذا الإطلاق؛ لأنه اسم مفعول من علّله بمعنى ألّاهه، وهو لا يناسب معنى الحديث المعلّل.

قال الزركشي^(٧): ((وأما قول المحدثين: علّله فلان بكذا فهو غير موجود في اللغة، وإنما هو مشهورٌ عندهم بمعنى ألّاهه بالشيء وسعّله؛ من تعليل الصبي بالطعام، لكن استعمال المحدثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة)).

وربط الملا علي القاري^(٨) بين معنى المعلّل واستخدامه فقال: ((كأن وجه الشبه الشغل، فإن المحدث يُشغَل بما فيه من العلل)).

العلة في الاصطلاح:

تبين لي من خلال النظر في تعاريف الأئمة للعلة أنها عندهم باستعمالين: عام وخاص.

المعنى الأول: معنى خاص، ويراد به الأسباب الغامضة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

-
- (١) "الإرشاد" ١٥٧/١ و ٣٢٢ و ٣٧٨ و (٨٠٩/٢).
 - (٢) "المحلى" (٩٢/٢) و (١٥٦/٨).
 - (٣) "السنن الكبرى" (١٥٦/١ و ١٩٧) و (١٤٣/٤) و (٢٥٧/١٠).
 - (٤) "مسألة الاحتجاج بالشافعي" (ص ٣٨).
 - (٥) "التمهيد" (٢٣٧/١٦)، "الاستذكار" (٢٥٧/١) و (١٨٧/٥).
 - (٦) "التعديل والتجريح" (٢٩٩/١).
 - (٧) "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢٠٦/٢).
 - (٨) "شرح نخبه الفكر" (ص ١٣٢).

عرّفه ابنُ الصلاح^(١) بقوله: ((هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدّحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها)).

وتعريف ابن الصلاح هذا مأخوذ من قول الحاكم في "المعرفة"^(٢): ((وإنما يُعَلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرّح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ وإِ، وعِلَّةُ الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له عِلَّةٌ فيخفى عليهم علمه فيصير معلولاً)).

وبنحو تعريف ابن الصلاح عرّفه الحافظ العراقي^(٣)، ونقل البقاعي^(٤) عنه تعريفاً آخر قال فيه: ((والمعلّل خبرٌ ظاهره السلامة، أُطْلِعَ فيه بعد التفتيش على قاذح)).

وهذا التعريف اختاره الحافظ السخاوي^(٥)، ولم ينسبه لأحد، وهو تعريف جامع مانع كما قال الدكتور همام سعيد^(٦).

فقلوه (خبر) يشمل علة السند والمتن.

وقوله: (ظاهره السلامة) بيان أن العلة تكون في الحديث الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.

وقوله (أُطْلِعَ فيه بعد التفتيش): دليل على خفاء القاذح.

وقوله (على قاذح): يخرج العلة غير القاذحة فلا تسمى علة.

قال الصنعاني^(٧): ((وكأن هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلّون بما لا يؤثر في صحة الحديث)).

وعلى كلام الصنعاني يكون المعنى الثاني للعلة: وهو المعنى العام، ويراد به الأسباب الظاهرة التي تقدح في صحة الحديث.

(١) "علوم الحديث" (ص ٨١).

(٢) "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٢).

(٣) "اللفية العراقي" مع شرحها (ص ١٠٠).

(٤) "النكت الوفية بما في شرح الألفية" (ص ٥٠١).

(٥) "فتح المغيث" (٢٦١/١).

(٦) "مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب" (٢٣-٢٢/١).

(٧) "توضيح الأفكار" (٢٧/٢).

قال ابن الصلاح^(١): ((اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم^(٢) أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ! كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ ! والله أعلم)).

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

((المعنى الأول تكرر أو تكرير: أن العلة ناشئة عن إعادة وتكرار النظر في الحديث مرة بعد مرة حتى تتبين علته وتظهر.

وعلى المعنى الثاني العائق الذي يعوق: فإن الحديث إذا ثبتت علته فإنها تعوق من العمل به.

وعلى المعنى الثالث الضعف في الشيء: أي العلة إذا طرأت على الحديث أوجبت ضعفه.

ولعل هذا المعنى الأخير هو أقرب الأصول اللغوية لمعنى العلة عند المحدثين)). "الأحاديث

المرفوعة المعللة في الحلية" ناصر البابطين، رسالة علمية غير منشورة.

(١) "علوم الحديث" (ص ٨٤).

(٢) ويعني به أبا يعلى الخليلي ذكر ذلك في كتابه "الإرشاد" (١/١٥٧).

أشهر علماء العلل

مع أن هذا الفن من فنون الحديث يعد الأدق في مسالكه، والأصعب في تناوله، إلا أنه لم يخل من الجهابذة النقاد الذين برزوا فيه، وتصدوا لبيان ما داخل الأحاديث من علل، وسأذكر هنا بعضاً من علماء العلل، وما تركت أكثر مما ذكرت، ولكن لطبيعة هذا المبحث المختصر اقتضت على الأشهر في نظري، مرتبة إياهم حسب وفياتهم، واقتصرت في ذكر نص أو اثنين من النقولات عن العلماء التي تبين تمكن كل إمام من هذا العلم.

١. محمد بن سيرين (٣٣ - ١١٠هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٣٥٥/١): ((وابن سيرين رحمته الله هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال: إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي رواية عنه أنه قال: إنَّ هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه. قال يعقوب بن شيبة قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه؛ أي: لا. قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد ولا يعرف أحداً أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن. قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة؛ قال: ما كان أشدَّ انتقاء مالك الرجال)).

٢. أيوب بن أبي تميم السخّتياني (٦٦ - ١٣١هـ).

قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٢٤١): ((فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السخّتياني...)).

٣. شعبة بن الحجاج (٨٣ - ١٦٠هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١٧٢/١): ((وهو أوّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده

تَبَعْ لَهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ)).

وقال الشافعي - كما في "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ص ١٢٧) -: ((لولا شعبة ما عُرفَ الحديث بالعراق، وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان)).

٤. يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/٤٦٤): ((خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد وعلي ويحيى ونحوهم، وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم)).

٥. عبد الرحمن بن مهدي (١٣٥-١٩٨هـ).

قال الذهبي في "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (ص ١٨٠): ((عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحَاهُ لا يكادُ-والله- يُنْذِمُلُ جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجْتَهَدَ في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفاً آخرين)).

٦. محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ).

قال ابن عبد الحكم - كما في "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٣٣٥/٥١) -: ((ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقاده يجهلون إليه فيعرضون عليه فرمما أعل نقد النقاد منهم، ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون منه)).

٧. يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ).

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/٢٣): ((سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا)).

٨. علي بن عبد الله المديني (١٦١-٢٣٤هـ).

قال أحمد بن حنبل - كما في "المجروحين" لابن حبان (٥٥/١) -: ((أعلمنا بالعلل علي بن المديني)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١٧٠/٥): ((وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف)).

٩. أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ).

قال ابن رجب في "الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة" (ص ٤١): ((واختص عن أقرانه من ذلك بأمر متعدد منها: سعة حفظه وكثرتة....، ومنها: معرفة صحيحة من سقيمه: وذلك تارةً بمعرفة الثقات من المجروحين، وإليه كانت نهاية المنتهى في علم الجرح والتعديل، وتارةً معرفة طرق الحديث واختلافه، وهو معرفة علل الحديث، وكان أيضاً نهاية في ذلك، وهذا وإن شاركه كثيرٌ من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة، ومن تأمل كلامه في ذلك رأى العجب العجيب، وجزم بأنه قلٌّ من وصل إلى فهمه في هذا العلم)).

١٠. أحمد بن صالح المصري (١٧٥-٢٤٨هـ).

قال الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٩٥/٤): ((كان أحد حفاظ الأثر عالماً بعلل الحديث بصيراً باختلافه)). وقال في ذات المصدر (١٩٩/٤): ((كان من حفاظ الحديث واعياً رأساً في علم الحديث وعلله)).

١١. محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).

قال الترمذي في "العلل الصغير" الملحق بكتابه الجامع (٧٣٨/٥): ((ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل)). وقال الحفاظ ابن حجر في "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص ١١٣): ((المعلل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً،

ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، والبخاريّ، ويعقوب بن شَيْبَةَ، وأبي حاتم)).

١٢. مسلم بن الحجاج النيسابوريّ (٢٠٤-٢٦١هـ).

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدويّ محدث نيسابور (ت ٤١٧هـ) - كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٥٨/٤) -: ((أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلمه بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج:

إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي.

ثم أبو حامد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس بن سعيد.

ثم أبو علي الحافظ، وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة.

ثم الشيخان أبو الحسين الحجاجي وأبو أحمد الحاكم، وكان يقابلهما في عصرهما ابن عدي وابن المظفر والدارقطني.

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجلال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر)).

١٣. يعقوب بن شَيْبَةَ السَّدُوسِيّ (١٨٢-٢٦٢هـ).

قال عبد الغني بن سعيد الأزديّ - كما في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض (٥٧/٢) -: ((ولم يتكلم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني)).

وتقدم قول ابن حجر عند ذكر البخاري.

١٤. عبيد الله بن عبد الكريم أبو زُرْعَةَ الرَّازِيّ (١٩٤-٢٦٤هـ).

تقدم قول ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣/٢): ((سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك. قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا)).

١٥. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ).

قال أحمد بن محمد الهروي - كما في "تاريخ بغداد" للخطيب (٥٨/٩) -: ((كان أحد

حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده، في أعلا درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث)).

١٦. محمد بن إدريس أبو حاتم الرّازي (١٩٥-٢٧٧هـ).

قال الذهبي في "السير" (٢٤٧/١٣): ((كان من محور العلم، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل.. وأوّل كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنه عمّر بعده أزيد من عشرين عاماً.. ويتعذّر استقصاء سائر مشايخه)).

وتقدم قول ابن حجر عند ذكر البخاري.

١٧. محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢٣٤/١): ((وقد اعترض على الترمذي - رحمه الله - بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب فإنه - رحمه الله - يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان مقصده - رحمه الله - ذكر العلل)).

١٨. عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠هـ).

قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١٧٤/٢): ((قال أحمد بن المنادي في تاريخه: ... وما زلنا نرى أكابر شيوننا يشهدون لعبد الله بمعرفة الرجال، ومعرفة علل الحديث والأسماء، والمواظبة على الطلب، حتى أفرط بعضهم وقدمه على أبيه في الكثرة والمعرفة)).

١٩. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (نيف عشرة ومائتين-٢٩٢هـ).

قال الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣٣٤/٤): ((كان ثقة، حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها)).

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص ٦٤): ((ويقع في مسند الحفاظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد)).

٢٠. أحمد بن شعيب التَّسَائِي (٢١٤-٣٠٣هـ).

قال ابن رُشَيْد - كما في "فتح المغيث" للسخاوي (٨٧/١) -: ((إنَّه أبدعُ الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل)).

وقال الذهبيُّ في "السير" (١٤/١٢٥-١٣٣): ((الإمام الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث.. وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان، والبصر ونقد الرجال، وحسن التأليف... هو أحذق بالحديث وعلمه ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زُرْعَة)).

٢١. محمد بن إسحاق بن حُزَيْمَة (٢٢٣-٣١١هـ).

ذكر الخطابيُّ في "معالم السنن" (٨١/٣) أن له مصنفاً في المزاغة ذكر فيه علل الأحاديث الواردة في ذلك.

٢٢. أحمد بن محمد الخلال (٢٣٤-٣١١هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٣٣٩/١): ((وقد رتب أبو بكر الخلال العلل المنقولة عن أحمد على أبواب الفقه وأفردتها، فجاءت عدة مجلدات)).

٢٣. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازِي (٢٤٠-٣٢٧هـ).

قال أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (٢/٦٨٣): ((أخذ علم أبيه وأبي زُرْعَة، وكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصنيفات ما هو أشهر من أن يوصف: في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال.... ويقال: إن السنَّة بالري ختمت به)).

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص ٦٤): ((ومن أحسن كتاب وضع ذلك، وأجله وأفحله كتاب العلل لعللي بن المديني... وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتَّب على أبواب الفقه)).

٢٤. محمد بن حبان البُستي (٢٧٠-٣٥٤هـ).

قال الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي" (٣٠٢/٢): ((ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها مصنغات أبي حاتم محمد بن حبان البستي التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السعزي، وأوقفني على تذكرة بأساميتها، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها؛ لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا. وأنا أذكر منها ما استحسنته سوى ما عدلت عنه واطرحته فمن ذلك.. كتاب "علل حديث الزهري".. كتاب "علل حديث مالك بن أنس".. كتاب "ما خالف الثوري شعبة")).

٢٥. سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ).

قال الذهبي في "العبر" (١٠٠/٢): ((الحافظ العلم مسند العصر.. وكان ثقة صدوقاً، واسع الحفظ، بصيراً بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف...)).

٢٦. عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ).

قال حمزة السهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٢٦٧): ((سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء الحديثين، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: بلى، قال: فيه كفاية لا يزداد عليه)).

وقال الذهبي - كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي - (٣١٦/٣): ((وأما في العلل والرجال فحافظ لا يجارى)).

٢٧. علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ).

قال الذهبي في "السير" (٤٥٠/١٦): ((وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك)).

وقال مرة أخرى في ذات المصدر (٤٥٥/١٦): ((قال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يملئ علي العلل من حفظه. قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه. كما دلت عليه هذه الحكاية. فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني: أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه؛ فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المديني

حافظ زمانه)).

٢٨. مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النَّيسَابُورِي (٣١٢-٤٠٥هـ).

تقدم قول أبي حازم عمر بن أحمد العبدويُّ محدث نيسابور (ت ٤١٧هـ) - كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٥٨/٤) -: ((أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلمه بنيسابور بعد الإمام مسلم ابن الحجاج: ...

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجلال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر)).

وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١٦٤/٣): ((قال عبد الغافر الفارسي: أبو عبد الله الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته.. اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي فكان يراجع في الجرح والتعديل والعلل.. واتفق له من التصنيف ما لعله يبلغ قريبا من الألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل...)).

٢٩. أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (٢٢٠/٣): ((قال أبو الحسن عبد الغافر في "ذيل تاريخ نيسابور": أبو بكر البيهقي... وتوالياه تقارب ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد، جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث)).

٣٠. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (٢٢١/٣): ((ألهم طلب هذا الشأن، ورحل فيه إلى الأقاليم، ويرع وصف وجمع، وسارت بتصانيفه الركبان، وتقدم في عامة فنون الحديث)).

٣١. يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (٣٨٦-٤٦٣هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (٢١٨/٣): ((الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب... قال الحميدي: أبو عمر فقيه، حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالحلاف، ويعلم الحديث والرجال)).

٣٢. عبدُ الحق بنُ عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي، ويعرف بابن الخِرَّاط (٥١٠-٥٥٨١هـ).

قال الذهبيّ في "التذكرة" (٩٧/٤): ((الحافظ العلامة الحجة.. قال أبو عبد الله الأبار: كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلمه عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السّنة والتقلل من الدنيا، مشاركا في الأدب وقول الشعر. صنف في الأحكام نسختين كبيرى وصغرى.. وله في الجمع بين الصحيحين مصنف، وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة، وله كتاب المعتل من الحديث)).

٣٣. عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوريّ (٥٧٧-٦٤٣هـ).

قال الذهبيّ في "السير" (١٢٦/٢٣): ((الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام.. صاحب علوم الحديث،.. كان ذا جلالة عجيبة، ووقار وهيبة وفصاحة وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافاً عن الخوض في مزلات الأقدام،.. وكان مع تبحره في الفقه مجوداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث، متصوناً مكباً على العلم، عديم النظر في زمانه)).

٣٤. عبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين المنذري (٥٨١-٦٥٦هـ).

قال الذهبيّ في السير" (٣١٩/٢٣): ((الإمام العلامة الحافظ المحقق شيخ الإسلام.. قال الحافظ عز الدين الحسيني: كان عديم النظر في علم الحديث على اختلاف فنونه ثبتا حجة ورعا متحريراً، قرأت عليه قطعة حسنة من حديثه، وانتفعت به كثيراً. وقال الشريف عز الدين: كان شيخنا زكي الدين عالماً بصحيح الحديث وسقيمه ومعلوله وطرقه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قيماً بمعرفة غريبه وإعراجه واختلاف ألفاظه إماماً حجة)).

٣٥. مُحَمَّد بن علي القشيري المنفلوطي المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ).

قال السخاوي في "فتح المغيـث" (١١٠/١): ((الحافظ العلامة الشهير، أعلم أهل عصره بفقه الحديث وعلمه)).

٣٦. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (١٩٢/٤): ((وعني بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج، وانتقى، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك، وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد)).

٣٧. يوسف بن عبد الرحمن المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ).

قال الذهبي في "المعجم المختص بمحدثي أهل العصر" (ص ٢٩٩): ((شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد المحقق المفيد محدث الشام.. وحفظ القرآن ثم طلب الحديث سنة أربع وسبعين وستمائة وهلم جرا.. وكتب العالي والنازل بخطه المليح المتن، وكان عارفاً بالنحو والتصريف، بصيراً باللغة، يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مضائق المعقول، فيؤدي الحديث كما في النفس متناً وإسناداً، واليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم، ومن نظر في كتابه "تهذيب الكمال" علم محله من الحفظ، فما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه - أعني في معناه - ينطوي على دين وسلامه باطن وتواضع، وفراغ عن الرئاسة، وقناعه وحسن سمع، وقلة كلام، وكثرة احتمال، وكل أحد يحتاج إلى تهذيب الكمال)).

٣٨. محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٥-٧٤٤هـ).

قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٢١٠/١٤): ((وكان مولده في رجب سنة خمس وسبعمائة فلم يبلغ الأربعين، وحصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصليين والتاريخ والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث عارفاً بالجرح والتعديل بصيراً بعلل الحديث، حسن الفهم له، جيد المذاكرة صحيح الذهن مستقيماً على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، مثابراً على فعل الخيرات)).

٣٩. محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ).

قال الحسيني في "ذيل العبر" (١٤٨/٤): ((وخرج لجماعة من شيوخه، وجرَّح وعدل، وفرَّع وصحَّح وعلَّل، واستدرك وأفاد، وانتقى واختصر كثيراً من تأليف المتقدمين والمتأخرين، وكتب علماً كثيراً، وصنف الكتب المفيدة، فمن أطولها "تاريخ الإسلام"، ومن أحسنها "ميزان

الاعتدال في نقد الرجال" وفي كثير من تراجمه اختصار يحتاج إلى تحرير. ومصنفاته ومختصراته وتخرجاته تقارب المائة، وقد سار بجملته منها الركبان في أقطار البلدان، وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين)).

٤٠. خليل بن كيكليدي العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ).

قال السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (٣٦/١٠): ((كان حافظاً ثباتاً ثقة عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون فقيهاً)).

٤١. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٣٦-٧٩٥هـ).

قال ابن حجي - كما في "شذرات الذهب" لابن العماد (٣٣٨/٦) -: ((أتقن الفن - أي فن الحديث - وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق، وتخرج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق)).

٤٢. عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ).

قال ابن فهد المكي في "لحظ الأخطأ بذيل طبقات الحفاظ" (ص ٢٣٤): ((انتهت إليه رئاسة الحديث، ودرس بعدة أماكن وأفتى وحديث كثيرًا بالحرمين ومصر والشام، وأفاد وتكلم على العلل والإسناد، ومعاني المتون وفقهها فأجاد)).

٤٣. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

قال تلميذه السخاوي في "الضوء اللامع" (٣٨/٢): ((تصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، وشهد له أعيان شهوده بالحفظ، وزادت تصنيفه التي معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصليين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفاً، ورزق فيها من السعد والقبول خصوصاً "فتح الباري" بشرح البخاري" الذي لم يسبق نظيره أمراً عجباً)).

وقال أيضاً في ذات المصدر (٣٩/٢): ((وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والدكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث)).

أشهر المصنفات في العلل

بدأ التصنيف في علل الحديث في القرن الثالث، وكانت البداية العلمية العميقة على يد إمام هذه الصنعة علي بن المديني.

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

١- القسم الأول: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتِبَ التواريخ والبلدان، وكُتِبَ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر علل أحاديث: "التاريخ الكبير"، و"الأوسط" للبخاري، و"الجامع" للترمذي، و"السنن الكبرى" والصغرى المعروفة بـ"المجتبى من السنن" للنسائي، و"تهديب الآثار" للطبري، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي، و"الكامل" لابن عدي، و"السنن" للدارقطني، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني، و"السنن الكبرى" للبيهقي.

٢- القسم الثاني: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديث، وهذه على قسمين أيضاً:

١. كتب مفردة لبيان عِلَل الحديث ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم.

٢. كتب مفردة ومرتبة لبيان عِلَل الحديث، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:

(٢/أ) كتب مرتبة على الأبواب: "كتاب العلل" لابن أبي حاتم، و"العلل" للترمذي.

(٢/ب) كتب مرتبة على المسانيد: "كعلل" الدارقطني، و"مسند علي بن المديني"، و"مسند يعقوب بن شيبه". قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/٨٩٢):
(وهما - أي المسندين المتقدمين - في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث)).

(٢/ج) كتب مفردة لبيان علل حديث راو معين - وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً- ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان،

وكتاب "علل حديث ابن عيينة" لعللي بن المديني.

(د/٢) كتب مفردة لبيان علل كتاب معين - وفي الغالب يكون من الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأ - ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.

(هـ/٢) كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك: "تميز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب.

(و/٢) كتب مفردة لبيان علة حديث معين: ككتاب "حديث السنة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب.

وقد استوعب هذا كاملاً فضيلة شيعي أ.د. علي الصّياح - وفقه الله - في كتابه "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" (ص ١٧٦-١٧٩) فأفاد وأجاد، ومصطفى باحو في كتابه "العلة وأجناسها" (ص ٢٥٨) فما بعدها.

أنواع العلة

قال الحاكم في "معركة علوم الحديث" (ص ١٤٠): ((هذا النوع من علوم الحديث معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل)). ثم ذكر الأمثلة لأنواع العلل.

ولخصها السيوطي مع تعريف كل نوع، فقال السيوطي في "تدريب الراوي" (١٢٧/٢): ((أحدها: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من جلس مجلساً فكثر لغظه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غفر له ما كان في مجلسه ذلك». فروى أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال هذا: حديث مليح، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله. وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويُسند من وجه ظاهره الصحة. كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً: «أرحم أمتي أبو بكر وأشدّهم دين الله عمر...» الحديث، قال: فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلًا.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة». قال: هذا إسناده لا ينظر فيه حديثي، إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفاً من جهته. كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه، ((أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور)).

قال: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوجدان، وهو معلول، أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ، ولا رآه عثمان، إنما رواه عن نافع بن جببر بن مطعم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة، كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار ((أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار)) الحديث. قال: وعلمته أن يونس مع جلالته قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله: ((مالك أفصحنا)) الحديث. قال: وعلمته ما أسند عن علي بن حشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر، فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «المؤمن غرّ كريم والفاجر خب لئيم». قال: وعلمته ما أسند عن محمد بن كثير، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلت أنها لم يسمعها منه، كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس ((أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون»). الحديث. قال: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق - بناءً على الحادة - في الوهم. كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن

عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم». الحديث.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي.

العاشر: أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه، كحديث أبي فروة يزيد بن محمد، حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

قال: وعلمته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر فذكره).

ثم قال الحاكم: ((وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثلاً لأحاديث كثيرة)).

أسباب العلة

هذا المبحث سبقني في الكلام عليه ويتوسع عدد من أهل العلم لذا سأختصر الكلام هنا، ومن أراد التوسع فليطالع مقدمة "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١٢٥-٩٩/١) د. همام سعيد، وإن كان أكثرها في الأسباب الجلية للعلل، وكتاب "العلة وأجناسها" (١٣٤-٢٤٢) لمصطفى باحو، وقد دمج بين الأسباب الخفية للعلة والأسباب الظاهرة، وأما شيخني أ.د. سعد آل حميد - حفظه الله - فقد استوعب أسباب العلة في مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (١٥٤-٥٧/١)، وقسم هذه الأسباب إلى قسمين: فسرر الأسباب الظاهرة للعلل، وقال: إنه لا يعينها بكلامه، وفصل في قسم الأسباب الخفية للعلة.

فأقول وبالله التوفيق: تقدم أن العلة تطلق على الأسباب الظاهرة والخفية التي تقدح في صحة الحديث، وأنها في مجملها تعود إلى سببين:
أ - سقط في الإسناد. ب - طعن في الراوي.

فكل علة يُعَلَّل بها الحديث داخلية في أحد هذين السببين ولا بُدَّ، غير أن السبب قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًا لا يدركه إلا الجهابذة.
وعلم العلل مبنيٌّ على أوهام الثقات؛ لأنه السبب الذي تكون به العلة غامضةً خفيةً - في الغالب -، وهذه الأوهام التي تقع من هؤلاء الثقات تقع بأسباب، وهي كما يلي:

(١). الخطأ والزلل:

الثقات جميعهم بشر يخطئون ويصيبون، وقد وقع الخطأ من كبار الطبقة الأولى، فمن باب أولى أن يقع من دونهم، فهذا سبب لا ينفكُّ عنه بشر، وأكثر ما يقع الخطأ في الأسماء.

(٢). النسيان:

وهو من الأمور التي تعتري جميع الناس، وكان بعضُ المحدثين ربما حدث بالحديث، ثم نسيه، وأنكر أن يكون حدَّث به.

(٣). التوقّي والاحتياط والاحتراز:

عُرف عن بعض الأئمة رحمهم الله شدة التوقّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تركه، فإن شكَّ في رفع الحديث وقَّفه، وإن شكَّ في وصله أرسله، وهكذا.

وربما كان هذا الشك مرجوحاً، والظن الغالب رفع الحديث ووصله، ولكن هكذا صنع هؤلاء الذين ذكروا بهذا، وأكثرهم من أهل البصرة؛ مثل محمد بن سيرين، وأيوب السخيتاني، وعبد الله بن عون، وحماد بن زيد.

(٤). أخذ الحديث حال المذاكرة:

كان المحدثون يَحْتَوْنَ على مذاكرة الحديث ويحرصون عليها حرصاً شديداً؛ لما وجدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكار الحديث وتحفظه، واستدراك ما فاتهم من الأحاديث في الباب الذي يذكرون فيه، وكشف الخلل والعلل في الأحاديث التي يحفظونها، وكشف الضعفاء والكذابين من الرواة.

وكانوا يتساهلون في المذاكرة ويتسمّحون، فيحدّث أحدهم حال المذاكرة بالحديث على غير وجه التحديث، ويأخذ أحدهم حال المذاكرة ما لا يأخذه في مجلس السماع.

وأصبح المحدثون يكشفون علل الأحاديث أحياناً بهذا؛ فينظرون في غلط المحدث، مع كيفية تلقّيه للحديث، فإن كان أخذه في مجلس المذاكرة؛ عرفوا أن العلة وقعت بسبب تحديث الشيخ بهذا وهو غير مُتَهَيِّئٍ للتحديث.

(٥). كسل الراوي:

عُرِفَ من طباع الناس أن النفس البشرية لها إقبال وإدبار، بحسب ما يعتريها من حزن، أو فرح، أو مرض، أو انشغالٍ بالتفكير في أمر من الأمور، أو غير ذلك مما يجعل الراوي غير مُتَهَيِّئٍ ولا مُسْتَجِيعٍ قواه للتحديث، وهذا ما يعبر عنه المحدثون بالكسل، وضده النشاط، وفيه شبه من السبب السابق ((المذاكرة)).

فربما ذكر المحدث الحديث وهو في هذه الحال؛ لمناسبة جرت، لا على سبيل التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلق به؛ كالكلام في أحد رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عدم إرادة التحديث، فيذكر المحدث الحديث فينْقُصُ منه؛ إما بإرساله وهو موصول، أو بوقفه وهو مرفوع، أو يُسْقِطُ من سنده بعض رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوق المتن بتمامه، أو غير ذلك مما يعتري الحديث من اختلاف، منشؤه ذكر الحديث لا لروايته، ولكن لمناسبة المجلس أو الموقف لذكره وإن كان قاصراً.

وربما أخذ بعضُ الرواة ذلك الحديث عن ذلك الشيخ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه من نقص، وربما حدّث الشيخُ بذلك الحديث في مجلس التحديث تأمُّاً، فينشأ الاختلاف بين الرواة لهذا السبب، وربما لم يحدّث الشيخُ بذلك الحديث إلا في حال كسله، فيختلف مع أقرانه ممن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجد علماء الحديث يوقِّفون بين هذا الاختلاف بالإشارة إلى هذا السبب بعبارة يفهمها أهل الاختصاص.

وربما صرَّح العلماء بهذا السبب أحياناً.

٦. التصحيف:

وهو تغيير العبارة أو الكلمة عما كانت عليه، إلى أخرى تشبه معها خطأً، أو رسماً، وتختلف نطقاً.

وأكثر ما يقع التصحيف في الأسماء، وهذا الذي جعل كثيراً من أهل العلم يصنفون كتباً في ضبط الأسماء، وبيان ما يحتمل منها اللَّبس والاختلاط بغيره.

٧. انتقال البصر:

وهذا نوع من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطات كثيراً إذا كانت هناك كلمة أو عبارة متماثلة في سطرين متوالين، أو سطور متقاربة.

٨. التفرد:

وهو من أدقِّ أنواع علوم الحديث، وأصعب أسباب العِلَّة كَشْفًا؛ ولذا جعله أهل العلم من أهمِّ القرائن التي يستعان بها على إدراك العِلَّة. والدليل على دقته وصعوبته: كثرة اختلاف الأئمَّة في تطبيقه، سواء كان تفرداً مطلقاً، أو مع وجود مخالفة.

أما مع وجود المخالفة: فالخلاف بين الأئمَّة فيه أقل من الخلاف في التفرد المطلق الذي يكثر اختلافهم فيه.

والإعلال بالتفرد كثير عند أهل العلم بالحديث، ولذا نجد البخاري، والعقيلي، وابن عدي كثيراً ما يعلِّون الحديث بقولهم: ((لا يتابع عليه))^(١).

(١) انظر على سبيل المثال: "التاريخ الكبير" للبخاري (١٠/١ رقم ٣١٣)، و(٢/٨٦ رقم ١٧٧٩)، و(٣/١٦ رقم ٦٧)، و(٤/١٨١٧ رقم ١٨١٧)، و(٥/٧٩)، و(٦/١٩ رقم ١٥٥٣)، و(٧/٢٧ رقم ١١٦)، و(٨/٣٧٨ رقم ٣٣٨٩)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/٣١)، و(٢/٣)، و(٣/٣٠)، و(٤/١٢)، و"الكامل" لابن عدي (١/١٩٣)، و(٢/٧)، و(٣/١٦).

وأكثر ما يعلّون بالتفرّد: إذا تفرّد خفيف الضبط عن إمام مكثّر من يحرص أهل العلم على جمع حديثه وروايته؛ كالزهري، وقتادة، والأعمش، والثوري، وشعبة، ومالك، ونحوهم، أو تفرّد بحديث من أحاديث الأحكام التي يحرص أهل العلم على روايتها.

(٩). التدليس:

وهو إخفاء عيب في الإسناد، وإيهام الناظر فيه بخلوّ ذلك الإسناد من العيب^(١).

والتدليس عند أهل الحديث قسمان: ١. تدليس إسناد. ٢. تدليس شيوخ.

وللجهابذة النقاد من علماء الحديث معرفة ثاقبة بطرائق الرواة في التدليس، فإن كان الراوي الذي دلّس مُتَكَلِّمًا فيه، وروايته مُضَعَّفَةٌ بأمر آخر، فالأمر هيّن، وإن كان ثقة استوجب ذلك منهم مزيد بحث؛ حتى لا يغترّ الناظر في الإسناد بظاهره، فيحكم بصحّته، كما أنه ليس كل عنعنة من راوٍ وصف بالتدليس تُرَدُّ؛ لأنه يترتب على ذلك ردّ كثير من السنن الصحيحة، وهذا يشعر بصعوبة الحكم على الحديث بالصحة، كما يشعر بصعوبة الإللال بالتدليس.

والرواة الثقات قد يقع منهم التدليس، فيحتاج إلى جهيد يكشفه لتظهر علّة الإسناد.

(١٠). سلوك الجادّة:

وربما عبر عنه بعضهم بقوله: ((لزم الطريق))، أو ((أخذ طريق المجرّة))، أو نحوها من التعبيرات التي تدلّ على معنى واحد.

فكثرة تداول أحد الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسنادًا مشهورًا، ويسمى عندهم: طريقًا، أو جادّة، أو مجرّة؛ يسهل حفظه كما يسهل سلوك الناس للجادّة التي يمضون عليها.

وربما جاء حديث آخر يشترك مع هذا الإسناد المشهور «الجادّة» في بعض رواته، ويختلف في بعضهم الآخر، فيرويه بعض الرواة فيهم، فيذكر الإسناد المشهور بتمامه بحكم الاشتراك في بعضه، فينبّه العلماء على هذا الوهم، ويوضحون سببه.

و(٤/٤)، و(٤/٥)، و(١٥/٦)، و(٢٤/٧).

(١) انظر "الكفاية" للخطيب (ص ٣٥٧)، و"كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري (١٠٨/٣)، و"لسان العرب" لابن منظور (٨٦/٦)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٦١٥/٢)، و"تاج العروس" للزبيدي (٨٤/١٦).

(١١). التَّلْقِين:

التَّلْقِين في العرف: إلقاء كلامٍ إلى الآخرين في الحديث؛ إما إسنادًا أو متناً، والمبادرة إلى التحديث بذلك ولو مرةً.

والتلقين عند المحدثين: أن يُلقَّن المُحدِّث الشيء، فيحدِّث به من غير أن يَعْلَم أنه من حديثه، فلا يُقْبَل؛ لدلالته على مجازفته، وعدم تثبُّته، وسقوط الوثوق بالتَّصَف به^(١).

ولقبول التلقين أسباب عدَّة، منها: ضعف الراوي وعدم مبالاته بالرواية، والغفلة، وإحسان الظن بمن يُلقَّنه، والاعتماد في الحفظ على الكتاب، ثم التحديث من غيره؛ إما لكونه فقد بصره، فيحدث من حفظه ظنًّا منه أنه حافظ لحديثه، أو لفقده الكتاب، أو لكونه لم يصطحب كتابه معه في بعض الأماكن التي حدَّث فيها، أو لتساهله في التحديث من غير كتابه مع قدرته عليه، أو نحو ذلك.

والذي يهمنا هنا: بيان هذا السبب الذي يوقع العلل الحَقِيَّة في بعض الأحاديث؛ بسبب قبول بعض الثقات الحفاظ للتلقين، ولم يكثر منهم ذلك، ولا عرفوا به حتى يكون علَّة ظاهرة. وقد يكون قبول الثقة للتلقين بسبب علوِّ مَنْزِلَةِ الذي لقَّنه، وإمامته، واشتهاره بالحفظ، فيهاب مخالفته، فيجاريه في خطئه، ويتَّهم نفسه.

(١٢). الإدخال على الشيخ:

وهو قريب من سابقه «التلقين»، ويختلف عنه في كون التلقين بعلم المُلقِّن، وأما الإدخال فيكون بغير علم الراوي الذي أُدخل عليه الحديث — غالبًا —، كما أن التلقين يكون مشافهة، وأما الإدخال فيكون في الكتاب، وربما كان الأمر قريبًا بعضه من بعض بحيث يلتبس هل هو تلقين أو إدخال.

وَيُعْزَرُ أهل الحديث ذلك الراوي الذي أدخلت عليه الأحاديث، فلا يتَّهم بوضعها، مع كونهم يحكمون عليه بما يناسب حاله من الغفلة ونحوها.

(١٣). اختصار الحديث، والرواية بالمعنى:

كثيرًا ما تقع العِلَّة في الحديث بسبب اختصار بعض الرواة للحديث، أو روايته بالمعنى، على نحو يُعَيِّر معنى الحديث، فيُظن أنه حديث آخر.

(١) انظر "توضيح الأفكار" للصنعاني (١٥٥/٢).

وبين أهل العلم خلافاً طويلاً في جواز اختصار الحديث وروايته بالمعنى^(١)، فذهب بعضهم إلى المنع من روايته بالمعنى، وجوّزه بعضهم بشروط اختلف فيها أيضاً، والراجح الجواز بشروط من أهمها: أن يكون عالماً بمدلولات الألفاظ، وما يحيل المعاني منها، لأنه يجزّب على بعض الرواة الخطأ في معرفة معاني بعض الأحاديث؛ فعُدّه الأئمّة من تصحييف المعنى.

أما اختصار الحديث: فجوّزوه لمن كان عالماً بتمام معناه؛ على أن يكون ما اختصره منفصلاً عن القدر الذي ذكره منه، غير متعلّق به؛ ولا يختلّ معه البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما حدّقه.

١٤). جمع حديث الشيوخ بسياقٍ واحد:

الأصل في رواية الحديث: أن يؤدي الراوي الحديث كما سمعه من غير زيادة أو نقص أو تغيير، وأن يفصل سياق كل راوٍ عن الآخر، لكن لصعوبة رواية الحديث بلفظه جوّز العلماء الرواية بالمعنى كما تقدم، وأما فصل سياق كل راوٍ عن سياق الآخر فليس متعديّاً، غير أنه وجد من الرواة من يقرن الروايات، ويجمع حديث الشيوخ أحياناً طلباً للاختصار، دون بيانٍ للفظ كلٍّ منهم، وقد يكون في حديث بعضهم علةٌ تمنع من قبوله.

ولعل من أكثر ما يشكل هنا: ما يقع من الثقات الذين لا يُشكّ فيهم من حمل الأسانيد المعلولة على الأسانيد الصحيحة.

١٥). من حدّث عن ضعيف فاشتبه عليه بثقة:

وهذا في الغالب يحصل بسبب اتفاق راويين في الاسم واسم الأب، أو كون اسميهما على وزن صرئٍ واحد، مع اتفاق اسميّ أبويهما، كما في عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فالأول ضعيف، والثاني ثقة، وكذا واصل بن حيّان، وصالح بن حيّان، فالأول ثقة، والثاني ضعيف.

(١) انظر تفصيله في "الرسالة" للإمام الشافعي (ص ٢٧١-٢٧٥)، و"مشكل الآثار" للطحاوي (١٢/٥٠٨-٥١٠)، و"المحدث الفاضل" للرامهرمزي (ص ٥٢٩-٥٤٣)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/٤٩١-٤٩٤ و ٥٦٠-٥٨٥) و (٢/٢٦٧-٢٦٨)، و"جامع بيان العلم" لابن عبد البر (١/٣٣٩-٣٥٣)، و"فتح المغيب" للسخاوي (٣/١٣٧-١٥٨)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

والأسباب المتقدمة عامة لجميع الثقات، وثمة أسباب أخرى تختصُّ بفئةٍ من هؤلاء الثقات، وهم الذين ضُغِّفُوا في بعض أحوالهم، والعلَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بسبب الضَّعْفِ، فَخَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا خَفِيَّةً.

وهذه الأسباب هي:

- أ) خِفَّةُ الضَّبْطِ وكثرة الوهم مع بقاء العدالة.
- ب) قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف؛ لعدم ضبطهم له.
- ت) الاختلاط.
- ث) سوء الحفظ آخر العمر.
- ج) العمى مع عدم الحفظ.
- ح) احتراق الكتب أو ضياعها.
- خ) من كان لا يحفظ حديثه، فَيُحَدِّثُ من غير كتابه أحياناً، فَيَهْمُ.
- د) عدم اصطحاب الكتاب أثناء الرحلة، فَيُحَدِّثُ من حفظه، فَيَهْمُ.
- ذ) السماع من الشيخ في مكان دون ضبط، والسماع منه في مكان آخر مع الضبط.
- ر) من حَدَّثَ عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحَدَّثَ عن غيرهم فلم يحفظ.
- ز) من حَدَّثَ عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحَدَّثَ عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.
- س) من انشغل عن العلم بأمر آخر كالقضاء.
- ش) قَصُرُ صحبة الشيخ.

وسائل كشف العلة

أفضل من كتب في وسائل كشف العلة الباحث مصطفى باحو في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين" ومنه لخصت هذه الوسائل (ص ١٠٦-١٣٣)، وانظر كذلك فيما كتبه د. همام سعيد في مقدمته العلمية "لشرح علل الترمذي" لابن رجب (١٢٧/١-١٤٣).

ووسائل كشف العلة تحتاج إلى مزيد بحث وعناية، ولكن لا بأس من ذكر جملة من هذه الوسائل وهي:

١. جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصاً، تقديماً وتأخيراً، رفعاً ووقفاً، وصلاً وإرسالاً، فصلاً وإدراجاً وغير ذلك، فيتين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيح، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

ولذا قال علي بن المديني: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يبين خطؤه))^(١). وقال الخطيب البغدادي في "الجامع" (٢٩٥/٢): ((السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط)).

٢. معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص ٢٥٧): ((معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث)).

وأهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه

(١) "الجامع" للخطيب البغدادي (٢١٢/٢).

ومعرفته لحديثه وتثبتته فيه.

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيراً حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأيهم يقدم عند الاختلاف، وقد أطال النفس في هذا ابن رجب في "شرحه لعلل الترمذي"، وذكر علي بن المديني في "علله" أسماء من تدور عليهم الأسانيد، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية، كما تكلم النسائي في كتابه "الطبقات" عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ، وهكذا فعل البيهقي في "المدخل إلى السنن"، كما تكلم غيرهم.

٣. التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع أو عرض أو إجازة أو مكتوبة أو وجادة أو غير ذلك، وهل كان الراوي يقظاً مثبتهً حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه، وهل كان حال العرض واعياً ضابطاً لما يعرض عليه أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمل من سهو وغلط.

وكثيراً ما كانوا يعلنون بمثل هذه الأمور، فهذا ابن معين يقول عن الأوزاعي: ((الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي))^(١). وقال الذهبي في "السير" (٢٣١/٦): ((كان ابن جريح يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط)).

٤. ومما يلتحق بهذا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبتته وضبطه لروايته، وهل هو ببلديه أو لا؟ وهل لازمه حضراً وسفراً، أم صحبه في الأسفار فقط؟

قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٢٥/١٠): ((والصواب في ذلك طريقة أئمة الشأن العالمين به ويعلمه، وهو النظر والتمهر في العلل والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها

(١) "تهذيب التهذيب" (٢١٨/٦).

بالعلة المؤثرة في موضع وبانتفائها في موضع آخر)).

وقال ابن حجر في "الفتح" (٣٥١/١): ((وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، لأنه جده وكان خصيصاً به)).

ولهذا كانوا يفضلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه عن غيره.

٥. النظر في حال الراوي نفسه وضبطه وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتساع

نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه إما في مكان ما أو في حالة معينة أو في آخر

عمره، وهكذا، وعدم الضبط هذا يعود لأسباب منها:

أ/ إما لتغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض.

وقد وقع هذا لجماعة منهم: معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه

باليمن جيد، وإسماعيل بن عياش، حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، وزهير بن

محمد الخراساني، حديث الشاميين عنه ضعيف، وجعفر بن برقان حديثه عن الزهري ضعيف.

والحامل لهم على ذلك أشياء: منها أن يحدث في غير بلده من حفظه، أو يحدث في

موطن ما بعد تغير حفظه لكبر أو أفة أو غيرها، أو لأن الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له أو

لتساهلهم في السماع، أو تساهله هو في التحديث وغير ذلك.

ب/ وإما لذهاب بصره.

قال النسائي عن أبي حمزة السكري: ((لا بأس بأبي حمزة إلا أنه كان قد ذهب بصره في

آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد))^(١).

ج/ وإما لصغر سنه.

لأن الصغر مظنة عدم الضبط عموماً بخلاف الكبر، فهو وقت كمال النضج وتنام قوة

العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان لمجالس السماع.

قال معمر بن راشد: ((جلست إلى فتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد))^(٢).

(١) "تهذيب إلهذيب" (٤٣٠/٩).

(٢) "فتح الباري" لابن رجب (٢٩٩/١).

د/ وإما لكبر وشيخوخة.

قال الذهبي في "الميزان" (٦٦١/٢) عن عبد الملك بن عمير: ((والرجل من نظراء أبي إسحاق وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا)).

ه/ وإما لعدم ممارسته لحديثه وتثبته فيه.

كان من عادة كثير من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ، طلباً لمزيد التثبت فيه.

قال حماد بن زيد: ((ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً، ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجترينا به))^(١).

و- وإما لانشغاله عن الحفظ والضبط بأمور كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأي ونحوها.

قال صالح جزرة عن شريك القاضي: ((صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه))، وقال العجلي: ((من سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء فني سماعه بعض الاختلاط))^(٢).

ز - وإما للانشغال بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين.

قال الإمام مسلم في "التميز" (ص ١٧٠): ((ومنهم من هم متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرفها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم)).

ن - وإما أن يدفعه الهوى إلى الوهم، لتمكنه من قلبه وسيطرته عليه.

ولهذا المعنى منع الجمهور قبول رواية المبتدع الداعية، ورواية غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته.

قال ابن حجر في "الترهة" (ص ١٣٧): ((وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في

(١) "الرجح والتعديل" (١/١٦٨).

(٢) "النظر في أحكام النظر" لابن القطان (ص ٧٢).

الأصح)).

٦. النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقى بينه وبين شيخه، ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله البلدان للسمع.

فيتبين به الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس والإرسال الخفي، فقد يكون الراوي عاصر المروي عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص ٢١٧): ((ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه)).

وأدق من هذا النوع أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئاً، ولذا تكلموا في كثير من الرواة الذين ثبت لقيهم لشييوخهم، ومع ذلك عللوا بعدم السماع.

وأدق من هذا أن يكون الراوي جالس المروي عنه، ولكن لم يأخذ عنه إلا يسيراً كرواية سعيد بن المسيب عن عمر.

وأدق من هذا بكثير جداً، أن يكون الراوي جالس المروي عنه، وأخذ عنه كثيراً، لكن لم يثبت له سماع أحاديث معينة، وهذا النوع لا يهتدي لمعرفته إلا كبار الحفاظ.

٧. معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، واتفاقها واقتراحها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلامذتهم وشيوخهم ووفياتهم.

وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة وتصحيقات الأسانيد، وانقلاب الأسامي وغيرها، وكذا معرفة الإرسال الخفي.

وكثيراً ما يعلنون بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان، وأشده إذا اشتبه ضعيف بثقة، فقد يصحح إسناد حديث وهو ضعيف.

قال ابن المديني: ((أشد التصحيح التصحيح في الأسماء)).

وصدق أبو إسحاق النجيمي حيث قال: ((وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه

شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه^(١).

٨. معرفة أصول الكتب ودرجتها في الضبط والإتقان، وهل هي أصول مقابلة محررة أم لا.

وهذا يعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم أو أصول مشايخهم. قال الحاكم في "المعرفة" (ص ١٦): ((ثم يتأمل أصوله، أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشتركون الكذب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها)).

٩. معرفة الأسانيد المطروقة التي تسبق إليها الألسنة.

ولذا نراهم يعلنون بأن فلاناً سلك الجادة أو لزم الطريق. قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (ص ٣٧٨) بعد أن ذكر علة حديث: ((قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا)).

١٠. معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٢٠٥/١): ((فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث ومن أين مخرجه، فيميز بين الخطأ والصواب)).

ولذا تراهم يعلنون بأن الحديث ليس من حديث فلان، أو حديثه يشبه حديث فلان. وقال ابن رجب في "شرح العلل" (ص ٣٩٤): ((وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه. كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي

(١) النصين في "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١٢/١).

مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعر، إنما أخذها من كتي.

قال يحيى: فعلت أن مطرفاً كذاب.

يعني علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان).

١١. ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث

ومداومة النظر ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص ٢٥٧): ((ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهته نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه)).

الكتاب الأول
في بيان أسرار القرآن

الحافظ أبو يعلى الخليلي

وكتبه في شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٠

من حلال محتابه "الإرشاد"،

الفصل الأول

التعريف بالخليعة

وكتابه "الإرشاد"

المطلب الأول: التعريف بالخليلي، وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

هو القاضي العلامة الإمام الحافظ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر بن محمد الخليلي، القزويني^(١).

المبحث الثاني: تاريخ ولادته.

لم أجد في مصادر ترجمته من أشار إلى تاريخ ولادته، وإن اتفقت جميع المصادر على تاريخ وفاته، ولكن الذهبي ذكر في سياق ترجمته أنه عند وفاته كان من أبناء الثمانين^(٢)، فتكون ولادته - بناءً على هذا - ما بين ٣٥٦-٣٦٦ هـ.

ويمكننا تقدير الفترة التي ولد فيها بالنظر إلى تاريخ وفاة أول شيخ أدركه، وسمع منه؛ فقد ذكر في ترجمة شيخه (أبي القاسم عبد العزيز بن مارك المركزي)، المتوفى سنة (٣٧٢ هـ) أنه أدركه وهو صغير، ثم قال: ((وقرئ لي عليه ورقتان، وهو أول من سمعت منه))^(٣).

فنفهم من كلامه في هذه الترجمة أنه قد ولد قبل تاريخ وفاة أول شيخ سمع منه، وأن عمره آنذاك لا يقل عن خمس سنوات، وهو العمر الذي حدده أكثر العلماء لصحة تحمل الصغير مع اعتبار التمييز^(٤).

وباعتبار أنه كان قد ولد قبل عام (٣٧٢ هـ) - وهو تاريخ وفاة أول شيخ سمع منه - بنحو خمس سنوات، وبالنظر إلى كلام الذهبي حينما ذكر أنه توفي وهو من أبناء الثمانين، وهو قد

(١) مصادر ترجمته: "الإكمال" (١٧٣/٣)، "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، "معجم البلدان" (٣٤٤/٤)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص ٢٦٢)، "تكملة الإكمال" (١٣٩/٢)، "اللباب في تهذيب الأنساب" (ص ٤٥٨)، "تاريخ الإسلام" (١٣٠/٣٠)، "تذكرة الحفاظ" (١١٢٣/٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/٦٦٦)، "العبر في خبر من غير" (٢١٣/٣)، "طبقات الحفاظ" (ص ٤٣٠)، "شذرات الذهب" (٢٧٤/٣)، "مرآة الجنان" (٦٣/٣)، "الرسالة المستطرفة" (ص ١٣٠)، "الأعلام" (٣١٩/٢).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٧/٦٦٦).

(٣) "الإرشاد" (٧٤٠/٢).

(٤) انظر "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" (ص ٦٢)، و"التقييد والإيضاح" (ص ١٦٤).

توفي عام (٤٤٦هـ)، فتكون ولادته تقريباً في عام (٣٦٧هـ) أو قبلها بقليل، والله أعلم.
المبحث الثالث: أسرته.

ولد الخليلي ونشأ في كنف أسرة عرفت بالاشتغال بالعلم الشرعي، وبالذات الحديث النبوي، فقد استوطنت أسرته قَرْزُوَيْن^(١) قادمة من الري^(٢) قبل منتصف القرن الثالث، ذكر الخليلي في "الإرشاد" (٧٦٥/٢) ترجمة والد جده لأبيه فقال: ((أبو إسحاق إبراهيم بن الخليل، ولد بالري، وسمع محمد بن عاصم الرازي، ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر، وحمله أبوه إلى قزوین سنة خمس وثلاثين ومئتين فأقام بها)).

وتكرر كثيراً في "الإرشاد" ذكر جده؛ كقوله (٧٦٥/٢): ((أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم، سمع بقزوین أبا عبد الله ابن ماجه، وكتب مسنده، والحسين بن علي الطنابسي، وموسى بن هارون بن حيان، وأحمد بن محمد بن أبي مسلم الرازي، ومحمد بن إسحاق بن راهويه، والحسن بن أيوب، ومن بعدهم، وبهمذان ابن ديزيل، وعبد الله بن هشام القواس، ومحمد بن عمران بن حبيب، وأقراهم، وبنهاوند إبراهيم بن نصر الرازي نزيل نهاوند، وكتب مسنده، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ولم يرو إلا القليل)). وذكره كذلك الرافعي في "التدوين في أخبار قزوین" (١٣٤/٢).

ومن ذكر بالعلم من أسرته: أبوه عبد الله، وأخوه أحمد وإسماعيل ابنا عبد الله، وعمه محمد بن أحمد، وعمه الآخر إبراهيم بن أحمد، وابنه أبو زيد الواقد بن خليل، هذا عدا عن حفته وأسباطه.

أما والده فذكره الرافعي في "التدوين" (٢١٥/٣) فقال: ((عبد الله بن أحمد بن إبراهيم [بن] الخليل الخليلي والد الخليل الحافظ، روى عنه ابنه أحمد والخليل، وسمع أبا الحسن القطان)). وما بين المعقوفين من تصويبي، وقد جاء نسبه على الصواب في ترجمة ابنه أحمد الآتية.

(١) مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً، وتقع شمال غرب الري، وهي ثغر الديلم، فتحت في عهد عثمان بن عفان ؓ سنة ٢٤هـ. "المسالك والممالك" للإصطخري (ص ٧١)، "معجم البلدان" (٣٤٢/٤).

(٢) الري: وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعم ولا أكبر ولا أيسر أهلاً منها، إلا نيسابور فإنها في العرصة أوسع، فأما اشتباك الأبنية والمعار واليسار فإن الري تفضلها. "المسالك والممالك" (ص ٧٣). فتحت في عهد عمر بن الخطاب ؓ عام ٢٠ وقيل ١٩هـ. "معجم البلدان" (١١٦/٣).

وأما أخوه أحمد: فذكره الرافعي أيضاً (١٩١/٢) فقال: ((أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، أبو علي الخليلي القزويني، أخو الحافظ الخليل بن عبد الله، سمع علي بن أحمد بن صالح سنة ست وسبعين وثلاثمائة...، ومما سمع من علي بن أحمد بن صالح مع أخيه كتاب "الأحكام" لأبي علي الطوسي، وسمع أيضاً أبا الفتح الراشدي)).

وأما أخوه إسماعيل: فذكره الرافعي أيضاً (٢٩٦/٢) فقال: ((إسماعيل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أخو الخليل الحافظ، سمع أبا الفتح الراشدي، وغيره، وأجاز له الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وجماعة)).

وأما عمه محمد: فذكره الرافعي أيضاً (١٦٩/١) فقال: ((محمد بن [أحمد بن] إبراهيم الخليل الخليلي، أبو علي عم الخليل الحافظ، وهو معدود من الحفاظ، سمع أباه أحمد ومحمد بن هارون بن الحجاج وعلي بن محمد بن مهرويه وعلي بن إبراهيم وعلي بن جمعة فمن بعدهم من شيوخ قزوين، وسمع بمحمدان عبد الرحمن بن حمدان، وبيغداد إسماعيل الصفار، وبالكوفة ابن عقدة، ومات وهو شاب سنة سبع وأربعين وثلاثمائة)). وما بين المعقوفين من تصويبي، وجاء نسبه على الصواب في ترجمة أخيه إبراهيم الآتية.

وأما عمه إبراهيم: فذكره الرافعي أيضاً (٩٧/٢) فقال: ((إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، عم الحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي، سمع أباه، وعلي بن مهرويه، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة في حد الكهولة)).

وأما ابنه الواقد: فقد ذكره الرافعي في "التدوين" (٢٠١/٤) فقال: ((وصفه الكيا شيرويه ابن شهردار بالفقه والفضل، وسمع الحديث من أبيه أبي يعلى، وأبي الحسن بن إدريس، وسمع "فضائل القرآن" لأبي عبيد من الزبير بن محمد الزبيري، عن علي بن مهرويه، عن علي بن عبد العزيز، عنه، وسمع منه البلديون والغرباء بقزوين، وسمع منه بمحمدان وبأصفهان أيضاً. كان رحمه الله تعالى يعرف الحديث، وينظر في التواريخ، ويحسن أطرافاً من الأدب والشعر والأمثال والكتابة)).

وهكذا ورث آل هذا البيت العلم من أسلافهم ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾^(١) فهؤلاء

- الخليل بن الواقد بن الخليل بن أحمد الخليلي، سمع "الصحيح" للبخاري من الأستاذ محمد بن الشافعي بن داود المقرئ. "التدوين" (٥٠٥/٢).
- أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله الخليلي، أبو عبد الله سمع "جامع التأويل" لأحمد بن فارس أو النصف الثاني منه من أبي منصور المقومى، و"فضائل القرآن" لأبي عبيد من المقومى أيضاً، وسمع أباه أبا زيد الواقد بن الخليل في "الطوالات" لأبي الحسن القطان. "التدوين" (٢٧٠/٢).
- الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله، أبو يعلى الخليلي القزويني ((من أسباط الخليل الحافظ، سمع جده الواقد بن الخليل "فضائل قزوين" بروايته عن أبيه، وسمع نصر بن عبد الجبار القرائي)). "التدوين" (٤٩٨/٢).
- ((عبد العزيز بن الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله، أبو بكر الخليلي، شيخ سمع الحديث، وسمع منه، وهو من أسباط الخليل الحافظ، قرأت عليه معظم "الصحيح" لمحمد بن إسماعيل البخاري بروايته الكتاب عن الأستاذ أبي عمرو الشافعي بن داود المقرئ، عن القاضي إبراهيم بن حمير، عن الكشميهني، وسمع "صحيح مسلم" عن الأستاذ أبي إسحاق الشحاذي، وسمع "الأربعين" للشيخ أحمد الطوسي الزاهد بروايته عن محمد بن علي الساوي عن أبي سعد أحمد بن أبي الحسن الطوسي المعروف بخويشاوند)). "التدوين" (١٩٠/٣).
- عبد الله بن عبد العزيز بن الخليل بن أحمد الخليلي، أبو حامد، ((تفقه بقزوين وبيغداد، وسمع الحديث من والده، ومن الإمام أحمد بن إسماعيل، وسمع أبا القاسم عبد الله بن حيدر "الأربعين" من جمعه، وسمع بقراءتي "الأربعين" لعلي بن عبد الله بن بابويه)). "التدوين" (٢٣١/٣).
- ((الواقد بن الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله الخليلي، أبو زيد الخطيب، سمع الأستاذ الشافعي سنة إحدى عشرة وخمسمائة، وروى "فضائل قزوين" عن أبيه الخليل، عن جده الواقد، عن أبيه الخليل)). "التدوين" (٢٠١/٤).

المبحث الرابع: شيوخه.

أخذ الخليلي عن عدد من الشيوخ الذين كانوا في بلده قزوين، أو الذين التقاهم خلال رحلاته، أو الذين أحازوا له، وذكرهم في كتابه "معجم الشيوخ"، ونظرة سريعة على كتابه "الإرشاد" تبينك عن عشرات الأسانيد المشحونة بذكر عدد من مشايخه في مختلف البلدان الإسلامية، ومن مشايخه الذين نوه بذكرهم في كتابه:

١. أبو القاسم عبد العزيز بن ماك المزكي ((ثقة متفق عليه، سمع محمد بن مسعود

الأسدي، وإبراهيم الشهرزوري، والحسن بن علي الطوسي، ومحمد بن صالح الطبري، وأقراهم، أدركته وأنا صغير، وقرى لي عليه ورقتان، وهو أول من سمعت منه)). "الإرشاد" (٧٤٠/٢).

٢. أبو الحسن علي بن عمر بن العباس الفقيه ((أفضل من لقيناه بالري، وكان

مفتيها قريباً من ستين سنة، وأكثر عن ابن أبي حاتم وابن معاوية الكاغذي وأحمد بن خالد الحروري ومحمد بن قازن، ولقي بأخرة شيوخ بغداد: أبا عمرو بن السماك وأحمد بن سلمان وأقراهما، وكان عالماً له في كل علم حظ، وفي الفقه كان إماماً، بلغ قريباً من مائة سنة، سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: لم يعيش من أصحاب الشافعي من الفقهاء أكثر ما عاش هذا، وكان عالماً بالفتاوى والنظر)). "الإرشاد" (٦٩١/٢).

٣. أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن يوسف بن أبي الليث التميمي ((كان

إمام الجامع وخطيبها - أي قزوين - سمع إبراهيم بن الشهرزوري، وأبا علي الطوسي، وإسحاق بن محمد الكيساني، وأقراهم، وبالري ابن أبي حاتم، وابن الطهراني وغيرهما، وكان في الفقه والقراءات له شأن كبير، أدركته وأنا صغير، مات سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، ولم يتزوج ولم يكن له عقب)). "الإرشاد" (٧٦٥/٢).

٤. أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري ((الإمام في

وقته، متفق عليه، عديم النظر في وقته علماً وديانة، سمع أباه ومحمد بن يعقوب الأصم وابن مطر وأقراهم. توفي بعد الأربعمائة بقليل. ووالده من أصبهان ورد

نيسابور، وأكثر من رأيت من الفقهاء بها - أي من نيسابور - اخذوا عنه، وكانوا يسمونه الإمام، وما رأيت في أهل العلم أعلى همة منه وأكثر حشمة. توفي أول سنة اثنتين وأربعمائة ((. "الإرشاد" (٨٦١/٣).

٥. أبو طاهر محمد بن محمد بن محمّش الزيادي ((الفقيه المبرز، كان يقدم في الفقه على من أدركته نيسابور، وقرأ عليه أبو يعقوب الباوردي وأبو حامد الاسفرايني، ومن هو أقدم منهما، سمع أبا حامد بن بلال الميداني ومحمد بن الحسين القطان والأصم والأخرم وأقراهم. مات بعد الأربعمائة. ثقة متفق عليه)). "الإرشاد" (٨٦٢/٣).

٦. أبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الخفاف الزاهد ((آخر من بقي من الثقات من أصحاب أبي العباس السراج. مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة بعد خروجي - أي من نيسابور - بسنة، وكان قد قارب المائة، وسمع السراج وأبا عمرو البحيري وأبا حامد الشرقي ومكي بن عبدان فمن بعدهم)). "الإرشاد" (٨٦٢/٣).

٧. الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني ((عالم عارف واسع العلم ذو تصانيف كثيرة لم أر أوفى منه، سمع محمد بن يعقوب الأخرم ومحمد بن يعقوب الأصم والحسن بن يعقوب العدل فمن بعدهم من شيوخ نيسابور حتى روى عن عاش بعده لسعة علمه، وسمع بمرو الحنبوي والقاسم السبائي والحسن بن محمد الحلبي وعلي بن محمد بن حبيب فمن بعدهم، وببخارى أحمد بن سهل الفقيه وخلفاً الخيام فمن بعدهما، ونيسابور محمد بن عبد الله الجوهرى وأقرانه، وبالري إسماعيل بن محمد الصياد، وبهمذان ابن حمدان الجلاب، وبغداد ابن السماك والنجاد وابن درستويه والعباداني، وبالكوفة علي بن محمد بن عقب وابن أبي دارم، وبمكة الفاكهي ومحمد بن علي ابن عبد الحميد الأدمي وغيرهم. وله إلى العراق والحجاز رحلتان ارتحل إليها سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية، وذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضاً، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال والأبواب،

وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين ثم يتكلم عليه فيبين ذلك)). "الإرشاد" (٨٥١/٣). وأكثر عن الحاكم وسأله عن أشياء من العلل. توفي الحاكم سنة خمس وأربع مائة. "تذكرة الحفاظ" (١٦٢/٣).

٨. أبو حازم عمر بن أحمد بن محمد العبدوي الأعرج ((محدث ابن محدث، رأته نيسابور، وكان عارفا حافظا ذو تصانيف في هذا الشأن، أدرك إسماعيل بن نجيد فمن بعده من شيوخ نيسابور، وكان يحضر الإملاء للحاكم أبي عبد الله متقربا إليه)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

٩. عبد الرحمن بن محمد بن محمد العماري النيسابوري ((قرين أبي حازم العبدوي في السن، أدرك من أدركه، رأته ذرب اللسان قوي القلب عند المذاكرة، من حفاظ نيسابور. مات بعد الحاكم بأشهر)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

١٠. أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني ((عالم متقن غاية في الحفاظ، راضيه العلماء كلهم، سمع البغوي وابن أبي داود وابن صاعد ثم تنزل إلى شيوخ بعدهم. مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، واختتم به الشيوخ في هذا الشأن ببغداد، وكان بما بعده حفاظ ماتوا في حد الكهولة)). "الإرشاد" (٦١٥/٢). ويبدو أنه أخذ من الدارقطني مكاتبة أو بالإجازة ولم يرحل إليه وإن كان ممن مثل الدارقطني يُرحل إليه، فحينما توفي الدارقطني كان الخليلي في حدود الثامنة عشرة، فها هو يقول في "الإرشاد" (٣٣٥/١): ((أخبرني علي بن عمر الدارقطني الحافظ في كتابه إلي وحدثنني عنه عبد الرحمن بن محمد النيسابوري (...)).

١١. ((وروى بالإجازة عن: أبي بكر بن المقرئ، وأبي حفص بن شاهين، ومسند الكوفة علي بن عبد الرحمن البكائي كتب إليه من الكوفة، والحافظ أبي أحمد الفطريفي، أجاز له من جرجان)). "سير أعلام النبلاء" (٦٦٦/١٧).

قال الخليلي في "الإرشاد" (٣٣٥/١): ((أخبرني عمر بن عثمان بن شاهين في كتابه إلي)).

وقال أيضا (٥٢٦/٢): ((أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ...، وآخر من

أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي الجرجاني كتب إلي بأن أروي عنه)).

وقال أيضاً (٥٥١/٢): ((كتب إلي علي بن عبد الرحمن البكائي من الكوفة)).

المبحث الخامس: تلاميذه.

لقد طوّف الحافظ أبو يعلى الخليلي البلاد ورحل، وسمع، وجمع، وألف، وصنّف الكتب، وطال عمره، وعلا إسناده، مما جعل الطلبة يتنافسون على الطلب عليه، والجلوس بين يديه لتلقي العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة، ومن أشهر طلبته:

١. راوي كتاب الإرشاد عنه إسماعيل بن عبد الجبار بن محمد بن عبد العزيز بن

ماك القاضي أبو الفتح ((سمع وسمع منه الكثير، ومن سمع منه: إبراهيم الحميري،

وأبو الفتح محمد بن الحسن بن جعفر الطيّبي، والسيد أبو طاهر الجعفري، وروى

عن أبي الحسن محمد بن عمر بن زاذان بالإجازة، وقدم أصبهان سنة ثمان وستين

وأربعمائة وسمع منه بما يحكي بن عبد الوهاب بن مندة، وأورده في "الطبقات"،

وسمع منه الحافظ أبو طاهر السلفي والكبار، توفي سنة ثلاث وخمسمائة)).

"التدوين" (٢٩٥/٢).

٢. وابنه الواقد، تقدمت ترجمته في مبحث: أسرته.

٣. نصر بن عبد الجبار بن منصور بن عبد الله بن عبد الرحمن، أبو منصور

التميمي، القزويني، الواعظ، المعروف بالقرائي، من أهل قزوين. ((كان واعظاً،

صالحاً، صدوقاً، قدم بغداد وسمع: أبا محمد الجوهري، وأبا طالب العشاري، وسمع

بقزوين من: أبي يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ، روى عنه: إسماعيل بن أبي

الفضل الناصحي، وطيب بن محمد الأبيوردي، وأظن السلفي سمع منه، وقد

حدّث في سنة سبع وخمسمائة، ولا أعلم وفاته. وقد جمع لنفسه معجماً)).

"تاريخ الإسلام" (١٩٥/٣٥).

٤. إسماعيل بن أحمد بن العباس بن إبراهيم العصار أبو سعد بن أبي علي

الرازي ((سمع أبا سعد السمان وأبا جعفر محمد بن علي الصائغ وشعيب بن

صالح الخطيب وأباه، ودخل قزوين فسمع بما من الخليل الحافظ، رأيت بخطه:

سمعت الشيخ أبا يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي بقزوين في مسجده؛ سمعت

- أبا بكر أحمد بن علي بن لال بهمذان يقول (...)). "التدوين" (٣٣٥/٢).
٥. أبو صالح بن فيلكي ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي سنة خمس وثلاثين وأربعمئة)). "التدوين" (٩٤/٣).
٦. عبد الكريم بن محمد الإسفيد كليمي، أبو المحاسن بن أبي بكر الكويمي ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي)). "التدوين" (٢٠٩/٣).
٧. عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن محمد الطوسي ((سمع أبا يعلى الخليلي بن عبد الله الحافظ بقزوين سنة خمس وأربعين وأربعمئة)). "التدوين" (٢٨١/٣).
٨. ليال كبير الديلمي ((سمع الخليل بن عبد الله الخليلي أبا يعلى الحافظ)). "التدوين" (٥٧/٤).
٩. نامدار بن أسفنجاء الديلمي ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي)). "التدوين" (١٥١/٤).
١٠. أبو بكر الخطيب ((وروى أبو بكر الخطيب في "تاريخ بغداد" عنه بالإجازة)). "التدوين" (٥٠١/٢).
١١. قال الأمير أبو نصر ابن ماكولا في "الإكمال" (١٧٤/٣) : ((والخليل بن عبد الله أبو يعلى القزويني ...، كتب إلي بالإجازة)).
١٢. يوسف بن الحسن بن محمد بن التفكير، أبو القاسم الزنجاني: ((سكن بغداد، حدث عن أبي يعلى الخليلي)). "التقييد" (ص ٤٩١).

المبحث السادس: رحلته وطلبه للعلم.

لم أجد نصوصاً تدل على أنه رحل إلى الحرمين وأخذ من علمائها، ولكن جرت عادة العلماء على الرحلة إلى الحرمين للعمرة والزيارة أو المجاورة والأخذ من علمائها.

وكذلك ما زالت بغداد والعراق موئل العلماء والمحدثين، لذا رحل إليها الخليلي، فقد ذكر في "الإرشاد" (١٦٨/١) قوله: ((حدثناه عمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ ببغداد وأنا سألته)). وانظر كذلك (١/٣٠٣ و٣٣٣ و٤٦٠).

كما رحل إلى نيسابور^(١) وأخذ عن علمائها وفي مقدمتهم شيخه الحاكم الذي أكثر عنه، وقال في ترجمة شيخه العبدوي: ((أبو حازم عمر بن أحمد بن محمد العبدوي الأعرج نيسابوري محدث ابن محدث رأيته بنيسابور)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

وفي طريقه إلى نيسابور قد يكون أخذ عن علماء عدد من البلاد التي مر بها. وكذلك رحل إلى الري^(٢)، ذكر ذلك في ترجمة شيخه أبي الحسن علي بن عمر بن العباس الفقيه الرازي فقال: ((أفضل من لقيناه بالري)). "الإرشاد" (٦٩١/٢).

ورحل إلى همدان^(٣) وأخذ عن شيخها أبي بكر بن لال، قال الرافعي في "التدوين" (٥٠١/٢): ((روى عنه - أي عن الخليلي - الإمام أبو بكر بن لال حكاية في "معجم شيوخه"، وسمع هو - أي الخليلي - من ابن لال الكثير)).

وقال أيضاً في "التدوين" (٣٣٥/٢): ((إسماعيل بن أحمد بن العباس بن إبراهيم العصار أبو سعد بن أبي علي الرازي ...، ودخل قزوین فسمع بها من الخليل الحافظ، رأيت بخطه: سمعت الشيخ أبا يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي بقزوین في مسجده، سمعت أبا بكر أحمد بن علي بن لال بهمدان يقول)).

ورحل إلى قزوين^(٤)، قال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي الطيالسي: ((وأقام

(١) نيسابور: بفتح أوله، وهي مدينة عظيمة من مدن خراسان، ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، كثيرة الفواكه والخيرات، وكان المسلمون فتحوها في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه. "معجم البلدان" (٣٣١/٥).

(٢) الري: وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعم ولا أكبر ولا أيسر أهلاً منها، إلا نيسابور فإنها في العرة أوسع، فأما اشتباك الأبنية والعمارة واليسار فإن الري تفضلها. "المسالك والممالك" للإصطخري (ص ٧٣). فنحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام ٢٠ وقيل ١٩ هـ. "معجم البلدان" (١١٦/٣).

(٣) همدان: (بالتحريك والذال معجمة وآخره نون) بلد واسع جليل القدر، وهي أعظم مدن الجبل، كثير الأقاليم والكور، وافتتح سنة ثلاث وعشرين، وهو الذي يسمى ماء البصرة. "البلدان" لليعقوبي (ص ١٨). وأما الجبال ((فإنها تشتمل على ماء الكوفة والبصرة وما يتصل بهما، فحدها الشرقي مفازة خراسان وفارس وأصبهان وشرقي خوزستان، وحدها الغربي أذربيجان، وحدها الشمالي حدود الديلم وقزوین والري، وحدها الجنوبي العراق وخوزستان. والجبال تشتمل على مدن مشهورة، وأعظمها همدان والدينور وأصبهان وقم)). "المسالك والممالك" للإصطخري (ص ٦٩) بتصرف يسير. فنحت في جمادى الأولى على رأس سنة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان الذي فتحها المغيرة بن شعبة في سنة ٢٤ من الهجرة. "معجم البلدان" (٤١٠/٥).

(٤) قزوين: ((بفتح ثم السكون وكسر الميم وباء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة ونون، وهو تعريب كرمان شاهان، بلد معروف بينه وبين همدان ثلاثون فرسخاً قرب الدينور، وهي بين همدان وحلوان على

بالجبل بقرميسين، وأدركت من أصحابه عمر بن أحمد بن حمدان البَيْع بقرميسين)). "الإرشاد" (٤٣٩/١).

المبحث السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

إن المطالع لأحكام الخليلي في كتابه "الإرشاد" - وهو الكتاب الذي به اشتهر - ليرى عليه طريقة أهل الحديث، فتارة يحكم على السند، وتارة يُعِلّ المتن، وهذه الأقوال أبرزت مكانته في علم الحديث عامة، وفي علل الحديث خاصة، مما جعل العلماء يثنون عليه بجميل القول. ومما قاله العلماء في الخليلي:

أثنى عليه الحاكم في معرفته بالعلل.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٨٥٢/٣) عند ذكر الحاكم: ((سألني في اليوم الثاني لما دخلت عليه وقرأ عليه في "فوائد العراقيين" سفيان الثوري، عن أبي سلمة، عن الزهري، عن سهل بن سعد "حديث الاستئذان"، فقال لي: من أبو سلمة هذا؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن سلمة السراج، فقال لي: كيف يروي المغيرة عن الزهري؟ فبقيت. ثم قال: قد أمهلتك أسبوعا حتى تفكر فيه، فمن ليلته تفكرت في أصحاب الزهري مرارا، حتى بقيت فيه أكرر التفكير، فلما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه، تذكرت محمد بن أبي حفصة، فإذا كنيته أبو سلمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه ولم أذكر شيئا حتى قرأت عليه مما انتخبت قريبا من مائة حديث، قال لي: هل تفكرت فيما جرى؟ فقلت: نعم، هو محمد بن أبي حفصة، فتعجب، وقال لي: نظرت في حديث سفيان لأبي عمرو البحيري؟ قلت: والله ما لقيت أبا عمرو ولا رأيته، فذكرت له مما أمت في ذلك، فتحير، وأثنى علي)).

وقال الأمير أبو نصر ابن ماكولا في "الإكمال" (١٧٤/٣): ((والخليل بن عبد الله أبو يعلى القزويني حافظ جليل كان يحدث كثيرا من حفظه، سمع أصحاب البغوي وغيره، كتب إلي بالإجازة)).

وقال الكنيا شيرويه في "تاريخ همدان": ((كان الخليل حافظا فريدا عصره في الفهم والذكاء)). "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، "معجم البلدان" (٣٤٤/٤).

وقال السلفي في "مقدمته على معالم السنن للخطابي" (٣٦٨/٤): ((وكان من حفاظ

زمانه، متفقاً عليه في حفظه وإتقانه)).

وكتب الإمام هبة الله بن زاذان إلى الشيخ أبي زيد الواقد بن الخليل يعزيه بوفاة والده الحافظ أبي يعلى، وكان مما قال في كلام مسجوع طويل: ((كان بقية بيت الكبار في عصر الشيوخ ذوي الأقدار، أفنى العمر العزيز في العلم وتحصيله على جملة وتفصيله، ثم عني بأدق أصنافه وأشرف أجناسه في أوصافه، وهو علم الحديث، فكان به تميز الصحيح من الخبيث، وينفض الغبار عن وجه الآثار بالحفظ الثاقب والاعتبار)). "التدوين" (٥٠١/٢).

وقال الرافعي في "التدوين" (٥٠١/٢): ((إمام مشهور كثير الجمع والرواية والتأليف... وكان حافظاً لطرق الحديث، معتنياً بجمعها، عارفاً بالرجال)).

وقال ابن نقطة في "التقييد" (ص ٢٦٢): ((كان حافظاً، فهماً ذكياً، فريد عصره في الفهم والذكاء)).

وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٣٠/٣٠): ((كان ثقة حافظاً عارفاً بالعلل والرجال، عالي الإسناد)).

وقال في "التذكرة" (١١٢٤/٣): ((وكان ثقة حافظاً عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله عالي الإسناد كبير القدر. ومن نظر في كتابه عرف جلالته. سمعت كتابه من ابن الخلال عن الهمداني عن السلفي عن ابن ماضي عنه، وله فيه أوهم جملة، كأنه كتبه من حفظه)).
وقال في "السير" (٦٦٦/١٧): ((وكان ثقة حافظاً، عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في "إرشاده")).

وقال في "العبر" (٢١٣/٣): ((الحافظ أحد أئمة الحديث...، وكان أحد من رحل وتعب وبرع في الحديث)).

وقال اليافعي في "مرآة الجنان" (٦٣/٣): ((أحد أئمة الحديث)).

وقال ابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب" (٢٧٤/٣): ((أحد أئمة الحديث... وكان أحد من رحل وتعب وبرع في الحديث. قال ابن ناصر الدين: أبو يعلى القاضي كان إماماً حافظاً من المصنفين، وله كتاب "الإرشاد" في معرفة المحدثين)).

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

١. كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" وهو أشهر كتبه، وبه يعرف. وسيأتي الكلام عليه موسعاً في الفصل التالي، وكل من ترجم له نسب له هذا الكتاب كما في مصادر ترجمته.

٢. وكتاب "تاريخ قزوين" ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" في مواضع منها (٥٠١/٢)، وابن حجر في "اللسان" (٢٦١/٥)، والسخاوي في "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" (ص ١٢٨).

وهو كتاب مختصر في رجال قزوين، اعتمد عليه الرافعي كثيراً في كتابه "التدوين" فقال في مقدمة كتابه بعد أن ذكر جملة من الذين صنفوا في تواريخ البلدان: ((لم أر من هذا الضرب تاريخاً لقزوين إلا المختصر الذي ألفه الحافظ الخليل بن عبد الله رحمه الله)).

٣. وكتاب "فضائل قزوين" وهو غير التاريخ المتقدم، ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" في مواضع منها (٥٠١/٢) ونقل منه أحاديث كثيرة في فضائل قزوين، كما ذكره المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (٣٥٨/١).

٤. وكتاب "معجم الشيوخ" ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، وابن حجر في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" (٢٧٢/٥)، والسخاوي في "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" (٦٨/٢)، والسيوطي في "الجامع الصغير" (٢٩/٢)، والمناوي في أكثر من موضع من "فيض القدير" منها (٦٠٤/١).

وهو كتاب فيه ذكر شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم، أو الذين أجازوه، وذكر بعض الرويات عن ذلك الشيخ.

٥. وكتاب "مشايخ ابن سلمة القطان" ذكره المزي في "تهذيب الكمال" (٢٥١/٩)، والذهبي في "السير" (١٩٠/١٣).

٦. وجزء في "طرق حديث الأعمى الذي وقع في البئر"، ذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣٢٧/١)، وروى منه حديثاً بسنده في "تغليق التعليق" (١١٠/٢)، وسماه الروداني "مجلس حديث القهقهة وعلمه" وذكره ضمن مسموعاته في كتابه "صلة الخلف

بموصول السلف" (ص ٣٩٨) بسنده إلى السلفي عن إسماعيل بن عبد الجبار المالكي^(١) عنه.

٧. وكتاب "طبقات الصحابة" ذكره هو نفسه في مقدمة "الإرشاد" (١٥٥/١) حيث قال مبنياً سبب تأليفه للإرشاد: ((فأريت أن أملئ كتاباً أضع فيه أسامي المشهورين بالرواية، وأبين قول الأئمة في الثقات والمجروحين، وأضيف إليه ذكر أسامي العلماء والمحدثين الذين وجدوا في عصرهم فارتفعوا عن ذكرهم، ومن حدث بعدهم إلى وقتنا هذا على ترتيب البلاد والأصقاع، فأترجم بلداً أو ناحية، وأذكر عنده كل من عرف بتلك الناحية منشأً أو مولداً أو انتقل إليها من غيرها ومات بها؛ ليكون أسهل طلبه عند الحاجة، وأقرب حفظاً عند السرد. وتحريت فيه أسامي التابعين فمن بعدهم، وسأضع كتاباً مفرداً في طبقات الصحابة إن شاء الله))، فلا أدري هل وضعه أو اخترمته المنية قبل أن يؤلفه؟

٨. وكتاب "الفوائد" ذكره ابن حجر في أكثر من موضع من "فتح الباري" منها (٢٢٠/٣)، وفي "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" (ص ٥٨)، وفي "تغليق التعليق على صحيح البخاري" (٤٨٩/٢).

٩. وكتاب "جزء من حديثه عن جرير بن عبد الله البجلي" ذكره السيوطي في "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" (٣٥٨/٢).

المبحث التاسع: وفاته.

اتفق المؤرخون على أن الحافظ الخليلي توفي في آخر سنة (٤٤٦ هـ) بمدينة قزوين. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) هكذا وردت في المطبوع، وصوابه (المالكي) كما في "الإرشاد" للخليلي (١٥١/١) فهو ((القاضي أبو الفتح إسماعيل بن عبد الجبار بن مالك المالكي القزويني)).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإرشاد"

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية كتاب "الإرشاد":

لقد نال كتاب "الإرشاد" شهرة عند العلماء، وبه كان يُعرف الخليلي، فيقال: (الخليلي صاحب الإرشاد)، واستفاد منه جمع من العلماء في مصنفاتهم^(١)، وكتاب "الإرشاد" الأصل عن الخليلي بعض أجزائه مفقودة، وفقدتها قدم ذكر ذلك الرافعي في "التدوين" (١٤٣/٢)، وما بين أيدينا الآن هو "المنتخب من كتاب الإرشاد" انتخبه الحافظ السلفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ)، فقد انتقى واختار الحافظ السلفي لنفسه بعض النصوص من "الإرشاد" ضمَّنَهَا هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن، وقام الحافظ قاسم بن قُطْلُوبِغَا بترتيب تراجمه على أحرف المعجم^(٢).

ومما يدل على أهمية الكتاب ومكانة مؤلفه نقل عدد من العلماء أقوال الخليلي في الجرح والتعديل، واعتمادهم أحكامه على الأحاديث وتعليقها، وشحنهم كتبهم بالثناء عليه، والنقل عنه.

المبحث الثاني: الموازنة بين "الإرشاد" وبين ما صُنِفَ قبله في موضوعه من كتب الرجال:

يعد التأليف على طبقات المحدثين فناً من الفنون الحديثة، ومن كُتِبَ هذا الفن سبأختار كتابين لأجري موازنة بينهما وبين الخليلي من حيث الترتيب، ولعل من أقدم ما وصل إلينا من كتب الطبقات: كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، ثم توالى من بعده المؤلفات إلى أن جاء ابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) فألف كتابه "مشاهير علماء

(١) تقدم الكلام على هذا في مقدمة الرسالة.

(٢) "الرسالة المستطرفة" (ص ١٢٩).

الأمصار"، ثم جاء الخليلي (المتوفى سنة ٤٤٦ هـ) فألف كتابه "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، وهذه الكتب الثلاثة كلها مرتبة على الطبقات، إلا أن بينها بعض الاختلاف.

- هذه الكتب رتب التراجع على البلدان.
- بدأ ابن سعد بدراسة موسعة للعهد النبوي والسيرة، وأما ابن حبان فبدأ بالمدينة مستفتحاً طبقاتها بنبينا محمد ﷺ ثم مشاهير الصحابة بالمدينة، وأما الخليلي فبدأ بالتابعين فمن بعدهم، لأنه أفرد للصحابة كتاباً مستقلاً.
- الملاحظ على هذه الكتب البدء بالمدينة النبوية، وهذا شيء بدهي فهي مهاجر رسول الله ﷺ وبها أصحابه، وهي قاعدة الحديث والرواية، ثم مكة شرفها الله، ثم بقية المدن على اختلاف بينهم في الترتيب.
- راعى ابن سعد جغرافية المكان في ترتيبه، فبعد الحرمين ينظر ويستوعب الأقرب فالأقرب، فبدأ بالمدينة، ثم مكة، ثم الطائف، ثم اليمن، ثم اليمامة، ثم البحرين وبهذا يكون استوعب الجزيرة العربية، ثم انتقل إلى العراقين الكوفة والبصرة، ثم الشام، ثم مصر وشمال أفريقية، فبعد أن ذكر مراكز العلم في المشرق الإسلامي، انتقل إلى المغرب الإسلامي، وأما ابن حبان فقسم ((بلاد الإسلام إلى ستة أقاليم اشتهرت برواية العلم، هي: الحجاز (مكة والمدينة)، والعراق (البصرة والكوفة)، والشام، ومصر، واليمن، وخراسان. وضم الأقاليم المنزوية أو المدن الصغيرة لما يجاورها من الأمصار الرئيسية؛ فذكر أهل الطائف مع أهل مكة، وذكر رواة الجزيرة الفراتية في الشاميين، وأهل أفريقية في مصر))^(٣). وقسم كل أقليم إلى أربع طبقات: فيذكر في مكة مثلاً مشاهير الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم تبع الأتباع، ثم ينتقل إلى مدينة أخرى، وهكذا يفعل في كل مدينة يقسم رواها إلى الأربع طبقات المتقدمة، فينتقلون من بلاد إلى بلاد بحسب التوزيع المكاني، ولا ينتقلون من ناحية إلا بعد أن يستوعبوا غالب مدنها، إلا أن الخليلي لم يلتزم هذا فذكر الحرمين، ثم مصر، ثم الشام، ثم ذكر بعض


حواضر العراق كالكوفة، والبصرة، ثم ذكر بعض مدن الجبل^(٤) كهَمْدَان، والدَّيْنُور، ثم عاد فذكر بعض مدن العراق كخُلُوان، والموصل.

- **ذكر** ابن حبان علماء اليمامة في اليمن، مع بُعدها الجغرافي، وجعل صحابة الطائف في اليمن كذلك، في حين أن الخليلي لم يذكر علماء الطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين مع القرب الشديد لمراكز العلم هذه من الحرمين، كما لم يذكر علماء شمال أفريقيا، والأندلس، مع وفرة العلماء في هذه الأماكن!!

المبحث الثالث: وصف عام لكتاب الإرشاد:

- استهلَّ الكتاب بمقدمة افتتحها بحمد الله والثناء عليه بما هو أهله، ثم الصلاة على النبي خاتم النبيين، وعلى أصحابه المنتخبين، وأهل بيته الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، وعلى التابعين لهم بإحسان.
- ثم بين أن ((أجلَّ العلوم بعد معرفة الله سبحانه ومعرفة رسوله وملائكته، وأولاها بصرف الهمم إليه وأعظمها مثوبة لديه هو: الفقه في الدين من علم الظاهر والغامض من الأحكام في الحلال والحرام والأوامر والزواجر والمحجوب والتوافل والمندوب، وهي الأعمال التي من تعاطاها وعلمها وأخذ بها أوصلته إلى جوار الله تعالى والجنات الطيبة في دار القرار، ووقى فتنة القبر وعذاب النار)).
- وبين أن الله أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء فمنه ما بينه فيه نصاً ومنه ما أُجمل فيه وبين كيفيته على لسان نبيه ﷺ، فكانت سنة النبي ﷺ وأقاويل الصحابة رضي الله عنهم الذين شاهدوا الوحي والتنزيل ركنين لشرائع الإسلام والمرجع بعد الكتاب في الأحكام، وهذين الركنين لا يتوصل إليهما إلا عن طريق النقلة والرواة أو ما يسمى بالإسناد.

(٤) الجبال تشتمل على ماه الكوفة والبصرة وما يتصل بهما، وحدها الشرقي خراسان وفارس وأصبهان، وحدها الغربي أذربيجان، وحدها الشمالي قزوین والري، وحدها الجنوبي العراق وخوزستان. والجبال تشتمل على مدن مشهورة، وأعظمها همدان والدينور وإصبهان وقم. انظر "المسالك والممالك" (ص ٦٩) للإصطخري.

- وبين أنه يجب أن تكثر عناية المتفقه وطالب السنة بأحوال الذين شاهدوا الوحي واتفاقاتهم واختلافاتهم، ومعرفة أحوال الناقلين لها والبحث عن عدالتهم وجرهم.
- ثم بين أن العلماء قبله صنفوا في هذا لكنها لا تخرج عن ضربين من التصنيف:
 - إما رجل وضع تأريخاً وذكر أسامي يسيرة وقل من يعرف من الأئمة إلا وقد عمل ذلك فلا تكثر فائدته.
 - أو رجل وضع الأسامي الكثيرة من المشهورين ومن لا يُعرف بالرواية من المغمورين فلا ينتفع به إلا بمرز متوسع في هذا الشأن وذلك كتصنيف الإمام البخاري وابن أبي خيثمة وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.
- ولذلك أفصح الإمام الخليلي - رحمه الله - عن الغرض الذي من أجله وضع الكتاب، وعن المنهج الذي اتبعه فيه، ونستطيع أن نلخص ذلك فيما يلي:
- ذكر في الكتاب أسماء المشهورين بالرواية من أهل العلم مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، ثم ذكر من حدّث بعدهم إلى وقته الذي كان يعيش فيه.
- رتب من ترجمه من العلماء على ترتيب البلاد؛ فكان يبدأ بذكر البلد، ثم يذكر تحتها كل من عرف بها منشأً، أو مولدًا، أو انتقل إليها من غيرها ومات بها، فإن طريقة الترتيب على البلدان أسهل طلبة عند الحاجة، وأقرب حفظاً عند السرد كما يقول.
- جعل هذا الكتاب مختصاً بالتابعين فمن بعدهم، حيث أنه سيضع كتاباً مفرداً للصحابة .
- بدأ المصنف الكتاب بالكلام على أقسام الحديث، فذكرها: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له، ثم مثّل لكل نوع.
- ثم بيّن معنى العلة والشذوذ عنده وفي اصطلاح المحدثين وساق الأمثلة على ذلك، وقد حصل نقاش طويل حول تعريف الخليلي لليلة والشذوذ سأذكره - إن شاء الله -

بتوسع في الفصل الثاني من هذا الباب عند الكلام عن جهود الخليلي في علل الحديث.

- ثم تكلم عن عوالي الأسانيد، وأن الإسناد العالي مما ينبغي لطالب الحديث الحرص على تحصيله، وذكر أنه ليس العبرة في علو الإسناد بقلة عدد الرجال في السند، وإنما بمكانتهم ومررتهم في الحفظ والثقة والإتقان، وساق الأمثلة على ذلك.
- ثم ذكر أن لهذا العلم أئمة وجهابذة ونقاداً رَوَوْا وعدلوا فذكر طائفة من فقهاء الصحابة عليهم السلام.
- ثم عاد إلى ما قصده من تأليف كتابه فذكر أسامي المشهورين من أهل الحجاز والعراقين والشام ومصر والجزيرة وبلاد الفرس، حيث بدأ المصنف بذكر علماء المدينة النبوية؛ لأنها دار هجرة النبي ﷺ، وبها قبره، ولأن الفقهاء الذين صارت إليهم الفتيا بعد الصحابة كانوا من أهل المدينة.
- سرد عدداً من علماء المدينة، وقد يذكر لبعضهم حديثاً أو حديثين، وغالباً الأحاديث التي يذكرها تحت الترجمة تكون معلة.
- ذكر رواية الحديث بالمدينة إلى أن وصل إلى مالك فأطال النفس جداً في ترجمته وذكر مشايخه وتلامذته في المدينة وغيرها، ثم ذكر له جملة من الأحاديث وتكلم عليها، ثم ذكر تاريخ وفاة مالك، وتكلم على مراسيل مالك، ثم ترجم لبعض رواة الموطأ.
- انتقل بعدها إلى رواية الحديث بمكة، ثم جاءت بقية مراكز العلم بالترتيب: مصر، الشام، البصرة، الكوفة، بغداد، المدائن، واسط، همدان، الدينور، خلوان، الموصل، قزوين، الري، نيسابور، آمل، جرجان، ساوه، قم، أذربيجان، زنجان، أبهر، مرو، هراة، الطوس، سرخس، بخارى، بلخ، سمرقند، الشاش.
- اشتمل الكتاب على عدد كبير من التراجم بلغ (٩١٤) ترجمة، وبلغ عدد النصوص الواردة في الكتاب (٢٤٩) نصاً مسنداً، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين.

- اشتمل الكتاب على أقوال الأئمة في الجرح والتعديل، والتعليل، سواء أكانت هذه الأقوال للأئمة المتقدمين على عصر الخليلي كمالك وأحمد وابن معين، وغيرهم، أو المعاصرين له كالدارقطني والحاكم وغيرهما، إضافة إلى أقوال الخليلي نفسه.

الفصل الثاني في بيان ما ينبغي

جهد في التلخيص في علم الحديث

من خلال كتابه "الإرشاد"

ويشتمل هذا الفصل على توطئة وخمسة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان الشذوذ والتفرد

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي

توطئة

كتب الخليلي مقدمة نفيسة لكتابه، تطرق فيها لبعض المصطلحات الحديثية، مثل: الشاذ، والأفراد، والعلة، مَثَّلَ لأكثرها، وأغفل البعض، لكنها كانت قصيرة ومختصرة، وهذا الاختصار جعل مصطلحات الخليلي عرضة للتأويل والنقاش.

وسأحاول في هذا الفصل - بإذن الله - التعرض لبعض هذه المصطلحات، مبرزة من خلالها جهود الخليلي في خدمة علم علل الحديث، ومبينة مراد الخليلي منها، وهل كان الخليلي نسيج وحده في استعمال هذه المصطلحات، أو كان مسبوقاً من أئمة هذا الشأن، فهو بهذا يسير في ركاب المحدثين ولم يشذ عنهم في اصطلاحاتهم؟

وجهود الخليلي في خدمة علم علل الحديث تكون بإبراز عمله في عدة أمور منها: الشذوذ والتفرد - وزيادة أو نقص الثقة - والمخالفة - ودفع العلة.

مسودة المبحث الأول جهوده في بيان الشذوذ والتفرد

منذ زمن، كنت كلما أطلع الجدل الطويل في كتب علوم الحديث حول تعريف الحديث الشاذ، ووصفهم الخليلي بأن له اصطلاحاً خاصاً في تعريف الشاذ، أتساءل: ولماذا الخليلي بالذات انفرد بهذا التعريف؟ ألم يكن الخليلي محدثاً يسير على نهج المحدثين، فمن أين له هذا الاصطلاح الخاص؟ وهل كان حقاً اصطلاحاً منفرداً خلافاً للمعارف عليه بين أئمة ونقاد الحديث؟

وكنت أعلل النفس بأني سأقرأ يوماً ما هذه القضية بعمق، فالحمد لله أن كان هذا الموضوع مبحثاً ضمن أطروحتي العلمية.

ولنوضح كلام الخليلي لا بد من دراسة أقوال العلماء قبل عصره، ومعاصريه، لنرى هل كان للخليلي تعريف مغاير للحديث الشاذ؟

فالشاذ عرفه الشافعي (ت ٢٠٤هـ) بقوله: ((ليس الشاذ من الحديث: أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثاً، فيشذ عنهم واحد، فيخالقهم))^(١).

وعبارة الإمام الشافعي هذه جاءت عنه بألفاظٍ أخرى أكثر وضوحاً، فقال في بعضها: ((ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثاً؛ على نص؛ ثم يرويه ثقة؛ خلافاً لروايتهم، فهذا الذي يُقال: شذ عنهم))^(٢).

وقال الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) - وهو شيخ الخليلي - : ((فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابعٌ لذلك الثقة))^(٣).

وقال أبو يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ): ((وأما الشواذ: فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقة خلافاً زائداً أو ناقصاً.

(١) "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) "معرفه علوم الحديث" (ص ١١٩).

والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به^(١). فالشافعي اشترط لصحة الوصف بالشذوذ المخالفة من قبل الثقة، واقتصر الحاكم على مجرد تفرد الثقة بما لم يأت عن غيره، وبين التعريفين مفارقة.

ولكن ماذا عن الخليلي، هل يخالفهما ؟

أما الحاكم والخليلي في تفسيرهما للشاذ فظاهر أنهما اتفقا على أن من شروط (الشذوذ) أن يتفرد به راوٍ، دون أن يكون له متابع، وذكر الحاكم أن المتفرد بالشاذ ثقة، وأما الخليلي فقد يتفرد بالشاذ عنده ثقة أو غير ثقة.

هل الفرد والشاذ عند الخليلي بمعنى واحد أو أنهما مختلفين؟

لم يشذ الخليلي عن إجماع علماء الحديث، في أن أفراد الحفاظ صحيحة محتج بها اتفاقاً، وهذا ظاهر في قوله: ((وأما الأفراد: فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة، أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه))^(٢). إذا ما معنى قوله عن الشاذ: ((الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك: شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به))؟.

أجاب عن هذا ابن رجب فقال: ((لكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره.

فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات، أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة، صحيح متفق عليه، ومثله بحديث مالك في المغفر. وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.

(١) "الإرشاد" (١٧٦/١).

(٢) "الإرشاد" (١٦٧/١).

وفُرق الخليلي بين ما انفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وبين ما انفرد به إمام أو حافظ. فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتُج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ. وحكى ذلك عن حفاظ الحديث، والله أعلم^(١).

وقال د. ربيع المدخلي في تعليقه على "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٦٥٢/٢): ((الحق أن الخليلي، قد غاير في كتابه "الإرشاد" (١/٥٧ب) بين الفرد وبين الشاذ فقال: "وأما الأفراد، فما تفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام من الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه" ثم روى بإسناده إلى مالك بن أنس عن الزهري عن أنس دخل النبي ﷺ وعلى رأسه المغفر ثم قال: هذا تفرد به مالك عن ابن شهاب، ثم قال: "فهذا وأمثاله من الأسانيد متفق عليها" ثم قال في الشاذ ما نقله عنه ابن الصلاح ونقلناه عنه فقد غاير بينهما في التعريف والحكم وإن كان ذلك غير دقيق ويقع به في التناقض....

وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه كلام الخليلي وهو أنه يقصد بقوله يشذ به الشيخ ثقة: تفرد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه فيكون ما حكاه عن حفاظ الحديث صحيحاً، فإنهم يسمون ما كان كذلك شاذاً ومنكراً أما إذ تفرد به حافظ مشهور أو إمام من الحفاظ والأئمة فإن الخليلي لا يحكم عليه بالشدوذ بل هو صحيح في نظره، وحكى الاتفاق عليه، وبناء على هذا التوجيه يخرج الخليلي من التناقض وتسقط الإلزامات التي ألزمه بها العلماء)).

فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتُج به، وما انفرد به شيخ سماه الخليلي (الشاذ) - وهو بمرتبة الصدوق كما حققه د. ربيع المدخلي - وكذلك من الأفراد عند الخليلي ما تفرد به ضعيف، فلا يقبل تفرده وحديثه مردود، وسماه المنكر، ((فالشاذ عندهما - أي الحاكم والخليلي -: هو الأصل الذي انفرد بروايته راوٍ واحد. فإن كان المنفرد به يحتمل التفرد بمثله لحفظه وإتقانه وإمامته: لم يقدح ذلك في الاحتجاج بخبره، ولم يمنع من تصحيحه، وإن كان المنفرد به مقبولاً لكنه ليس يحتمل التفرد به: فهو متوقف فيه لا يحتج به، وإن كان المنفرد به

(١) "شرح علل الترمذي" (١/٤٦١).

ضعيفاً: كان ذلك الحديث شديد الضعف غير نافع للاعتبار^(١).

لكن هل كان الخليلي يقبل تفرد الثقات وهم من دون الأئمة الحفاظ؟

الواضح في كتابه أنه قِيلَهم؛ فقد أخرج الخليلي في "الإرشاد" (٣٥٣/١) حديثاً بسنده من طريق محمد بن يزيد بن خنيس، عن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي، عن ابن جريج قال: قال لي ابن جريج: يا حسن حدثني جدك عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ. فذكر حديثاً في سجدة "ص". ثم قال الخليلي: ((هذا غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمد بن حنبل محمد بن يزيد بن خنيس، وسأله عنه، وتفرد به الحسن بن محمد المكي عن ابن جريج وهو ثقة)).

والحسن المكي قال عنه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٤٣/١): ((لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ...، لهذا الحديث طرق كلها فيها لين)).

وحكى الذهبي في "الميزان" (٥٢٠/١) عن لم يسمه قوله: ((فيه جهالة، ما روى عنه سوى ابن خنيس)).

وقال ابن حجر في "التهذيب" (٢٧٦/٢): ((وقد أخرج ابن خزيمة^(٢) وابن حبان^(٣) حديثه في صحيحهما وذكره ابن حبان في الثقات)). قلت: ولم أجده في المطبوع من "الثقات".

وقد أخرج حديثه كذلك الحاكم في "المستدرک" (ح ٧٩٩)، وقال: ((هذا حديث صحيح رواه مكين لم يذكر واحد منهم بجر، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه)).

فالحسن المكي ليس بمرتبة المجمع على توثيقه، ومع هذا قِيل الخليلي تفرداه!. فكأن الخليلي تبع شيخه الحاكم في توثيقه.

إذاً فالقسم المردود من أفراد الثقات عند الخليلي: هو الذي ليس في روايه من الثقة والضبط

(١) "المنهج المقترح لفهم المصطلح" للعوني (ص ٢٧١).

(٢) (ح ٥٦٢).

(٣) (ح ٢٧٦٨).

ما يحتمل معه تفرده، وما سوى هذا القسم من أفراد الثقات، ممن يحتمل تفردهم، فهو مقبول محتج به.

وبعد هذا البسط، لنتناول بعضاً من جهود الخليلي في بيان الشذوذ والتفرد، من خلال تطبيقاته في كتابه.

مثال على الشذوذ: حديث أن النبي ﷺ خرج من الخلاء، فأُتي بطعام^(١). قال الخليلي: ((تفرد به زهير، وهو ثقة مُتَّحَجَّج، لكن هذا من الشواذ)).

قلت: هذا الحديث يرويه الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار، عنه عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ؓ، عن النبي ﷺ. وهم: أيوب السختياني، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشعبة، وابن جريح، وداود بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، وروح بن القاسم.

وخالفهم محمد بن جحادة فرواه عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ.

قال الخليلي أن زهير بن معاوية، وهو ثقة، تفرد به عن ابن جحادة، لكنني وجدت له متابعا، وهو زياد البكائي، إلا أنه صدوق، فكلاهما (زهير، وزياد) لا يقفان أمام الأئمة جبال الحفظ. وأجمع العلماء على شذوذ هذا الوجه عن عمرو بن دينار.

فهذا مثال صريح وواضح على تعريف الخليلي للشاذ، وهو تفرد من لا يقبل تفرده مقابل الحفاظ.

مثال على التفرد المطلق: حديث «لا تسبوا الأموات»^(٢) ذكره الخليلي في ترجمة الفريابي، ويثبت أن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مرثم تفرد به عن الفريابي، وهو كما قال، فالحديث في كل طبقاته فرد بهذا السند.

(١) (ص ٤٨٩).

(٢) (ص ٥٦٦).

وثمة ملاحظة هنا: من خلال الممارسة العملية للكتاب، وجدت أنه ليس كل ما أُطلق عليه الخليلي التفرد أنه كما قال.

مثاله: حديث: «إن لله تسعة وتسعون^(١) اسماً»^(٢). قال: ((يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان)). قلت: ليس كما قال، بل شاركه غيره.

وكذلك حديث: «نهى عن قتل النساء والصبيان»^(٣) وغيره، وهذا الحديث لم يتفرد به الوليد بن مسلم كما قال.

كل ما تقدم كان في التفرد المطلق عند الخليلي، فماذا عن زيادة أو نقص الثقة إذا شارك الثقات في الحديث؟

(١) الصواب: وتسعين.

(٢) (ص ٣٠٤).

(٣) (ص ١٧٤).

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة

والمقصود بزيادة الثقة: ((إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم))^(١).

وسبق ابن كثير وغيره في توضيح زيادة الثقة الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه" (٧/١) فقال: ((في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته)).

والخليلي لم يبد رأيه في زيادة أو نقص الثقة، وليس أماننا إلا تتبع أقواله وتعليقاته في كتابه؛ لنستشف منهجه في زيادة الثقة.

وهناك من وصف الخليلي بقبوله زيادة الثقة مطلقاً^(٢)، قال د. حمزة المليباري - عند كلامه على زيادة راوٍ في حديث -: ((وأما الخليلي فقد يقبله، إذ من رأيه أن يقبل زيادة الثقة مطلقاً))^(٣). وقد استدل المليباري بكلام الخليلي على حديث «للمملوك طعامه وشراؤه...»^(٤)، وستأتي مناقشته في المبحث التالي.

والصواب^(٥) في هذه المسألة كما قال العلائي: ((وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ومسلم والنسائي والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً

(١) "الباعث الخبيث في اختصار علوم الحديث" (ص ١٩٠).

(٢) وانظر كذلك "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي (٦٠/٢)، و"المقرب في بيان المضطرب" لعمر بازمول (ص ٨٣).

(٣) "الحديث المغلول قواعد وضوابط" (ص ٣٠).

(٤) (ص ١٠٧).

(٥) انظر المبحث التالي، ففيه تفصيل.

ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب^(١).

وزيادة الثقة تقع في: الإسناد، كوصل مرسل، ورفع موقوف أو مقطوع، والزيادة خلال الإسناد، ومنه: المزيد في متصل الأسانيد. كما تقع في المتن، مثل: زيادة كلمة، أو جملة أو أكثر، وقد تكون مشتركة بين الإسناد والمتن، وهي: الإدراج^(٢).

مثال الزيادة في الإسناد: روى الخليلي بسنده إلى وهب بن جرير قال: ((حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن.

مشهور بأبي إسحاق، عن الشعبي، عن ابن عباس. رواه الحفاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأما من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلا وهب بن جرير عنه، وهو ثقة^(٣).

قلت: الحديث رواه أصحاب شعبة عنه عن الشيباني وحده، وخالفهم وهب بن جرير فزاد إسماعيل بن أبي خالد، والخليلي عدّه هذا زيادة ثقة.

(١) "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد" (ص ٣٧٦).

(٢) للتفصيل انظر - غير مأمور - "تحرير علوم الحديث" (١٨/٣).

(٣) (ص ٤٤١).

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف

سأنتقل من خلال نص ذكره الخليلي حيث قال: ((فأما الحديث الصحيح المعلوم: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاء شتى، لا يمكن حصرها. فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلأ، وينفرد به ثقة مسندأ. فالمسندأ: صحيح، وحجة، ولا تضره علة الإرسال))^(١).

من خلال هذا النص يتضح أن الخليلي يقبل من الثقة إذا وصل الحديث على الرغم من مخالفته الثقات الذين كانوا يروونه مرسلأ، وهذا الموقف يُشكّل نقطة تباين منهجي بينه وبين نقاد الحديث^(٢)، وأن منهج النقاد في قبول المتصل إذا خالف المرسل قائم على تتبع القرائن ومعرفة ملاسبات الخلاف، وأما الخليلي فهو يميل بهذا إلى طريقة الفقهاء والأصوليين الذين لا يعدون هذا اختلافاً قادحاً في صحة الحديث، بل يرونه زيادة ثقة، وهذا الموقف غير سليم، فلا يمكن الجمع بين النقيضين، فإما أن يكون الحديث مرسلأ، وإما أن يكون متصلاً، فالمرسل ضعيف، والمتصل إن صح إسناده وسلم من العلل الأخرى صحيح، فلا يمكن أن يقال: هذا حديث ضعيف صحيح^(٣).

ومن خلال تعامله المباشر مع كتاب "الإرشاد" وجدت أن هذه القاعدة نظرية فقط، أو بمعنى أنها تبرير لحالة معينة، ككسل الراوي، أو الشك الاحترازي، فبعض ((الثقات قد يروي الحديث مرسلأ بعد أن رواه متصلاً حسب نشاطه في التحديث، دون أن يكون ذلك اضطراباً منه، وقد يقع للمحدث شك حول اسم الصحابي، أو وصل الحديث، فيتحفظ عن روايته متصلاً، ويرويه مرسلأ بالاحتياط، بعد أن رواه متصلاً، كما حدث ذلك لمالك وأيوب

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) ناقش الخلاف بين المحدثين والفقهاء د. حمزة المليباري في كتابه "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها" (ص ١١).

(٣) انظر "الحديث المعلوم قواعد وضوابط" (ص ١٧). وأضاف فضيلة المشرف - حفظه الله -: ((لكن قد يقع أن يروي الحديث متصلاً ومرسلأ ويكون كل من رواه قد أصاب؛ لأن الراوي الذي عليه مدار الحديث قد ينشط في فصل ويكسل فيرسل، والمحدثون ينظرون لانحاد المجلس واختلافه، ولكن هذا التصرف فعلاً غريب من الخليلي إذ كيف يحكم بالشذوذ مع التفرد المطلق أحياناً، ويقبل التفرد مع المخالفة؟!)).

السختياني وغيرهما من الثقات الذين يكون من عادتهم أن لا يرووا الحديث على التوهم والشك^(١).

ولكن في الجانب التطبيقي فالخليلي يسير على منهج المحدثين فإذا وجد ثمة خلافاً، فيما أن ينقله بلا ترجيح، أو يرجح أحد الأوجه، فليس الحكم دائماً لمن وصل أو رفع كما يقول الفقهاء، فقد يرجح الوقف على الرفع كما في حديث «أسرع الأرضين خراباً يمناها ثم يسراها»^(٢)، وحديث الجهر بالبسملة^(٣).

فقد أحصيت الأحاديث التي فيها اختلاف بين الرفع والوقف، فبلغت (٢٠) حديثاً، حكى الخلاف في (٩) أحاديث^(٤)، دون أن يرجح وجهاً على آخر، ورجح الوقف في (٦) أحاديث^(٥)، وفي بعض الأحاديث رجح الوقف لبعض الطرق الفرعية، وإن كان رجح رفع الحديث بعامه، جاء هذا في (٣) أحاديث^(٦)، ورجح رفع حديث واحد فقط، وحديث واحد أعله بالنكارة، وحكى عن الحاكم وقفه^(٧).

وأما الأحاديث التي فيها اختلاف بين الوصل والإرسال، فبلغت (١٤) حديثاً، حكى الخلاف في (٦) أحاديث^(٨)، دون أن يرجح وجهاً على آخر، ورجح الإرسال في

(١) المصدر السابق.

(٢) (ص٣٣٣).

(٣) (ص٣١٦).

(٤) الأحاديث (٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦).

(٥) الأحاديث (١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٥).

(٦) الأحاديث (١٨، ١٩، ٢٢).

(٧) الحديث الذي رجح رفعه هو (٢٤)، والحديث الذي أعله بالنكارة هو (ح٣٤).

(٨) الأحاديث (٦، ٩، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦).

(٤) أحاديث^(١)، ورجح الوصل في (حديثين)^(٢)، وقَبِل الوجهين في (حديثين)، وهما حديثا أبي هريرة رضي الله عنه التاليان.

فقد جعل حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الشفعة^(٣) - ومثله حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً «للمملوك طعامه وشرابه...»^(٤) - توضيحاً لقاعدته التي ذكرها آنفاً، فهو ذكر أن الحديث يُقبل متصلاً، ولا تضره علة الإرسال لأسباب منها (كسل الراوي، وهو في كلا الحديثين مالك) ثم مثَّل بهذا الحديث، فكأنه يقول: لا تثريب على التلاميذ في الاختلاف في وصل الحديث وإرساله؛ فالخطأ من شيخهم لا منهم، حيث كسل فأرسل الحديث، ثم نشط فأسنده، فكلا الوجهين مقبول.

قلت: والصواب التفريق جرياً على عادة المحدثين.

وبناء على ما تقدم فالخليلي لم يقبل الوصل أو الرفع مطلقاً، إنما كان يرجح بناء على معطيات، وليس كما قيل أنه يسير على منهج الفقهاء، بل وجدت من خلال الممارسة العملية لتعليقاته أنه يسير على منهج المحدثين في إعمال القرائن، والنظر في حال الراوي.

مثاله: ترجم الخليلي لأبي الأحوص ووثقه، ثم قال: ((يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم.

حدثناه محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، قالوا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن

(١) الأحاديث (٣، ٤، ٨، ١٠).

(٢) الأحاديث (١٣، ٤١).

(٣) (ص ١١٥).

(٤) (ص ١٠٧).

حديث أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»^(١). هكذا مرسلًا، وإنما هو عن عمارة، عن صخر الغامدي، والحديث حديث يعلى، روى عنه شعبة، وغيره من الكبار).

فهذا الحديث تفرد بإرساله أبو الأحوص عن مالك، وإن كان أبو الأحوص ثقة، إلا أنه ليس من المقدمين في مالك، فأين أصحاب مالك الثقات من رواية هذا الحديث.

ورواه شعبة وغيره من الكبار متصلًا، وهو الراجح عند الخليلي.

فهنا الخليلي استخدم عدة قرائن لترجيح الوجه المتصل منها: قرينة أصحاب الراوي المقدمين فيه، وقرينتنا الأحفظ والأكثر.

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة

في حدود ما عملت من أحاديث لم أجد عند الخليلي ما يسمى بدفع العلة، وهي: أن يروي راوٍ حديثاً وتختلف عنه الروايات فيحوزها كلها العلماء بسبب سعة مروياته وتعدد شيوخه مثلاً^(١).

وهنا يجسُن أن أذكر أن لفظ (صحيح معلول) مما تفرد به الخليلي في كتابه، وطالما انتقد بسببه، وقد تتبع لفظ (صحيح معلول) في كتاب "الإرشاد" فلم يرد إلا في ثلاثة مواضع:

- حديث «للمملوك طعامه وشرايه». وتقدم توجيهه قريباً (ص ٩٠).

- وحديث «أيما امرأة تُكحت بغير ولي، فنكاحها باطل....»^(٢).

وهذا الحديث كانت به علل متعددة، منها: علة تفرد سليمان بن موسى به عن الزهري، والاختلاف بين أصحاب عروة، ونسيان الزهري أنه حدث بالحديث، ولكن كل هذه العلل في نهاية الأمر فُتدت وُردت، وبقي الحديث بحسب حال راويه سليمان بن موسى حسناً، ولكنه ارتقى بشواهد إلى الصحة.

- وحديث «اقتدوا باللذين من بعدي»^(٣).

وقد ورد في روايات عن ابن عيينة وغيره بإسقاط مولى ربي، والثابت في هذا الحديث عن الثوري وغيره بإثبات مولى ربي، فالحديث من وجهه الأول معلول، وأما من وجهه الثاني

(١) انظر "العلل" لابن أبي حاتم (ص ٦٨٤)، حيث جَوَّز أبو حاتم وأبو زرعة اختلاف الروايات عن قتادة، ودفعوا العلة عنها؛ نظراً لسعة مرويات قتادة.

(٢) (ص ٥٠٨).

(٣) (ص ٤١٤).

فصحيح، فكأن علته انتفت بوجود الوجه الصحيح. أو يمكن أن يقال: أن الحديث ابتداءً به علة، وبعد البحث والاعتبار زالت علة الحديث وثبتت صحته.

وقول الخليلي: ((فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاء شتى، لا يمكن حصرها. فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، وينفرد به ثقةً مسنداً. فالمسند: صحيح، وحجة، ولا تضره علة الإرسال))^(١)، لا يوافق عليه؛ فلا يمكن القول بصحة الحديث مع وجود العلة، ولذا أكد ابن الصلاح على هذا الأمر في تعريف (الحديث الصحيح)، فذكر من شروط صحة الحديث: انتفاء الشذوذ والعلة^(٢).

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٩).

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي

تفرده بمصطلح (متفق عليه)

وكما تفرد الخليلي بمصطلح (صحيح معلول)، تفرد كذلك بمصطلح (متفق عليه)، فيطلقه مرة على الرواة، ومرة أخرى على الأحاديث.

فأما الرواة: فقد تتبعنا جميع المواطنين التي حكى فيها هذه الكلمة، فوجدت كلمة (متفق) تعني عنده: (الجمع)، فإن أثبتنا بقوله: (متفق عليه) فهي بمعنى الجمع على توثيقه، وإن نفاها بقوله: (غير متفق عليه) فهي بمعنى لم يُجمع العلماء على تضعيفه.

وقد وردت في بعض المواطن بمعنى: أصحاب الراوي المقدمين فيه.

فمن أمثلة إطلاق هذه العبارة على الراوي الجمع عليه توثيقاً:

- في ترجمة أبي عيسى الترمذي قال: ((أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، ثقة، متفق عليه))^(١).

ومن المعلوم أن الترمذي من تلاميذ البخاري، وليس له رواية في الصحيحين، فيكون معناها هنا متفقٌ على توثيقه^(٢).

- وكذلك في ترجمة أبي يعلى الموصلي قال: ((ثقة متفق عليه، صاحب المسند والمعجم، راضيه الحفاظ وأخرجوه في صحيحهم... مات سنة ست وثلاثمائة))^(٣). أي بعد وفاة صاحبي الصحيح، فقوله: (متفق عليه) بمعنى مجمع على توثيقه.

(١) (٩٠٤/٣)

(٢) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥٠/٢٦).

(٣) (٦٢٠-٦١٩/٢).

ومن أمثلة إطلاق هذه العبارة على الراوي غير المجمع على تضعيفه:

- قال: ((سيف بن المبارك الدَّيْنَوْرِي، قدّم روى عن محمد بن فضيل بالكوفة وعباد بن صهيب بالبصرة وغيرهما، غير قوي ولا متفق عليه، يُكتب حديثه ولا يحتاج به))^(١).

قلت: بمعنى غير مجمع على تضعيفه.

- قال: ((أيوب بن سويد سمع مالكا والثوري وغيرهما، صالح الحديث قدّم الموت، روى عنه الكبار، لم يرضوا حفظه، غير متفق عليه))^(٢).

قلت: بمعنى غير مجمع على ضعفه^(٣)، ويدل عليه أن كلام ابن حبان وابن عدي فيه يدل على تساهلها فيه، وأنه غير مجمع على ضعفه.

- قال في: ((أبو معشر، واسمه نجيح من أولاد الموالي، مدني، وله مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه مما يحتاج به الأئمة في كتبهم، وضعفوه في الحديث، ولم يتفقوا عليه، وروى عنه الكبراء مثل: ابن المبارك ويونس المؤدب ووكيع وابنه محمد بن أبي معشر، ويتفرد بأحاديث، وأمسك الشافعي عن الرواية عنه))^(٤).

قلت: أبو معشر مختلف في توثيقه^(٥)، فهذا يعني أنهم لم يتفقوا على ضعفه.

(١) (٦٢٥/٢).

(٢) (٤١٨/١).

(٣) ينظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٣٥٤/١)، فالأكثر على تضعيفه عدا ابن عدي وابن حبان، قال ابن عدي في "الكامل" (٣٦٣/١): ((له حديث صالح عن شيوخ معروفين....، ويقع في حديثه ما يوافقه عليه النقات ويقع فيه ما لا يوافقه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء)). وقال ابن حبان في "النقات" (٢٥/٨): ((كان رديء الحفظ يخطئ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة)).

(٤) (٣٠٠/١).

(٥) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣٢٢/٢٩).

- قال: ((رشدین بن سعد، فی السن من أقران اللیث، ضعفوه، ولم یتفقوا علیه))^(١).

قلت: رشدین مختلف فیہ^(٢)، فهذا یعنی أنهم لم یتفقوا أيضاً علی ضعفه.

ومن أمثلة إطلاق هذه العبارة بمعنى أصحاب الراوي المتقدمين فيه:

حديث «من كتم علماً..»^(٣). قال: ((معلول، لم یتفقوا علیه. رواه عن عطاء: مالك بن دينار، وعماره عن علي بن الحكم، وجماعة. والناس یجمعون طرقه، ولم یروه عنه المتفق علیهم من أصحابه، والمخفوط من حديث أبي هريرة موقوف)).

فهنا یعنی بقوله: (المتفق علیهم من أصحابه): أصحاب الراوي المتقدمون فيه.

وأما قوله: (لم یتفقوا علیه) فسیأتي توجيهه فی الفقرة التالية.

وأما بالنسبة للأحاديث، فتأتي بمعاني عدة، منها:

١. بالمعنى المعروف المشهور، أي ما اتفق علی إخرجه البخاري ومسلم.

مثال: حديث «إن الله یحب الرفق فی الأمر كله»^(٤). قال: ((هذا حديث متفق علیه من حديث الزهري)).

قلت: بتخريج الحديث وجدت أنه اتفق علیه الشیخان من حديث الزهري.

٢. ویأتي بمعنى: الحديث المختلف فیہ الذي لم یرو علی وجه واحد.

مثال: حديث «من كتم علماً..» . قال: ((معلول، لم یتفقوا علیه. رواه عن عطاء: مالك بن دينار، وعماره عن علي بن الحكم، وجماعة. والناس یجمعون طرقه، ولم یروه عنه المتفق علیهم من أصحابه، والمخفوط من حديث أبي هريرة موقوف)).

(١) (٤٢١/١).

(٢) ينظر ترجمته فی "تہذیب التہذیب" (٣/٢٤٠).

(٣) (ص ٢٨١).

(٤) (ص ١٦٨).

فهذا الحديث مداره على عطاء، واختلف عنه:

فرواه بعض أصحابه عنه مرفوعاً، والمحفوظ عنه هو الموقوف.

وهنا جاءت كلمة (متفق عليه)، وتعني: أن الحديث لم يرو على وجه واحد، أي الرفع، أو الوقف، بل اُختُلِفَ فيه رفعاً ووقفاً.

أوهام الخليلي

على الرغم مما قيل عن حفظ الخليلي وإتقانه، إلا أن كتابه لا يخلو من أوهام وأخطاء، وهذا مما لا يسلم منه بشر، فهو كغيره من العلماء يخطئ ويصيب، إلا أن أخطاءهم مغمورة في بحار علمهم.

وقد نبه الذهبي على وقوع كثير من الأوهام للخليلي في كتابه، فقال - بعد أن أثنى عليه وعلى كتابه -: ((وله فيه أوهام جمة))^(١)، وقال أيضاً: ((وله غلطات في "إرشاده")^(٢).

وقد علل الذهبي سبب وجود العديد من الأوهام عند الخليلي، فقال: ((كأنه كتبه من حفظه))^(٣).

وهذه نماذج لبعض أوهامه:

أولاً: أوهام في الأسانيد:

- في حديث (المشي أمام الجنازة)^(٤) قال: ((ورواه عمرو بن عاصم الكلابي عن همام عن بكر بن وائل، وسفيان، ومنصور، ومعمّر مسنداً عن الزهري. ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً)).

قلت: جميع طرق الحديث لا تذكر (معمراً) في رواية همام، وإنما تذكر (زياد بن سعد) في هذا الإسناد، فلعل الخليلي أخطأ في ذكر (معمّر).

(١) "التذكرة" (١١٢٤/٣).

(٢) "السير" (٦٦٦/١٧).

(٣) "التذكرة" (١١٢٤/٣).

(٤) (ص ١٨٢).

- في حديث (كفارة المجلس) ^(١) أخطأ الخليلي في موضعين من هذه الرواية: فجعل بدلاً من سهيل بن أبي صالح: موسى بن عقبة، وجعل الحديث مرسلاً مرفوعاً! والصواب في هذا الرواية الوقف على عون بن عبد الله.
- في حديث (نضر الله عبداً) ^(٢) أخطأ الخليلي في جعل الراوي (عبد السلام بن حرب) والصواب (عبد السلام بن أبي الجُنُوب).
- في حديث (الوسوسة) ^(٣) يبدو أن ذكر (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) في الإسناد خطأ من الخليلي، فجميع من ذكروا الحديث المرسل، جعلوه من مراسيل إبراهيم، ولا ذكر لابن مسعود فيه، فالله تعالى أعلم بالصواب.

ثانياً: أوهام في التواريخ:

وأكثر أوهام الخليلي في التواريخ، واستقصاؤها يصعب، ولكن حسبي أن أذكر نماذج منها:

- فقد وهم في تاريخ وفاة شيخه أبي عبد الله الحاكم، فقال في ترجمته: ((توفي سنة ثلاث وأربع مئة)) ^(٤). والصواب أن الحاكم توفي سنة خمس وأربع مئة ^(٥).
- وفي تاريخ وفاة أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّينُورِي المعروف بابن السني، قال: ((توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة)) ^(٦).

وتعقبه ابن نقطة فقال: ((قلت: وقوله: إنه توفي سنة تسع وخمسين غلط منه؛ لأن سماع أبي نصر ابن الكسار منه في جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين)). ثم روى

(١) (ص٣٨٨).

(٢) (ص٤٠١).

(٣) (ص٢٣٢).

(٤) (٨٥١/٣).

(٥) "تاريخ بغداد" (٤٧٣/٥)، و "وفيات الأعيان" (٢٨٠/٤).

(٦) (٦٢٩/٢).

بسندته إلى ابن الكسار قوله: ((إن ابن السني توفي في سنة أربع وستين وثلاثمائة))^(١).

- وفي تاريخ وفاة ابن ديزيل، أبو إسحاق، إبراهيم بن الحسين، قال الذهبي: ((قال أبو يعلى الخليلي في "مشايخ ابن سلمة القطان": مات سنة سبع وسبعين ومئتين)). قال الذهبي: ((كذا قال فوهم ...، والصحيح من وفاته ما أرخه علي بن الحسين الفلكي، فقال: في آخر شعبان سنة إحدى وثمانين ومئتين. وكذا أرخ القاسم بن أبي صالح))^(٢).
- وفي تاريخ وفاة أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، الكوفي، الحمار البراز، قال الذهبي: ((مات في شهر رمضان، سنة ست وثمانين ومئتين، وهو في عشر التسعين. وقال الخليلي في "إرشاده": سنة خمس. والأول أصح، وللخليلي أوهام كثيرة في كتابه، كأنه أملاه من حفظه))^(٣).
- وفي تاريخ وفاة محمد بن علي بن زيد المكي، أبي عبد الله الصائغ. قال الذهبي: ((أرخ أبو يعلى الخليلي وفاته سنة سبع وثمانين ومئتين. والصواب: وفاته بمكة في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين ومئتين))^(٤).
- وفي وفاة علي بن الحسين بن الجنيد، قال الذهبي: ((قال أبو الشيخ: توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين بالري. وأما الخليلي، فأرخ موته في سنة ثمان وثمانين ومئتين. قلت: الأصح وفاته في آخر سنة إحدى وتسعين ومئتين))^(٥).
- وفي وفاة أبي عمرو محمد بن أحمد بن إسحاق ابن إبراهيم النيسابوري النحوي، ويعرف بالصغير. قال الحاكم: ((توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة))^(٦). وقال

(١) "التقييد" (ص ١٧٠).

(٢) "السير" (١٣/١٩٠).

(٣) "السير" (١٣/٣٧٧).

(٤) "السير" (١٣/٤٢٩).

(٥) "السير" (١٤/١٧).

(٦) "السير" للذهبي (١٦/٥٠).

الخليلي: ((مات سنة نيف وستين وثلاث مئة))^(١). وتعقبه الذهبي بقوله: ((بل الصحيح ما تقدم - أي قول الحاكم))^(٢).

قلت: صدق الذهبي، فأبو عمرو الصغير من شيوخ الحاكم، فهو أعرف بوفاته من الخليلي.

ثالثاً: أوهام في التواريخ والنسب:

ترجم للترمذي فقال: ((أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ ثقة متفق عليه... مات بعد الثمانين ومائتين))^(٣).

فأخطأ في اسم جده، فقال: ((شداد)) والصواب في نسبه كما قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان البخاري - عُثْجَار - (المتوفى سنة ٤١٢ هـ) في "تاريخ بخارى" له - كما في "البداية والنهاية" لابن كثير (٧٧/١١) -: ((محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ)).

ولم أجد من تقدم الخليلي في ذكر (شداد) في نسب الترمذي، وإن وجدت عدداً من الأئمة يذكرونه في نسبه كالسمعاني في "الأنساب"^(٤) وابن كثير في "البداية والنهاية" وقد يكونان أحذا ذلك من الخليلي وإن لم يصرحا به، وأما الذين صرحوا بعدد كثير، ويبدو أن الذي أوقعه في الغلط التباس الأمر عليه بأبي داود السجستاني فإنه هو الذي في نسبه شداد، والله أعلم.

كما أخطأ الخليلي في تاريخ وفاة الترمذي، والصواب كما نقل ابن نقطة بسنده أن الترمذي توفي ((بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين))^(٥).

(١) "الإرشاد" (٨٤٦/٣).

(٢) "السير" للذهبي (٥٠/١٦).

(٣) (٩٠٥-٩٠٤/٣).

(٤) (٤٥٩ و ٤١٥/١).

(٥) "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص ٩٦).

رابعاً: أوهام في العزو للصحيحين، أو أحدهما:

وهذه كذلك لا يمكن أن أحصيتها، وحسي أن أذكر نماذج منها:

- قال الخليلي: ((بكر بن وائل بن داود: وهو ثقة، غير مُخَرَّج في الصحيحين))^(١).
- قلت: بل أخرج له مسلم والأربعة، قال المزي: ((روى له الجماعة سوى البخاري))^(٢).
- وقال أيضاً: ((علي بن الجعد بن عبيد الجوهري: ثقة، متفق عليه، مُخَرَّج في الصحيحين، يروي عن مالك))^(٣).
- قلت: لم يُخَرَّج له سوى البخاري، وأخرج له أبو داود^(٤).
- وقال أيضاً: ((عبد الرحمن بن عبد الله: أخرجه البخاري في الصحيح))^(٥).
- قلت: لم يرو عنه من أصحاب الكتب الستة سوى ابن ماجه، روى عنه حديثاً واحداً، ذكر ذلك ابن حجر^(٦). ولم يذكره في رواية البخاري أحد ممن اعتنى بذكر رواية الصحيحين، وكيف يذكره البخاري في "الصحيح" وقد قال عنه: ((سكتوا عنه))^(٧)، وهي تعدل (متروك الحديث) كما قال العراقي: ((فلان فيه نظر)، وفلان (سكتوا عنه)، هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه))^(٨).

(١) (١٩٥/١).

(٢) "تهذيب الكمال" (٢٥٩/١).

(٣) (٢٤٤/١).

(٤) "تقريب التهذيب" (ص ٣٩٨).

(٥) (٢٩٥/١).

(٦) "تهذيب التهذيب" (٢١٤/٦).

(٧) "التاريخ الأوسط" (٢١٨/٢).

(٨) "شرح الألفية" (١١/٢).

- وقال أيضاً: ((أبو زكريا يحيى بن عبد الحميد الحماني: ... رضىه يحيى بن معين، وضَعَفه غيره، مُخَرَّج في الصحيحين))^(١). وقد ذكر ابن حجر قول الخليلي هذا واستغربه بقوله: ((كذا قال))^(٢)، وقال الذهبي: ((ولا رواية له في الكتب الستة، تمنعوا حديثه عمداً، لكن له ذكر في "صحيح مسلم" في ضبط اسم))^(٣).
- وقال أيضاً: ((إبراهيم بن عَزْرَةَ بن الرُّبَيْد السامي، أبو إسحاق، حافظ كبير، ثقة متفق عليه، مُخَرَّج في الصحيحين))^(٤). قلت: هذا وهم منه - رحمه الله - فلم يرو له إلا مسلم والنسائي^(٥).
- وقال أيضاً: ((حديث يزيد - أي ابن ثابت - مخرج في الصحيحين))^(٦). قلت: هذا الكلام من الخليلي غير صحيح؛ فلم يخرج الشيخان ليزيد بن ثابت أي حديث، إنما خَرَّج له البخاري^(٧) تعليقاً في ترجمة الباب فقط.

خامساً: أوهام في تحديد جنس العلة:

- في حديث (المشي أمام الجنائز)^(٨) جعل العلة الرئيسة للحديث الاختلاف بين الوقف والرفع، وهذه العلة ليست إلا في طريق فرعي لأحد الأوجه، والعلة الرئيسة للحديث هي الاختلاف بين الوصل والإرسال.
- في حديث (كفارة المجلس)^(٩) أخطأ الخليلي في جنس علة الحديث حيث جعل الحديث مراسلاً مرفوعاً! والصواب في هذا الرواية الوقف على عون بن عبد الله.

(١) (٥٧٧/٢).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٢١٧/١١).

(٣) "السير" (٥٣٧/١٠).

(٤) (٥٩١/٢).

(٥) "تهذيب الكمال" (١٨٢/٢).

(٦) (٥٥٤/٢).

(٧) "صحيح البخاري" (٩٥/٢)، كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر.

(٨) (ص ١٨٢).

(٩) (ص ٣٨٨).

- وفي حديث (الثلاثة نفر اللذين آووا إلى كهف) ^(١) ذكر أن عبد الصمد بن النعمان أوقف الحديث على علي عليه السلام، وهذا الكلام من الخليلي غير دقيق؛ فجميع من أخرج حديث عبد الصمد رواه مسنداً.

ختاماً أقول: من المعلوم أن الكتاب الذي بين أيدينا الآن ليس هو كتاب "الإرشاد" الأصل، وإنما ما انتخبه السلفي لنفسه، وفي هذا "المنتخب" نجد أحياناً أحاديث مسرودة بلا رابط، وأحياناً نجد حديثاً مذكوراً بعلته بلا سابق تعلق له بالترجمة المذكور خلالها، كما نجد كلاماً للخليلي على علل الحديث، وهذا الكلام مختصر وقصير، ولا يشبع نهم طالب علم العلل، والمتطلع للمعرفة العميقة لعل كل حديث ووجه إيراده في الترجمة، وهذا الاقتضاب في الكلام على علل الأحاديث، هل مصدره الخليلي نفسه، أو أن السلفي حينما انتخب كتاب "الإرشاد" اختصر كثيراً من كلام الخليلي على علل الأحاديث؟

وفي هذا "المنتخب" نجد الخليلي علل وصحح وضعف، وميز بين المرسل والموصول، والموقوف والمرفوع، وأبرز أخطاء الثقات ووجهها، ويّين من من الرواة دخل له حديث في حديث، ومن انقلب عليه الإسناد، ومن سرق الحديث، ومن شذّ، ومن انفرد، ومن أدرج، ومن خالف، فجهود الخليلي في التعليل واضحة لكل ذي عينين، إلا أنها تحتاج أحياناً إلى مزيد تأمل وتدبر ليُعلم وجه تعليله لهذا الحديث أو ذاك؛ إذ إن كلامه كما تقدم قليل، وهو كثيراً ما يسوق الخلاف في الحديث، دون أن يعقب، أو يذكر الصواب في المسألة، وربما تكلم على علة أحد الطرق الفرعية، تاركاً الكلام على العلة الرئيسية للحديث، وهذا كثير عنده.

الْبَيْتُ الشَّامِيُّ
مَا زِلْنَا شَرْهَ مَا زِلْنَا مَنِي

الْأَحْمَدِيَّةُ الْمُعَلِّمَةُ بِالْأَحْمَدِيَّةِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ
حَامِلُ الْمَوْضِعِ حَامِلُ الْمَوْضِعِ

الْحَامِلُ الْمَوْضِعِ الْمَعْلُومِ

بِالْحَامِلِ الْمَوْضِعِ

فِي الْمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ.

(١) - قال الخليلي^(١): فأما الحديث الصحيح المعلوم: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاء شتى، لا يمكن حصرها.

فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، وينفرد به ثقةً مسندًا.

فالمسند: صحيح، وحجة، ولا تضره علة الإرسال، ومثاله:

حديث رواه أصحاب مالك في الموطأ عن مالك، قال: بلغنا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ

قال: «للمملوك طعامه وشرابه، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق».

ورواه إبراهيم بن طهمان الخراساني، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، عن مالك، عن

محمد بن عجلان^(٢)، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

حدثناه الحسين بن حلبس، حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ببغداد.

قال الخليلي: وهو ثقة، حافظ، فقيه، أخذ العلم عن إسماعيل بن يحيى المزني وغيره من

أصحاب الشافعي، وكان الدارقطني يفتخر به.

حدثنا أحمد بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا مالك، عن محمد بن

عجلان.

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) هو محمد بن عجلان المديني مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة أبو عبد الله. قال ابن عينة: ((حدثنا محمد بن عجلان

وكان ثقة)). ووثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم. وقال يعقوب بن شيبة: ((صدق

وسط)). وقال الساجي: ((هو من أهل الصدق)). وقال يحيى القطان: ((كان ابن عجلان مضطرب الحديث في

حديث نافع)). "الجرح والتعديل" (٤٩/٨)، "ضعفاء العقيلي" (١١٨/٤)، "تهذيب الكمال" (١٠١/٢٦)،

تهذيب التهذيب (٣٠٤ / ٩). وقال ابن حبان: ((عنده صحيفة عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبي هريرة،

وبعضها عن أبي هريرة نفسه. قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه

عن أبي هريرة وعن أبي هريرة، فاختلط عليّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة. قال أبو حاتم رضي الله عنه: وقد سمع

سعيد المقبري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة؛ فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما

اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة. وليس هذا مما يهيئ الإنسان به - أي ليس هذا مما يضرّف به الراوي؛ لأن

الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال بن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حلّ عنه قديما

قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط

أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وإنما كان يهيئ أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة. فإنه لو قال ذلك لكان كاذبًا في البعض؛ لأن

الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطًا على حسب ما ذكرناه)). "الثقات"

(٣٨٦/٧). وقال ابن حجر: ((أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

وحدثناه محمد بن علي بن عمر، والقاسم بن علقمة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، حدثنا أبي، حدثنا النعمان بن عبد السلام، حدثنا مالك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ... الحديث.

فقد صار الحديث بتبيين الإسناد: صحيحاً يعتمد عليه. وهذا من الصحيح المبين بحجة ظهرت.

وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادهما، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال (معضل عن مالك).

هذا الحديث يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ).

الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة ﷺ).

الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ﷺ).

أما الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ).

فيرويه عنه: مالك والثوري واختلف عنهما.

فرواه مالك، واختلف عنه، فرواه أصحاب الموطأ عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة بغير

إسناد، وهم:

- يحيى الليثي (ح ٢٨٠٦).

- وأبو مصعب الزهري (ح ٢٠٦٤).

- وسويد بن سعيد (ح ٧٧٩).

- والقنعني: أخرج حديثه الحاكم في "معركة علوم الحديث" (٣٧/١).

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٥٣٨/٨): ((ليس هذا الحديث متصلاً، ويسند عن

أبي هريرة من طرق محفوظة من رواية مالك وغيره)).

قلت: هذا الحديث من بلاغات مالك في "الموطأ"، وهو معضل عن مالك، وقال السيوطي

في "تنوير الحوالك" (٢٤٩/١): ((الحديث وصله مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عجلان عن أبي هريرة)).

وخالفهم إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام فرووه عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

وحديث إبراهيم بن طهمان: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧)، والطبراني في "الكبير" (ح٤٢٠) و"الأوسط" (ح١٦٨٥)، والحاكم في "المعرفة" (٣٧/١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٢٨٣ و٢٨٤)، و"الاستذكار" (٨/٥٣٨).

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا إبراهيم والنعمان بن عبد السلام التيمي)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ((قال أبو داود: هذا الحديث إنما يرويه ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، ولكن هكذا قال مالك. قال أبو عمر: هو كما قال أبو داود؛ إلا أنا قد وجدنا الثوري تابع مالكا على ذلك)).

وحديث النعمان بن عبد السلام: أخرجه البزار في "مسنده" (ح٨٣٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدثين بأصبهان" (ح١٧٢)، وأبو الحسن محمد بن طلحة النعالي في جزء من "حديثه عن شيوخه" (ح٤٠)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢١٣/١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٢٨٤)، وقال: ((هذا الحديث لم يكن يعرف مسنداً من حديث مالك إلا برواية إبراهيم بن طهمان عنه، وقد ذكره مالك بن عيسى - وكان محدثاً محسناً - من طريق النعمان عن مالك. ولا أدري من النعمان هذا؟ لأنه لم ينسبه. وربما كان النعمان بن راشد. فإن كان النعمان بن راشد فهو في قصد مالك لروايته عن الزهري، ولا أدري من هو.

وأما الحديث فمحفوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة هكذا يرويه الناس وهو طريقه المعروف، إلا أن مالكا والثوري قد رواه عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة كما رأيت. وأما غيرهما فإنما يروونه عن ابن عجلان عن بكير بن الأشج عن العجلان عن أبي هريرة)).

قلت: بل هو النعمان بن عبد السلام كما عينه الطبراني في "الأوسط" إثر حديث إبراهيم بن طهمان المتقدم، وجميع من أخرج الحديث إنما ينسبونه بابن عبد السلام.

وقال ابن عبد البر في (٢٨٣/٢٤): ((وهذا الحديث محفوظ مشهور من حديث أبي هريرة، وقد رواه مالك مسنداً عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة إلا أنهم قد تكلموا في إسناده)).
قلت: وسيأتي قول النسائي في عدم سماع محمد بن عجلان هذا الحديث من أبيه، وابن عجلان يضطرب في روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يسلم للخليلي تصحيحه لهذا الوجه؛ مع الانقطاع في الإسناد، واضطراب الراوي في إسناده الحديث.

وقال أيضاً في (٢٨٦/٢٤): ((لم يقل واحد منهم عن ابن عجلان في هذا الحديث "بالمعروف" إلا مالك وحده فإنه قال فيه "بالمعروف")).

وتابع الثوري مالكا على رواية الوصل: أخرج روايته المروزي في "البر والصلة" (ح٣٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٨١/٨) من طريق ابن المبارك، وأيضاً أبو نعيم في "الحلية" (٩١/٧) من طريقين: عباد بن موسى، وعصام بن يزيد، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧٦) من طريق عبد الله بن الوليد، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٤/٢٤).

وقال أبو نعيم: ((كذا رواه سفيان عن ابن عجلان عن أبيه، وتفرد به، وخالفه سفيان بن عيينة وسليمان بن بلال وأبو ضمرة فقالوا: عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله الأشج عن عجلان عن أبي هريرة. بإدخال بكير بينه وبين أبيه)).

جميعهم (ابن المبارك، وعبد الله بن الوليد، وعباد بن موسى، وعصام بن يزيد) عن الثوري، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفهم محمد بن عبد الوهاب القنّاد فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١) ولم أقف عليه.

قال السيوطي في "تدريب الراوي" (١٥٣/١): ((ذكر النسائي في "التميز" أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير عن عجلان)).

فتبين أن الموصول لا يثبت عن مالك ولا عن الثوري، وأما المعضل فسيكون الكلام عليه في الخلاصة.

أما الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

تقدم ذكره في الوجه الأول حيث رواه محمد بن عبد الوهاب القنّاد عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة مخالفاً لأصحاب الثوري، وتقدم قول ابن عبد البر: ((وأما الحديث فمحمّوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة. هكذا يرويه الناس، وهو طريقه المعروف)). أي أن ما سوى الطريق الذي ذكره ابن عبد البر شاذ لا يصح.

أما الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

فرواه المفضل بن فضالة واختلف عنه، وابن عيينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، ووهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي.

رواه المفضل بن فضالة واختلف عنه:

فرواه يزيد بن موهب عن المفضل عن عياش بن عباس القُتَيْباني عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

وخالفه عبد الله بن عبد الحكم فرواه عن المفضل عن ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة.

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١) ولم أقف عليه.

وتابع عبد الله بن عبد الحكم على روايته تلك:

ابن عيينة: أخرج حديثه الشافعي في "مسنده" (ح ١٣٥٥) و"الأم" (ح ١٤٥١)، و"السنن المأثورة" (ح ٥٠٠)، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح ١٧٩٦٧)، والحميدي في "مسنده" (ح ١١٥٥)، وأحمد في "المسند" (ح ٧٣٦٤)، والبيزار في "مسنده" (ح ٨٣٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٣١٣).

وقال عبد الرزاق: (عن يزيد بن عبد الله بن الأشج) وهو خطأ، وصوابه (بكير).

وسعيد بن أبي أيوب أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح ١٩٢)، والفاكهي في

"جزء في حديث أبي محمد الفاكهي" رواية ابن بشران (ص ٦).

وهيب بن خالد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٨٥١٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٤/٢٤).

والليث بن سعد: أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح ١٩٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٦٠٧٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٥٥٦١)، وفي "شعب الإيمان" (ح ٨٥٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٦/٢٤).

وطارق بن عبد العزيز وبكر بن مضر: ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١)، ولم أقف عليهما.

وأبو ضمرة: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩١/٧)، ولم أقف عليهما.

وسليمان بن بلال: أخرج حديثه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٦/٢٤).

وعبد العزيز الدراوردي: ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٥/٢٤)، ولم أقف عليه.

جميعهم (عبد الله بن عبد الحكم عن المفضل، وابن عينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، وهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي) عن محمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الدارقطني: ((وهو الصحيح)).

وتابع محمداً على هذا الوجه عمرو بن الحارث: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٨٥١٠)، ومسلم (ح ١٦٦٢)، قال: وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق».

وتقدم النقل عن ابن عبد البر قوله: ((وأما الحديث فمحفوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة. هكذا يرويه الناس، وهو طريقه المعروف؛ إلا أن مالكا والثوري قد رواه عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة كما رأيت. وأما غيرها

فإنما يروونه عن ابن عجلان عن بكير بن الأشج عن العجلان عن أبي هريرة)).
فهذا الوجه هو الراجح لهذا الحديث.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن عجلان واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

ويرويه عنه: مالك والثوري واختلف عنهما.

فرواه مالك واختلف عنه فرواه أصحاب الموطأ عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة بغير إسناد.

وهذا الحديث معضل عن مالك، وذكر ابن عبد البر أن له طرقاً محفوظة غير هذا الطريق.

وخالفهم إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام فرووه عن مالك عن محمد بن

عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

والحديث المسند عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة متكلم في إسناده كما

قال ابن عبد البر.

كما رواه الثوري واختلف عنه: فرواه بعض أصحابه عنه مثل رواية مالك المتصلة، وخالفهم

محمد بن عبد الوهاب القناد فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن

أبي هريرة.

ذكر النسائي في "التميز" أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير عن

عجلان فبالتالي هذا الوجه لا يثبت.

والمعضل قد قصر مالك في إسناده، وهذه كما قال الخليلي عادة لمالك، قد ينشط فيحصل

الحديث، وقد يكسل فيرسله.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٣/٢٢): - بعد أن ذكر اختلافاً على الإمام مالك في

وصل حديث وإرساله -: ((وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله، أحياناً ينشط فيسند،

وأحياناً يكسل فيرسل على حسب المذاكرة)).

وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢٥/١٣) خلافاً في حديث، ثم قال: ((ورواية

الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف)).

الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

وهو حديث محمد بن عبد الوهاب القنَاد. وتقدم ذكره في الوجه الأول والحكم بأنه لا يصح.

الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

فرواه (المفضل بن فضالة، وابن عيينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، ووهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي) جميعهم عن محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وتابع محمداً على هذا الوجه عمرو بن الحارث حديثه عند مسلم.

وهذا الوجه هو الراجح كما حكم بذلك الدارقطني وابن عبد البر.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح فهو مخرَّجٌ في صحيح مسلم.

(٢) - قال الخليلي^(١): ((فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها.

فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلأ، وينفرد به ثقة مسندأ، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال، ومثاله..)).

ثم ذكر حديثاً من رواية مالك، ثم قال: ((وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادهأ، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله رعا أجابه إلى الإسناد)).

((ومثله أيضاً: حديث رواه أبو عاصم، الضحاك بن مخلد الشيباني - وهو ثقة إمام - عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «الشُّفْعَةُ فيما لم يُقَسَّم، فإذا وقعت الحدودُ فلا شُفْعَةٌ».

هذا مما يتفرد به أبو عاصم مسندأ مجودأ، والناقلون روه عن مالك عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة مرسلأ، عن النبي ﷺ، ليس فيه أبو هريرة، وتابع على ذلك أبا عاصم: عبد الملك بن الماجشون، ويحيى بن أبي قُتَيْبَةَ من أهل مصر، وليسأ بذلك.

وقال أهل البصرة لأبي عاصم: خالفك أصحاب مالك في هذا؟! فقال: حدثنا به مالك بمكة وأبو جعفر المنصور بها. هاتوا من سمع معي!!

ورواه معمر بن راشد عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ. وهو المحفوظ، المخرَّج في "صحيح البخاري"، وغيره، بينت هذا ليستدل به على أمثاله)).

وقال الخليلي في موضع آخر^(٢): ((حدثني محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا محمد بن صالح بن عبد الله الطبري، حدثنا ابن الجهمي قال: قالوا لأبي عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم. إن الناس يخالفونك عن مالك لا يقولون: عن أبي هريرة؟ فقال: سمعته من مالك حين قدم علينا مكة، فسألوا أبا جعفر المنصور أن يسأل مالكاً يحدثهم، فأمره أن يحدثنا، هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت!!

هذا في "الموطأ" مرسل، وأسنده أبو عاصم.

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) "الإرشاد" (٢/٥٢١).

حدثنا علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، والعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن سنان البصري، وإسحاق بن محمد الجوهري البصري، قالوا: حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان الفامي، قالوا: حدثنا محمد بن صالح الطبري، حدثنا محمد بن بشار بن دار، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن معمر، والعباس بن محمد الدوري، قالوا: حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، حدثنا العباس بن الفضل بن شاذان الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا الفضل بن جعفر الأصبهاني بالري، حدثنا عبد الله بن جعفر بن فارس، حدثنا هارون بن سلمان، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا عبد الله بن محمد الحافظ، حدثنا أحمد بن كامل، حدثنا أبو قلابة، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا أبي في آخرين قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان إملاء، حدثنا محمد بن يونس الكديمي إملاء، حدثنا أبو عاصم، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قضى النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا حُدَّت الحدود فلا شفعة.

زاد محمد بن حماد عن أبي عاصم قال: حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة مسند، وهذا في "الموطأ" من جميع الروايات مرسل، وتابع أبا عاصم في روايته مسنداً عبد الملك الماجشون.

حدثنا جدي، والقاسم بن علقمة الأبهري قالوا: حدثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، وإسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفي، قالوا: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، حدثنا مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

ثم تابعهما يحيى بن أبي قتيبة عن مالك.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، حدثنا أحمد بن كامل، ومكرم بن أحمد، قالوا: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا يحيى بن أبي قتيبة، حدثنا مالك مثله.

والبخاري أخرج في الصحيح حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وهو متفق عليه.
 حدثنا محمد بن إسحاق الكيسان، حدثنا العباس بن الفضل الرازي، حدثنا محمد بن حماد
 الطهراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر قال: قضى
 النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.
 رواه الشافعي عن ابن رواد، عن معمر، والبخاري أخرجه في مواضع: رواه عن محمود بن
 غيلان، عن عبد الرزاق، عن معمر. وعن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد، عن معمر. وعن
 عبد الرحمن بن المبارك، عن عبد الواحد، عن معمر. وعن عبدان، عن ابن المبارك، عن
 معمر)).

وقال الخليلي في موضع آخر^(١): ((حدثنا علي بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، حدثني
 أبو جعفر محمد بن صالح بن هاني، حدثنا الحسين بن الفضل البجلي، حدثنا سالم بن إبراهيم،
 حدثني عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر قال: قال رسول الله
 ﷺ: «إذا وقعت الحدود فلا شفعة».

تفرد به عكرمة عن يحيى، ليس إلا هكذا، وفي الصحيح من حديث معمر، عن الزهري،
 عن أبي سلمة، عن جابر)).

التخريج والدراسة^(٢)

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على تسعة أوجه:

١. الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف. (مسنداً).
٢. الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر. (مسنداً).
٣. الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. (مسنداً).
٤. الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ. (مرسلاً ليس فيه أبو هريرة).
٥. الزهري، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عنهما جميعاً، عن

(١) "الإرشاد" (٨١١/٢).

(٢) ينظر كتاب "مرويات الإمام الزهري المعللة" (١٠٨٨/٢-١١٢٢).

أبي هريرة. (مسنداً).

٦. الزهري، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. (مسنداً).

٧. الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة. (مسنداً).

٨. الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

٩. الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف. (مسنداً).

فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩) أن خارجة بن مصعب، رواه عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد.

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية.

ومعمر بن راشد، وأنه ثقة، إلا في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة. "تهذيب التهذيب" (٢١٨/١٠). وصنّفه ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري. "شرح علل الترمذي" (٦١٣/٢).

على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث، من ثلاث روايات:

١. مرة يروى عنه هكذا، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف.

٢. مرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر.

٣. مرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أما روايته الأولى، فتقدم أن خارجة بن مصعب، رواها عن معمر.

وخارجة هذا: متروك، وكان يُدّلس عن الكذابين. "تقريب التهذيب" (ص ١٨٦)، و"تهذيب التهذيب" (٤٩/٢).

وقد أعلّ الدارقطني روايته هذه في موضعين من "العلل" فقال في (٣٤١/٩): ((وهم من راويه))، وقال في (٢٧٨/٤): ((ولا يصح هذا القول)).

أما رواية معمر الثانية: فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة، تُكلم فيه من جانبين: روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع، وتغيّر في آخر عمره، "تهذيب التهذيب" (٢٧٨/٦)، وهما غير منطبقين على الحديث الذي معنا.

ثم إنه عُذَّ من أثبت أصحاب معمر.

عبد الواحد بن زياد: ((ثقة، وفي حديثه عن الأعمش وحده، مقال)). "التقريب" (ص ٣٦٧).

هشام بن يوسف الصنعاني: ((ثقة)). "التقريب" (ص ٥٧٣).

مطرف بن مازن: ضعيف الحديث، كذبه ابن معين، وتعبه ابن حجر أن غاية ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع، فيُنظر في صيغة تحمله الحديث^(١).

محمد بن عبد الرحمن الحندي: ذكره البيهقي في "مناقب الشافعي" (٣١٣/٢)، في شيوخ الشافعي، ولم أقف على من جرحه أو عدَّله.

قال أحمد بن حنبل — كما في "التمهيد" لابن عبد البر (٤٥/٧) —: ((رواية معمر عن الزهري في حديث الشفعة حسنة)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩): ((من قال: عن أبي سلمة، عن جابر فهو محفوظ)).

وتقدم أن الخليلي وصفها بأنها: محفوظة. وكذلك قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٣٦/٤): ((والمحفوظ روايته — أي الزهري — عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً)).

كما تقدم في التخريج أن البخاري أخرج رواية معمر هذه من ثلاث طرق، هي: طريق عبد الرزاق، وعبد الواحد، وهشام.

أما رواية معمر الثالثة: فرواها عنه اثنان من أصحابه، هما:

صفوان بن عيسى البصري: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٧٧).

عبد الله بن المبارك: وهو ثقة ثبت، وعُذَّ من أوثق أصحاب معمر. "التمهيد" (٤٥/٧).

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن معمر: هي الرواية الثانية (التي رواها عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر)؛ وذلك لكثرة الرواة عنه، وأغلبهم من الثقات، بل إن فيهم عبد الرزاق وهو من أثبت أصحاب معمر.

في حين أن روايته الأولى ضعيفة جداً؛ من جهة خارجة بن مصعب، ولذلك أعلمها الدارقطني.

(١) انظر "لسان الميزان" لابن حجر (٤٧/٦). وانظر قول ابن معين في "تاريخ الدوري" (٥٧٠/٢).

أما روايته الثالثة، وإن كان رواها ثقتان، إلا أنهما لا يعارضان الأكثرين من الثقات الذين رَووا الثانية عنه، إضافة إلى أن رواية أبي سلمة وحده الحديث مرسلًا، قد ورد خلافها، وهي روايته للحديث متصلًا.

فإذا تبين ذلك، أمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف) غير محفوظ عن الزهري، لما قدمته، والله أعلم.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر. (مسندًا).

فرواه معمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق عنه به.

فأما حديث معمر: فأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٤٣٩١) - وعنه عبد بن حميد في "مسنده" (ح ١٠٨٠)، وأحمد في "مسنده" (ح ١٤١٩٠)، والبخاري (ح ٢٠٩٩) عن محمود بن غيلان، عنه، وابن ماجه (ح ٢٤٩٩)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح ٦٤٣) كلاهما عن محمد بن يحيى، عنه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٩٤) من طريق يعقوب بن حميد، عنه، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥١٨٤ و ٥١٨٦) من طريق نوح بن حبيب، عنه، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٥٥٥) من طريق منصور الرمادي، عنه، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٨٨٨) من طريق أحمد بن يوسف السلمى، و(ح ١١٨٩٠) من طريق إسحاق بن راهويه، عنه - والشافعي في "مسنده" (ص ١٨١)، وفي "اختلاف الحديث" (ص ٥٣٥) عن الثقة^(١)، عن معمر، وأحمد في "المسند" (ح ١٥٣٢٤) عن عفان بن مسلم، والبخاري (ح ٢١٠٠) عن محمد بن محبوب، وأيضاً في (ح ٢١٠١ و ٢١٣٨ و ٢٣٦٤) عن مسدد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٩٣) والبيهقي في "الكبرى" (ح ١١٨٨٧) كلاهما من طريق مسدد، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥١٨٧) من طريق بشر بن معاذ العقدي، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/٣٧٩ و ٣٨٠) من طريق يعلى بن أسد وأبي كامل.

جميعهم (عفان، ومحمد بن محبوب، ومسدد، وبشر، ويعلى، وأبو كامل) رَووه عن عبد الواحد بن زياد، عن معمر، عن الزهري، به.

(١) هو ((مطرف بن مازن)) ينظر "تجليل المنفعة" لابن حجر (٢/٦٢٧/ترجمة ١٥٦٧).

كما أخرجه البخاري (ح ٢٣٦٣ و ٦٥٧٥) عن عبد الله بن محمد، عن هشام بن يوسف، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (ح ١١٩٩١)، من طريق محمد بن عبد الرحمن الجندي، كلاهما (هشام، والجندي) عن معمر، به، بنحوه.

تقدم الكلام - عند الحديث عن الوجه الأول - على رواية معمر هذه، وأنها محفوظة عنه، وقد رجحها غير واحد من العلماء.

فقد وصفها أحمد بن حنبل بأنها حسنة.

وعدها الدارقطني، والخليلي، وابن حجر بأنها محفوظة.

وأخرج البخاري رواية معمر هذه من ثلاث طرق، هي: طريق عبد الرزاق، وعبد الواحد، وهشام.

وأما حديث صالح بن أبي الأخضر: فأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ص ٢٣٥)، وأحمد في "المسند" (ح ١٥٠٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٦٤/٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٢٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٨٩١ و ١١٨٩٣) جميعهم من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، بنحوه.

وأما حديث عبد الرحمن بن إسحاق: فأخرجه مسدد في "مسنده" - كما في "تغليق التعليق" لابن حجر (٢٦٤/٣) - عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله. كما ذكر ذلك ابن حجر أيضاً في "الفتح" (٥١٤/٤).

وأخرجه البخاري (ح ٢١٠١)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١١٨٩٣) كلاهما تعليقاً مجزوماً به إلى عبد الرحمن. وقال ابن حجر في "الفتح" (٥١٤/٤): طريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه.

وتابع يحيى بن أبي كثير، الزهري على روايته هذا الوجه عن أبي سلمة: أخرج حديثه البيهقي في "الكبرى" (ح ١١٨٩٤) من طريق عكرمة بن عمار.

فَبَلَّ ابن حجر هذه الرواية وعدها مما يتقوى به حديث أبو سلمة عن جابر فقال في "الفتح" (٤٣٦/٤): ((ويقوي طريقه عن أبي سلمة، عن جابر: متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة، عن جابر)).

وأما متابعات معمر فأحدها عن صالح بن أبي الأخضر: وهو ضعيف في الزهري، وفي غيره، كان عنده عن الزهري كتابان: أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلطتا جميعاً، وكان لا يعرف هذا من هذا. "تهذيب التهذيب" (٣٣٣/٤).

وعبد الرحمن بن إسحاق: ((صدوق)). "تقريب التهذيب" (ص٣٣٦).

فضعف صالح بن أبي الأخضر، ينجر إذا توبع بمثله، أو بمن هو أعلى منه؛ لأن ضعفه من جهة اختلاطه، وقد توبع هنا من قبل عبد الرحمن بن إسحاق.

وأما الحكم على هذا الوجه عامة: فقد قال الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩): ((من قال: عن أبي سلمة، عن جابر فهو محفوظ)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٣٦/٤): ((والمحفوظ روايته - أي الزهري - عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً)).
فهذا الوجه محفوظ للزهري.

ولا يعرَّك على روايته هذه ما ذكره أبو حاتم في "العلل" (س١٤٣١)، عندما سأله ابنه عن الحديث بهذا الإسناد، فأجابه بقوله: ((الذي عندي أنَّ كلام النبي ﷺ هذا القدر: "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم" قَطُّ. ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر: "إذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة"، والله أعلم)).

وأما الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة (مسنداً).

فلم يروه عنه سوى مالك.

وعن مالك رواه: أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، ويحيى بن أبي قُتَيْبَةَ المدني، وعبد الله بن وهب.

فأما حديث أبي عاصم: فأخرجه ابن ماجه (ح٢٤٩٧) عن محمد بن يحيى، وعبد الرحمن بن عمر، ومحمد بن حماد الطهراني، والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٢/٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٩٠١) من طريق محمد الطهراني.

وعندهم جميعاً: ((قال أبو عاصم: سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة، عن أبي هريرة متصل)).

كما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٨٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) من طريق إبراهيم بن مرزوق، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩) من طريق إبراهيم بن راشد، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٨١) من طريق محمد بن الجنيد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٨٩٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢/٧) من طريق أبي قلابة الرقاشي، وفي (٤٠/٧) من طريق علي بن المديني، والخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١١/٢) من طريق عبد العزيز بن معاوية.

وشارك أبا قلابة عند ابن عبد البر كل من: يزيد بن سنان، وبكار بن قتيبة، ومحمد بن إبراهيم بن مسلم، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وعبد^(١) الدوري، ومحمد بن العوام الزياتي، ومحمد بن سنان القزاز.

جميعهم (الطهراني، وإبراهيم بن مرزوق، إبراهيم بن راشد، ومحمد بن الجنيد، والرقاشي، وعلي بن المديني، وعبد العزيز بن معاوية، يزيد بن سنان، وبكار بن قتيبة، ومحمد بن إبراهيم ابن مسلم، والصاغاني، والدوري، والزيادي، والقزاز) عن أبي عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. مرفوعاً.

قال علي بن المديني: ((قلت لأبي عاصم: من أين سمعت هذا من مالك - يعني حديث الشفعة - مسنداً؟

فقال: سمعت منه بمي أيام أبي جعفر.

وقال علي بن نصر: قالوا لأبي عاصم: أن الناس يخالفونك في مالك، في حديث الشفعة، فلا يذكرون فيه أبا هريرة. فقال أبو عاصم: هاتوا من سمعه من مالك في الوقت الذي سمعته أنا فيه، إنما كان قدم علينا أبو جعفر مكة، فاجتمع الناس إليه، وسألوه أن يأمر مالكا أن يحدثهم، فأمره، فسمعته من مالك في ذلك الوقت.

قال علي بن نصر: وهذا في حياة ابن جريج^(٢)؛ لأن أبا عاصم خرج من مكة إلى البصرة

(١) قال محقق الكتاب: ((في الأصل كلمة عبد، وعليها علامة استشكال، وبعدها بياض بمقدار كلمة، والذي أخرجه أنه عباس بن محمد بن حاتم الدوري)).

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال ابن معين: ((ليس بشيء في الزهري)). "تاريخ ابن معين" برواية الدارمي (ص ٤٤). وقال الذهلي: ((إذا قال: (حدثني) و (سمعت) فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري)). "تهذيب التهذيب" (٣٦٠/٦). وقال أبو زرعة الرازي: ((بخ! من الأئمة)). "الجرح والتعديل"

حين مات ابن جريج ولم يعد، وقد كان أبو عاصم يتهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري، فرجع إلى الحديث به)).

وقال الخطيب: ((كذا رواه عبد العزيز بن معاوية، عن أبي عاصم، والظاهر من هذه الرواية أن أبا سلمة وسعيداً - هو ابن المسيب - روى هذا الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يكن أبو عاصم يرويه كذلك؛ وإنما كان يرويه عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وعن سعيد مرسلاً، عن النبي ﷺ. وقد رواه محمد بن حماد الطهراني، عن أبي عاصم)) وحكى بيانه القولين، وتمييزه بين الروایتين، ثم ساق رواية الطهراني وقوله الذي أورده عند تخريج الحديث من طريق الطهراني.

وأما حديث الماجشون: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٩٠)، والدارقطني في "العلل" (٣٤٢/٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥١٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١١٨٩٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٧/٧) من عدة روايات، جميعهم من طريق عبد الملك الماجشون، عن مالك، به.

قال ابن حبان: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة^(١) أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قُتَيْبَةَ، وأشهب بن عبد العزيز. وأرسله عن مالك سائر أصحابه.

وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقةً، حافظاً، متقناً، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب)).

وأما حديث يحيى بن أبي قُتَيْبَةَ: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٨٩)، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩)، وتما في "فوائده" (ح ١٦٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٨٩٨)، وابن حزم في "المحلى" (١٠٤/٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣/٧) جميعهم من طريق يحيى بن أبي قُتَيْبَةَ، عن مالك، به.

(٣٥٨/٨). وقال ابن حجر: ((ثقة، فقيه، فاضل، وكان يَدُلُّس ويرسل)). "تقريب التهذيب" (ص ٣٦٣).

(١) هذا الاختصار على أربعة، غير مُسَلَّم، حيث رفعه عن مالك أكثر من أربعة، كما هو واضح من التخريج.

وأما حديث ابن وهب: فأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣/٧) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك، به.

وذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف، أن أبا يوسف القاضي، ومطرف بن عبد الله المدني، وسعيد الزنبري، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن مالك. وزاد ابن حبان راوياً آخر هو: أشهب بن عبد العزيز. ولم أقف على من أخرجه روايتهم.

وهذا الوجه لم يروه سوى مالك بن أنس، واختلف عنه في رواية هذا الحديث اختلافاً كثيراً، حيث بلغت ست روايات:

(أ) فمرة يروى عنه هكذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً.

(ب) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

(ج) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة متصلاً.

(د) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة متصلاً.

(هـ) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا.

(و) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا.

(أ) أما روايته الأولى (عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً): فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

أبو عاصم، الضحاك بن مخلد الشيباني: وهو ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص ٢٨٠). وقد اختلف عليه أيضاً في رواية هذا الحديث:

(١) فمرة يرويه هكذا، بهذا الوجه.

(٢) ومرة يروي الرواية الثالثة، يعني عن مالك، عن الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة.

(٣) ومرة يروي الرواية الخامسة، يعني عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده مرسلًا.

أما روايته الأولى: فقد رواها عنه أكثر أصحابه، منهم:

محمد بن يحيى الذهلي: ((ثقة، حافظ)). "التقريب" (ص ٥١٢).

ومحمد بن إسحاق الصاغاني: ((ثقة)). "التقريب" (ص ٤٦٧).

ومحمد بن حماد الطهراني: ((ثقة، حافظ، لم يُصب من ضعفه)). "التقريب" (ص ٤٧٥).

وعبد الرحمن بن عمر، رُستَه: ((ثقة له غرائب)). "التقريب" (ص ٣٤٧).

وزيد بن سنان: ((ثقة)). "التقريب" (ص ٦٠١).

أما روايته الثانية: فلم أجد من رواها عن أبي عاصم، غير علي بن المديني، وهو: ((ثقة، ثبت إمام))، "التقريب" (ص ٤٠٣). وتقدم أن البيهقي قال: ((هكذا أتى - يعني مالك - به شكاً في إسناده)).

أما روايته الثالثة: فرواها عن أبي عاصم، اثنان من أصحابه، هما: يزيد بن سنان: تقدم أنه ثقة.

إبراهيم بن هانئ: ((ثقة، صدوق)). "الجرح والتعديل" (١٤٤/٢).

والذي يظهر أن الروايات الثلاث محفوظة عن أبي عاصم، وأنه سمعها هكذا من مالك؛ يدل عليه كلام ابن حبان السابق في عادة مالك في تنويع الرواية، وكذلك ما نقله ابن عبد البر عن علي بن المديني. هذا بالنسبة لروايته الأولى.

أما روايته الثانية (عن مالك، عن الزهري، عن سعيد مرسل)، فإن يزيد بن سنان - الذي روى الرواية السابقة عنه، وهو ثقة - قال في "التمهيد" (٤١/٧): ((ثم لقيت مالكا بعد ثلاث سنين فحدثناه، فلم يذكر أبا سلمة، ولم يذكر أبا هريرة، وجعله عن سعيد أن رسول الله ﷺ)). وبنحوه قال إبراهيم بن هانئ عن أبي عاصم.

أما روايته الثالثة (سعيد أو أبي سلمة على الشك) فيفهم من كلام البيهقي أن أبا عاصم سمع هكذا من مالك بالشك، كما تقدم.

إلا أن محمد الطهراني - وهو ثقة حافظ - ذكر أن أبا عاصم بعد أن روى الرواية الأولى - يعني عن سعيد وأبي سلمة - فرق بين روايتهما، فقال: ((سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة، عن أبي هريرة متصل)).

وعليه فلا تعارض مع الرواية التي أفادت إرسال حديث سعيد بن المسيب.

تبقى بعد ذلك رواية الشك، وقد تقدم أن الشك ليس من أبي عاصم وإنما من مالك، وسيأتي الاختلاف عن مالك قريباً.

عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون: ((صدوق له أغلاط)). "التقريب" (ص ٣٦٤).

يحيى بن أبي قُتَيْبَةَ: واسمه يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود السلمي: ((ثقة، ربما وهم)). "التقريب" (ص ٥٨٧).

عبد الله بن وهب: ((ثقة، حافظ)). "التقريب" (ص ٣٢٨).

واختلف عنه في هذا الحديث أيضاً.

(أ) فمرة يروى عنه هكذا، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً.

(ب) ومرة يروى عنه، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

فأما روايته الأولى: فرواها عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، عن يونس بن عبد الأعلى، عنه. وأما روايته الثانية: فرواها الطحاوي، وأحمد بن جوصا، كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى، عنه.

ويظهر أن روايته الأولى مرجوحة من جهة عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، حيث لم أقف له على ترجمة، ولم أجد من تابعه.

في حين أن روايته الثانية من رواية الطحاوي، وهو من الحفاظ "سير أعلام النبلاء" (٢٧/١٥)، وتابعه عليها، أحمد بن جوصا: وهو صدوق له غرائب. "سير أعلام النبلاء" (١٧/١٥).

غير أنني لم أجد من ذكر هذا الحديث في غرائب، والله أعلم.

مطرف بن عبد الله المدني: ((ثقة، لم يصب ابن عدي في تضعيفه)). "التقريب" (ص ٥٣٤).

سعيد بن داود الزنبري: ((صدوق، له مناكير عن مالك، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك)). "التقريب" (ص ٢٣٥).

أبو يوسف القاضي: صاحب أبي حنيفة، مختلف فيه، ولعل الراجح فيه قول ابن عدي في "الكامل" (١٤٥/٧): ((إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، فلا بأس به)).

أشهب بن عبد العزيز: ((ثقة، فقيه)). "التقريب" (ص ١١٣).

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك (يعني عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة) فيهم:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد وهو ثقة، ثبت، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم. وأشهب بن عبد العزيز، ومطرف المدني، وكلاهما ثقتان أيضاً.

(ب) أما رواية مالك الثانية (يعني عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

يحيى بن يحيى الليثي: ((صدوق، فقيه، قليل الحديث، وله أوهام)). "التقريب" (ص ٥٩٨). أبو مصعب الزهري: ((صدوق)). "التقريب" (ص ٧٨).

عبد الله بن مسلمة القعنبي: ((ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً)). "التقريب" (ص ٣٢٣).

وقد اختلف عليه كما سيأتي، إلا أن روايته هذه محفوظة، لأنه رواها عن مالك من كتابه، وهو "الموطأ".

وكيع بن الجراح: ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص ٥٨١).

الإمام الشافعي: هو أشهر من أن يذكر فيه توثيق.

معن بن عيسى: ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص ٥٤٢). قال أبو حاتم: ((أثبت أصحاب مالك وأتقنهم)). في "الجرح والتعديل" (٨ / ٢٧٨).

سعيد بن منصور: ((ثقة، كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به)). "التقريب" (ص ٢٤١).

أبو جعفر النفيلي: هو عبد الله بن محمد، ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص ٣٢١).

عبد الرحمن بن القاسم: ((ثقة جليل)). "التقريب" (ص ٣٤٨).

عبد الله بن وهب: تقدم أنه ثقة حافظ، وروايته هذه محفوظة عنه.

عبد الله بن عبد الوهاب الحنكي: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٣١٢).

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك، معظمهم من الثقات، وفيهم من عد من أوثق أصحابه.

(ج) أما رواية مالك الثالثة (يعني عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة)، فلم أجد من رواها عنه غير أبي عاصم، وقد تقدم الكلام عليها، وأنها محفوظة عن

أبي عاصم.

(د) أما رواية مالك الرابعة (يعني عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة)، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي: قال ابن حبان في "المجروحين" (٣٩/٢): ((كان تُقلب له الأخبار، فيجيب فيها، كان آفته ابنه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أُقْلِبَ له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً، فحدث بها كلها)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٥٧/٤): ((عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره)).

وقال الخليلي في "الإرشاد" (٤٢٢/١): ((أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري، فرواها عن مالك، عن الزهري)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤٨٨/٢): ((أحد الضعفاء، أتى عن مالك بمصائب)).
(هـ) أما رواية مالك الخامسة (يعني عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا)، فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد: تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها محفوظة عنه.
عبد الله بن مسلمة القعنبي: تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه، فروى الرواية الثانية عن مالك، وأنها محفوظة عنه، لأنه وافق رواة الموطأ فيها.

ولعل روايته هذه غير محفوظة عنه؛ لأن الراوي عنه (إبراهيم بن مرزوق) مع كونه ((ثقة، إلا أنه يخطئ، وإذا بُيِّنَ له خطؤه لا يرجع عنه)). "تقريب التهذيب" (ص ٩٤).

عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٣٦٤). وقد روى الحديث عنه إبراهيم بن مرزوق المتقدم.

منجاب بن الحارث: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٤٥).

عمرو بن مرزوق الباهلي: ((ثقة، له أوهام)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٣٦).

روح بن عباد: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٢١١).

أبو أحمد الزبيري: واسمه محمد بن عبد الله: ((ثقة ثبت، قد يخطئ في حديث الثوري)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٨٧).

أحمد بن عبد الله بن يونس البربوعي: ((ثقة، حافظ)). "تقريب التهذيب" (ص ٨١).

(و) أما رواية مالك السادسة (يعني عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا)، فلم أجد من رواها عنه غير محمد بن الحسن الشيباني: لئنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من محور العلم والفقه، قوياً في مالك. انظر "تعجيل المنفعة" (١٧٤/٢).

وبعد:

فهذه الروايات الست التي اختلف فيها عن مالك، ورواة كل رواية عنه، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً.

ويتضح من دراسة هذه الروايات ما يلي:

أولاً: عدم رجحان الرواية الرابعة عن مالك، التي رواها ابن شهاب عن سعيد وحده، عن أبي هريرة؛ وذلك لأن الراوي عن مالك: هو عبد الله القدامي، وقد ضَعُف عن مالك، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية.

ثانياً: عدم رجحان الرواية السادسة عن مالك، التي رواها الزهري، عن أبي سلمة وحده مرسلًا؛ وذلك لأن الراوي عن مالك: هو محمد بن الحسن الشيباني، مضعف أيضاً من جهة حفظه، وهو وإن كان قوياً في مالك إلا أنه خالف رواية الموطأ الذين رووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، مرسلًا.

ثالثاً: تبقى بعد ذلك أقوى الروايات عنه، وهي:

الرواية الأولى: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه، من بينهم راوٍ وصف بأنه (ثقة ثبت) وآخران (ثقتان).

الرواية الثانية: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلًا).

حيث رواها عنه جمهور الموطأ، وبلغوا أحد عشر راوياً، من بينهم الشافعي، وهو من هو!

وأربعة وصفوا بأنهم (ثقات أثبات)، وأربعة آخرون من الثقات.

الرواية الثالثة: (مالك، عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه أبو عاصم، وروايته محفوظة عنه كما تقدم؛ لأن أبا عاصم ثقة ثبت،

والراوي عنه علي بن المديني: ثقة ثبت أيضاً.

الرواية الخامسة: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه، من بينهم ثلاثة وصفوا بأنهم (ثقات أثبات)، وثقتان،

وآخر: (ثقة له أوهام).

وقد اختلف العلماء حول الراجح من هذه الروايات.

فذهب فريق إلى أن الرواية الأولى أرجحها.

وهو ما ذهب إليه ابن حبان^(١)، كما يُفهم من كلامه، حيث قال: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: ... وأرسله عن مالك سائر أصحابه.

وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقةً، حافظاً، متقناً، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب)).

ويظهر أن الدارقطني يوافقه فيما ذهب إليه، ولذلك حكم على الحديث بذكر أبي هريرة متصلاً، أنه المحفوظ، حيث قال في "العلل" (٣٤١/٩): ((والصواب في حديث مالك رحمه الله المتصل عن أبي هريرة)).

وخالفهما ابن معين، حيث قال في "التمهيد" لابن عبد البر (٤٥٧/٧): ((رواية مالك أحب إلي، وأصح في نفسي، مرسلًا عن سعيد وأبي سلمة)).

والبخاري، إذ قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢١٦): ((سألت محمدًا عن حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر؟

والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ: مرسل؟

وحديث مالك، عن الزهري.

[فقال]: الصحيح فيه^(٢)، مرسل^(٣))).

قلت: والظاهر أن ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن رواية مالك، عن ابن شهاب، عن

(١) "صحيح ابن حبان مع الإحسان" في مقدمة الكتاب (١٥٧/١)، وملخص كلامه أنه يرى ترجيح رواية من أسند على رواية من أرسل، إذا كان المسند أوثق وأثبت من المرسل، فإن كانوا في الثقة والعدالة سواء، واستوى عدد المسندين والمرسلين، قُدِّمت رواية المسندين، فإن كثر عدد المرسلين على عدد المسندين، نُظِر هل وافق شيخ المسندين شيخ آخر، وكذلك من فوقه، فإن كان كذلك قدمت رواية المسندين.

وكما ترى فإن الشرط الذي اشترطه ابن حبان منطبق على هذا الحديث، لأن جابرًا وافق أبا هريرة في رواية الحديث مسندًا، ورواية جابر محفوظة، ولذلك رجح ابن حبان رواية أبي هريرة المسندة.

(٢) يعني في حديث مالك، إذ ليس جوابه محمولاً على الإسنادين الآخرين، بدليل أنه أخرج حديث أبي سلمة عن جابر في صحيحه، كما تقدم في التخریج، فالعتمد عنده إذاً: التصحيح.

(٣) يعني مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ.

سعيد وأبي سلمة مرسلًا، هي أرجح الروايات عن مالك؛ وذلك لكثرة الرواة عن مالك، ومعظمهم بين ثقة ثبت، وثقة، بل إن فيهم من وصف بأنه أوثق أصحاب مالك، كمعن بن عيسى، وفيهم أيضاً الشافعي، وهو أجل من روى عن مالك، والله أعلم.

فإذا تبين هذا، أمكن القول بأن هذا الوجه (الزهرى)، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً غير محفوظ من رواية الزهرى، لما قدمته، والله أعلم.

وأما الوجه الرابع: الزهرى، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ. (مرسلًا ليس فيه أبو هريرة).

فرواه مالك وحده في "الموطأ" برواية يحيى بن يحيى الليثي (ح ١٣٩٥)، وبرواية أبي مصعب الزهرى (ح ٢٣٧١).

ورواه عن مالك أصحاب الموطأ: الشافعي، وعبد الله بن وهب، ووكيع، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الرحمن بن القاسم.

فأما الشافعي فرواه عن مالك في "مسنده" (ص ١٨١)، وفي "اختلاف الحديث" (ص ٥٣٥) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٩٠٧)، وفي "معرفه السنن والآثار" (ح ١١٩٨٦) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢١/٤)، والحنائي في "فوائده" (ح ٨٩) من طريق ابن وهب، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٢٢٧٤٣) عن وكيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٨٩٦) من طريق القعنبي، والحنائي في "فوائده" (ح ٨٩) من طريق عبد الرحمن بن القاسم.

قال الحنائي: هكذا رواه أصحاب الموطأ عن مالك، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ورواه أبو عاصم النبيل، عن مالك، فأرسل حديث سعيد، وأوصل حديث أبي سلمة)).

خمسهم (الشافعي، وابن وهب، ووكيع، والقعنبي، وابن القاسم) عن مالك، عن الزهرى، بمثل روايتي يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهرى.

وقد ذكر الدارقطني أن معن بن عيسى، وسعيد بن منصور، وأبا جعفر النفيلي، والحنجي، تابعوا من تقدم، في روايتهم هذا الوجه عن مالك، ولم أقف على روايتهم.

وهذا الوجه (الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً) لم يروه عنه، غير مالك بن أنس، وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها محفوظة عن مالك، وبالتالي فهو وجه راجح عن الزهري.

وقد رجحه ابن معين، والبخاري كما تقدم.

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه ابن جريج وحده: أخرج حديثه أبو داود (ح ٣٥١٥)، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١١٩٠٣)، ثلاثتهم من طريق الحسن بن الربيع، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن الزهري، به، بنحوه.

فلم أجد من رواه غير عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهو ثقة إذا صرح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك، لأنه من المشهورين بالتدليس. تقدم قريباً.

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث من عدة روايات:

(أ) فمرة يرويه هكذا عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة.

(ب) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ج) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

(د) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أما روايته الأولى: فرواها عنه: عبد الله بن إدريس الأودي، وهو ثقة، إمام من أئمة المسلمين. "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٤٥٩/١)، و"تقريب التهذيب" (ص ٢٩٥)، و"تهذيب التهذيب" (٩٧/٣).

أما روايته الثانية: فلم أقف على من رواها عنه.

أما روايته الثالثة: فرواها عنه: جعفر بن عون: وهو ((صدوق)). "التقريب" (ص ١٤١).

أما روايته الرابعة: فرواها عنه: ابن أبي داود، مجهول، قال العيني: ((لا أعرفه)). "كشف الأستار، تلخيص مغاني الأحيار" للسندھی (ص ١٣٥).

والذي يظهر أن جميع روايات ابن جريج، عن الزهري لهذا الحديث غير محفوظة عنه؛ وذلك

لعدة أمور:

أولاً: تقدم في ترجمة ابن جريج، أنه ثقة إذا صرح بالسماع، أما إذا عنعن فروايته موصوفة بالضعف، وقد روى جميع مروياته لهذا الحديث - التي وقفت عليها - عن الزهري، بالنعنة.

ثانياً: أن المحفوظ عن ابن جريج في حديث الشفعة، روايته عن أبي الزبير، عن جابر، التي أخرجها مسلم (ح ١٦٠٨) عن أبي الطاهر، قال: أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره، أنه سمع جابر بن عبد الله، وذكر الحديث.

ثالثاً: أن أقوى من روى روايته عن الزهري، عبد الله بن إدريس، وهو ثقة، غير أنها لا تقف أمام الرواية التي أخرجها مسلم، من رواية عبد الله بن وهب، وهو ثقة حافظ كما تقدم.

رابعاً: أن رواية عبد الله بن إدريس هذه مرجوحة أيضاً؛ حيث لم أحد من رواها عنه غير الحسن بن الربيع، وهو مع كونه ((ثقة))، "تقريب التهذيب" (ص ١٦١)، إلا أن مسلماً روى الحديث (ح ١٦٠٨) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم، ثلاثتهم، عن عبد الله ابن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر.

فهم إضافة إلى كونهم أكثر، فهم ثقات حافظون^(١).

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة) عن الزهري، غير محفوظ أيضاً، والله أعلم.

وأما الوجه السادس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه مالك، ومحمد بن إسحاق^(٢)، وابن جريج.

(١) ابن أبي شيبة ينظر "تقريب التهذيب" (ص ٣٢٠)، وابن نمير ينظر "تقريب التهذيب" (ص ٤٩٠)، وإسحاق بن راهويه ينظر "تقريب التهذيب" (ص ٩٩).

(٢) حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلّسه، وهو مشهور بالتدليس، فقد ذكره ابن حجر في رابعة طبقاته للمدلسين في "تعريف أهل التقديس ومراتب الموصوفين بالتدليس" (ص ٥١)، وهي من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والجاهل. وليس في الإسناد ذكر الخبر عن الزهري، وابن إسحاق متكلم في روايته عن الزهري: قال ابن معين: ((ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري)). وقال الجوزجاني - وقد ذكر أصحاب الزهري -: ((وابن إسحاق روى عن الزهري، إلا أنه يمتنع حديث الزهري بمنطقه حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه)). "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي" (ص ١٥)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٦٧٤/٢). وقال ابن عدي: ((فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما ينهأ أن

فأما حديث مالك: فأخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح ١١٩٠٢)، من طريق علي بن المديني، عن أبي عاصم النبيل، عن مالك، عن الزهري، به، بنحوه.

ثم قال: ((هكذا أتى به شاكا في إسناده، (يعني مالك).

وكذلك زوي عن ابن جريج، ومحمد بن إسحاق بن يسار، عن الزهري)).

وأما حديث ابن إسحاق: فأخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح ١١٩٠٤) من طريق علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، عن الزهري، به.

ثم قال: ((فالذي يعرف بالاستدلال من هذه الروايات، أن ابن شهاب الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ، كما رواه عنه: معمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ولا في روايته عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي، وكأنه كان يشك في روايته عنهما - يعني سعيد وأبي سلمة - عن أبي هريرة، فمرة أرسله عنهما، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشك في ذلك، والله أعلم.

ورواية عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، تؤكد رواية من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وكذلك رواية أبي الزبير، عن جابر)).

كما أخرج البيهقي رواية ابن إسحاق تعليقاً، في "معرفة السنن والآثار" (ح ١١٩٩٥)، حيث قال: ((ورواه ابن جريج، وابن إسحاق، عن الزهري، فقالا: عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة)).

وأما حديث ابن جريج: فأشار إليه البيهقي^(١) في كلامه السابق، ولم أقف على من أخرجه. وهذا الوجه (الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة) رواه عنه غير واحد من

يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يحظى غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به)). "الكامل" (١١٢/٦).

(١) أشار د. عبد الله دمنو. حفظه الله. في كتابه "مرويات الإمام الزهري المعلقة" (١٠٩٨/٢) أن ابن جريج تابع مالكا، ومحمد بن إسحاق في رواية هذا الوجه عن الزهري، كما يفهم ذلك من كلام الدارقطني، والبيهقي. قلت: كلام الدارقطني لا يؤيد ما ذهب إليه الدكتور، حيث أن الدارقطني ذكر أن ابن جريج خالف ابن إسحاق، وواقع الروایتين يدل على أن بينهما اختلافاً؛ فرواية ابن إسحاق، عن (سعيد أو أبي سلمة)، ورواية ابن جريج، عن (سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً).

أصحابه، وهم:

مالك بن أنس: وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها غير محفوظة عنه.

ابن جريج: وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها غير محفوظة عنه.

محمد بن إسحاق: وهو حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلّسه.

على أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث، كما نص على ذلك ابن عبد البر^(١).

(أ) فمرة يرويه هكذا، عن الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ب) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

ويظهر أن علة الاختلاف من جهته، وذلك لأن رجال كلا الإسنادين تحته ثقات، حيث

رواهما علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس^(٢)، بكلا الإسنادين.

ومحمد بن إسحاق موصوف بالخطأ والوهم في الشيء بعد الشيء، كما قال ابن عدي في

"الكامل" (١١٢/٦).

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة) عن

الزهري، غير محفوظ أيضاً.

وأما الوجه السابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه مالك، ومحمد بن إسحاق، وابن جريج.

فأما حديث مالك: فأخرجه الخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" - كما في "لسان

الميزان" لابن حجر (٣٣٥/٣) ترجمة عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي - من طريق

عبد الله بن ربيعة، عن مالك، والدارقطني في "غرائب مالك" - كما في الموضع ذاته من

"اللسان" -، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٧/٧) تعليقاً، فقال: ((ورواه عبد الله بن محمد بن

ربيعة القدامي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة. ولم يذكر أبا سلمة)).

والقدامي: ضعيف منكر الحديث، كما تقدم قريباً.

(١) "التمهيد" (٤٤/٧).

(٢) تقدمت ترجمتا ابن المديني، وابن إدريس، أما يحيى بن آدم فهو ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص ٥٨٧).

وأما حديث ابن إسحاق: فأخرج روايته ابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) من طريق ابن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، وأشار إلى روايته مرة أخرى (٤٤/٧) فقال: ((وأما سائر أصحاب ابن شهاب، غير^(١) مالك، فإنهم اختلفوا فيه عليه أيضاً.

فرواه عنه محمد بن إسحاق - كما ذكرنا - عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لم يذكر أبا سلمة.

وأما رواية ابن جريج: فذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٧/٩) عند كلامه عن الاختلاف في هذا الحديث، أن أحمد بن مالك البالسي، رواه عن جعفر بن عون، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة، ولم أقف على من أخرجه. وهذا الوجه رواه عنه غير واحد من أصحابه، وهم: مالك، وابن جريج، وابن إسحاق، وتقدم الكلام على روايتهم هذه، وأنها غير محفوظة عنهم. وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً.

وأما الوجه الثامن: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن النبي ﷺ (مرسلاً).

فرواه مالك، ويونس بن يزيد، وابن جريج.

أما رواية مالك: فذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٦/٩) عند كلامه عن الاختلاف في هذا الحديث، أن أحمد بن يونس، ومنجاب بن الحارث، وعمرو بن مرزوق، وأبا عامر العقدي، وروح بن عباد، وأبا أحمد الزبيري، روه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده مرسلاً. ولم أقف إلا على رواية أبي عامر العقدي: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٩١).

وتابعهم على هذه الرواية عن مالك: القعني، أخرج روايته الطحاوي في الموضع السابق، وأبو عاصم النبيل، أخرج روايته ابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) تعليقاً فقال - بعد أن أخرج الحديث من طريق يزيد بن سنان وغيره، عن أبي عاصم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً -: ((زاد يزيد بن سنان: قال أبو عاصم: ثم لقيت

(١) عند د/ دغوي في كتاب "مرويات الإمام الزهري المعللة" (عن) والصواب كما أثبت كما هو في المخطوط.

مالكاً بعد ثلاث سنين، فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة، ولم يذكر أبا هريرة، وجعله عن سعيد، أن رسول الله ﷺ).

وقال في (٤٢/٧): ((ورواه إبراهيم بن هاني، عن أبي عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مسنداً)).

وأما رواية يونس بن يزيد، فأخرجها البيهقي في "الكبرى" (ح ١١٨٩٥)، من طريق عثمان بن عمر، عن يونس، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٤/٧) تعليقاً، حيث قال: ((ورواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، ولم يذكر أبا سلمة)).

وأما رواية ابن جريج: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٩٩٥)، من طريق ابن أبي داود، عن ابن جريج، عن الزهري، به.

كما أخرج البخاري هذا الوجه في "التاريخ الكبير" في ترجمة محمد بن سهم (١١٢/١) تعليقاً مجزوماً به عن الزهري.

وهذا الوجه رواه عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

مالك بن أنس، وابن جريج: وتقدم الكلام على روايتهما هذه، وأنها غير محفوظتان عنهما.

ويونس بن يزيد الأيلي: وهو ثقة، غير أن توثيقه في الزهري مقيد بما إذا حدث من كتابه. "تهذيب التهذيب" (٣٩٦/١١).

ويظهر أن روايته هذه محفوظة عنه، حيث رواها عنه اثنان من أصحابه، وهما:

١. عبد الله بن وهب: وهو ثقة حافظ كما تقدم.

٢. عثمان بن عمر العبدي: ((ثقة)). "التقريب" (ص ٣٨٥).

وبعد:

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري، أقوى الروايات هنا هي رواية يونس بن يزيد، حيث سلمت من العلة، لكنها لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك ومعر كما سيأتي في الخلاصة.

ثم إن ابن حجر ذكر في "الفتح" (٤٣٦/٤) ما يفيد ترجيحه لهذا الوجه، وأنه محفوظ عنه، حيث قال: ((اختلف على الزهري في هذا الإسناد، فقال مالك: عنه، عن أبي سلمة

وابن المسيب مرسلًا، كذا رواه الشافعي وغيره.

ورواه أبو عاصم، والماجشون، عنه، فوصله بذكر أبي هريرة، أخرجه البيهقي.

ورواه ابن جريج، عن الزهري كذلك؛ لكن قال: عنهما، أو عن أحدهما^(١)، أخرجه أبوداود.

والمحفوظ: روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولًا.

وعن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه.

ويقوي طريقه عن أبي سلمة، عن جابر: متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة، عن جابر)).

وسأيت توجيه كلام ابن حجر هذا في الخلاصة النهائية.

وأما الوجه التاسع: الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلًا).

فرواه مالك، ومعمر.

فأخرج مالك هذا الوجه في الموطأ (ح ٨٥٣)، برواية محمد بن الحسن الشيباني، عن ابن

شهاب، به، بنحوه.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٩/٩) أن عبد الله بن المبارك رواه عن معمر، عن ابن

شهاب، عن أبي سلمة مرسلًا، ولم أجد هذه الرواية عن ابن المبارك.

لكن توجد لمعمر رواية أخرى، أخرجه النسائي (ح ٤٧٠٤) عن هلال بن بشر، عن

صفوان بن عيسى، عن معمر، عن الزهري، به، بنحوه.

وهذا الوجه رواه عن الزهري راويان من أصحابه، هما: مالك بن أنس، ومعمر بن راشد:

وتقدم الكلام على روايتهما هذه، وأتبعهما غير محفوظتين عنهما.

وعليه أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري.

(١) يعني: سعيدا وأبا سلمة.

الخلاصة

على ضوء ما تقدم، وبعد النظر في الاختلاف، أمكن التوصل إلى ما يلي:

١. عدم رجحان الوجه الأول: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، لأنها رواية غير محفوظة عن معمر، من جهة خارجة بن مصعب - الراوي عن معمر - فهو متروك، ولذلك وصفه الدارقطني بأنه لا يصح، وأنه وهم من راويه.
٢. عدم رجحان الوجه الثالث: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، لأنه رواية غير محفوظة عن مالك، فمع كثرة رواته عن مالك، وفيهم بعض الثقات، إلا أنهم دون الرواية المحفوظة عن مالك في العدد، وفي التوثيق، كما تقدم.
٣. عدم رجحان الوجه الخامس: الذي رواه الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، وذلك لأنه رواية غير محفوظة لابن جريج، فجميع رواياته عن الزهري في هذا الحديث ضعيفة، حيث عنعنها، وهو ضعيف إذا لم يصرح بالسماع، وإنما المحفوظ عن ابن جريج في هذا الحديث، روايته عن أبي الزبير، عن جابر، التي أخرجها مسلم، وقد صرح فيها ابن جريج بسماعه من أبي الزبير.
٤. عدم رجحان الوجهين: السادس: الذي رواه الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.
٥. والسابع: الذي رواه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة؛ لأنهما روايتان غير محفوظتين عن مالك، وهما أيضاً غير محفوظتين لابن جريج، وابن إسحاق.
٦. عدم رجحان الوجه الثامن: الذي رواه الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ رسلاً؛ وذلك لأنه من الروايات غير المحفوظة عن مالك، وابن جريج، وأقوى رواية لهذا الوجه عن الزهري، رواها عنه يونس بن يزيد، إلا أن روايته لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك، ومعمر، فهما أوثق وأثبت منه.
٧. عدم رجحان الوجه التاسع: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ رسلاً؛ لأنه من الرواية غير المحفوظة عن مالك ومعمر.
٨. أما بالنسبة للوجه الثاني: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر. فهو وجه راجح عنه، حيث رواه معمر بن راشد - على الرواية المحفوظة عنه - وتابعه عبد الرحمن بن

إسحاق، وهو صدوق، وصالح بن أبي الأخضر، وضعفه ينجر بمتابعة من هو أعلى منه أو مثله، وقد توافر ذلك هنا.

ولهذا فقد رجحه عدد من العلماء كما تقدم، منهم: أحمد، والدارقطني، والخليلي، والبيهقي، وابن حجر.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" في أكثر من موضع، وحكم عليه الترمذي بأنه حسن صحيح.

٩. أما بالنسبة للوجه الرابع: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

فهو راجح كذلك، لأنه من الرواية المحفوظة عن مالك، حيث رواه عنه أكثر أصحابه، ومعظمهم بين ثقة ثبت، وبين ثقة، وفيهم من عُذَّ من أوثق أصحابه. وقد رجحه ابن معين، والبخاري كما تقدم.

أما مخالفة الدارقطني لهما بترجيحه الوجه الثالث: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، ففعل ذلك لأنه يرى أن الحكم لمن وصل على من أرسل، ولكن تقدم في الدراسة أن هذه القاعدة لا تساعده هنا، للأسباب التي تقدمت في ترجيح الوجه الرابع، إذ لم يرو هذا الوجه عن الزهري غير مالك، وروايته هذه غير محفوظة عنه، كما تقدم.

وأما ما تقدم في دراسة الوجه الثامن الذي رواه الزهري، عن سعيد وحده مرسلًا، من ترجيح ابن حجر هذا الوجه، فقال: ((والمحفوظ: روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولًا.

وعن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا. وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه)).

فأخشى ما أخشاه أن يكون قد حصل سقط في المطبوع من "فتح الباري"، وأن ابن حجر إنما أراد تصويب رواية الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلًا، لا رواية الزهري، عن ابن المسيب وحده، عن النبي ﷺ مرسلًا، بدليل أنه عقب كلامه بقوله: ((وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه))، ولا يعقل أن يصدر منه هذا الحكم، وهو يعلم - في الغالب - أن البخاري، وابن معين رجحا رواية سعيد وأبي سلمة المرسل، والله أعلم.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الثاني - يعني الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر - الراجح: صحيح حيث أخرجه البخاري في "صحيحه".

وقد تقدم أن مسلماً أخرج متابعاً لأبي سلمة في روايته عن جابر، من طريق أبي الزبير، عن جابر.

أما الوجه الرابع - يعني الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ - الراجح، فهو وإن كان مرسلًا إلا أنه يعتضد بالإسناد السابق الذي أخرجه مسلم، فيرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، والله أعلم.

(٣) - قال الخليلي^(١): صدقة بن يسار الجزري، يُكنى أبا محمد: روى عنه مالك، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه.
وكذا في "الموطأ" - يعني مرسلاً - . وقد رواه غير مُعتمد، وهو دَعْبِل بن علي الشاعر^(٢)، عن مالك موصلاً، عن أبي هريرة.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.
هذا الحديث يرويه مالك، واختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلاً.
الوجه الثاني: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موصولاً.

أما الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلاً.
ذكر الخليلي أن مالكاً رواه في "الموطأ" مرسلاً، هكذا قال، والموجود في "الموطأ" (ح١٦٧٦) برواية يحيى، و(ح١٩٧٠) رواية أبي مصعب، و(ح١٣٨٨) رواية سويد بن سعيد: (مالك، عن صدقة بن يسار، أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن ثُبُسِ الخاتم ؟ فقال: البُسَةُ، وأخبر الناس أبي أَفْتَتُثُكَ بذلك).

- وأخرجه كذلك عن مالك ابن وهب في "الجامع" (ح٥٨٤).
- وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٥٦٣١) من طريق ابن جريح.
- وأخرجه ابن عبد البر في "الاستذكار" (٣٩٥/٨)، من طريق ابن عيينة، وقال: ((وحدّث مالك في هذا الباب عن صدقة بن يسار عن سعيد بن المسيب رواه

(١) "الإرشاد" (٢١٩/١).

(٢) هو دَعْبِل بن علي بن رزين، من خزاعة، ويكنى أبا علي. قال الخطيب: ((كان حبيث اللسان قبيح الهجاء. وقد روي عنه أحاديث مسندة عن مالك بن أنس وعن غيره، وكلها باطلة، نراها من وضع ابن أخيه إسماعيل بن علي الدعيلي، فإنها لا تعرف إلا من جهته)). "تاريخ بغداد" (٣٨٢/٨). وقال الذهبي: ((الشاعر المفلق، رافضي بغض سباب... وله عن مالك منكر)). وقال أيضاً: ((كان من غلاة الشيعة، وله هجو مقدع. وكان حبيث اللسان والنفس حتى إنه هجا قبيلته خزاعة)). "سير أعلام النبلاء" (٥١٩/١)، "ميزان الاعتدال" (٢٧/٢)، "لسان الميزان" (٤٣٠/٢). وانظر: "طبقات الشعراء" (٨١/١)، "الشعر والشعراء" (١٨٥/١).

ابن عيينة عن صدقة بن يسار على غير هذا المعنى.

حدثني عبد الله بن سعيد قال حدثني أحمد بن إبراهيم الدثلي قال حدثني أبو عبيد الله سعيد ابن عبد الرحمن المخزومي قال حدثني سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال: قلت لسعيد بن المسيب: الخاتم يكون فيه ذكر الله ألبسه على الجنازة وأدخل به الخلاء؟ قال: البسه بأمرى، وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك.

ورواية ابن جريج له عن صدقة بن يسار نحو رواية بن عيينة)).

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موصولاً.

تفرد بروايته عنه دَعْبِلُ الخزاعي: أخرج حديثه هلال الحَقَّار - كما في "أحكام الخواتيم" لابن رجب (ص ٨٩) -، والدارقطني في "غرائب مالك" - عزاه له الحافظ في "الفتح" (٤٥٧/١٦) -، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٨/٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٦/١٧)، وذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١٩٧/٣). قال ابن رجب: ((هذا باطل قطعاً)).

وقال ابن حجر: ((عن أبي هريرة عند الدارقطني في "غرائب مالك" بسند ساقط)).
 روى ابن عساكر بسنده من طريق دَعْبِلُ بن علي قال: سمعت مالك بن أنس فقيه المدينة يحدث هارون الرشيد قال: يا أمير المؤمنين حدثنا صدقة بن يسار أبو محمد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: لم يزل رسول الله ﷺ يتختم في يمينه حتى قبضه الله عز وجل إليه.
 والحديث بهذا الإسناد باطل كما قال ابن رجب؛ فإن فيه دَعْبِلَا الخزاعي، قال الخطيب في ترجمته: ((روي عنه أحاديث مسندة عن مالك بن أنس وعن غيره، وكلها باطلة، نراها من وضع ابن أخيه إسماعيل بن علي الدعبل، فإنها لا تعرف إلا من جهته)).
 وقال الذهبي: ((له عن مالك مناكير)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلًا.
 ذكر الخليلي أن مالكاً رواه في "الموطأ" مرسلًا، هكذا قال، والموجود في "الموطأ" مجرد فتيا

لسعيد بن المسيب.

الوجه الثاني: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موصولاً.

تفرد بروايته عنه دِغِيل الخزاعي، ولا يثبت بهذا الإسناد، فأحاديث دَعْبِل عن مالك باطلة.

الحكم على الحديث

لم يثبت الحديث عن مالك بهذه الأسانيد، ولكن وردت أحداث صحيحة في تحتم النبي ﷺ في يمينه، منها على سبيل المثال - سأقتصر على الكتب الستة -:

- ما أخرجه مسلم (ح ٢٠٩٤) وغيره من طريق ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه، فيه فصّ حبشيّ، كان يجعل فضّه مما يلي كفه.
- وما أخرجه أبو داود (ح ٤٢٢٩)، والترمذي (ح ١٧٤٢)، من طريق محمد بن إسحاق، عن الصلت بن عبد الله بن نوفل بن عبد المطلب قال: رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا أخاله إلا قال: رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه.
- وقال الترمذي: ((قال محمد بن إسماعيل: حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل حديث حسن صحيح)).
- وما أخرجه النسائي (ح ٥٢٠٤) من طريق ابن أبي رافع، عن عبد الله بن جعفر.
- وأخرجه ابن ماجه (ح ٣٦٤٧) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيب عن عبد الله بن جعفر.

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (١٥٠/٢): ((سألت محمداً - أي البخاري - عن هذا الباب فقلت: أي حديث في هذا أصح؟ قال: أصح شيء عندي في هذا الباب هذا الحديث: حديث ابن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر، وحديث الصلت بن عبد الله بن نوفل، عن ابن عباس)).

(٤) - قال الخليلي^(١): إبراهيم بن إسحاق الصيني: سئى الحفظ اختلف فيه، روى عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ قال: «لَا يَغْلُقُ^(٢) الرَّهْنُ». وإنما هو من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلًا، عن النبي ﷺ. ورواه مجاهد بن موسى، عن معن، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.
هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه، وعن من هو دونه وصلاً وإرسالاً:
الوجه المرسل: (الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ).
والوجه المتصل: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ).
وقد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة وهم: زياد بن سعد، وإسحاق بن راشد، ومالك، ويحيى بن أبي أنيسة، وابن أبي ذئب، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد، ومعمّر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعُقَيْل بن خالد، والأوزاعي.
فمن لم يرو عنه سوى الإرسال: شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وعُقَيْل بن خالد، والأوزاعي.

فأما شعيب: فأخرج حديثه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٥٦٨) من طريق أبي اليمان.

وأما يونس بن يزيد: فأخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٨٨٧)، من طريق ابن وهب، وقال الطحاوي: قال يونس بن يزيد: قال ابن شهاب: وكان ابن المسيب يقول: الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه.

وأما عُقَيْل: فذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩)، ولم أقف على من أخرجه.
وأما الأوزاعي: فأخرج حديثه ابن المظفر في "غرائب مالك" (ح ٩٢) من طريق عمر بن

(١) "الإرشاد" (٢٣٥/١).

(٢) (لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ...) يقال: غَلَقَ الرَّهْنُ يَغْلُقُ غُلُوقًا، إِذَا بَقِيَ فِي يَدِ الْمُزْنِ لَا يَقْدُرُ رَاهُتُهُ عَلَى تَخْلِيصِهِ. والمعنى أنه لا يَسْتَحِقُّهُ الْمُزْنُ إِذَا لَمْ يَسْتَفْكِهِ صَاحِبُهُ. وكان هذا من فِعْلٍ الجَاهِلِيَّةِ: أَنَّ الرَّاهْنَ إِذَا لَمْ يُوَدَّ مَا عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْمَعْنَى مَلِكُ الْمُزْنِ الرَّهْنُ، فَأَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٧١٦/٣).

عبد الواحد، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلق الرهن». قال سعيد: ((فلذلك أقول: له غنمه، وعليه غرمه)).

وممن لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً: إسحاق بن راشد، ويحيى بن أبي أنيسة، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد الزبيدي.

فأما إسحاق بن راشد الجزري: فأخرج حديثه ابن ماجه (ح ٢٤٤١) من رواية محمد بن حميد الرازي، عن إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

وإبراهيم هذا ترجم له ابن عدي في "الكامل" (٢٥٢/١) فقال: ((قال البخاري: إبراهيم بن المختار أبو إسماعيل التميمي من أهل خوار الري فيه نظر)). ثم قال ابن عدي: ((وإبراهيم هذا ما أقل من روى عنه شيئاً غير ابن حميد، وذكروا أن إبراهيم هذا لا يحدث عنه غير ابن حميد، وأنه من مجهولي مشايخه، وهو ممن يكتب حديثه)).

وإسحاق بن راشد: قال ابن معين في "سؤالات ابن الجنيدي ليحيى بن معين" (ص ٢٤٢): ((ليس هو في الزهري بذلك))، وهو ثقة في غيره. "تهذيب التهذيب" (٢٠٢/١).
فهذا الوجه لا يثبت عن إسحاق بن راشد عن الزهري.

وأما يحيى بن أبي أنيسة: فأخرج حديثه الشافعي في "المسند" (ح ١٢٢٨)، إلا أنه قال: ((وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم))، وفي "الأم" (١٦٧/٣)، وقال: ((أخبرني الثقة))، وهذا لا شك فيه جهالة. وقال البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (ح ٣٧١٣): ((يحيى بن أبي أنيسة ضعيف))، وأخرجه البزار في "مسنده" (ح ٧٧٤٢)، وقال: ((وهذا الحديث الذين أرسلوا أثبت من الذين وصلوه)). فهذا الوجه لا يثبت عن يحيى بن أبي أنيسة.

وأما سليمان بن داود الرقي: فأخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، والدارقطني في "سننه" (ح ٢٩٢٢)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٩) من طريق أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني، وهو آفة هذا الحديث، قال عنه ابن عدي: ((حدث عن الثقات بالمنكير، ويحدث عن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)). فهذا الوجه لا يثبت عن سليمان الرقي.

وأما محمد بن الوليد الزبيدي: فأخرج حديثه الدارقطني في "سننه" (ح ٢٩٢٣)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣٢٠) من طريق إسماعيل بن عياش. وسيأتي الكلام عند رواية الحديث عن

ابن أبي ذئب عن هذا الطريق وأنه لا يصح.

وممن اختلف عنه وصلاً وإرسالاً: زياد بن سعد، ومعمّر، وابن أبي ذئب، ومالك.

فأما زياد بن سعد عن الزهري: فتفرد به^(١) عنه ابن عيينة واختلف عن ابن عيينة وصلاً وإرسالاً:

فرواه عنه موصولاً:

إسحاق بن عيسى الطباع: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٩٣٤).

وعبد الله بن عمران العابدي: أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح ٢٩٢٠)، وفي "العلل" (١٦٨/٩)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٠٠٢)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٧/٦ و ٤٢٨).

قال الدارقطني في "السنن": ((زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل)).

وقال أيضاً في "العلل": ((وأما القعني وأصحاب الموطأ فرووه عن مالك عن الزهري عن سعيد مرسل، وهو الصواب عن مالك. ورواه معمر وعقيل بن خالد والأوزاعي عن الزهري عن سعيد مرسل، وكذلك روي عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد، وهو الصواب.

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري. وقد تابعه مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمّر بن راشد على هذه الرواية)).

وقال البيهقي: ((قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلًا وهو المحفوظ)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦): ((وأما رواية ابن عيينة لهذا الحديث متصلًا عن زياد بن سعد فإن الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة، لا يذكرون فيه أبا هريرة، ويجعلونه عن سعيد مرسلًا)).

قلت: فبذا يرجع الحديث مرسلًا، وإن كان العابدي قد رواه متصلًا، فلا يقاوم بحال الطريق المرسل؛ فالعابدي ((صدوق)) كما قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (١٣٠/٥)، وإن تابعه إسحاق بن عيسى الطباع، وهو من رجال مسلم "تقريب التهذيب" (ص ١٠٢)، إلا أن شيخ

(١) "أطراف الغرائب والأفراد" (ح ٥٠٣٣).

ابن حبان فيه هو آدم بن موسى لم أقف له على ترجمة، ولم يترجم له ابن حبان في "الثقات"،
فالشذوذ في هذه الرواية إما أن يكون من العابدي، أو من ابن عيينة، والله أعلم.
وأما المرسل فلم أقف على من أخرجه، وكلام العلماء المتقدم يدل على أنه رواه الأئيات من
أصحاب ابن عيينة عنه، وأن المرسل هو الراجح عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد.
وأما معمر فاختلف عنه على وجهين:

موصول. رواه عنه:

- كُدير أبو يحيى: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٧٧٤)، والدارقطني في "السنن"
(ح ٢٩٢٥)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣٢١).

وكُدير هذا ترجمه ابن حجر في "اللسان" (٤٨٧/٤) وقال: ((أشار ابن عدي إلى لینه في
ترجمة نصر بن طريف)).

وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٦٤٠/٦): ((هذا حديث غريب عن معمر، والمعروف
عنه إرساله)).

- وأبو جُزَيٍّ نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٣٤/٧).
ونصر ضعفه غير واحد من أهل العلم، كما عند ابن عدي، ومنهم يحيى بن معين حيث
قال: ((ومن المعروفين بالكذب وبوضع الحديث أبو جزى نصر بن طريف)).
ولما أخرج ابن عدي الحديث من طريق نصر قال: ((وهذا الأصل فيه مرسل، وليس في
إسناده أبو هريرة، وقد أوصله قوم، فأوصله عن معمر منهم كزيد^(١) بن يحيى جار أبي عاصم
بصرى عن معمر وروى عن أحمد بن عبدة عن يزيد بن زريع عن معمر موصولين. وهذا الثالث
من رواية أبي جزى عن معمر موصولا ورواه غيرهم عن معمر مرسلًا)).

كلاهما (كُدير، ونصر) عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي

ﷺ.

فهذا الوجه لا يثبت عن معمر.

ورواه عن معمر مرسلاً الأثبات^(١):

- عبد الرزاق في "المصنف" (ح ١٥٠٣٣).
- ومحمد بن ثور: أخرجه عنه أبو داود في "المراسيل" (ح ١٨٦).
- وهو الصواب - كما قال ابن عدي - بخلاف من وصله.

وأما ابن أبي ذئب: فاختلف عنه على وجهين:

موصول: رواه عنه إسماعيل بن عياش، وشبابه.

فرواه إسماعيل بن عياش، واختلف عنه:

فمن طريق عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، عن إسماعيل بن عياش، به موصولاً: أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح ٢٩٢١)، وفي "العلل" (١٦٨/٩)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٧)، والبيهقي في "الکبری" (ح ١١٠٠١).

وتابع عثمان بن سعيد عليه عبد الله بن عبد الجبار: أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح ٢٩٢٤)، وتما في "فوائده" (ح ٦٩٧).

ورواه عبد الله عن إسماعيل مرة أخرى، إلا أنه قال: ((عن إسماعيل، عن الزبيدي)) بدلاً من ((ابن أبي ذئب))، أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح ٢٩٢٣)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣٢٠)، وتما في "فوائده" (ح ٦٩٧).

ورواه بقية بن الوليد كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٨/٦) إلا أنه ذكر (عباد بن كثير) بين إسماعيل بن عياش وابن أبي ذئب.

وبرواية بقية أعلم ابن عبد البر حديث إسماعيل بن عياش فقال (٤٢٩/٦): ((أما حديث إسماعيل بن عياش فهذا أصله. وقد روي عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب، ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب. وعباد بن كثير عندهم ضعيف لا يحتاج به. وإسماعيل بن عياش عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب، ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده. وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن

(١) عبد الرزاق، تقدم توثيقه (ص ١١٨)، ومحمد بن ثور في "التقريب" (ص ٤٧١).

شاء الله.

وقد روي هذا الحديث، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ولو صح عن إسماعيل، لكان حسناً ولكن أهل العلم بالحديث يقولون: إنه إنما رواه عن ابن أبي ذئب، ولم يروه عن الزبيدي، وقد أوضحت لك أصل روايته في هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا أنه قد روي عن ابن أبي ذئب من وجه صالح حسن غير هذا الوجه)).

وشبابة، تفرد به عنه عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، قال: حدثنا شبابة قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٣٠/٤)، والدارقطني في "السنن" (ح ٢٩٢٧)، وفي "العلل" (١٦٦/٩)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦).

وقال ابن عدي: ((وهذا الحديث قد أوصله عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة جماعة، وليس هذا موضعه فأذكره. وأما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة لا أعرفه إلا من رواية عبد الله بن نصر عن شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري))، وعدّ هذا الحديث من مناكيره، حيث قال: ((وعبد الله بن نصر هذا له غير ما ذكرت مما أنكرت عليه)).

وقال ابن عبد البر: ((ورواه عن شبابة هكذا جماعة)).

وعبد الله بن نصر قال عنه الذهبي في "الميزان" (٥١٥/٢): ((منكر الحديث، ذكر له ابن عدي مناكير)).

وتصحف اسم (عبد الله بن نصر) على ابن حزم حيث أخرجه في "المحلى" (٩٩/٨) فقال: أخبرنا نضر بن عاصم الأنطاكي، أخبرنا شبابة، عن ورقاء، أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة مرفوعاً، به. ثم قال: ((فهذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب)).

وتعقبه ابن حجر في "التلخيص" (٩٧/٣) بقوله: ((أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي عن شبابة به، وصححها عبد الحق، وعبد الله بن نصر له أحاديث منكرة ذكرها بن عدي، وظهر أن قوله في رواية ابن حزم (نصر بن عاصم) تصحيف. وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم، وسقط عبد الله، وحرف الأصم بعاصم)).

فالوجه الموصول لا يثبت عن ابن أبي ذئب.

وأما الوجه المرسل: فرواه عن ابن أبي ذئب الثقات، وهم:

- محمد بن أبي فديك^(١): أخرجه الشافعي في "المسند" (ح ١٢٢٨).
- والثوري^(٢): أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح ١٥٠٣٤).
- ووكيع: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٢٢٧٩١). تقدم توثيقه (ص ١٢٨).
- وأحمد بن يونس: أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ح ١٧٣). وقال ابن حجر في "بلوغ المرام" (٣٢٧/١) بعد أن أورد الحديث مرفوعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((رواه الدارقطني، والحاكم، ورجاله ثقات. إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله)).
- وابن وهب: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٨٨٧). ثقة حافظ، تقدم (ص ١٢٧).

وأما مالك، فاختلف عنه على ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: (مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.
- الوجه الثاني: (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلأً.
- الوجه الثالث: (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

١/ (مالك عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

هذا الوجه تفرد به عن مالك إبراهيم بن إسحاق الصبني الكوفي.

- ذكر ابن حجر في "لسان الميزان" (١٣/١) أن الخطيب أخرج الحديث بسنده عن إبراهيم بن إسحاق الصبني الكوفي في "الرواة عن مالك" ثم قال: ((كذا رواه إبراهيم، ووهم فيه، وصوابه: عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ) مرسلأً)).
- وهذا عين قول الخليلي في رد هذا الوجه، وترجيح الوجه الثاني.

(١) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الديلي ((صدوق)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٦٨).

(٢) هو سفيان بن سعيد الثوري ((ثقة، حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس)). ((وهو أثبت الناس في منصور بن المعتمر)). "تهذيب الكمال" (٥٤٨/٢٨) بتصرف يسير، "التقريب" (ص ٢٤٤). قال الدارقطني: ((أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي)). "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢٧٣/١).

كما أخرجه أبو بكر بن مردويه في "جزء فيه أحاديث ابن حبان" (ح ١٣٩) عن عبد الله بن محمد بن سؤار الهاشمي، عن إبراهيم به.

وإبراهيم بن إسحاق راوي الحديث عن مالك ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٥/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٨/٨) وقال: ((ربما خالف وأخطأ)). وقال الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (ص ٣١): ((متروك الحديث)). وتقدم قول الخليلي فيه بأنه: ((سبيء الحفظ)).

فهذا الوجه لا يثبت عن مالك.

٢/ (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلًا.

رواه عن مالك عامة أصحابه في روايات الموطأ، وهم:

- محمد بن الحسن (ح ٨٤٦).
- ويحيى بن يحيى الليثي (ح ٢١٣٢).
- وأبو مصعب الزهري (ح ٢٩٣٠).
- وسويد بن سعيد (ح ٢٩٥٧).
- وبشر بن الحارث: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٤٢/١٢).
- وعبد الله بن وهب: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥٨٨٧)، وزاد في لفظه: ((له غنمه وعليه غرمه)) إلا أنه جعله من قول ابن المسيب.
- وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢٦٩/١).
- وعبد الرحمن بن القاسم: أخرج حديثه ابن المظفر في "غرائب مالك" (ح ٢٩١).
- والقعني: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩) ولم أقف عليه.
- وقال الدارقطني: ((وأما القعني وأصحاب الموطأ فرووه عن مالك عن الزهري عن سعيد مرسلًا، وهو الصواب عن مالك)).

فهؤلاء عامة أصحاب مالك رواوا الحديث مرسلًا، وخالفهم معن بن عيسى فروى الحديث موصولاً كما عند الحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٦)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٥/٦)، و"الاستذکار" (٩٤/٢٢)، من طريق علي بن عبد الحميد الغضائري عن مجاهد بن موسى، عن معن، عن مالك، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

وأسنده ابن عبد البر في التمهيد" (٤٢٥/٦) من الطريق نفسها إلا أنه قرن عبد الحميد بأبي بكر بن جعفر. وقال: ((هكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك - يعني مراسلاً - فيما علمت إلا معن بن عيسى فإنه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة. ومعن ثقة إلا أنني أحشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري)).

وأورد ابن عبد البر الحديث في "التجريد" (ص ١٢٢) ثم قال: ((من وصل هذا الحديث عن مالك فقد وهم)).

قلت: فانظر إلى ابن عبد البر - رحمه الله - كيف أنه في "التمهيد" نسب الخطأ في وصل الحديث إلى عبد الحميد، ثم في "التجريد" نسبه إلى معن. وحصول الوهم من معن أولى؛ فعبد الحميد قد تابعه أبو بكر بن جعفر. وقد توبع معن على رواية الرفع من:

- محمد بن كثير المصيصي، عن مالك كما عند الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦٥/٦).

- ومحمد بن كثير هذا قال فيه أحمد في "تهديب الكمال" (٣٢٩/٢٦): ((ليس بشيء يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل)).

- أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينه الحلبي، عن مالك كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٨/٦).

- وأحمد هذا قال فيه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٠/٢): ((لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب)).

ومعن بن عيسى أثبت أصحاب مالك، تقدم (ص ١٢٨). إلا أنه خالف الأكثر، ومنهم الأحفظ من أصحاب مالك.

فرواية الرفع لا تثبت عن مالك، والراجح عنه المرسل، كما رجح ذلك الدارقطني، والخليلي، وابن عبد البر.

٣/ (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تقدم تخرجه في الوجه الثاني عن مالك، وتقدم أنه لا يثبت عن مالك.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٧/٦): ((له غنمه وعليه غرمه" وهذه اللفظة قد

اختلف الرواة في رفعها: فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما في هذا الحديث، لكنهم روه

مرسلاً على اختلاف في ذلك عن ابن أبي ذئب...، ورواية معن عن مالك موافقة لذلك. وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أن هذا اللفظ ليس مرفوعاً...، قال: سمعت مالكاً ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب يحدثون عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلق الرهن». وقال يونس قال ابن شهاب: وكان سعيد بن المسيب يقول: الرهن ممن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه. فتبين برواية ابن وهب عن يونس بن يزيد أن هذا من قول سعيد بن المسيب)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه، وعن من هو دونه وصلاً وإرسالاً:
 الوجه المرسل: (الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ).
 والوجه المتصل: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ).
 وقد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة وهم: زياد بن سعد، وإسحاق بن راشد، ومالك، ويحيى بن أبي أنيسة، وابن أبي ذئب، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد، ومعمّر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، والأوزاعي.
 فمن لم يرو عنه سوى الإرسال: شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، والأوزاعي، وسيأتي الكلام عليه عند الكلام على مجموع طرق الحديث.
 ومن لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً: إسحاق بن راشد، ويحيى بن أبي أنيسة، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وجميعهم لا يثبت الوصل عنهم:
 - فإسحاق بن راشد ممن لا يحتج بحديثه، والراوي عنه إبراهيم بن المختار فيه نظر.
 - ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف.
 - وسليمان بن داود الراوي عنه أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني ممن يسرق الحديث.
 - والزبيدي الراوي عنه إسماعيل بن عياش في حديثه اضطراب وضعته عند الكلام على طرق حديث ابن أبي ذئب.

ومن اختلف عنه وصلاً وإرسالاً: زياد بن سعد، ومعمّر، وابن أبي ذئب، ومالك.
 - فأما زياد بن سعد: فتفرد عنه ابن عيينة، واختلف عن ابن عيينة وصلاً وإرسالاً:
 فالموصول من رواية عبد الله بن عمران العبادي، وهو صدوق، وتابعه إسحاق بن

عيسى الطباع، وهو من رجال مسلم، إلا أن شيخه لا يعرف، فالموصول مرجوح أمام المرسل المروي عن الأثبات من أصحاب ابن عيينة، وهو الراجح عنه.

- ومعمّر اختلف عنه: فالموصول من رواية كُدير أبي يحيى لينه ابن عدي، وتابعه نصر بن طريف وهو من المعروفين بوضع الحديث، فالموصول لا يثبت عنه، والمرسل من رواية ثقات أصحابه.

- وابن أبي ذئب اختلف عنه: فالموصول من رواية إسماعيل بن عياش واضطرب فيه، وتابعه شابة، والراوي عنه عبد الله بن نصر وهو منكر الحديث، والمرسل من رواية ثقات أصحابه.

- ومالك اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

(١) (مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً، وتفرد به عن مالك إبراهيم بن إسحاق الصني، ووهم فيه، وصوابه كما في الوجه الثاني المرسل، وإبراهيم هذا سيء الحفظ.

(٢) (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلًا، رواه عن مالك عامة أصحابه في روايات "الموطأ"، وهو الراجح عنه.

(٣) وخالفهم معن بن عيسى فروى الحديث عن (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً، وقال ابن عبد البر: ((من وصل هذا الحديث عن مالك فقد وهم))، وتويع معن في روايته الحديث موصولاً عن مالك إلا أن هذه المتابعات لا تثبت.

وكما اختلف في وصل الحديث وإرساله، اختلف العلماء في ترجيح الوصل أو الإرسال: فمن رجح وصله:

- عبد الحق الإشبيلي، قال في "الأحكام الوسطى" (٢٧٩/٣): ((وروي هذا الحديث مرسلًا عن سعيد، ورفع عنه في هذا الإسناد وغيره، ورفع صحیح)).

- الدارقطني في "سننه" (٣٢/٣).

وقد ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٣٢١/٤)، عن صاحب "التنقيح" أن الدارقطني صحح اتصال هذا الحديث. قلت: ولم أجده في "التنقيح"، والله أعلم.

- وابن حزم في "المحلى" (٩٩/٨).

- والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٣١٥).
- وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٥-٤٢٦)، و"الاستذکار" (١/٤٠٦٩)، وقال: ((وقد ذكرنا الأسانيد بكل ذلك من طرق متواترة في "التمهيد" والحمد لله كثيرا. وأصل هذا الحديث عند أكثر أهل العلم به مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة إلا أنهم يعللونها على ما ذكرنا عنهم في "التمهيد" وهم مع ذلك لا يدفعه بل الجميع يقبله وإن اختلفوا في تأويله)).

ومن رجع إرساله:

- أبو داود في "المراسيل" (ح ١٨٦).
- والبزار في "مسنده" (ح ٧٧٤٢).
- وابن عدي في "الكامل" (٣٤/٧).
- وعاد الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩) فرجح إرساله.
- وناقش ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٩٠/٥) عبد الحق في تصويبه رفع الحديث، حيث قال: ((وأراه إنما تبع في هذا أبا عمر بن عبد البر، فإنه صححه. وهو حديث في إسناده عبد الله بن نصر الأصبم، الأنطاكي، ولا أعرف حاله، وقد روى عنه جماعة، وذكره أبو أحمد في كتابه في "الضعفاء"، ولم يبين من حاله شيئا، إلا أنه ذكر له أحاديث مما أنكر عليه، هذا أحدها)).

- وابن عبد الهادي في في "المحرر في الحديث" (٤٩٣/١): ((رواه الدارقطني، وقال: "إسناده حسن متصل"، والحاكم، وصحح اتصاله ابن عبد البر وغيره، والمحفوظ إرساله)).

- وابن حجر في "بلوغ المرام" (٣٢٧/١).
- ونخلة القول في هذا كلام ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦) قال: ((وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه. وبالله التوفيق)).

الحكم على الحديث

هذا الحديث الراجح فيه الإرسال، وله شاهد مرسل عند البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١١٥٦٩) من طريق إبراهيم بن عامر بن مسعود القرشي عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وأشار البيهقي إلى إرساله، فقال: ((هذا مرسل)).

ومعاوية هذا وثقه العجلي في "معرفة الثقات" (٢/٢٨٤)، وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٤١٢/٥)، والعجلي وابن حبان معروفان بتساهلهما، فلا يفرح بتوثيقهما، وقال عنه ابن حجر في "التقريب": ((مقبول))، أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

وتقدم قول ابن عبد البر: ((وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل)).

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٣/٩٦): ((وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله، وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة، وصحح ابن عبد البر وعبد الحق وصله)).

(٥) - قال الخليلي^(١): اعلّموا رحمكم الله أن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سبغ الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له. وقياس الموضوع على هذا الإسناد: حديث حدثنا عبد المنعم بن بشير عن مالك عن نافع أحمد بن علي المقرئ حدثنا أزهر بن زفر المصري حدثنا عبد المنعم بن بشير عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها». هذا وضعه عبد المنعم، وهو وضاع على الأئمة. سمعت الحاكم يقول: سمعت محمد بن علي يحكي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يا أبت رأيت عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بني وذاك الكذاب يعيش.

وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك ولا عن نافع، وإنما رواه صخر الغامدي^(٢) عن النبي ﷺ. وهو من الأفراد. ومن حديث مالك تفرد به أبو الأحوص محمد بن حبان البغوي عن مالك عن هشيم بن أبي خازم عن يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد^(٣) من غير ذكر صخر عن النبي ﷺ. وأبو الأحوص ثقة. ولا يعرف لمالك عن الواسطيين غير هذا الحديث. رواه عن هشيم بن بشير، وهو أصغر من مالك يروي عن مالك. بينت هذا الطريق الواحد من الإسناد الصحيح والسقيم المركب عليه ليستدل به على شواهد.

(١) "الإرشاد" (١٥٧/١).

(٢) هو صخر بن وداعة الأزدي الغامدي، الأسدي، التاجر، حجازي سكن الطائف، لم يرو عنه إلا عمارة بن حديد، معدود في المقلين من الرواية، ولذا قال ابن حجر: ((صحابي مُقل))، ذكر بعض العلماء أنه روى حديثاً واحداً، وهو حديث البكور، وذكر بعضهم أنه روى حديثين اثنين وهما: حديث البكور، وحديث: «لا تسبوا الأموات». "الجامع الصحيح" (٣٣٦/٣)، "تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار" لابن حبان (ص ١٣٦)، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (٧١٦/٢)، "أسد الغابة في معرفة الصحابة" (١٤/٣)، "تهذيب الكمال" (١٢٥/١٣)، "تجريد أسماء الصحابة" (٢٦٤/١)، "الإصابة في تمييز الصحابة" (٣٣٨/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٩/٤)، "نيل الأوطار من منتقى الأخبار" (٥٥/٥)، "تحرير تقريب التهذيب" (١٠٣٧/٢).

(٣) هو عمارة بن حديد البجلي، قال ابن المديني: ((لا أعلم أحداً روى عنه غير يعلى بن عطاء)). "تهذيب الكمال" (٢٣٦/٢١). وقال أبو زرعة: ((لا يعرف)). "الجرح والتعديل" (٣٦٤/٦). وقال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: ((مجهول)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل"، "ميزان الاعتدال" (٢١٠/٥)، "التقريب" (ص ٤٠٨). وثقه العجلي في "معرفة الثقات" (١٦٢/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤١/٥).

وقال الخليلي^(١): أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، بغدادي ثقة، كتب عنه أحمد بن منيع، وهو قرين أحمد فوثقه^(٢) وأثنى عليه، يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم.

حدثناه محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، قالوا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

هكذا مرسلًا، وإنما هو عن عمارة، عن صخر الغامدي، والحديث حديث يعلى، روى^(٣) عنه شعبة، وغيره من الكبار.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه يعلى بن عطاء، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ). مرسلًا.

الوجه الثاني: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ). متصلًا.

فأما الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ) المرسل.

فرواه أبو القاسم البغوي عن جده أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص محمد بن حيان، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى، به واختلف عنه:

فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٣٧/٧)، والخليلي في "الإرشاد" (٢٥١/١) عن محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، والآبوسى في "مشيخته" (ص ٧) عن أبي القاسم عبيد الله بن حباب، والعتيقي في "فوائد الأهرى" (ح ١)، والسلفي في "الطيوريات" (٦٩/٩) عن الأهرى، والخطيب في "موضح الأوهام" (٥٣٥/٢) عن العتيقي، والقاضي أبي تمام الواسطي، عن محمد بن المظفر، وأيضاً في "تاريخ بغداد" (٤٠٦/١) عن

(١) "الإرشاد" (٢٥١/١).

(٢) في المطبوع (وثقه) وصوته من المخطوط.

(٣) هكذا في المطبوع، وصوابه من المخطوط (رواه عنه).

أبي القاسم الأزهرى، عن أبي عمر محمد بن العباس الخزاز وأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهرى وآخرون.

كلهم (ابن عدي، والصفار، والمقرئ، وابن حبان، والأبهرى، وابن المظفر، والخرزاز، وأبي الفضل الزهرى وغيرهم) عن عبد الله بن محمد البغوي قال: حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

وهناك وجه ثانٍ لرواية عبد الله بن محمد البغوي، عن أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص به موصولاً: أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٤١/٩) عن العتيقي، عن أبي محمد عبد الله بن الحسن الخلال، عن البغوي به.

قال العتيقي: ((هكذا حدثناه الخلال إملاءً، وذكر فيه صخرًا الغامدي)).

وقال الخطيب: ((قد وهم الخلال فيه؛ لأن أبا القاسم البغوي ما كان يذكر صخرًا، وإنما ذكره محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي عن أحمد بن منيع، سألت العتيقي عن الخلال فقال: كان ثقة صحيح الأصول)).

فالراجع عن البغوي الإرسال.

ورواه أحمد بن منيع بالإسناد المتقدم، واختلف عنه:

فرواه عنه أبو القاسم البغوي مرسلًا، وقد تقدم.

وخالفه محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي فرواه موصولاً: أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (ح ٦٨٨٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٠٤/١) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي، عن أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص محمد بن حيان، عن مالك، عن هشيم، عن يعلى، عن عمارة، عن صخر الغامدي.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا عن مالك إلا أبو الأحوص، تفرد به أحمد بن منيع)).

وقال الخطيب: ((تفرد برواية هذا الحديث عن مالك أبو الأحوص البغوي، ولم يروه عن أحمد بن منيع موصولاً هكذا سوى محمد بن إبراهيم بن زياد، وأخطأ فيه، والصواب ما حدثني (...)) فساق بأسانيده إلى البغوي عن جده أحمد بن منيع مرسلًا، وقال: ((وكان عبد الله بن محمد البغوي لا يحدث بهذا الحديث إلا في كل سنة مرة واحدة)).

ومحمد بن إبراهيم بن زياد نقل الخطيب قول الدارقطني عنه: ((متروك))، وقال مرة: ((ضعيف)). وقال عنه البرقاني: ((بش الرجل)).

فالراجح عن أحمد بن منيع الإرسال.

وتفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد - من غير ذكر صخر - عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني في "الأفراد" - كما في "أطرافه" لابن طاهر (١٤٤/٣) -: ((غريب من حديث مالك عن هشيم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، تفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان عن مالك)).

وقال الخليلي: ((وإنما رواه صخر الغامدي عن النبي ﷺ، وهو من الأفراد، ومن حديث مالك تفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد - من غير ذكر صخر - عن النبي ﷺ، وأبو الأحوص ثقة، ولا يعرف للمالك عن الواسطيين غير هذا الحديث، رواه عن هشيم بن بشير، وهو أصغر من مالك، يروي عن مالك)).

وقال الخليلي: ((أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي بغدادي ثقة، كتب عنه أحمد بن منيع، وهو قرين أحمد، وثقه وأثنى عليه، يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم)).

هذا وقد روي الحديث أيضاً عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (مذكور قبل حديث الدراسة)، وابن المقرئ في "المنتخب من غرائب أحاديث مالك" (ح ٢٧) من طريق عبد المنعم بن بشير، عن مالك به.

قال الخليلي: ((هذا وضعه عبد المنعم،... وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك، ولا عن نافع)).

قلت: أفته عبد المنعم بن بشير أبو الخير الأنصاري، من أهل مصر، قال عنه عبد الله بن أحمد - كما في "الضعفاء" للعقيلي (١١٢/٣) -: ((قلت لأبي: يا أبت، رأيت عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بني، وذلك الكذاب يعيش؟!)). وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٣٧/٥):

((له أحاديث مناكير... وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)). وقال ابن حبان في "المجروحين"

(١٥٨/٢): ((منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأنبات، لا يجوز

الاحتجاج به بحال)). وقال الخليلي في "الإرشاد" (١٥٨/١): ((وضَّاع على الأئمة)). وقال

الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص ١٧٧) و- كما في "لسان الميزان" (٧٤/٤) - : ((روى عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات)).

وأما الوجه الثاني: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ) المتصل.

فرواه عنه: أبو حنيفة، وشعبة، والثوري، وهشيم، وخلف بن خليفة.
فأما حديث أبي حنيفة: فأخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٤٦/٤)، والطبراني في "الكبير" (ح ٧٢٧٧) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب.

قال يحيى بن معين: ((يعقوب بن حميد بن كاسب ليس بشيء)). وقال زكريا بن يحيى الحلواني: ((رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث بن كاسب وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول، فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندناها وزاد فيها)). كلا النصين في الموضوع السابق من "الضعفاء الكبير".
ثم أسند العقيلي الحديث، ثم قال: ((ولا يتابع عليه من حديث أبي حنيفة ولا جاء به غيره)).

وأما حديث شعبة: فأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ح ١٢٤٦)، وابن الجعد في "مسنده" (ح ١٦٩٦ و ٢٤٦٤)، وأحمد في "مسنده" (ح ١٥٥١٧ و ١٥٦٤٣) عن محمد بن جعفر وعفان بن مسلم، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح ٤٣٢) عن عبد الملك بن عمرو، والدارمي في "مسنده" (ح ٢٣٤٥) عن سعيد بن عامر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٠/٤) عن أبي الوليد الطيالسي، والنسائي في "الكبرى" (ح ٨٧٨٢) عن عمرو بن علي عن خالد بن الحارث، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢١/٢) عن عدد من الرواة، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٧٥٥) من طريق مسلم بن إبراهيم، والطبراني في "الكبير" (ح ٧٢٧٥) من طريق مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب. جميعهم عن شعبة، عن يعلى به.

وأما حديث الثوري: فأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٤٩٣).

وأما حديث هشيم: فأخرجه ابن الجعد في "مسنده" (ح ١٦٩٦ و ٢٤٦٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (ح ٢٣٨٢) - ومن طريقه أبو داود (ح ٢٦٠٦) - وابن أبي شيبة في

"مصنفه" (ح ٣٣٦٠٨) - ومن طريقه ابن ماجه (ح ٢٢٣٦) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (ح ٢٤٠٢) - وأحمد في "مسنده" (ح ١٥٥٢٢ و ١٥٦٤٢ و ١٩٧٠٨)، والترمذي (ح ١٢١٢) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والحاملي في "أماله" (ح ٣٣١) عن زياد بن أيوب، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٢١) عن عدد من الرواة، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٧٥٤) من طريق قتبية، والطبراني في "الكبير" (ح ٧٢٧٥) عن عدد من الرواة. جميعهم عن هشيم، عن يعلى به.

وأما حديث خلف بن خليفة: فأخرجه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح ٩٤). قال الترمذي: ((حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث)).

وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/٢٣٦): ((وحديث: «بارك لأمتي في بكورها». رواه شعبة عن يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد عن صخر الغامدي عن النبي ﷺ مثله - ذكر حديثاً قبله - وهو أولى بإسناد جيد)). وفي (٤/١٠١) ترجمة محمد بن عبد الرحمن الجعداني ذكر أنه منكر الحديث ثم قال: ((من حديثه: «اللهم بارك لأمتي في بكورها». ويروى من غير طريقه بإسناد جيد))

وقال السلفي في "المجالس الخمسة" (ص ١١١) عن حديث البكور: ((الحديث صحيح يرويه جماعه من الصحابة رضوان الله عليهم عن النبي ﷺ. وحديث صخر هذا حديث حسن، وقيل: لا يعرف له عن النبي ﷺ سواه)).

قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/٣٢٤) بعد أن أسند طرق الحديث عن عدد من الصحابة بما فيهم صخر الغامدي: ((هذه الأحاديث كلها لا تثبت)).

وقال ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" (٢/٣٣٨): ((رواه أحمد والأربعة من رواية صخر بن وداعة الغامدي. قال الترمذي: "حسن". وصححه ابن حبان، وخالف ابن القطان وابن الجوزي فضعفاه)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٥/٢١١): ((صخر لا يعرف إلا في هذا الحديث الواحد، ولا قيل إنه صحابي إلا به، ولا نقل ذلك إلا عمارة، وعمارة مجهول كما قال الرازيان، ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات؛ فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف، تفرد

بهذا الحديث عنه يعلى بن عطاء. قال ابن القطان: أما قوله: "حسن" فخطأ.

قلت: في الباب عن أنس بإسناد تالف، وعن بريدة من طريق أوس بن عبد الله، وهو لين، وعن ابن عباس من وجهين لم يصحاحا).

قلت: ولكن البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٠/٤) أثبت صحة صخر الغامدي فقال: ((صخر الغامدي له صحة...، سمع النبي ﷺ)) وذكر هذا الحديث بسنده، وفيه صيغ السماع.

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٧/٤): ((قال ابن طاهر في "تخريج أحاديث الشهاب": هذا الحديث - أي حديث البكور - رواه جماعة من الصحابة، ولم يخرج شيء منها في الصحيح، وأقرهما إلى الصحة والشهرة هذا الحديث - أي حديث صخر -)) وقال السنخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ١٥٩): ((وكلها ما عدا الأول - أي حديث صخر - ضعاف))

الخلاصة

هذا الحديث يرويه يعلى بن عطاء. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ) (مرسل).

روي عن البغوي، وجده أحمد بن منيع على وجهي الوصل والإرسال، ولكن الوصل غير محفوظ عنهما، فجميع أصحاب البغوي روه عنه مرسلًا، وهم خلال فوصله.

ورواه البغوي عن جده ابن منيع مرسلًا، وأخطأ محمد بن إبراهيم بن زياد في وصله.

وتفرد أبو الأحوص - وهو ثقة - في روايته عن مالك عن هشيم، عن يعلى مرسلًا.

وروي عن مالك بإسناد تالف، وضعه عبد المنعم بن بشير.

فوجه الإرسال محفوظ ليعلى.

وأما الوجه الثاني: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ) (متصل).

فرواه عنه: أبو حنيفة، ولا يصح عنه، وشعبة، والثوري، وهشيم، وخلف بن خليفة.

وهو الراجح.

والحاصل أن حديث يعلى بن عطاء روي موصولًا ومرسلًا، ولكن في سنده عمارة بن

حديد، وقد تقدم أنه لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، وقال غيرهما: مجهول، ولم يعرف من روى عنه غير يعلى بن عطاء.

الحكم على الحديث

الحديث في أصله ضعيف؛ ففي سنده عمارة بن حديد مجهول ولم يوثقه سوى العجلي وهو معروف بتساهله، وابن حبان على عادته في توثيق الجاهيل، ولكن ورد له شواهد عن أكثر من عشرين صحابياً بلغت به حد التواتر - ولذا ذكره السيوطي والكتاني في كتابيهما عن الحديث المتواتر - وإن كان كل واحد منها في سنده مقال؛ إلا أنها بمجموعها تدخل في دائرة القبول، فيحسن بشواهد.

وهذه بعض الشواهد عن عدد من الصحابة:

١- فعن علي عليه السلام: رواه ابن أبي شيبة (ح ٣٣٦١) قال: ((حدثنا علي بن مسهر عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي عن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»)).

والترمذي في "العلل الكبير" (ص ١٧٨) قال: ((حدثنا قتيبة، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم بارك لأمتي في بكورها». سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: يُضَعَّفُ عبد الرحمن. ونظرت في حديثه فإذا حديثه مقارب، فقلت له: مَنْ روى عن النعمان بن سعد غيره؟، قال: ما روى له كبير أحد غير عبد الرحمن بن إسحاق. قال محمد: وأما عبد الرحمن بن إسحاق القرشي المدني فهو ثقة)).

٢- وعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه: رواه النسائي في "السنن الكبرى" (ح ٨٧٣٧) قال: أخبرنا الحسين بن حريث، قال: حدثني أوس بن عبد الله بن بريدة، قال: حدثني الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

وتقدم قريباً تليين الذهبي لأوس بن عبد الله بن بريدة.

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٧/٤): ((حديث بريدة صحيحه ابن السكن)).

٣- وعن جابر رضي الله عنه: رواه الطبراني في "الأوسط" (ح ١٠٠٠) قال: ((حدثنا أحمد قال:

حدثنا الهيثم، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

قال المنذري في "الترغيب والترهيب" (٣٣٦/٢): ((جابر بن عبد الله بعض أسانيده جيد)).

جميع طرق الحديث لا يصححها أبو حاتم الرازي فقد قال في "العلل" (س٢٣٠٠): ((لا أعلم في «اللهم بارك لأمتي في بكورها». حديثاً صحيحاً)).

قلت: لعله يعني كل حديث بمفرده، وإلا فللحديث شواهد كثيرة عن جم غفير من الصحابة، وإن لم يخل كل منها من ضعف، إلا أنها بمجموعها تكتسب قوة.

وقال المنذري في الموضوع السابق: ((قد رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ...، وفي كثير من أسانيدها مقال، وبعضها حسن، وقد جمعتها في جزء، وبسطت الكلام عليها)).

وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص١٥٩): ((قال شيخنا -أي ابن حجر-: منها ما يصح، ومنها ما لا يصح، وفيها الحسن والضعف)).

وقال الكتاني في "نظم المتناثر" (ص١٨٤): ((وفي "التيسير": طرقها كلها معلولة، لكن تقوى بانضمامها)).

(٦)- قال الخليلي^(١): سلمة بن العيَّار المصري: قديمٌ، ثقةٌ، يروي عنه القدماء، عزيز الحديث، ويروي عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث.

حدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا عبد الله بن يوسف التَّيْسِي، حدثنا سلمة بن العيَّار، حدثنا مالك، عن الأوزاعي^(٢)، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله». هذا حديث متفق عليه من حديث الزهري. أخرجه البخاري عن أبي اليمان عن شعيب، عن الزهري.

فأما من حديث مالك، عن الأوزاعي فهو حسنٌ. جَوْدُهُ سلمة^(٣)، وحماد بن خالد الخياط^(٤)، وحفص بن عمر العدني^(٥)، ومعن، وابن وهب.

(١) "الإرشاد" (٢٦١/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، واسمه يحمى الشامي، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه. "تهذيب الكمال" (٣٠٧/١٧). ذكر ابن المديني أثبت الناس في الزهري، ثم قال: ((الأوزاعي مقارب الحديث)) يعني في الزهري. "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٨٢/٢). وذكره الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري. "شروط الأئمة الخمسة" (ص ٦١)، "شرح علل الترمذي" (٦١٤/٢). وقال الذهبي: ((إمام، ثقة، وليس هو في الزهري كمالك وعقيل)). "ميزان الاعتدال" (٥٨٠/٢).

(٣) هو سلمة بن العيَّار، اسم أبيه أحمد بن حصن الفزاري مولاهم، أبو مسلم الدمشقي، أصله من مصر، والعيَّار لقب. قال أبو مسهر: ((أثبت أصحاب الأوزاعي الذين سمعوا منه يزيد بن السمط وسلمة بن العيَّار، وكانا ورعين فاضلين صحيحي الحفظ على حال تقلل ما تلبس بشيء من الدنيا)). "تهذيب الكمال" (٣٠٢/١١)، "تهذيب التهذيب" (١٣٤/٤). وقال ابن حبان: ((كان من خيار أهل الشام وعباده ولكنه مات وهو شاب)). "الثقات" (٢٨٤/٨). وقال الذهبي، وابن حجر: ((ثقة)). "الكاشف" (٤٥٤/١)، "تقريب التهذيب" (ص ٢٤٨).

(٤) قال ابن معين: ((ثقة وهو مدني، وكان أميا لا يكتب، وكان يقرأ الحديث)). "الجرح والتعديل" (١٣٦/٣). وقال ابن المديني: ((كان ثقة عندنا، وكان من أهل المدينة)). وقال أحمد بن حنبل: ((كان حماد بن خالد حافظا، وكان يحدثنا، وكان يخط. كتبت عنه أنا ويحيى بن معين)). "تاريخ بغداد" (١٤٩/٨). وقال أبو زرعة: ((شيخ ثقة)). وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث ثقة)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٥) هو حفص بن عمر بن ميمون العدني أبو إسماعيل الملقب بالفَرَّخ، مولى عمر بن الخطاب، ويقال مولى علي بن أبي طالب، ويقال له: الصنعاني. قال ابن معين والنسائي: ((ليس بثقة)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣٨٦/٢)، و"الضعفاء والمتروكين" (ص ١٦٧). وقال أبو داود: ((منكر الحديث)). "تهذيب التهذيب" (٣٥٣/٢). وقال

ورواه عبد الله بن يوسف التَّنيسي^(١)، وأبو مسهر^(٢)، عن مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري عن النبي ﷺ رسلاً. فلذلك سمع التَّنيسي من سلمة مجوداً، وقال في موضع آخر: وكان عند عبد الله، عن مالك، عن الزهري، عن عائشة فجَّوده سلمة. يعني فلهذا سمع منه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مالك واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة) متصلاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري) مرصلاً.

فأما الوجه الأول: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة) متصلاً.

فرواه عن مالك: سلمة بن العيَّار، وحماد بن خالد الحياط، وحفص بن عمر العدني، ومعن بن عيسى القزاز، وعبد الله بن وهب.

العقيلي: ((يحدث عن الأئمة بالبواطيل)). "الضعفاء الكبير" (٢٧٥/١). وقال ابن عدي: ((عامه حديثه غير محفوظة)). الموضع السابق من "الكامل في ضعفاء الرجال". وقال ابن حبان: ((كان ممن يقلب الأسانيد قلباً، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)). "المخروحين" (٢٥٧/١). وهو ممن أجمع العلماء على تضعيفه. "تهذيب التهذيب" (٣٥٤/٢).

(١) هو عبد الله بن يوسف التَّنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري، أصله دمشقي، نزل تَنيس. قال عبد الله بن يوسف: ((سماعي "الموطأ" من مالك عرض الحنيني، عرضه عليه الحنيني مرتين، سمعت أنا، وأبو مسهر)). وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ((سمعت أبا مسهر يقول: عبد الله بن يوسف الثقة المقنع)). وقال يحيى بن معين: ((أثبت الناس في "الموطأ" عبد الله بن مسلمة الفعني، وعبد الله بن يوسف التَّنيسي بعده)). وقال مرة: ((ما بقى على أديم الأرض أحد أوثق في "الموطأ"، من عبد الله بن يوسف التَّنيسي)). وقال البخاري: ((كان من أثبت الشاميين)). "تهذيب الكمال" (٣٣٣/١٦). وقال العجلي، وأبو حاتم الرازي: ((ثقة)). "معركة الثقات" (٦٧/٢)، "الجرح والتعديل" (٢٠٥/٥).

(٢) هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى أبو مسهر الغساني شيخ الشام. قال ابن معين: ((ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحداً أشبه بالمشيخة من أبي مسهر، والذي يحدث في البلد وفيها من هو أولى منه أحق)). وقال مرة أخرى: ((من ثبت أبو مسهر من الشاميين فهو ثبت)). وكان أحمد يقول: ((رحم الله أبا مسهر ما كان أثبت. وجعل يطريه)). "الجرح والتعديل" (٢٨٦/١)، "تاريخ بغداد" (٧٢/١١). وقال أبو داود: ((كان من ثقات الناس، لقد كان من الإسلام بمكان)). "تهذيب التهذيب" (٩٠/٦). وقال الذهبي: ((من أجل العلماء وأفضحهم وأحفظهم)). "الكاشف" (٦١١/١). وهو ممن أجمع العلماء على توثيقه.

فأما حديث سلمة العيَّار: فرواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨٤/٤)، والحرابي في جزء ضمن "مجموع فيه حديث أبي الطيب الحرابي" (ح ٢٣) - ومن طريق أبي الطيب أخرجه تمام في "فوائده" (ح ٧٤٥) - والطبراني في "الأوسط" (ح ٣٦٧٠)، و"الصغير" (ح ٤٣٠)، و"مكارم الأخلاق" (ح ٢٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "ذكر الأقران" (ح ٤٥٥)، وابن المقرئ في "معجمه" (ح ١١٤٦)، وتما في "فوائده" (ح ١٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٠٦٤). جميعهم من طريق عبد الله بن يوسف التَّنيسي، عن سلمة بن العيَّار، عن مالك به، بلفظه.

وقال الطبراني في "الصغير": ((لم يروه عن سلمة - وكان ثقة - إلا عبد الله بن يوسف)). وأما حديث حفص بن عمر العدني: فأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ح ٦٨٩)، والدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح ٢٥)، والسُّلَفي في "الطيوريات" (ح ١٥٨)، وأبوموسى المديني في "اللطائف من دقائق المعارف" (ح ٥٩). جميعهم من طريق عباس التَّرْقُفي، عن حفص بن عمر، عن مالك به، بلفظه.

وأما من طريق معن بن عيسى القزاز: فأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٤٧)، والدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح ٢٥)، ويعقوب ابن شيبه في "مسند عمر بن الخطاب" (ح ١٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/٤)، وتما في "فوائده" (ح ٩٠٣). جميعهم من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عدا يعقوب بن شيبه من طريق خلف بن سالم، كلاهما (إبراهيم وخلف) عن معن، عن مالك به بلفظه.

قال ابن حبان: ((ما روى مالك عن الأوزاعي إلا هذا الحديث، وروى الأوزاعي عن مالك أربعة أحاديث)).

ومعن: ثقة ثبت، أثبت أصحاب مالك وأتقنهم، تقدم (ص ١٢٨).

وأما من طريق عبد الله بن وهب: فأخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (ح ٨٧٥)، وأبو موسى المديني في "اللطائف" (ح ٥٩).

كلاهما من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك به بلفظه.

قال ابن المقرئ: ((قال يونس: أخبرنا ابن وهب، ما روى مالك عن الأوزاعي غير هذا)).

وابن وهب: ثقة حافظ، تقدم (ص ١٢٧).

وأما من طريق حماد بن خالد الخياط: فأخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه المطبوع باسم

"حديث الزهري" (٣١٣/١)، والحاكم في "المعرفة" (ص ٢١٧)، والخطيب في "تلخيص متشابه الرسم" (ص ٢٣٤)، وأبو موسى المديني في "اللطائف" (ح ٦٠). جميعهم من طريق أبي الأحوص محمد بن حيان، عن مالك يمثل لفظ حديث أبي الفضل الزهري.

قال أبو موسى المديني: ((هذا حديث محفوظ من حديث مالك عن الأوزاعي، رواه عن مالك أيضاً معن بن عيسى، ورواه محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري. ورواه حماد بن خالد عن مالك إلا أنه خالف في اللفظ))، وقال أيضاً: ((تفرد بهذا اللفظ حماد بن خالد وبقوله ذاك الأوزاعي)).

قال أبو الفضل الزهري: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي - سنة ست وعشرين - حدثنا حماد بن خالد الخياط، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا ذاك الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ يحب الرفق في الأمور كلها»)). وتابعهم في الرواية عن مالك كل من:

- هارون الرشيد: رواه عنه ابنه المأمون: أخرج حديثه أبو نعيم في "الحلية" (ح ٩٠١٩).
- وأبو مصعب: أخرج حديثه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٠٦٤٣).
- وتابع مالك في روايته هذا الوجه عن الأوزاعي كل من:
- الوليد بن مسلم: أخرج حديثه يحيى بن معين في "الفوائد" (ح ٢٠٠)، وابن ماجه (ح ٣٦٨٩).
- ومحمد بن مصعب: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٢٤٥٥٣)، وابن ماجه (ح ٣٦٨٩).
- ومحمد بن يوسف الفريابي: أخرج حديثه الدارمي في "سننه" (ح ٢٧٩٤)، وشاركه في الرواية محمد بن كثير المصيصي عند كل من الدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح ٢٧)، والخراطي في "مكارم الأخلاق" (ح ٦٩٠).
- قال الدارقطني في "العلل" (١٤/١١٤): ((اختلف فيه عن الأوزاعي؛ فرواه مالك بن أنس، ومحمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وخالفهم مروان بن بشر؛ فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. والصحيح حديث عروة)).

وتابع الأوزاعي في روايته عن الزهري كل من:

صالح بن كيسان: أخرج حديثه البخاري (ح ٦٠٢٤)، ومسلم (ح ٢١٦٥).

ومعمر: أخرج حديثه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٩٤٦٠)، وأحمد في "مسنده"

(ح ٢٥٦٣٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح ١٤٧١)، والبخاري (ح ٦٣٩٥)، ومسلم

(ح ٢١٦٥)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح ٣٨٣)، والبغوي في "شرح السنة"

(ح ٣٣١٤).

وشعيب بن أبي حمزة: أخرج حديثه البخاري (ح ٦٢٥٦)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة"

(ح ٣٨٤).

وسفیان بن عيينة: أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح ٢٤٨)، وأحمد في "مسنده"

(ح ٢٤٠٩١ و ٢٤٠٩٢)، والبخاري (ح ٦٩٢٧)، ومسلم (ح ٢١٦٥)، والترمذي (ح ٢٧٠١)،

والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح ٣٨٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٠٦٥).

جميعهم (صالح، ومعمر، وشعيب، وسفيان) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن مالك.

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري) مرسلًا.

فرواه عن مالك: عبد الله بن يوسف التَّنِيسِي، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن

عبد الأعلى.

فأما حديث التَّنِيسِي: فلم أقف عليه بهذا الإسناد.

وأما حديث أبي مسهر: فأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٠٦٦) من طريق

أبي حاتم الرازي.

الخلاصة

هذا الحديث اختلف فيه على مالك على وجهي الوصل والإرسال، والراجح هو الوصل

عن مالك كما قال أبو موسى المديني في "اللطائف" (ح ٦٠): ((هذا حديث محفوظ من

حديث مالك عن الأوزاعي... وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري)).

ويرجح الوجه المتصل لأسباب عدة، منها:

١. رواية الوجه الأول أكثر وأحفظ من رواية الوجه الثاني.

٢. عبد الله بن يوسف قد روى الوجهين، ولكنه لما بان له أن الإرسال مرجوح، عاد فروى الحديث مجوداً عن سلمة.

٣. البخاري روى الحديث على الوجه المتصل، ولكنه أعرض عن طريق الأوزاعي المُتَكَلِّم في روايته عن الزهري، ورواه من طريق شعيب، وهو من أثبت الناس في الزهري "تقريب التهذيب" (ص ٢٦٧).

ولكن إرسال الحديث لا يؤثر فيه؛ ومرد هذا الاختلاف بين الوصل والإرسال هو كسل مالك، فقد تفرد مالك عن الأوزاعي بإرساله، فيما أسنده بقية الرواة عن الأوزاعي. قال الخليلي في "الإرشاد" (١/١٦٠): ((وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادهما، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد)).

وقال ابن حبان في "صحيحه" (١١/٥٩١) - مبيناً في كلامه عن حديث آخر أن هذه عادة لمالك -: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز. وأرسله عن مالك سائر أصحابه. وهذه كانت عادة لمالك: يرفع في الأحيان الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقة، حافظاً، متقناً)).

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري.

(٧) - قال الخليلي^(١): يحيى بن يحيى: أندلسي، وأصله من المصامدة، يروي الموطأ بالأندلس

عن مالك، ثقة، وكتب عنه أهل مصر.

حدثنا جدي^(٢)، وابن علقمة، وعلي بن عمر الفقيه قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم

الرازي، حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا

مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك،

ونعى عن قتل النساء والصبيان.

لم يسنده عن ابن عمر من حديث مالك إلا الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان

الرازي، والناقلون روه في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال الخليلي^(٣): الوليد بن مسلم: صاحب الأوزاعي مقدم على جميع أهل الشام متفق

عليه مخرج في الصحيحين، سمع شيوخ الحجاز والعراق مالكا وابن جريج والثوري، وإليه انتهاء

الفتيا بالشام، ويتفرد بحديث.

(١) "الإرشاد" (٢٦٤/١).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) "الإرشاد" (٤٤١/١).

حدثنا جدي وعلي بن عمر والقاسم بن علقمة قالوا حدثنا ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن

عبد الله بن ميمون الإسكندراني حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن

عمر أن النبي ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء

والصبيان. تابع الوليد إسحاق بن سليمان الرازي، وفي الموطأ عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ

مرسل.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلًا.

أما الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عن مالك كل من: محمد بن الحسن الشيباني، وابن المبارك، وإسحاق بن سليمان،

وعثمان بن عمر، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن يوسف التَّيْسِي، وأحمد بن أبي بكر،

وعبد الرحمن بن مهدي.

محمد بن الحسن الشيباني في "الموطأ" بروايته (ح ٨٦٧).

وابن المبارك: أخرجه أحمد في "المسند" (ح ٤٧٤٦).

وإسحاق بن سليمان: أخرجه أحمد في "المسند" (ح ٥٤٥٨).

وعثمان بن عمر: أخرجه ابن ماجه (ح ٢٨٤١).

والوليد بن مسلم: أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح ٦٥٨٦)، والطحاوي في "شرح

معاني الآثار" (ح ٥١٥٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٦ و ١٣٧)، وابن المظفر في

"غرائب مالك" (ح ١٥٠).

وقال أبو عوانة: ((لمالك مجود غريب)).

وقال ابن المظفر: ((في "الموطأ" مرسل)).

وعبد الله بن يوسف التنيسي: أخرجه النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص ١٠٧).

وأحمد بن أبي بكر: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح ١٣٥ و ٤٧٨٥)، والبخاري في "شرح

السنة" (ح ٢٦٩٤).

وابن مهدي، وإبراهيم بن حماد: أخرجهما ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٦).

وتابع مالكاً على الوصل كل من:

عبيد الله بن عمر: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٣٣٧٨٤) - ومن طريقه مسلم

(ح ٤٥٦٩) - وأحمد في "المسند" (ح ٤٧٣٩)، والبخاري (ح ٣٠١٥)، والدارمي في "مسنده"

(ح ٢٤٦٢)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٦٥٨١-٦٥٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"

(ح٥١٥٦).

وموسى بن عقبة: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٨٦/٣ و٨٧)، وابن عبد البر في "المتمهيد" (١٦/١٣٨)، والفريابي في "فوائده" (ح٢) مقروناً بعبيد الله بن عمر.

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٩/١٢): ((ورواه أبو مصعب، عن مالك، عن نافع مرسلاً. وأصحاب الموطأ عن مالك، عن نافع مرسلاً. ورواه عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر متصلاً، وهو الصحيح)).

والليث بن سعد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٦٥٨ و٦٠٣٧ و٦٠٥٥)، والبخاري (ح٣٠٦٤)، ومسلم (ح٤٥٦٨)، وأبو داود (ح٢٦٦٨)، والترمذي (ح١٥٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (ح٨٥٦٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٥٨٤ و٦٥٨٥)، والبيهقي في "المعرفة" (ح١٧٩٩٧).

وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)).

وزيد بن جبير: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٧٥٣).

وزيد بن محمد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٩٥٩)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر" (ص٨٧) من طريق موسى بن داود الضبي، عن شريك، عن محمد بن زيد، به مرفوعاً.

قال أحمد: ((حدثنا حسين حدثنا شريك عن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال مر رسول الله ﷺ بامرأة يوم فتح مكة مقتولة فقال: «ما كانت هذه تقاتل». ثم نحى عن قتل

النساء والصبيان)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٩/١٢): ((ورواه شريك، وقد اختلف عنه، فرواه أبو داود

الحفري، عن شريك، عن محمد بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر، ووهم فيه.

ورواه موسى بن داود، ومحمد بن أبان، عن شريك، عن محمد بن زيد العمري، عن نافع، عن

ابن عمر، وذلك وهم.

والصحيح: عن شريك، عن زيد بن محمد، عن نافع)).

وجويرة بن أسماء: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٥١٥٨).

فالأرجح هو الوجه المتصل، فقد رجحه الدارقطني، واتفق على روايته الشيخان من طريقي

عبيد الله بن عمر، والليث بن سعد.

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلًا.

فبرواه عن مالك عدد من أصحابه، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وأبو عامر

العقدي، وابن بكير، وابن وهب، أخرج روايتهم مالك في "الموطأ" (ح ٩٢٠) رواية أبي مصعب

الزهري، و(ح ١٦٢٦) رواية يحيى الليثي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٧٦٥) من

طريق أبي عامر العقدي، والبيهقي في "المعرفة" (ح ١٧٩٩٥) من طريق يحيى بن بكير،

وابن المظفر في "غرائب مالك" (ح ١٥١) من طريق عبد الله بن وهب.

جميعهم (يحيى، وأبو مصعب، وأبو عامر، وابن بكير، وابن وهب) عن مالك، به مرسلًا.

وفي "الموطأ" رواية أبي مصعب الزهري، على اختلاف عنه هل وصله أم أرسله، فالمطبوع من "الموطأ" بروايته مرسل، وكذلك قال الدارقطني في "العلل" (٣٢٩/١٢).

وقال الدارقطني في "أحاديث الموطأ"، وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم" (ص ١٧٨): ((أسنده أبو مصعب بخلاف عنه دون غيره)).

ومن قال بوصله عن أبي مصعب وأخرجه موصولاً أيضاً ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٥/١٦)، والجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٢٠٢) حيث رواه مسنداً ثم قال: ((هذا حديث مرسل في الموطأ ليس فيه عن ابن عمر غير أبي مصعب فإنه أسنده))، والبغوي في "شرح السنة" (ح ٢٦٩٤).

وفي "الموطأ" رواية يحيى الليثي خطأ مطبعي حيث جعل الحديث موصولاً، والصواب أنه مرسل، كما ورد في المخطوط، وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٥/١٦): ((هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلًا، وتابعه أكثر رواة الموطأ)).

وقال في "الاستذكار" (٢٤/٥): ((وأما حديثه عن نافع فمرسل عند أكثر أهل الرواية كما رواه يحيى)).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "إتحاف السالك" (ص ٢٤): ((اختلف الرواة عن مالك فيه؛ فرواه متصلاً: عدة من أصحاب مالك، منهم: ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن الحسن.

ورواه مرسلًا عن مالك، عن نافع - لم يذكر ابن عمر - جماعة؛ منهم: معن بن عيسى -

في إحدى الروايتين عنه -، وعبد الله بن نافع، وأبو عامر العقدي، ويحيى بن يحيى الليثي)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عن مالك كل من: محمد بن الحسن الشيباني، وابن المبارك، وإسحاق بن سليمان، وعثمان بن عمر، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وأحمد بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن مهدي.

وتابع مالكا على وصله كل من: عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد، وزيد بن جبير، وجويرية بن أسماء، وزيد بن محمد من طريق شريك، وقد وهم شريك بن عبد الله النخعي، في تسمية شيخه في هذا الحديث، فقال: محمد بن زيد، وإنما هو زيد بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، نبه على ذلك الدارقطني في "العلل".

ورجح الدارقطني الرواية المتصلة عن عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة على الرواية المرسلة لأصحاب مالك.

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلًا.

فيرويه عن مالك عدد من أصحابه، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري - بخلاف عنه دون غيره -، وأبو عامر العقدي، وابن بكير، وابن وهب.

وتقدم ترجيح الدارقطني للرواية المتصلة عن أصحاب نافع على الرواية المتصلة لأصحاب

مالك.

الحكم على الحديث

الحديث متفق عليه.

(٨) - قال الخليلي ^(١): حدثني جدي ^(٢)، حدثنا أحمد بن الحسين بن الجنيد، حدثنا محمد بن الربيع، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.

فقل لسفيان: إن معمر وأصحاب الزهري يخالفونك فيه؟! فقال: الزهري حدثني سمعته من فيه، يعيده ويديه مراراً، ألسنت ^(٣) أحصيه عن سالم عن أبيه!

يقال: أخطأ ابن عيينة في هذا الحديث حيث رفعه، وأصحاب الزهري وقفوه عن ابن عمر: أنه رأى أبا بكر وعمر يمشيان أمام الجنازة ^(٤).

وروى ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النبي وأبا بكر وعمر. مسنداً.

وقيل: لا يصح سماع ابن جريج هذا الحديث من الزهري، إنما أخذه عن ابن عيينة.

ورواه عمرو بن عاصم الكلابي عن همام عن بكر بن وائل، وسفيان، ومنصور، ومعمر ^(٥) مسنداً عن الزهري. ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً.

ورواه عن ابن جريج حجاج بن محمد، وهو أحد الثقات. وهو من الصحاح المعلولات. وقال الخليلي ^(٦): يحيى بن صالح الوحاظي: ثقة يروي عنه الأئمة، وروى حديثاً عن مالك لا يتابع عليه.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا مالك، عن الزهري، عن

(١) "الإرشاد" (٣٥١/١)

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) صوابه (لست) كما جاء في المخطوط.

(٤) هكذا قال الخليلي، والصواب أن الخلاف في الوصل والإرسال كما سيأتي.

(٥) جميع طرق الحديث لا تذكر (معمر) في رواية همام وإنما تذكر (زياد بن سعد)، فلعن الخليلي أخطأ في ذكر (معمر).

(٦) "الإرشاد" (٢٦٦/١)

سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز.

وهذا منكر^(١) من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل: إن سفيان أخطأ فيه. وله علة ذكرناها في غير هذا الموضع^(٢).

وقال الخليلي^(٣): حدثني أحمد بن محمد الزاهد، حدثنا أبو حامد الشرقي، حدثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا همام، حدثنا سفيان، ومنصور، وزباد بن سعد، وبكر بن وائل كلهم يذكر أنه سمعه من الزهري يحدث: أن سالماً أخبره: أن أباه أخبره: أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز.

غير أن بكراً وحده لم يذكر عثمان، وذكر الآخرون عثمان. قال أبو حامد: لم يكن هذا عند محمد بن يحيى الذهلي^(٤)، ولا يعرف عثمان إلا هاهنا.

وفي هذا الحديث كلام كثير؛ لأن هذا يتفرد به سفيان بن عيينة، عن النبي ﷺ، والحفاظ استقصوا على سفيان في هذا، حتى إن حميد بن الربيع قال: حضرت ابن عيينة، وقيل له: إن معمرًا، وابن جريج يخالفانك فيه، ولا يسنداه؟ فقال: الزهري حدثني، سمعته من فيه يعيده ويديه مرارًا، لست أحصيه، عن سالم، عن أبيه.

ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري كذلك. قال أحمد بن حنبل: إنما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري، وهذا همام أقدم من ابن عيينة يجمع بين هؤلاء عن الزهري، وعند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به، ومن حديث بكر بن وائل لا يعرف إلا من حديث همام عنه، وقد رواه بعض الضعفاء عن سفيان، عن زياد بن سعد، وذلك خطأ فاحش؛ وإنما رواه عن همام عمرو بن عاصم الكلابي البصري، ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام ضعيف جداً.

(١) "المنكر" عند الخليلي يطلقه على معاني، منها: ما خالف به ثقة من هم أوثق منه، فهو قد وصف الوحاظي بأنه ثقة، ولكنه ليس من أصحاب مالك المقدمين فيه، فالمنكر هنا بمعنى الشاذ، فالوحاظي وصل الحديث، والصواب عن مالك - كما رواه أصحاب الموطأ - الإرسال.

(٢) هو النص السابق وهو في "الإرشاد" (٣٥١/١)، والنص التالي في "الإرشاد" (٨١٧/٢).

(٣) "الإرشاد" (٨١٧/٢).

(٤) يعني في كتابه "الزهریات" الذي جمع فيه علل حديث الزهري.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١. الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (متصلاً).

٢. ومرة يروى عن الزهري قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (مرسلاً) قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة. (موقوفاً)

٣. ومنهم من رواه عن الزهري أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة والخلفاء لهم جراً وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم)

فعلى هذا فقد انقسم الرواة عن الزهري بناء على الأوجه السابقة إلى أربعة أقسام:

١. منهم من وصله جميعه. وهو الوجه الأول، وهي رواية ابن عينة.

٢. ومنهم من أرسل المرفوع ووصل الموقوف. وهو الوجه الثاني، وهي رواية معمر، وشعيب بن أبي حمزة.

٣. ومنهم من أرسله كله. وهو الوجه الثالث، وهي رواية مالك.

٤. ومنهم من اختلف عنه فمرة يرويه مرسلاً ومرة يرويه موصولاً. وهو متردد بين الأوجه، وهي رواية ابن جريج، وزيد بن سعد، وعقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب.

أما الوجه الأول: الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (متصلاً):

فرواه ابن عينة، وعنه رواه الشافعي في كتاب "الأم" (٢٧٢/١)، والحميدي في "المسند" (ح٦٠٧)، وأبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١١٢٤)، وأحمد في "مسنده" (ح٤٥٣٩)، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ح١٨١٧) عن ابن أبي ذئب، وأبو داود (ح٣١٧٩) عن القعني، والترمذي (ح١٠٠٧) عن قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، وإسحاق بن منصور، ومحمود بن غيلان، والنسائي (ح١٩٤٤) عن قتيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وعلي بن حجر،

وابن ماجه (ح ١٤٨٢) عن علي بن محمد، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل .
 جميعهم (ابن أبي ذئب، و القعني، و قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، وإسحاق بن منصور، ومحمود بن غيلان، وإسحاق بن إبراهيم، وعلي بن حجر، و علي بن محمد، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل) عن ابن عيينة به .
 قال أحمد: ((حديث ابن عيينة كأنه وهم)). "المعجم الكبير" للطبراني (٢٨٦/١٢).
 وقال النسائي في "السنن الكبرى" (٦٣٢/١): ((هذا الحديث خطأ؛ وهم فيه ابن عيينة، خالفه مالك رواه عن الزهري مرسلًا)).

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٠/٣): ((لم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في توصيله مسنداً، روه عنه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه)).

وقد نوظر ابن عيينة في إرسال هذا الحديث فأصر على وصله، ((قال علي بن المديني: قمت إليه فقلت له: يا أبا محمد، إن معمرًا وابن جريج يخالفانك في هذا - يعني أنهما يرسلان الحديث عن النبي ﷺ - فقال: أستيقن!! الزهري حدثنيه، سمعته من فيه يعيده ويديه، عن سالم، عن أبيه. فقلت له: يا أبا محمد، إن معمرًا وابن جريج يقولان فيه: (وعثمان)، قال: فصدقهما. فقال: لعله قد قاله هو ولم أكتبه؛ لذلك إني كنت أميل إذ ذاك إلى الشيعة)).
 "سنن البيهقي الكبرى" (٢٣/٤).

أما الوجه الثاني: الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز. (مرسلًا).

قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائز.

فرواه معمر، وشعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب به، إلا أن معمرًا لم يذكر عثمان.
 فأما حديث معمر: فأخرجه الترمذي (ح ١٠٠٩) قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنائز.
 قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائز.

ثم قال الترمذي: ((حديث ابن عمر هكذا رواه ابن جريج وزيد بن سعد وغير واحد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو حديث ابن عيينة.

وروى معمر، ويونس بن يزيد، ومالك وغير واحد من الحفاظ عن الزهري أن النبي ﷺ كان

يمشي أمام الجنائزة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائزة.

وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح.

قال أبو عيسى: سمعت يحيى بن موسى يقول: قال عبد الرزاق: قال ابن المبارك: ((حديث

الزهري في هذا مرسل أصح من حديث ابن عيينة)).

وقال في "العلل الكبير" (ص ١٤٤): ((سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا

الحديث^(١)؟ فقال: الصحيح عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائزة)).

وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (٣٣٧/١): ((ويؤيد رواية معمر عن الزهري أن مالك

بن أنس روى في "موطئه" هذا الحديث عن الزهري مراسلاً عن النبي ﷺ)).

وأما شعيب بن أبي حمزة: فأخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٣٠٤٨) عن

محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن عثمان بن سعيد، عن أبيه، عنه به.

أما الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائزة،

والخلفاء هلم جرا، وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم).

فرواه مالك واحتلف عنه، فرواه يحيى بن صالح الوحاظي، وعبد الله بن عوف الخزاز،

وحاتم بن سالم القزاز، عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ. ((وهو فيه

على مالك))^(٢). حيث وصلوا الحديث، والصواب عن مالك الإرسال.

فأما الحديث من رواية يحيى: فقد قال الخليلي في "الإرشاد" (٢٦٦/١): حدثنا عبد الله بن

محمد القاضي، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدثنا يعقوب بن سفيان

الفسوي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ

وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائزة. وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٣/١٢) من

طريق عبد الله بن أبي داود وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، كلاهما عن يعقوب بن سفيان، به.

وقال الخليلي: ((وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة، عن

الزهري)).

(١) هو حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة.

(٢) "العلل" للدارقطني (٢٨٥/١٢).

وأما الحديث من رواية عبد الله الخراز فقد قال أبو بكر الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣١٤/١) : حدثنا أحمد بن محمد البرائي، حدثنا عبد الله بن عون الخراز، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز. وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٤/١٢).

وأما رواية حاتم بن سالم الخراز فلم أقف عليها مسندة، وإنما أشار إليها الدارقطني كما سبق، وابن عبد البر كما سيأتي.

ورواه أصحاب "الموطأ" (ح ٥٢٦) عنه، عن ابن شهاب مرسلًا أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز، والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر. وهو ((الصحيح عن مالك))، قاله الدارقطني في "العلل" (٢٨٥/١٢).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٥٠/١٢) : ((هذا الحديث في الموطأ مرسل عند الرواة عن مالك للموطأ، وقد وصله عن مالك قوم، منهم: يحيى بن صالح الوحاظي، وعبد الله بن عوف الخراز، وحاتم بن سالم الخراز، الصحيح فيه عن مالك الإرسال)).

أما القسم الذي فيه اختلاف فمرة يروى موصولاً، ومرة يروى مرسلًا:

فقد رواه كل من: ابن جريج، وزيد بن سعد، وعقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب، عن الزهري واختلف عنهم.

١. ابن جريج: واختلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلًا).

فأما الوجه المتصل: فأخرجه الشافعي في "الأم" (٢٧٢/١) عن مسلم بن خالد وغيره، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنائز.

وأما الحديث من وجهه المرسل: فأخرجه أحمد في "مسنده" (ح ٤٩٣٩) عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر البرساني قال: أخبرنا ابن جريج قال: قال ابن شهاب: حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها.

كما أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٩/١٢) والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٣٣٠/١) من طريق جعفر بن عون، عنه بمثله عند أحمد.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣/٤): ((وقد اختلف على ابن جريج ومعمّر في وصل الحديث، فروي عن كل واحد منهما الحديث موصولاً، وروي مرسلًا، وقد قيل: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري)).

فأما الحديث من وجهه المتصل فقد نقل الخليلي في "الإرشاد" (٨١٨/٢) عن أحمد بن حنبل قوله: ((إنما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري،، وعند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به)).

وأما الوجه المرسل: فقد عنعنه ابن جريج ولم يصرح فيه بالتحديث، وسبق قول الذهلي فيه (ص ١٢٣): إنه يحتج بحديثه عن الزهري إذا قال فيه: (حدثني) و (سمعت) .

وسأبقي الحديث عن الوجه المرسل عن ابن جريج عند ذكر الاختلاف على زياد بن سعد.

٢. زياد بن سعد: واختلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلًا).

فأما الحديث من وجهه المتصل: فقد رواه عنه همام: أخرج حديثه الترمذي (ح ١٠٠٨) عن الحسن بن علي الخلال، عن عمرو بن عاصم، والنسائي (ح ١٩٤٥) عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن أبيه.

(المقرئ، وعمرو بن عاصم) كلاهما عن همام، قال: حدثنا سفيان، ومنصور، وزباد، وبكر، كلهم ذكروا أنهم سمعوا من الزهري يحدث أن سالمًا أخبره، أن أباه أخبره أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان يمشون بين يدي الجنازة. بكر وحده لم يذكر عثمان. واللفظ للنسائي.

قال الترمذي - بعد أن أورد (ح ١٠٠٩ حديث معمّر) - : ((وروى همام بن يحيى هذا الحديث عن زياد - وهو ابن سعد - ومنصور - هو ابن المعتمر -، وبكر - هو ابن وائل -، وسفيان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وإنما هو سفيان بن عيينة روى عنه همام)).

وقال النسائي: ((هذا خطأ والصواب مرسل)).

هكذا رواه همام بقرن رواية هؤلاء الأربعة مع بعض، ومن الواضح أنه حمل رواية بعضهم على رواية سفيان بن عيينة.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٣٥١/١) بعد أن ذكر أن هماماً رواه عن الأربعة مسنداً عن الزهري: ((ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً)). لأن الذي رفعه سفيان فقط، فحمل همام روايتهم على روايته.

وقال أيضاً في (٨١٨/٢): ((عند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به. ومن حديث بكر بن وائل، لا يعرف إلا من حديث همام عنه، وإنما رواه عن همام عمرو بن عاصم الكلابي البصري. ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام ضعيف جداً^(١))).

وأما الحديث من وجهه المرسل: فقد أخرجه أحمد في "المسند" (ح ٤٩٤٠) قال: حدثنا حجاج^(٢) قال: قرأت على ابن جريح، حدثني زياد يعني ابن سعد، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر مثله. أي لفظ حديثه المتقدم برقم (ح ٤٩٣٩) عند ذكر الاختلاف على ابن جريح، عن ابن شهاب أنه قال: حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها.

قال الترمذي بعد أن أورد (ح ١٠٠٩ حديث معمر): ((حديث ابن عمر هكذا رواه ابن جريح، وزيد بن سعد، وغير واحد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو حديث ابن عيينة.

(١) لم يبين لي سبب قول الخليلي هذا، فبعد الله بن يزيد المقرئ، وابنه محمد مجمع على توثيقهم. "تهذيب الكمال" (٣٢٣/١٦). وحديث النسائي قال عنه الألباني: ((صحيح)).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢٨٢/١٢): ((ورواه حجاج بن محمد واختلف عنه: فروى جعفر بن محمد بن مخلد الخفاف بأنطاكية، وأحمد بن صالح - جميعاً - عن حجاج، عن ابن جريح، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: رأيت النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر. ويقال: إن الحجاج إنما حدث بهذا من حفظه كذلك، وحدث به من كتابه خلاف هذا. فرواه أحمد بن حنبل، ويوسف بن سعيد بن مسلم، عن حجاج بهذا الإسناد عن ابن عمر: أنه كان يمشي بين يدي الجنائز، وقد كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان يمشون أمامها. فدل على أن المسند منه من كلام الزهري. وكذلك قال رباح بن زيد، عن ابن جريح)).

وروى معمر، ويونس بن يزيد، ومالك، وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنازة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح)). .

ونقل ابن حجر في "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (٢٣٨/١) عن النسائي قوله: ((الصواب رواية زياد بن سعد، عن الزهري، حدثني سالم عن ابن عمر أنه كان يمشي بين يدي الجنازة وقد كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر يمشون أمامها)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٠/١٢): ((ورواه جعفر بن عون، عن ابن جريج، عن الزهري ولم يذكر زياد بن سعد، والقول قول حجاج؛ وهو من أثبت الناس في ابن جريج، ولم يسمعه ابن جريج من ابن شهاب، إنما رواه عن زياد بن سعد عنه كما قال حجاج)).

فلا تصح الرواية المرفوعة عن زياد بن سعد؛ فهي مما أخطأ فيه همام بن يحيى، وذلك أن هماماً روى هذا الحديث عن جمع من الرواة منهم: زياد بن سعد، وساق حديثهم مساقاً واحداً، ولم يميز بين حديث كل منهم، فأوهم أنهم روه على صفة واحدة.

فالراجح عن زياد بن سعد المرسل.

٣. عُقِيل بن خالد^(١) واختلف عنه على وجهين:

أما حديث عُقِيل الموصول كحديث ابن عيينة: فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٣١٣٥)، "والأوسط" (ح٦٣٦٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة^(٢)، عن عُقِيل ويونس، وابن لهيعة ((صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك

(١) من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم ملازمة له، ولذلك عدّه الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من طبقات أصحابه. "شروط الأئمة الخمسة" (ص٦٠)، و "شرح علل الترمذي" (٦٧١/٢).

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عتبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، قال ابن معين -في رواية ابن محرز- ((ابن لهيعة في حديثه كله، ليس بشيء))، "معرفه الرجال" (ص٩٩). وقال ابن أبي حاتم: ((سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه))، وقال ابن أبي حاتم أيضاً: ((قلْتُ لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا))، "الجرح والتعديل" (١٤٧/٥). وقال ابن حبان: ((كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين... وقد سيرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيتُ التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت

وابن وهب عنه أعدل من غيرهما)). "تقريب التهذيب" (ص ٣١٩).

وأما حديث عُقيل المرسل: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن محمد بن عزيز الأيلي، عن سلامة^(١) (ح ٢٧٤٤)، وعن نصر بن مرزوق وابن أبي داود، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد^(٢) (ح ٢٧٤٥)، وعن ربيع الجيزي، عن سعيد بن عُفَيْر، عن يحيى بن أيوب^(٣) (ح ٢٧٤٥).

جميعهم (سلامة، والليث، ويحيى) عن عُقيل، عن الزهري يمثل حديث معمر.

قال الحنائي في "فوائده" (١/٥٦٤): ((رواه الليث بن سعد، عن يونس الأيلي، عن الزهري ...، وتابعه على ذلك سلامة بن روح بن خالد ابن أخي عُقيل وغيره، عن عُقيل بن خالد،

إلى الاعتبار فأرأته كان يدلس عن أقوام ضعفي، عن أقوام رآهم ابن لُحَيْعَة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به...، وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها منكري كثيرة، وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه؛ لما فيه مما ليس من حديثه))، "المخروحين" (١٤/٢). وقال الذهبي: ((ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه فحدث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه ولا يرتقي إلى هذا...، يروى حديثه في المتابعات ولا يحتاج به))، "تذكرة الحفاظ" (١/١٧٤). وقد ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (ص ١٧٧) في الطبقة الخامسة من المدلسين-وهم من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس-، روى له مسلم مقروناً بعمر بن الحارث. "تهذيب الكمال" (٥٠٣/١٥).

(١) هو سلامة بن روح، ابن أخي عُقيل، قال أبو حاتم: ((ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة))، وقال أبو زرعة: ((منكر الحديث)). "الجرح والتعديل" (٣٠١/٤). وقال أحمد بن صالح: ((سألت عنبسة بن خالد، عن سلامة، فقال: لم يكن له من السن ما يسمع من عُقيل، وسألت عنه بأيلة فأخبرني ثقة أنه ما سمع من عُقيل. وحديثه عن كتب عُقيل)). "ميزان الاعتدال" (١٨٣/٢) بتصريف يسير. وقال ابن حبان: ((مستقيم الحديث)). "الثقات" (٣٠٠/٨).

(٢) ((ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٦٤).

(٣) هو يحيى بن أيوب الغافقي، قال أحمد بن حنبل: ((يخطئ خطأ كثيراً)). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، يُكتب حديثه ولا يحتاج به)). "الجرح والتعديل" (١٢٧/٩). وقال البخاري: ((ثقة)). وقال يعقوب بن سفيان: ((كان ثقة حافظاً)). وقال الساجي: ((صدوق بهم)). "تهذيب التهذيب" (١٢٠/٦). وقال ابن عدي: ((ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً، وهو عندي صدوق لا بأس به)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢١٤/٧). وقال الدارقطني: ((في بعض حديثه اضطراب)). الموضوع السابق من "تهذيب".

عن الزهري، وهو المحفوظ، والله أعلم)).

وبالموازنة بين الطريقتين تترجح الرواية المرسلة، فأحد رواتهما هو الليث، وهي موافقة تماماً لرواية معمر المرسلة، التي نقل الترمذي عن أهل الحديث أنها وما وافقها هي الراجحة عند الكلام على حديث معمر.

يونس بن يزيد واختلف عنه على وجهين:

أما حديث يونس الموصول كحديث ابن عيينة: فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (ح ١٣١٣٥)، و"الأوسط" (ح ٦٣٦٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة، عن عُقيل ويونس.

وقد روي عن يونس، عن الزهري، عن أنس موصولاً. أخرجه الترمذي (ح ١٠١٠) قال: ((حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة.

قال أبو عيسى: سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث خطأ؛ أخطأ فيه محمد بن بكر، وإنما يروى هذا الحديث عن يونس، عن الزهري أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة. قال محمد: هذا أصح)).

وقال الترمذي (٣/٣٣١): ((حديث أنس في هذا الباب غير محفوظ)).

وأما حديثه المرسل: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٢٧٤٨) عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، كحديث معمر.

وقد تقدم حال ابن لهيعة وأن أعدل الروايات عنه ما كان من طريق ابن المبارك وابن وهب، فالراجح من وجهي الحديث عن يونس بن يزيد ما رواه ابن وهب، وتقدم نقل الترمذي عن أهل الحديث من أن الراجح عن يونس بن يزيد هو الوجه المرسل.

ابن أخي ابن شهاب^(١) واختلف عنه على وجهين:

أما الوجه المتصل: فأخرجه أحمد في "مسنده" (ح ٦٠٤٢) عن سليمان بن داود الهاشمي،

(١) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهري، ذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٨٨/٤)، وذكر أن

محمد بن يحيى الذهلي جعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، مع رجال الضعف والاضطراب.

عن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب، عن الزهري بمثل حديث ابن عيينة.
وأما الوجه المرسل: فأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٤/١٢) من طريق عبد العزيز
الدراوردي، عن ابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم وابن عمر أنهما كانا
يمشيان أمام الجنائزة.

قال: قد كان رسول الله ﷺ يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان، وكذلك السنة في
إتباع الجنائزة.

وقال ابن عبد البر: ((وقد روى الدراوردي عن ابن أخي ابن شهاب هذا الحديث على
خلاف ما رواه سليمان بن داود الذي قدمنا ذكر حديثه، والدراوردي أثبت من سليمان هذا،
ورواية الدراوردي توافق رواية مالك ومن تابعه، وتصحيح ما قال ابن أبي السري^(١) - والله
أعلم - أنه مرسل عن ابن شهاب من قوله، كما قال مالك ومن تابعه)).
فالراجع عنه المرسل.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الزهري واختلف عنه على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: (الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن أنه رأى النبي ﷺ
وأبا بكر وعمر (متصلاً).

فرواه عنه سفيان بن عيينة، ولم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في توصيله مسنداً، وبالرغم
من مكانة ابن عيينة إلا أنه أخطأ في هذا الحديث، وعد هذا من أوهامه، وهذا لا يغض من
مكانته؛ فهذا مما لا يسلم منه بشر، وقد خالف في وصله للحديث جميع أصحاب الزهري
المعتبرين.

قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٨٠/١): ((خالف ابن عيينة في إسناد هذا
الحديث كل أصحاب الزهري غيره، فرواه مالك، عن الزهري قال: كان رسول الله ﷺ يمشي
أمام الجنائزة. فقطعه)).

أما الوجه الثاني: (الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة. (مرسلاً).

(١) ابن أبي السري هو الذي روى ابن عبد البر من طريقه، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، ثم قال ابن أبي
السري: ((وهذا قول الزهري: وأن النبي ﷺ)).

قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائزة.

فلم يروه معمر وشعيب إلا مراسلاً.

أما الوجه الثالث: (الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائزة، والخلفاء لهم جراً، وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم) .

فقد رواه مالك بن أنس واختلف عنه: فروي عنه موصولاً، وروي مراسلاً، والخفوط عن مالك هو المرسل، إلا أن مالكاً خالف بقية الرواة عن الزهري في جعل فعل ابن عمر من مرسل الزهري.

أما القسم الذي فيه اختلاف فمرة يروى موصولاً، ومرة يروى مراسلاً:

فقد رواه كل من: ابن جريج، وزيد بن سعد، وعقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب، عن الزهري، وإليك الراجح من مروياتهم:

ابن جريج: واختلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فعلى الوجه المتصل: فقد دلسه عن ابن عيينة، وقد أبان ذلك الإمام أحمد.

وعلى الوجه المرسل: أبانت رواية حجاج بن محمد خطأ رواية عبد الرزاق، والبرساني، وجعفر بن عون عن ابن جريج حيث أنه دلسها عن زيد بن سعد كذلك.

فعلى كلا الوجهين فقد دلسه ابن جريج، فقد دلس المتصل عن ابن عيينة، ودلس المرسل عن زيد بن سعد.

زيد بن سعد: واختلف عنه على وجهين:

الوجه المتصل: أخطأ فيه همام؛ حيث إنه قرن رواية ابن عيينة المرفوعة مع رواية الثلاثة المرسلة، وحمل الروايات المرسلة على رواية سفيان المرفوعة، فأخطأ في هذا، وقد أبانت رواية زيد بن سعد المرسلة - وهي الراجحة عنه - خطأ هذه الرواية.

وأما الوجه المرسل: فقد رواه حجاج بن محمد، وهو من أثبت الناس في حديث ابن جريج. وهذا الوجه الراجح أبان خطأ رواية جعفر بن عون ومن معه عن ابن جريج، حيث إن ابن جريج دلسه عن ابن عيينة.

فالراجح عن زياد بن سعد الوجه المرسل.

عُقَيْل بن خالد: واختلف عنه على وجهين: موصول من رواية ابن لهيعة، ومرسل من رواية (سلامة، والليث، ويحيى)، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وهذا الحديث من رواية عمرو بن خالد الحراني عنه.

والراجح عنه الرواية المرسلة، فأحد رواثها هو الليث، وهي موافقة تماماً لرواية معمر المرسلة، التي نقل الترمذي عن أهل الحديث أنها وما وافقها هي الراجحة.

يونس بن يزيد: اختلف عنه على وجهين: كلاهما من طريق ابن لهيعة، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، فالموصولة من طريق عمرو بن خالد الحراني، والمرسلة هي الراجحة عنه فهي من طريق ابن وهب.

ابن أخي ابن شهاب: اختلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فقد روى الدراوردي عن ابن أخي ابن شهاب هذا الحديث مرسلاً على خلاف ما رواه سليمان بن داود الهاشمي متصلاً، والدراوردي أثبت من سليمان، ورواية الدراوردي توافق رواية مالك ومن تابعه، أنه مرسل عن ابن شهاب من قوله.

فالراجح عنه المرسل.

قال ابن المبارك: ((الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة: مالك، ومعمر، وابن عيينة، فإذا اجتمع اثنان على قول أخذنا به، وتركنا قول الآخر)). "السنن الكبرى" للنسائي (٢/٤٣٠).

قلت: مالك ومعمر رواه مرسلاً.

بناءً على ما تقدم فالصحيح في هذا الحديث ترجيح الإرسال على الوصل؛ حيث رواه عدد من الرواة المقدمين في الزهري مرسلاً، في حين تفرد ابن عيينة بوصله - ومن رويت عنه موافقته لابن عيينة فإنها لم تثبت عنه - ولا شك أن العدد الكثير أولى بالحفظ.

وتقدم النقل عن العلماء أن الصواب في هذا الحديث أنه مرسل عن الزهري، منهم: ابن المبارك، وأحمد، والترمذي، ونسبه لأهل الحديث كلهم.

وقال الدارقطني في "العلل" (١٢/٢٨٦): ((والصحيح عن الزهري قول من قال: عن سالم،

عن أبيه: أنه كان يمشي، وقد مشى رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر)).

وكل من تكلم في الاختلاف بين طرق الحديث، إنما تحدث عن الاختلاف بين الوصل والإرسال، ولم يجعلوا اختلافه بين الوقف والرفع كما ذكر الخليلي.

وإن كان ثمة اختلاف فيه بين الوقف والرفع فإنما جاء بسبب الإدراج في الحديث من قبل الزهري.

قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٣٣١/١ و ٣٣٢ و ٣٣٦ و ٣٣٧): ((والحديث ليس بمسند، وإنما أدرج فيه ذكر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان.

وذلك أن الزهري كان يرويه عن سالم: أن ابن عمر كان يمشي أمام الجنازة.

ثم يقول الزهري: وقد مشى رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان أمامها.

ميز ذلك معمر بن راشد عن الزهري، وفصل أحد القولين من الآخر.

..... وأما حديث معمر عن الزهري الذي ميزه وبين فيه قول الزهري وإرساله الخبر: فأخبرناه

...، ثم ساق إسناده عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري قال: كان رسول الله ﷺ،

وأبو بكر، وعمر يمشون أمام الجنازة...

قال معمر: وأخبرني الزهري قال: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي بين يدي الجنازة.

ويؤيد رواية معمر، عن الزهري: أن مالك بن أنس روى في "موطئه" هذا الحديث عن

الزهري مرسلاً، عن النبي ﷺ).

وقد اعتذر ابن حجر لابن عيينة في خطئه، وأوضح أن السبب في هذا هي طريقة الزهري

في التحديث؛ يقول ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١١٢/٢): ((وهذا لا ينفي عنه - أي

ابن عيينة - الوهم فإنه ضابط، لأنه سمعه منه - يعني الزهري - عن سالم، عن أبيه، والأمر

كذلك، إلا أن فيه إدراجاً، لعل الزهري أدمجه إذ حدث به ابن عيينة، وفصله لغيره)).

الحكم على الحديث

الصحيح في هذا الحديث أن ما كان عن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فضعيف لإرساله -

فمراسيل الزهري شبه الريح، وهي من أضعف المراسيل كما ذكر ذلك العلماء، "الجرح

والتعديل" (٢٤٦/١) - وأما ما كان عن ابن عمر فصحيح؛ لأن الزهري رواه عن سالم عن

أبيه.

وقد ورد المشي أمام الجنازة عن عدد من الصحابة، قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٥/١٢): ((روي عن ابن عمر وأبي هريرة والحسن بن علي وابن الزبير وأبي أسيد الساعدي وأبي قتادة وعبيد بن عمير وشريح أنهم كانوا يمشون أمام الجنازة، ويأمرون بذلك. وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين وأكثر الحجازيين.

وقال الزهري: المشي خلف الجنازة من خطأ السنة)).

وقد وردت الآثار في المشي أمام الجنازة وخلفها فانظرها في "المصنف" لعبد الرزاق (٣/٤٤٥-٤٤٧)، و"المصنف" لابن أبي شيبة (٣/٢٧٧-٢٨١)، وجميع المرويات ونقدها بتوسع عند ابن عبد البر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٢/٩٤-١٠٢).

(٩) - قال الخليلي^(١): سمعت عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْذِي النيسابوري الثقة الرضا، يقول: سمعت محمد بن يعقوب الأموي، يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل، يقول: قلت لأبي: إن سفيان بن عيينة حدث عن الزهري: عن عروة: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما نفعني مال أحد ما نفعني مال أبي بكر». فأنكره! وقال: من حدثك به؟ قلت: يحيى بن معين، حدثنا عن سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقال يحيى: قال رجل لسفيان: من ذكره؟! قال: وائل.

قال أبي: نرى وائلاً لم يسمع من الزهري، إنما رواه عن ابنه بكر بن وائل، فأنكره أبي أشد الإنكار. وقال: هذا خطأ. ثم حدثنا أبي عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث.

مثل هذا يحمل على خطأ الشيوخ؛ أن وائلاً أخطأ فيه.

وقد روي هذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وحدثني جدي، حدثنا علي بن محمد بن مهرويه، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: ((ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر)).

فأتبعه ابن [أبي] شعبة صديق له؛ فقال: هذا الحديث سمعته من الزهري؟! قال: لا؛ ولكن حدثني به وائل بن داود.

قال يحيى بن معين: ووائل بن داود لم يسمعه من الزهري؛ وإنما سمعه من ابنه بكر بن وائل، وكان بكر قد رأى الزهري. فصار الحديث معلولاً.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال، والتدليس.

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

١. الزهري، عن عروة، عن عائشة. (مسنداً مرفوعاً).
 ٢. الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).
- أما الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن عائشة). مرفوعاً.

فرواه ابن عيينة، واختلف عنه أيضاً على وجهين:

- (١) ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.
- (٢) ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

فأما الرواية الأولى: ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فأخرجها الحميدي في

"مسنده" (ح ٢٥٠) - ومن طريقه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح ٣٠)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٦٢/٣) - وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح ٧٦١)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٦٢/٣) عن هشام بن عبد الملك، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح ١٢٣٠) عن حامد بن يحيى^(١)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح ٢٠١)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٤٩٠٥) عن عمرو بن محمد الناقد، عبد الله بن أحمد في موضع آخر من زوائده على "فضائل الصحابة" (ح ٢٩)، عن محمد بن عباد المكي، وأبو يعلى في موضع آخر من "مسنده" (ح ٤٤١٨)، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن حنبل في "فضائل الصحابة" (ح ٥٨٣) عن إبراهيم، القعني.

جميعهم (الحميدي، وإسحاق بن راهويه، وهشام، وحامد، وعمرو، ومحمد بن عباد،

وإسحاق بن أبي إسرائيل، والقعني) عن ابن عيينة، به.

(١) في المطبوع تكرار في السند، وتصحيف في اسم (حامد بن يحيى) حيث كُتب (خالد بن يحيى).

وقال محمد بن عباد في روايته: حدثنا سفيان، قال: حفظت من الزهري: عن عروة، عن عائشة. فذكره مرفوعاً.

وقال الحميدي: قيل لسفيان: فإن معمرأ يقول: عن سعيد. فقال: ما سمعنا من الزهري إلا: عن عروة، عن عائشة.

وقال إسحاق بن راهويه: ((أخبرنا سفيان (الثوري)^(١) عن الزهري، عن عروة - إن شاء الله^(٢) - عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "ما نفعنا مال، ما نفعنا مال أبي بكر").

وقال الفسوي: ((سمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، قيل له: عن عروة؟ قال: أحسب، قيل له: عن عائشة؟ قال: أظن، ثم قال: سمعته يقول: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. فذكره مرفوعاً)).

وهذه الرواية رواها عن ابن عيينة، غير واحد من أصحابه، وهم: عبد الله بن الزبير الحميدي: ((أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة)). "الجرح والتعديل" (٥٧/٥).

إسحاق بن راهويه: ثقة حافظ، تقدم (ص ١٣٤).

حامد بن يحيى: ((كان ممن أفنى عمره بمجالسة ابن عيينة، وكان من أعلم أهل زمانه بمحدثه)). "الثقات" (٢١٨/٨).

عمرو الناقد: ((ثقة حافظ، وهم في حديث)). "تهذيب التهذيب" (٣٧٨/٤). غير الحديث الذي معنا.

محمد بن عباد المكي: ((صدوق له أوهام)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٨٦).

(١) علق عليه محقق الكتاب، فقال: هكذا جاء في الأصل، وهو خطأ بدون شك، وإنما هو (ابن عيينة) بلا تردد، وزيادة (الثوري) يبدو أنه تصرف من الناسخ، والله أعلم.

قلت: ولا شك أن هذا خطأ بَيِّن حيث أن إسحاق بن راهويه صاحب المسند ولد سنة وفاة الثوري (١٦١هـ) فلا يعقل أن يخبره الثوري بشيء!!، لابد أن يكون ابن عيينة المتوفى سنة (١٩٨هـ) وابن راهويه متوفى سنة (٢٣٨هـ)، ثم إن الثوري لا توجد له رواية عن الزهري.

(٢) هكذا في رواية إسحاق، وأما بقية الروايات فلم ترد فيها هذه العبارة، ويظهر أن عدم الجزم في الرواية ناشئ من أنه وردت رواية عن الزهري قال فيها: إن شاء الله، عن عروة، أو عمرة، قال رسول الله ﷺ، يعني مرسلاً، انظر هذه الرواية في "فضائل الصحابة" لأحمد (ج ٢٤).

إسحاق بن أبي إسرائيل: ((ثقة، تكلم فيه لوفقه في القرآن^(١))). "تقريب التهذيب" (ص ١٠٠).
 هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي: ((إمام حافظ حجة)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٧٣).

عبد الله بن مسلمة القعني: ثقة، من رواة الموطأ المقدمين فيه، تقدم (ص ١٢٨).
 والذي يظهر أن هذه الرواية رواها عن ابن عيينة عدد من حفاظ أصحابه، والمقدمين فيه، فهي رواية محفوظة لابن عيينة.

وأما الرواية الثانية: ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فرواها يحيى بن معين عن ابن عيينة، أخرجهما عبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح ٢٨ و ٣٤) وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٣٤٥/٢)، وخيثمة بن سليمان في "فضائل أبي بكر الصديق" (ص ١٣٠).

قال عبد الله بن أحمد: ((قلت لأبي - رحمه الله - : إن سفيان بن عيينة يحدث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما نفعني مال، ما نفعني مال أبي بكر»)).
 فأنكره، وقال: من حدثك به؟ قلت: حدثنا يحيى بن معين قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. قال يحيى: فقال رجل لسفيان: من ذكره؟ قال: وائل. فقال أبي: نرى وائل لم يسمع من الزهري، إنما روى وائل عن ابنه. وقال: هذا خطأ)).

قال الخليلي معلقاً على كلام الإمام أحمد: ((مثل هذا يحمل على خطأ الشيخ؛ أن وائلاً أخطأ فيه)).

وقال خيثمة: ((قال يحيى - أي ابن معين - : وائل بن داود لم يسمع من الزهري، وإنما سمع من ابنه بكر بن وائل، وبكر قد رأى الزهري)).

وقد عقّب الخليلي على كلام ابن معين بقوله: ((فصار الحديث معلولاً)).

قلت: فأصبحت الرواية المقابلة ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة هي المحفوظة، والله أعلم.

(١) أي يقول: (القرآن كلام الله)، ويقف، فيتوقف عن القول بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق. لكن قال مصعب الزبيري: ناظرته فقال: لم أقل على الشك - يريد الشك في كون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق - ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي.

ويبدو أن كلتا الروایتين مسموعتان عن ابن عيينة، وأنه حدّث بالحديث مرة بواسطة بكر، عن وائل، عن الزهري، ومرة عن الزهري مباشرة بلا واسطة؛ لأن ابن عيينة صرّح في بعض الروايات أنه حفظ من الزهري، يعني: بدون واسطة، فيكون من باب المزيد في متصل الأسانيد. قال الدارقطني في "العلل" (١١٧/١٤) أن هذا الوجه: الزهري، عن عروة عن عائشة محفوظ للزهري.

وأما الوجه الثاني: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ). (مرسلاً).
فرواه معمر، وإسحاق بن راشد.

فأما حديث معمر: فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ٢٠٣٩٧) - ومن طريقه أحمد في "العلل" برواية ابنه عبد الله (٣٤٥/٢)، وفي "فضائل الصحابة" (ح ٣٥)، مختصراً، وخيشمة بن سليمان في "فضائل أبي بكر الصديق" (ص ١٣٠).

وأما حديث إسحاق بن راشد: فأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح ٣٦). من طريق موسى بن أعين، قال: حدثنا إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، به بمثله، وزاد: ومنه أعتق بلالاً.

قال عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مال رجل من المسلمين أنفع لي من مال أبي بكر».

قال: وكان رسول الله ﷺ يقضي في مال أبي بكر، كما يقضي في مال نفسه.

وهذا الوجه يرويه عن الزهري راويان، هما:

معمر: ثقة، إلا في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة، من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، تقدم (ص ١١٨).

وإسحاق بن راشد الجزري: ثقة في غير الزهري، تقدم (ص ١٤٧).

قلت: وإسحاق الجزري ثقة في غير الزهري، لأنه يهتم فيه، غير أنه تُوبع على روايته هذه من ثقة في الزهري وهو معمر.

وقد حكم الدارقطني في "العلل" (١١٧/١٤) على هذا الوجه (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ)، بأنه محفوظ عن الزهري، مع كونه مرسلاً.

الخلاصة

يتضح مما تقدم أن كلا الوجهين محفوظان عن الزهري.

وأما ما تقدم من الاختلاف الذي حصل على ابن عيينة، فهو اختلاف ظاهري، غير مؤثر في رجحان الوجه الأول؛ إذ تقدم أنه يروي الحديث مرة عن الزهري مباشرة، ومرة بواسطة. ولذلك حكم الدارقطني على كلا الوجهين بأنهما محفوظان، فقال في "العلل" (١٤/١١٧): ((قال عمرو الناقد، ومحمد بن الصباح وغيرهما كذلك: عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقال معمر: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مراسلاً، وكلاهما محفوظان عن الزهري)).

الحكم على الحديث^(١)

الحديث من وجهه الأول: صحيح الإسناد، خاصة من رواية ابن عيينة، عن الزهري مباشرة. أما من وجهه الثاني: فهو ضعيف لإرساله.

غير أن له شاهداً موصولاً من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، كما أشار إلى ذلك الخليلي.

أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٥٣/٢)، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نفعتي مال قط، ما نفعتي مال أبي بكر». فبكى أبو بكر، وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله؟

ومن طريق أبي معاوية أخرجه النسائي في "الكبرى" (ح ٨١١٠)، وابن ماجه في "المقدمة" (ح ٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٦٨٥٨).

قال البوصيري في "زوائد ابن ماجه": ((إسناده إلى أبي هريرة فيه مقال، لأن سليمان بن مهران الأعمش^(٢) يدلّس، وكذلك أبو معاوية^(٣)؛ إلا أنه صرح بالتحديث فزال التدليس، وباقى

(١) ينظر كتاب "مرويات الإمام الزهري للمعلة" (١/٥١١-٥١٨).

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش. ((ثقة حافظ عارف بالقراءات وورع، لكنه يدلّس)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٥٤).

(٣) هو محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي. عمي وهو صغير، ((ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٧٥). وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين: ((من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير)). "تهذيب الكمال" (٢٥/١٢٩).

رجاله ثقات)).

وتعقبه أحمد شاكر في تحقيقه لـ "مسند أحمد" (٨٣/١٣) بقوله: ((وهذا تعليل منه غير جيد، ولا سديد، فإنه - كما قال - قد صرح أبو معاوية، والأعمش بالتحديث في رواية ابن ماجه^(١)، فلم يبق موضع للكلام، ولا يسمى هذا الإسناد - حينئذ - بأن فيه (مقلاً)، ثم إن رواية معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، صحيحة على شرط الشيخين. والصحيحان رويا الكثير بهذا الإسناد)).

فعلى كلام أحمد شاكر فإن عننة الأعمش غير قاذحة، ورجال أحمد ثقات، فيكون بهذا الإسناد صحيحاً.

وعليه يمكن القول بأن الحديث من وجهه الثاني (المرسل) يرتقي بهذا الشاهد إلى الصحيح لغيره، والله أعلم.

(١) كذا قال، ولم أجد في المطبوع من "سنن ابن ماجه" سوى تصريح أبي معاوية بالتحديث، وأما الأعمش فقد روى الحديث بالعننة.

(١٠) - قال الخليلي^(١): حديث بَقِيَّة^(٢)، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ: «انتظار الفرج عبادة».

لم يروه غير بقية، وأسنده ابن سلمة^(٣)، عنه، ورواه أبو حاتم، عن نعيم بن حماد^(٤)، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلًا. وهو أشبه.

(١) "الإرشاد" (٤٥١/١).

(٢) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز، أبو محمد الحميري، الكلاعي، ثم الميمتي الحمصي. قال ابن المبارك: «(بقية كان صدوقًا، لكنه يكتب عن أئبل وأدبر)». وقال أحمد بن حنبل: «(توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن الجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى)». وقال أبو مسهر الغساني: «(أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية)». وقال أبو زرعة: «(بقية عجب، إذا روى عن الثقات، فهو ثقة، ويحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضيئون)». وقال أيضاً: «(ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق)». «(الجرح والتعديل" (٤٣٤/٢)». وقال النسائي: «(إذا قال: حدثنا، وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدري عن أحده)». «(تاريخ بغداد" (١٢٣/٧)». وقال ابن عدي: «(بخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فإنه ثبت، وإذا روى عن غيرهم، خلط، وإذا روى عن المجهولين، فالعهدة منهم لا منه، وهو صاحب حديث، يروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية)». «(الكامل في الضعفاء" (٤٤١/١ ٤٤٣/٢)». وقال ابن حبان: «(سمع بقية من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. وقال مرة أخرى: دخلت حمص، وأكبر هي شأن بقية، فتنبت حديثه، وكتب النسخ على الوجه، وتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيت ثقة، مأموماً، ولكنه كان مدلساً، يدلس على عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك، ما أخذه عن مثل مجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميمتي وأشباههم، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء عنهم، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط)». «(المجروحين" (٢٠٠/١).

(٣) هو سليمان بن سلمة الخثاري أبو أيوب الحمصي ابن أخي عبد الله بن عبد الجبار الخثاري. قال ابن أبي حاتم: «(سمع منه أبي ولم يحدث عنه. وسألته عنه فقال: متروك الحديث، لا يشتغل به، فذكرت ذلك لابن الجنيدي فقال: صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا)». «(الجرح والتعديل" (١٢١/٤)». وقال النسائي: «(ليس بشيء)». «(الضعفاء والمتروكين" (ص ١٨٦)». وقال ابن عدي: «(له أحاديث منكورة)». «(الكامل" (٢٩٣/٣)». وقال الأزدي: «(معروف بالكذب)». «(الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (٢٠/٢).

(٤) هو نعيم بن حماد بن معاوية الخزازي أبو عبد الله المروزي. قال أحمد بن ثابت أبو يحيى: سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان: «(نعيم بن حماد معروف بالطلب)». ثم ذمه يحيى فقال: «(إنه يروي عن غير الثقات)». «(الكامل في ضعفاء الرجال" (١٦٧/١)». وقال أبو زرعة الدمشقي: «(يصل أحاديث يوقفها الناس)». «(تهذيب الكمال" (٤٦٦/٢٩)». وقال ابن حجر: «(صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض...، وقد تبع ابن عدي ما أخطأ فيه

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال، والمتفرد.

هذا الحديث تفرد به بقية بن الوليد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان بن سلمة الخبائري، عن بَقِيَّة، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ) مسنداً.

الوجه الثاني: (نعيم بن حماد، عن بَقِيَّة، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ) مراسلاً.

فأما الوجه الأول: فتفرد به الخبائري: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٦٢٩٧) - إلا أنه أسنده عن أبي أيوب سليمان بن شرحبيل، عن بَقِيَّة بن الوليد، به - وابن عدي في "الكامل" (٢/٧٦ و ٣/٢٩٣)، والتنوخي في "الفرج بعد الشدة" (ص ١١)، والدارقطني في "العلل" (١٢/١٨١)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٢٨٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح ٩٥٣٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/١٥٥).

ورواية البزار خطأ بَيِّن؛ فقد أجمع النقاد على أن المتفرد به سليمان بن سلمة الخبائري، عن بَقِيَّة المتفرد به كذلك عن مالك، ولذا قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/٢٢٢): ((رواه البزار، وفيه من لم أعرفه)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن مالك إلا برواية بَقِيَّة عنه، ولعل بَقِيَّة أن يكون حدثه رجل غير ثقة عن مالك، فترك الرجل ورواه عن مالك، ولم يقل: حدثنا مالك. والحديث لا يعرف إلا عن غير مالك، عن الزهري، عن أنس)).

وقال ابن عدي: ((وهذا حديث باطل عن مالك بهذا الإسناد، لا يروي عنه غير بَقِيَّة)). وقال أيضاً: ((والحديث الثاني عن بَقِيَّة عن مالك لا أعلم يرويه عن بَقِيَّة غير سليمان، وهو منكر من حديث مالك)).

وقال الدارقطني: ((ولا يصح هذا عن مالك بوجه)).

وقال القضاعي: ((لم يروه عن مالك متصلاً إلا بَقِيَّة)).

وقال المناوي: ((وفيه مجاهيل، وهو غير ثابت)).

وقال الخطيب: ((أخبرنا علي بن أبي علي المعدل قال نبأنا أبو الفرج محمد بن جعفر بن الحسن ابن سليمان بن علي صاحب المصلى من حفظه قال نبأنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال نبأنا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي قال نبأنا مالك بن أنس عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ قال: «انتظار الفرج عبادة».

قال الشيخ أبو بكر: وهم هذا الشيخ على الباغندي وعلى من فوقه في هذا الحديث وهما قبيحا؛ لأنه لا يعرف إلا من رواية سليمان بن سلمة الخبائري عن بقية بن الوليد عن مالك)). ثم رواه الخطيب من طريق أبي بكر الواسطي، عن سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية بن الوليد، به ثم قال: ((قال أبو بكر - أي الواسطي - أنكرته عليه أشد الإنكار وقلت: ليس من هذا شيء البتة. وكان أمر سليمان هذا شيئا عجيبا الله أعلم به. وقد رواه شيخ كذاب كان بعسكر مكرم عن عيسى بن أحمد العسقلاني عن بقية وأفحش في الجرأة على ذلك؛ لأنه معروف أن الخبائري تفرد به والله أعلم)).

وقال الذهبي في "السير" (٥٢٦/٨): ((وهذا باطل، ما رواه مالك بل ولا بقية، بل المتهم به سليمان)).

وأما الوجه الثاني: فأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٥٣٣)، قال: ((أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، أنا عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، نا أبو حاتم الرازي، نا نعيم بن حماد، نا بقية، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ: «انتظار الفرج من الله عز وجل عبادة»)). ثم قال: ((هذا مرسل)).

وأسنده البيهقي (ح ٩٥٣٤) ثم قال: ((أسنده سليمان بن سلمة الخبائري، والأول بالإرسال أولى)).

قال الدارقطني في "العلل" (١٨١/١٢): ((ولا يصح هذا عن مالك بوجه)).

الخلاصة

الحديث تفرد به بقية بن الوليد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن

النبي ﷺ) مسنداً.

الوجه الثاني: (نعيم بن حماد، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ) مرسلاً.
وكلا الوجهين لا يثبتان عن مالك.

ولعله كما قال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن مالك إلا برواية بقية عنه، ولعل بقية أن يكون حدثه رجل غير ثقة عن مالك، فترك الرجل ورواه عن مالك، ولم يقل: حدثنا مالك. والحديث لا يعرف إلا عن غير مالك، عن الزهري، عن أنس)).

الحكم على الحديث

هذا حديث لا يثبت، وهو باطل عن مالك، لا يصح عنه بوجه.

(١١) - قال الخليلي^(١): حدثني عبد الرحمن بن خيران الشيباني، وعمر بن إبراهيم المقرئ قالوا: حدثنا الحسين بن إسماعيل الضبي، حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة».

لم يقل عن حذيفة: غير جرير بن عبد الحميد، عن منصور.
وقال ابن معين: أخطأ جرير بقوله: عن حذيفة، وإنما الصحيح: ما رواه زهير وسفيان، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف في تسمية المبهم، والاختلاف في الوصل والإرسال.
هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: (منصور، عن ربعي بن حراش، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ).

رواه عنه: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وعبيدة بن حميد التيمي، وأبو الأحوص.
الثوري: ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص ١٥٢).
أخرج رواية الثوري عبد الرزاق في "المصنف" (ح ٧٣٣٧)، وأحمد في "المسند" (ح ١٨٨٢٥)، والبخاري في "مسنده" (ح ٢٨٥٦)، والنسائي (ح ٢١٢٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح ٣٧٧٠)، والدارقطني في "السنن" (ح ٢١٧٠ و ٢١٧١).
وأبو الأحوص^(٢) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٩١١٣).
زهير بن معاوية ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص ٢١٨). أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٢٥٤٦).

(١) "الإرشاد" (٥٣٧/٢).

(٢) هو سلام بن سليم، أبو الأحوص الحنفي، قال ابن معين، وأبو زرعة: ((ثقة))، وزاد ابن معين: ((متقن)). "الجرح والتعديل" (٢٥٩/٤). وقال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص ١٧٢): ((من الأثبات في الروايات)).

وعُبَيْدَةُ بن حَمِيد ((صَدُوقٌ رَمَا أَخْطَأَ)). "التقريب" (ص ٣٧٩). أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح ٢١٦٩).

أربعتهم (الثوري، وزهير، وأبو الأحوص، وعبيدة) عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ إِلَّا أَنْ تَرَوْا الْهَلَالَ، أَوْ تَكْمَلُوا الْعِدَّةَ، وَلَا تَقْطُرُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، أَوْ تَكْمَلُوا الْعِدَّةَ». هذا لفظ ابن أبي شيبَةَ.

وخالفهم جرير بن عبد الحميد^(١) فتفرد بروايته عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: أخرج حديثه أبو داود (ح ٢٣٢٨) - ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (ح ٨٢٠٤) - والبخاري في "مسنده" (ح ٢٨٥٥) والنسائي (ح ٢١٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح ١٩١١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح ٣٧٦٨ و ٣٧٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٣٤٥٨)، والخليلي.

قال أبو داود: ((رواه سفيان وغيره عن منصور عن ربعي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لم يُسَمَّ حذيفة)).

وقال البخاري: ((ولا نعلم أحداً قال فيه: عن حذيفة إلا جرير)).

ونقل الخليلي عن ابن معين قوله: ((أخطأ جرير بقوله: عن حذيفة، وإنما الصحيح: ما رواه زهير وسفيان، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ)).

وقال البيهقي: ((وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة فيه، وهو ثقة حجة)).

وقال ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (٢/٧٥): ((أحمد ضَعَّفَ حديث حذيفة، وقال: ليس ذكر حذيفة فيه بمحفوظ)).

وعَقَّبَ عليه ابن عبد الهادي في "تنقيح تحقيق أحاديث التعليق" (٣/٢٠٦) بقوله: ((وقول المؤلف: (أَنَّ أَحْمَدَ ضَعَّفَ حَدِيثَ حَذِيفَةَ) وَهُمْ مِنْهُ، فَإِنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الصَّحِيحَ قَوْلَ مَنْ

(١) هو جرير بن عبد الحميد الضبي، قال الدارقطني: ((أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي)). "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/٢٧٣). وقال ابن حجر ((ثقة صحيح الكتاب)). "التقريب" (ص ١٣٩).

قال: عن رجلٍ من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وأنَّ تسمية حذيفة وهم من جرير؛ فظنَّ المؤلف أنَّ هذا تضعيفٌ من أحمد للحديث وأنه مرسل، وليس هو بمرسل، بل متصل: إمَّا عن حذيفة، وإمَّا عن رجلٍ من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ؛ وجهالة الصَّحابي غير قاذحةٍ في صحة الحديث)).

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٢٨/٣): ((قال النسائي (لعله في الكبرى): لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال في هذا الحديث: عن حذيفة غير جرير)). قلت: ولم أجده في "الكبرى".

قلت: هو كما قال ابن عبد الهادي؛ وخطأ جرير في تسمية حذيفة لا يضعف الحديث. فهذا الوجه محفوظ لمنصور، فهو من رواية ثقات أصحابه.

الوجه الثاني: (منصور، عن ربي بن حراش، قال: قال رسول الله ﷺ) مرسل.

تفرد بروايته الحجاج بن أرتاة، وهو ((ضعيفٌ لا تقوم به حجة)). نسب هذا القول للنسائي في "السنن الكبرى" المزي في "تحفة الأشراف" (٢٨/٣) ولم أجده في الكبرى. حديث الحجاج: أخرجه النسائي (ح ٢١٢٨)، وفي "الكبرى" (ح ٢٤٣٨)، والدارقطني في "السنن" (ح ٢١٦٥).

وهذا الوجه غير محفوظ؛ فراويه الحجاج ضعيف.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عنه على وجهين:

فرواه عنه المقدم من أصحابه وهو سفيان الثوري.

وخالفه أيضاً ثقة وهو جرير بن عبد الحميد الضبي، وكلاهما من أثبت أصحاب منصور، ولكن عند الاختلاف يقدم الثوري، فلذا رجح الإمام أحمد رواية الثوري بقرينة الأحفظ، ثم انضم إلى الثوري الثقات: زهير بن معاوية، وعبيدة بن حميد التيمي، وأبو الأحوص سلام بن سليم، فحكم الإمام أحمد، وابن معين بخطأ رواية جرير لمخالفته عدداً من الرواة، فقدم رواية الأكثر عدداً.

فلذا يرجح هذا الوجه بقرينتي الأحفظ، والأكثر.

وأحمد وابن معين حينما حكما بخطأ جرير إنما أرادا أن الصحيح قول من قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وإن تسمية حذيفة وهم من جرير، وليس هذا تضعيفاً للحديث، وجهالة الصحابة غير قاذحة في صحة الحديث، فالحديث صحيح، ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح.

ورواه الحجاج بن أرطاة، فأرسله عن منصور، عن ربي بن حراش، وحجاج ضعيف لا تقوم به حجة.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح، ورواه إسناده ابن أبي شيبة^(١) ثقات محتج بهم في الصحيح.

(١) أبو الأحوص تقدم توثيقه قريباً، ومنصور بن المعتمر ((ثقة ثبت، وكان لا يدلّس)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٤٧).

وربي بن حراش ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٠٥).

(١٢)- قال الخليلي^(١): حدثنا محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثني أبي، حدثنا محمد بن صالح الأشج الهمداني، حدثنا عبد الصمد بن حسان^(٢)، حدثنا سفيان الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لم ير للمتحابين مثل النكاح».

هذا جوده عبد الصمد، والمؤمل بن إسماعيل^(٣)، عن سفيان. ورواه غيرهما عن سفيان، عن طاووس مرسلًا، ورواه محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم مجودًا.

وقال الخليلي^(٤): عبد الصمد بن حسان المؤرّوذي^(٥): كان أكثر مقامه ببلخ، مشهور سمع الثوري وإسرائيل، صدوق سمع منه البخاري وأبو حاتم ومحمد بن أشرس النيسابوري ومحمد بن عمران الهمداني ومحمد بن إسماعيل السلمي البغدادي وأقراهم. قال البخاري: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، ويتفرد بأحاديث. حدثني محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عمران بن حبيب الهمداني، حدثنا عبد الصمد بن حسان، حدثنا سفيان الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لم ير للمتحابين مثل النكاح».

(١) "الإرشاد" (١٥٣/٢).

(٢) هو عبد الصمد بن حسان المروزي ويقال المروودي. قال ابن سعد: ((كان قاضيا بخراسان ونيسابور وهرّة، وكان ثقة)). "الطبقات الكبرى" (٣٧٥/٧). ولم يصح أن أحمد بن حنبل تركه. "تعجيل المنفعة" (٨١٩/١). وقال البخاري: ((كتب عنه وهو مقارب)). وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث، صدوق)). "الجرح والتعديل" (٥١/٦). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٥/٨). وقال الخليلي: ((صدوق)) وذكر تفردة ببعض الأحاديث. "الإرشاد" (٩٦٤/٣). وقال الذهبي: ((صدوق إن شاء الله)). "ميزان الاعتدال" (٦٢٠/٢).

(٣) هو مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن مولى آل عمر بن الخطاب. وثقه ابن معين. وقال البخاري: ((منكر الحديث)). "ميزان الاعتدال" (٢٢٨/٤). وقال أبو زرعة: ((في حديثه خطأ كثير)). وقال أبو حاتم: ((صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه)). "الجرح والتعديل" (٣٧٤/٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٧/٩). وقال: ((ربما أخطأ)).

(٤) "الإرشاد" (٩٦٤/٣).

(٥) ((هذه النسبة إلى مرو الروذ، ويقال المروزي أيضاً، وهي مدينة حسنة مبنية على نهر وهي من أشهر مدن خراسان)). "اللباب في تهذيب الأنساب" (١٩٨/٣). ((والمرء بالفارسية المرح، والروذ الوادي، فمعناه وادي المرح؛ لأن إضافتهم مقلوبة، أو مرج الوادي على الإضافة الصحيحة)). "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع" (١٢١٦/٤).

هذا أسنده عبد الصمد ومؤمل بن إسماعيل وغيرهما، رواه سفيان عن إبراهيم عن طاوس مرسلًا.

ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم مسندًا كرواية عبد الصمد ومؤمل عن سفيان. وقرأت على عبد الله بن محمد بن روزبة الكسروي بمهذان، حدثنا سعيد بن زيد بن خالد مولى بني هاشم بحمص حدثنا محمد بن عوف الحمصي، حدثنا مؤمل بن إسماعيل، حدثنا سفيان مثل حديث عبد الصمد سواء.

الدراسة والتخريج

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث له مداران:

الأول: طاووس بن كيسان.

والثاني: إبراهيم بن ميسرة.

أما المدار الأول (طاووس بن كيسان) فقد رُوي الحديث عنه من طريقين:

سليمان الأحول أو عمرو بن دينار، وإبراهيم بن ميسرة، واختلف عنه وعن من هو دونه. فأما الحديث عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس متصلًا: فأخرجه الطبراني في "الكبير" (ح ١٠٨٩٥) وابن منده في "الأمالي" - كما في "السلسلة الصحيحة" (١٩٧/٢) للألباني -، وفي السلسلة: ((سليمان الأحول وعمرو بن دينار)). كلاهما (الطبراني، وابن منده) من طريق إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار به.

وإبراهيم بن يزيد هو (الخُوزي)؛ كما ذكر الألباني، وهو ((متروك)). "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص ١٤٧).

فهذا الوجه منكّر لا يصح.

وأما الحديث عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس؛ فقد اختلف فيه على إبراهيم وعلى بعض الرواة عنه على وجهي الوصل والإرسال.

فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري، واختلف عنهما وصلًا وإرسالًا، ومعمر، وابن جريج روياه مرسلًا، ورواه محمد بن مسلم الطائفي موصولًا.

الوجه الأول: (إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ) متصلاً.
فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري، واختلف عنهما وصلاً وإرسالاً،
ومحمد بن مسلم الطائفي، وعثمان بن الأسود المكي.

فأولاً/ روى هذا الحديث سفيان بن عيينة؛ واختلف عليه على وجهين:

١/ (ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس) مرسلًا.

وقد أخرج هذا الوجه عن ابن عيينة سعيد بن منصور في "سننه" (ح ٤٩٢)، وأحمد في
"أحكام النساء" (ح ١٠٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٣٤/٤) من طريق الحميدي، وأبو يعلى
في "مسنده" (ح ٢٧٤٧) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

أربعتهم (سعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، والحميدي، وأبو خيثمة) عن سفيان بن عيينة
به.

وقال العقيلي عقب تخريجه للحديث موصولاً من طريق محمد بن مسلم الطائفي ثم مرسلًا
عن ابن عيينة: ((وهذا أولى)) يعني المرسل، فحكم بترجيح المرسل.

٢/ (ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله) مرفوعاً.

وخالف هؤلاء الأئمة الحفاظ الأربعة أحمد بن حرب الطائي فزاد عمرو بن دينار في
الإسناد، وجعله من مسند جابر عليه السلام وروى الحديث عن ابن عيينة موصولاً؛ والحفوظ عنه
الإرسال.

أخرج حديثه ابن شاذان في "المشيخة الصغرى" (ح ٦٠) - ومن طريقه الخطيب في "المتفق
والمفتقر" (٢٢/١) - وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص ٥١١) عن أبي الفوارس عن حبان بن
بشر عن أحمد بن حرب الطائي عن ابن عيينة به.

قال الخطيب: ((هذا غريب من حديث عمرو بن دينار عن جابر، ومن حديث ابن عيينة
عن عمرو، ولا أعلم رواه إلا أحمد بن حرب من هذا الطريق إن كان محفوظاً عنه)).

وأحمد بن حرب الطائي: قال عنه الذهبي في "الكاشف" (١٩٢/١): ((صدوق)).

وحبان بن بشر: ترجمه الخطيب البغدادي في "المتفق والمفتقر" (٢١/١) ولم يحك فيه جرحاً
ولا تعديلاً.

وأما أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبد الله؛ فقد ذكر الشيخ الألباني في "السلسلة

الصحيحة" (١٩٧/٢) أنه لم يجد له ترجمة فيما بين يديه من المراجع.

قلت: هو من شيوخ ابن شاذان وقد قال عنه: ((حدثني أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبدالله مُحْتَسِبُ الْمُصَيِّصَةِ من حفظه)). "مشيخة ابن شاذان الصغرى" (ص ٤٠). وهذا في حد ذاته كالترجمة له.

فهذا الوجه شاذ عن ابن عيينة، ويبدو أن هذا الشذوذ من دون أحمد بن حرب ممن لم تعرف حالهم.

فالوجه الراجح عن ابن عيينة هو المرسل.

وثانياً/ رواه الثوري؛ واختلف عليه على وجهين:

١/ (الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس) مرفوعاً.

أخرجه عن الثوري الخليلي، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ح ١٩٥)، وأبو القاسم المهرواني في "الفوائد المنتخبة" (ح ١٦٥)، جميعهم من طريق محمد بن صالح الأشج. ونقل المهرواني عن الخطيب قوله: ((لم يرو هذا الحديث كذا موصولاً عن سفيان الثوري إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل ورواه غيرها عن سفيان مرسلًا، ولم يذكر ابن عباس في إسناده وهو الصواب، والله أعلم)).

كما أخرجه الخليلي مرة أخرى من طريق محمد بن عمران بن حبيب، ينظر حديث الدراسة.

كلاهما (محمد بن صالح، ومحمد بن عمران) عن عبد الصمد بن حسان عن الثوري به.

وذكر الخليلي وأبو القاسم المهرواني أن مؤمل بن إسماعيل قد تابع عبد الصمد على ذلك.

وقد أسند الخليلي طريق مؤمل، كما تقدم في حديث الدراسة.

ومؤمل بن إسماعيل صدوق، كثير الخطأ، وعبد الصمد صدوق له أفراد.

٢/ (الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس) مرسلًا.

وهذا الوجه ذكره:

- الخليلي؛ فقال - بعد الإشارة إلى رواية عبد الصمد ومؤمل عن الثوري-: ((وغيرهما

رواه عن الثوري عن إبراهيم عن طاووس مرسلًا)).

- والخطيب كما نقل عنه أبو القاسم المهرواني قوله: ((لم يرو هذا الحديث كذا موصولاً

عن سفيان الثوري إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل.

ورواه غيرهما عن سفيان مرسلًا ولم يذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب)). ولم أقف على من أخرج هذا الوجه.

مما تقدم يتبين أن الوجه الراجح عن الثوري هي رواية الإرسال، لأسباب منها:

- ١- جزم الحافظ أبي بكر الخطيب بصحة رواية الإرسال عن الثوري.
- ٢- أن رواية الوصل ليسوا من أصحاب الثوري المتبئين، فمؤمل بن إسماعيل صدوق، كثير الخطأ، وعبد الصمد صدوق له أفراد.
- وثالثاً/ رواه محمد بن مسلم الطائفي موصولاً، أخرج حديثه ابن ماجه (ح١٨٤٧)، وأبو زرعة الدمشقي في "الفوائد المنتخبة" (ح٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٣٤/٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٥١٠)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢٥٣/٢) - والطبراني في "الكبير" (ح١١٠٠٩) وفي "الأوسط" (ح٣١٧٧)، والحاكم في "المستدرک" (ح٢٦٧٧)، وتمام في "فوائده" (ح٨١٦-٨١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٣٨٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨٤/٥٤) و(٤٦٠/٦١) و(٧١/٦٥) - (٧٢)، والضياء في "المختارة" (٥٢/١١-٥٤).

جميعهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، به، موصولاً.

ومحمد بن مسلم الطائفي، ضعفه الإمام أحمد. "الجرح والتعديل" (٧٧/٨).

قال البوصيري في "الزوائد": ((إسناده صحيح ورجاله ثقات)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه؛ لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن عباس)).

قلت: (كذا قال الحاكم "أوقفاه...")؛ ولعلَّ صواب العبارة: أرسلاه عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن عباس).

وتقدم ترجيح العقيلي للوجه المرسل.

ورابعاً/ وصله عثمان بن الأسود المكي، كما في "أطراف الأفراد والغرائب" (١٩٤/٣) من

طريق يزيد بن مروان عن عمر بن هارون عن عثمان بن الأسود عن إبراهيم به.

وهذا الإسناد لا يصح؛ فإن فيه عمر بن هارون البلخي ((متروك))، ونسبه ابن معين

للكذب. "الجرح والتعديل" (١٤٠/٦).

والوجه الثاني: (إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن النبي ﷺ) مرسلًا.
 فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري واختلف عنهما وصلاً وإرسالاً،
 والراجح عنهما الإرسال، ومعمر، وابن جريج.
 وأما معمر بن راشد، فرواه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح ١٠٣٧٧) عن إبراهيم بن
 ميسرة به.

وابن جريج، رواه عنه عبد الرزاق في الموطن السابق مقروناً بمعمر، وابن أبي شيبة في
 "مصنفه" (ح ١٦١٦٣)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٢٣٠)، وقال "((هذا مرسل))".
 وهذا الوجه عن إبراهيم هو الصواب.

الخلاصة

طرق هذا الحديث ترجع إلى مدارين:
 الأول: طاووس بن كيسان.
 والثاني: إبراهيم بن ميسرة.
 أما المدار الأول (طاووس بن كيسان) فقد روي الحديث عنه من طريقين:
 أحدهما/ سليمان الأحول أو عمرو بن دينار.
 وثانيهما/ إبراهيم بن ميسرة.
 فأما الطريق الأولى فمنكرة؛ لا تصح عن الأحول ولا عن عمرو بن دينار، فهي من رواية
 إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك.
 وأما الطريق الثانية؛ فهي طريق ثابتة إلى إبراهيم بن ميسرة؛ وإن كان اختلف عليه، وعلى
 من دونه في وصل الحديث وإرساله.
 فرواه عن إبراهيم:
 ابن عيينة، واختلف عنه، فالراجح عنه الإرسال، وأما رواية الوصل عنه فهي واضحة
 الشذوذ.

كما رواه عنه الثوري واختلف عنه ورواية الإرسال عنه أقوى.
 ومحمد بن مسلم الطائفي روى الحديث عن إبراهيم موصولاً ولم يختلف عليه فيه، إلا أن
 محمداً فيه ضعف، ولا يقاس بالأئمة الذين أرسلوا الحديث عن إبراهيم.

ورواية عثمان بن الأسود الموصولة لا أصل لها.

ومعمر وابن جريج رويا هذا الحديث عن إبراهيم عن طاووس مرسلًا، ولم يُتَّكَلَفَ عليهما في ذلك.

وبخلاصة هذا كله يتبين أنَّ الحديث مرسل، وأن رواية الوصل شاذة. ورجح إرساله عدد من العلماء كالعقيلي، والخطيب، والبيهقي، وهو ما يظهر من كلام الخليلي.

وقد أشار إلى إعلاله من قبل البخاري ومسلم، الحاكم في مستدركه لما أخرجه.

الحكم على الحديث

الحديث مرسل، ولم أجد له ما يقويه، فيبقى الحديث على ضعفه.

(١٣) - قال الخليلي^(١): حدثني أبي^(٢)، وجدي^(٣) في جماعة قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، حدثنا يحيى بن عبدك، حدثنا عبد الله بن الجراح القُهْشْتَانِي^(٤)، حدثنا أبو عامر العقدي^(٥)، حدثنا سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها، إلا ما كان لله تعالى».

لم يستند عن سفيان إلا أبو عامر، وعنه ابن الجراح، وهو ثقة.

ورواه غيره عن سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ مرسلًا.

ورواه مهرا بن أبي عمر^(٦)، عن سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(١) "الإرشاد" (٧١١/٢).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٤) هو عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي أبو محمد القُهْشْتَانِي. قال ابن عدي وأبو زرعة: ((صدوق)). وقال أبو حاتم: ((كان كثير الخطأ، ومجمل الصدق)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٣٣/٣)، و"الجرح والتعديل" (٢٧/٥). وقال النسائي: ((ثقة)). "تهذيب التهذيب" (١٤٨/٥). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٥٦/٨). وقال: ((مستقيم الحديث)). وقال الحاكم: ((محدث كبير، سكن نيسابور وبها انتشر علمه)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

(٥) هو عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي. قال سليمان بن داود القزاز: سألت أحمد بن حنبل قلت: أريد البصرة عن أكتب؟ قال: ((أكتب عن أبي عامر العقدي ووهب بن جرير)). "الجرح والتعديل" (٣٥٩/٥). وقال ابن معين، والعجلي، وابن شاهين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (ص ١٣٧)، "معرفة الثقات" (١٠٣/٢)، "تاريخ أسماء الثقات" (ص ١٥٨). وقال أبو حاتم: ((صدوق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٦) هو مهرا بن أبي عمر الرازي. قال يحيى بن معين: ((كان شيخا مسلما أكتب عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان)). وقال أيضاً: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٣٠١/٨). وقال البخاري: ((في حديثه اضطراب)). "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٧). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). "تهذيب التهذيب" (٢٩١/١٠). وقال أبو حاتم: ((ثقة صالح الحديث)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الحاكم أبو أحمد: ((ليس بالمتين عندهم)). وقال الساجي: ((في حديثه اضطراب، وهو من أكثر أصحاب الثوري عنه رواية)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب". وقال العجلي: ((روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها)). "الضعفاء الكبير" (٢٢٩/٤). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٢٣/٧). وقال: ((يخطئ ويغرب)). وروى له ابن عدي أحاديث من رواية محمد بن حيد عنه ثم قال: ((كل هذه الأحاديث عن مهرا إلا القليل يرويه عن مهرا بن محمد بن حيد، وابن حيد له شغل في نفسه مما رواه عن الناس، ومهرا خير منه)). "الكامل" (٤٦٢/٦). وقال الدارقطني: ((لا بأس به)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

الوجه الثاني: (سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

الوجه الثالث: (سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ). مرسلاً.

أما الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

فتفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري.

وتفرد به عبد الله بن الجراح عن أبي عامر العقدي: أخرج حديثه أبو سعيد ابن الأعرابي في "المعجم" (ح ٩٥٠ و ١٠٣٧)، وفي "الزهد" (ح ٦٥) عن إبراهيم بن الوليد، وأبو نعيم في "الحلية" (١٥٧/٣) و (٩٠/٧)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (ح ٢٥٤) من طريق محمد بن أيوب، والبيهقي أيضاً من طريق أحمد بن عبيد، والبيهقي في "الشعب" (ح ١٠٥١٢) من طريق إسماعيل بن إسحاق، والخليلي، والرافعي في "أخبار قزوين" (١٤١/٣) من طريق يحيى بن عبدك، وعلقه الرافعي في الموضوع السابق عن يحيى بن الأعظم، وعمرو بن سلمة، وموسى بن هارون، وذكره الدارقطني في "أطراف الغرائب" (ح ١٦٨٦) عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

جميعهم (إبراهيم بن الوليد، ومحمد بن أيوب، وأحمد بن عبيد، وإسماعيل بن إسحاق، ويحيى بن عبدك، ويحيى بن الأعظم، وعمرو بن سلمة، وموسى بن هارون) عن عبد الله بن الجراح، عن أبي عامر العقدي، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: ((تفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري عنه — أي محمد بن المنكدر، وتفرد به عبد الله بن الجراح عنه)).

وقال أبو نعيم: ((غريب من حديث محمد والثوري، تفرد به عبد الله بن الجراح)).

وقال أيضاً: ((غريب عن الثوري، تفرد به عنه أبو عامر العقدي)).

وقال الخليلي: ((لم يسنده عن سفيان إلا أبو عامر، وعنه ابن الجراح، وهو ثقة)).

وهذا الوجه عن سفیان خطأ؛ والحمل فيه على عبد الله بن الجراح فإنه متكلم في حفظه.
قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س ١٨٦٣): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه عبد الله بن الجراح القهستاني، عن أبي عامر العقدي، عن سفیان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان منها لله عز وجل». سمعت أبي يقول: هذا خطأ، إنما هو محمد بن المنكدر، أن النبي ﷺ)).
فهذا الوجه غير محفوظ عن الثوري.

وأما الوجه الثاني: (سفیان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

فتفرد به مهران بن أبي عمر عنه: أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في "الزهد" (ح ٧)، وفي "ذم الدنيا" (ح ٧)، وابن الأعرابي في "الزهد" (ح ٦٦)، والدارقطني في "العلل" (٦٩/١٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح ١٣٣١) وقال: ((هذا الحديث مرسل)).

جميعهم من طريق محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمر به.
وهذا الوجه منكر أيضاً، فهو من رواية مهران وهو سيئ الحفظ، وفي حديثه اضطراب، والراوي عنه كذلك محمد بن حميد الرازي ليس بأحسن حالاً منه، فهو متهم ((قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر)). "الكاشف" (١٦٦/٢).

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: ((يرويه مهران، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وخالفه أبو عامر العقدي، رواه عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر. وكلاهما غير محفوظ)).

وأما الوجه الثالث: (سفیان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ). مرسلأً.
فتفرد به الحافظ يحيى بن سعيد القطان مخالفاً به عبد الله بن الجراح، ومهران بن أبي عمر: أخرج حديثه أحمد في "الزهد" (ح ١٥٧)، وأبو داود في "المراسيل" (ح ٤٧٣) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد عنه به.

ويحيى بن سعيد القطان^(١) أحد حفاظ الدنيا، ومن أثبت الناس في الثوري، وروايته هذه كشفت علة الحديث، وأن المحفوظ فيه الإرسال، كما تقدم عن أئمة العلل، أبي حاتم الرازي، وابن الجوزي، وهو المفهوم من كلام الدارقطني.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

تفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري.

وتفرد به عبد الله بن الجراح عن أبي عامر العقدي.

وهذا الوجه عن سفيان خطأ؛ والحمل فيه على عبد الله بن الجراح فإنه متكلم في حفظه.

ورجح أبو حاتم إرسال هذا الحديث.

فهذا الوجه غير محفوظ عن الثوري.

الوجه الثاني: (سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

تفرد به مهران بن أبي عمر، وتفرد به عنه محمد بن حميد الرازي، ومهران: سبى الحفظ وفي

حديثه اضطراب، والراوي عنه: محمد بن حميد الرازي متهم، فهذا الوجه منكر أيضاً.

ورجح الدارقطني أن الوجه الأول والثاني غير محفوظين.

الوجه الثالث: (سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ). مرسلًا.

تفرد به أحد حفاظ الدنيا، ومن أثبت الناس في الثوري يحيى بن سعيد القطان مخالفاً به

عبد الله بن الجراح، ومهران بن أبي عمر، ورجح أئمة العلل هذا الوجه، وأن المحفوظ في الحديث

الإرسال.

(١) يحيى بن سعيد بن قُروخ التيمي، أبو سعيد الأحول القطان البصري، قال ابن أبي حاتم: ((ومن العلماء الجهابذه النقاد من أهل البصرة من الطبقة الثانية يحيى بن سعيد القطان)). "الجرح والتعديل" (٢٣٢/١). وقال الذهبي: ((الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث، ... الحافظ)). "سير أعلام النبلاء" (١٧٥/٩). من أثبت الناس في الثوري "تهذيب التهذيب" (١٩٠/١١). وقال الخرزجي: ((الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل)). "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (ص ٤٢٣).

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف من وجهه الراجح فهو مرسل.

لكن الحديث له شواهد عن عدد من الصحابة: أبي الدرداء، وأبي هريرة رضي الله عنه.

- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٣٥٧٣٥) قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثني بلال بن سعد الكندي، عن أبيه - أي سعد بن تميم -، عن أبي الدرداء، أنه كان إذا ذكر الدنيا، قال: إنها ملعونة ملعون ما فيها.
- وروي عن أبي الدرداء من طرق أخرى لا تصح، وهذا إسناد صحيح موقوف على أبي الدرداء.

- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه الترمذي (ح ٢٣٢٢) قال: حدثنا محمد بن حاتم المؤدب حدثنا علي بن ثابت حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قال: سمعت عطاء بن قره قال: سمعت عبد الله بن ضمرة قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالم أو متعلم».

وقال: هذا حديث حسن غريب.

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (ح ١٩٦٧) ورمز له بالحسن.

فيرتقي الحديث بشواهد إلى الحسن لغيره.

(١٤) - قال الخليلي^(١): أبو الضحّاك المُستَجِر بن الصلت بن المُستَجِر بن الصلت القزويني: جده من ناقلي أهل العراق، سمع أباه الصلت، عن عبد الرحمن بن مغرا الرازي، وسمع عبد الكريم بن روح، والقاسم بن الحكم العربي، ومحمد بن بكر الحضرمي وغيرهم. صدوق ثقة، سمع منه الغرباء وأهل قزوين، روى عنه: الحسن بن علي الطوسي، وأبو نعيم الجرجاني، وإسحاق بن محمد الكيساني، وأحمد بن إبراهيم بن سمويه العجلي، وعلي بن إبراهيم بن سلمة القطان، وعلي بن محمد بن مهرويه، وسليمان بن يزيد الفامي، وآخر من روى عنه من أهل قزوين أحمد بن محمد بن ميمون، وتقع في أحاديثه غرائب يتفرد بها، ومات أول سنة ست وسبعين ومائتين.

حدثنا الحسين بن علي بن محمد المذكر، وعبد الله بن محمد الحافظ وغيرهما قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا المُستَجِر بن الصلت، حدثنا عبد الكريم بن روح^(٢)، حدثنا سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبد الله المزني، عن [ابن]^(٣) المغيرة بن شعبة، عن أبيه أن النبي ﷺ أتى سُباطة^(٤) قوم، فبال قائماً، ثم توضأ ومسح على خفيه. حديث صحيح مشهور. سليمان التيمي رواه عنه جماعة. غريب من حديث الثوري عنه، لم يروه عنه غير عبد الكريم، واختلف على سليمان: منهم من رواه عنه عن بكر مرسلاً عن المغيرة، ومنهم من جوده فرواه عن [ابن]^(٥) المغيرة عنه.

(١) "الإرشاد" (٧١٣/٢).

(٢) هو عبد الكريم بن روح بن عنبسة بن سعيد بن أبي عياش البزار أبو سعيد البصري مولى عثمان بن عفان. قال أبو حاتم (بجهول، ويقال: إنه متروك الحديث)). "الخرج والتعديل" (٦١/٦). قال عمرو بن رافع: ((دخلت عليه بالبصرة ولم أسمع منه)). "تذهيب الكمال" (٢٤٩/١٨). وقال الدارقطني، وابن عبد البر: ((ضعيف)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١١٤/٢)، و"الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (١٣٣/٢). وقال ابن حبان: ((خطي)). ويخالف. "النفقات" (٤٢٣/٨).

(٣) وردت في المطبوع [عن المغيرة بن شعبة، عن أبيه]، وصوبتها من المخطوط.

(٤) السُّباطة والكناسة: الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ وما يُكنس من المنازل. وقيل هي الكناسة نفسها. وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٨٤٠/٢).

(٥) وردت في المطبوع [عن المغيرة]، وصوبتها من المخطوط.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث فيه خلاف كثير لو تتبعته لأصبح مؤلفاً مستقلاً، لذا سأذكر الوجه الذي تعرض له الخليلي فقط.

ويكفي أن تعرف العلل الكثيرة التي فيه أن الدارقطني ذكر بعضاً من علل هذا الحديث في كتابه "العلل" (٧/ من الصفحة ٩٥ إلى الصفحة ١١٢) أي ١٨ صفحة.

هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة وهما:

١/ المسح على الخفين

٢/ البول قائماً.

أما الحديث الأول: فيرويه بكر بن عبد الله المزني، واختلف عنه:

الوجه الأول: (بكر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه).

رواه حميد الطويل: أخرجه أحمد في "المسند" (ح ١٨١٧٢)، والنسائي (ح ١٠٨)، وابن ماجه (ح ١٢٣٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ١٣٤٧)، والطبراني في "الكبير" (ح ٨٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٧٠). جميعهم عن حميد، به.

وأخرجه مسلم (ح ٦٥٦) عن محمد بن عبد الله بن بزيع، عن يزيد بن زريع، عن حميد، عن بكر، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، به. فذكر "عروة بدل" حمزة. قاله أبو مسعود الدمشقي - كما في "تحفة الأشراف" (٤٧٤/٨) -: كذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع، عن ابن زريع: "عروة بن المغيرة"، وخالفه الناس، فقالوا: "حمزة بن المغيرة" بدل: "عروة بن المغيرة". وقد نقل النووي في "شرح مسلم" (١٧١/٣) عن الدارقطني أن الوهم من ابن بزيع، كما نقل عن الدارقطني والقاضي عياض أن الصحيح هو حمزة.

قال: ((وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبد الله بن بزيع لا إلى مسلم. هذا آخر كلام الغساني.

قال القاضي عياض: "حمزة بن المغيرة" هو الصحيح عندهم في هذا الحديث وإنما "عروة بن المغيرة" في الأحاديث الأخر. وحمزة وعروة ابنان للمغيرة، والحديث مروي عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر: عروة، ومن قال: عروة عنه فقد وهم)).

الوجه الثاني: (بكر، عن ابن المغيرة، ولم يسمه، عن أبيه).

رواه سليمان التيمي، وعنه: خالد الواسطي، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون. خالد الواسطي، ويزيد بن زريع، ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليهما. ويزيد بن هارون: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٢٣٠) - ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (ح ٨٨٧) - والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٧١). واختلف عن معتمر، عن أبيه:

معتمر، عن أبيه، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه، رواه: أمية بن بسطام ومحمد بن عبد الأعلى: أخرجهما مسلم (ح ٦٥٧). ونصر بن علي، وأبو نعيم الحلي، ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليهما.

وعلي بن المديني: أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح ٨٨٨). وكذلك قال علي بن الحسين الدرهمي: عن معتمر، إلا أنه قال: عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليه.

معتمر، عن أبيه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، رواه:

محمد بن عبد الأعلى: أخرجه مسلم (ح ٦٥٨).

ومسدد: أخرجه أبو داود (ح ١٥٠).

وأبو الأشعث أحمد بن المقدم: أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح ٧٣٨ و٧٣٩).

الوجه الثالث: (بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه)، قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، ولم يسمه.

رواه يحيى القطان، عن التيمي، عنه، وهو من المزيد في متصل الأسانيد.

أخرجه أحمد في "المسند" (ح ١٨٢٣٤)، ومسلم (ح ٦٥٩)، وأبو داود (ح ١٥٠)،
والترمذي (ح ١٠٠)، والنسائي (ح ١٠٧)، والدارقطني في "السنن" (ح ٧٤٠)، وابن الجارود في
"المنتقى" (ح ٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ١٣٤٦)، والطبراني في "الكبير" (ح ٨٨٦).

قال أحمد: ((حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن
ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه أن النبي ﷺ توضعاً، فمسح بناصيته، ومسح على الخفين والعمامة.
قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة)).

وقال الترمذي: ((حسن صحيح)).

وتفرد بروايته عبد الكريم بن روح عن الثوري، عن التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن
ابن المغيرة، عن المغيرة. لم يخرج سوى الخليلي، واستغربه من حديث عبد الكريم عن الثوري،
فأين أصحاب الثوري المقدمين فيه حتى يأتي مثل عبد الكريم في ضعفه ويروي هذا الحديث
الذي يتسابق الحفاظ على روايته.

الوجه الرابع: (بكر مرسلًا، عن المغيرة).

رواه عاصم الأحول: أخرجه الطيالسي في "المسند" (ح ٦٩١).

ورواه محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة: أخرجه أحمد في "المسند" (ح ١٨١٥٧).

وروي عن داود بن أبي هند، عن بكر، عن المغيرة مرسلًا أيضاً، ذكره الدارقطني في "العلل"
(١٠٥/٧) ولم أقف عليه.

وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٦/٧): ((والحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من
حمزة بن المغيرة، عن أبيه. وذلك بين في رواية يحيى القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن
الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه)).

وأما الحديث الثاني: حديث السباطة: فيرويه أبو وائل شقيق بن سلمة، واختلف عنه:

فيرويه عاصم بن أبي النجود، وحامد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، ووهما
فيه على أبي وائل.

ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

أما حديث أبي وائل، عن المغيرة: فأخرجه أحمد في "المسند" (ح ١٨١٥٠) عن عاصم وحماد، وفي "العلل" (ح ٤٥٠٥ و ٤٥١١) عن عاصم، وعبد بن حميد في "المنتخب" (ح ٣٩٦) من طريق حماد، وفي (ح ٣٩٩) من طريق عاصم، والترمذي في "العلل الكبير" (ح ٥٠)، وابن ماجه (ح ٣٠٦) من طريق عاصم، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح ٦٣) من طريقهما، والطبراني في "الكبير" (ح ٩٦٦-٩٦٩) من طريقهما، وذكره الترمذي (ح ١٣).
قال أحمد: ((منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم)).

وقال الترمذي في "الجامع": ((وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح)).
وقال أيضاً في "العلل": ((وروى حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم، والصحيح ما روى منصور والأعمش)).

وقال ابن ماجه: ((حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً.
قال شعبة: قال عاصم يومئذ، وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة، وما حفظه، فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً)).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٥/٧) أن عاصماً وحماداً وهما فيه على أبي وائل، وقال: ((ورواه الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب)).

وأما حديث أبي وائل عن حذيفة: فأخرجه الجماعة وغيرهم، البخاري (ح ٢٢٤) عن الأعمش، (ح ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٤٧١) عن منصور، ومسلم (ح ٦٤٧)، وأبو داود (ح ٢٣)، والترمذي (ح ١٣) عن الأعمش، والنسائي (ح ٢٦) عن الأعمش، (ح ٢٧) عن منصور، (ح ٢٨) عنهما، وابن ماجه (ح ٣٠٥ و ٥٤٤) عن الأعمش.

قال البخاري: حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال: أتى النبي ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجَثَّه بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ.

وقال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا أبو خيثمة، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة، قال: «كنت مع النبي ﷺ فأنتهى إلى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِماً» فَتَنَحَّيْتُ فَقَالَ: «إِذْنُهُ» فَدَنَوْتُ حَتَّى قَمْتُ عِنْدَ عَقَبَتِهِ «فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ».

قال ابن حجر في "الفتح" (٣٢٩/١): ((زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين، وهو ثابت أيضاً عند الإسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش...، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به، فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة: "أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً".

قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، يعني: أن روايته هي الصواب.

قال شعبة: فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة. يعني: كما قال الأعمش، لكن لم يذكر فيه المسح، فقد وافق منصور الأعمش على قوله: عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ. وقال الترمذي: حديث أبي وائل عن حذيفة أصح. يعني: من حديثه عن المغيرة، وهو كما قال، وإن جرح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال)).

الخلاصة

هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة وهما:

١/ المسح على الخفين.

٢/ البول قائماً.

أما الحديث الأول: فيرويه بكر بن عبد الله المزني، واختلف عنه:

فرواه بكر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

جميع من رواه عن بكر قال: عن حمزة بن المغيرة عدا مسلم قال: عروة بن المغيرة. وقال القاضي عياض وغيره: الصحيح هو حمزة، والرواية الصحيحة عن بكر المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى.

وكذلك رواية يحيى القطان عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وقال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، ولم يسمه. كما ذكر ذلك الدارقطني.

وروي عن بكر عن المغيرة مرسلًا، ولا يصح. وقد قال الدارقطني بأن الحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

وذلك بين في رواية يحيى القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

وأما الحديث الثاني: حديث السباطة: فيرويه أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عنه: فيرويه عاصم بن أبي النجود، وحامد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، ووهما فيه على أبي وائل.

ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

الحكم على الحديث

الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما.

(١٥)- قال الخليلي^(١): علي بن عثّام العامري الكوفي دخل نيسابور واستوطنها حتى مات، كبير محدث ابن محدث، كان يحيى بن يحيى يعتمد عليه في الجرح والتعديل. روى عنه محمد بن رافع ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهما من كبار شيوخ نيسابور، وكان له في النحو واللغة رأس مال. سمع سعيّر بن الخمس وأباه وغيرهما، ومات سنة عشر ومائتين، ويفرد بحديث عن سَعْيَر: حدثناه محمد ابن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان القامي قالوا: حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا محمد بن عبد الوهاب^(٢)، حدثنا علي بن عثّام^(٣)، حدثنا سَعْيَر بن الخُمس^(٤)، عن مُغَيَّرَة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله «حديث الوسوسة».

وحدثني عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، حدثنا عبد الله بن محمد بن الشرقي، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، حدثنا علي بن عثّام به.

ورواه أبو حاتم الرازي، عن علي بن عثّام. وَتَكَلَّمَ في أبي حاتم حُسَّادُوه في سماعه من علي بن عثّام.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، والقاسم بن محمد، من أصل كتاب علي بن إبراهيم قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا أبو حاتم، ح، وحدثني القاسم بن علقمة، حدثنا

(١) "الإرشاد" (٨٠٧/٢).

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدى، أبو أحمد الفراء النيسابوري. قال مسلم بن الحجاج: ((ثقة صدوق)). "تهذيب التهذيب" (٢٨٥/٩). وقال النسائي: ((ثقة)). وقال الحاكم: ((كان من أعقل مشايخنا، ويلقب بمحك، أخذ الأدب عن الأصمعي وغيره، والحديث عن أحمد وعلي ويحيى، والفقه عن أبيه وغيره، وكان يفتي في هذه العلوم ويرجع إليه فيها)). قال علي بن الحسن الدراجزدي: ((أبو أحمد عندي ثقة مأمون)). "تهذيب الكمال" (٢٩/٢٦).

(٣) هو علي بن عثّام العامري، أبو الحسن الكوفي. قال عنه أبو حاتم، وابن حجر: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٩٩/٦)، و"تقريب التهذيب" (ص ٤٠٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٦٤/٨). وقال الحاكم: ((أديب فقيه حافظ زاهد واحد عصره، وكان لا يتحدث إلا بعد الجهد، وأكثر ما أخذ عنه الحكايات والزهديات والأشعار والتفسير وأقواله في الجرح والتعديل)). "تهذيب الكمال" (٥٧/٢١)، و"تهذيب التهذيب" (٣١٨/٧).

(٤) هو سَعْيَر بن الخُمس التميمي أبو مالك ويقال أبو الأحوص. قال عنه ابن معين والدارقطني: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٤)، و"تهذيب الكمال" (١٣٠/١١). وقال البخاري: ((كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير)). "تهذيب التهذيب" (٩٣/٤). وقال أبو حاتم الرازي: ((صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)). الموضوع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الترمذي: ((هو ثقة عند أهل الحديث)). "علل الترمذي الكبير" ترتيب أبي طالب القاضي (ص ٣١٦). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٤٣٦/٦).

عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا أبي قال: قرأت على علي بن عثام العامري، فذكر مثله.
وهذا الحديث أرسله أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله^(١).
قال جرير بن عبد الحميد، وأبو جعفر الرازي: عن مغيرة، عن إبراهيم قال رجل: يا رسول
الله... فذكر حديث الوسوسة.
قال لي عبد الله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في
الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب، وهو معلول فرد؟!

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.
هذا الحديث يرويه مغيرة بن مقسم. واختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: (مُغِيرَةُ بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه) مرفوعاً.
الوجه الثاني: (مُغِيرَةُ، عن إبراهيم) مرسلًا.
أما الوجه الأول: (مُغِيرَةُ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله) مرفوعاً.
ففرد به علي بن عثام، عن سكير بن الخمس عنه.
ويرويه عن علي كل من:

١. محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (ح ٧٨٣).
٢. ويوسف بن يعقوب الصفار: أخرج حديثه مسلم (ح ٣٥٩)، والطبراني في "الكبير" (ح ١٠٠٢٤)، وأبي نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (ح ٣٤٢) - ومن طريقه: المزي في "تخذيب الكمال" (١١/١٣٢)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٤/١٩٤) - .
قال مسلم: حدثنا يوسف بن يعقوب الصَّقَّارُ، حدثني علي بن عثام، عن سَعِيدِ بْنِ
الْخُمَيْسِ، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: سئل النبي ﷺ عن

(١) يبدو أن ذكر (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) في هذا الإسناد خطأ من الخليلي، فجميع من ذكروا الحديث المرسل، جعلوه من مراسيل إبراهيم، ولا ذكر لابن مسعود فيه، فالله تعالى أعلم بالصواب.

الوسوسة، قال: «تلك مَخْصُصُ الْإِيمَانِ^(١)».

وقال أبو الفضل بن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" (ص ٣): ((وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح؛ لأن جرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي رواه عن مغيرة عن إبراهيم، ولم يذكروا ابن مسعود. وسُعِرَ ليس هو ممن يحتاج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قِلَّة ما أسند من الأحاديث)). وقال المزني: ((وليس لسعير ولا لعلي بن عثام ولا للصفار عند مسلم سواء وهو حديث عزيز)).

وقال الذهبي: ((هذا حديث حسن صحيح غريب من الأفراد أخرجه مسلم عن الصفار فوافقناه بعلو، وليس لسعير لا ولعلي ولا للصفار في صحيح مسلم سواء)). - والحسين بن منصور بن جعفر أخرج حديثه النسائي في "السنن الكبرى" (ح ٤٣٢٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٩/٥٧).

- ومحمد بن عبد الوهاب أخرج حديثه ابن منده في "الإيمان" (ح ٣٤٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٢٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ١٤٩)، والبغوي في "شرح السنة" (ح ٥٩)، والخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح ٣٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٩/٥٧)، وفي "معجمه" (٨٨٢).

وقال الخليلي: ((قال لي عبد الله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب، وهو معلول فرد؟!)).

قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٨٥/٩): ((ولم أر الحديث المذكور في صحيح مسلم إلا عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام. فالثقة تعالى أعلم)). وقال البيهقي: ((ورواه جرير وسليمان التيمي وأبو عوانة وأبو جعفر الرازي عن مغيرة عن إبراهيم مراسلاً. وهو فيما ذكره شيخنا أبو عبد الله - أي الحاكم - عن أبي علي الحافظ)).

(١) المحض: هو الصريح الخالص. قال الخطابي في "معالم السنن" (١٤٧/٤): ((قول: ذلك صريح الإيمان، معناه: أن صريح الإيمان هو الذي يمنعكم من قبول ما يلقيه الشيطان في أنفسكم والتصديق به حتى يصير ذلك وسوسة لا يتمكن في قلوبكم، ولا تطمئن إليه أنفسكم. وليس معناه أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان، وذلك أنها إنما تتولد من فعل الشيطان وتسويله، فكيف تكون إيماناً صريحاً. وقد روي في حديث آخر أنهم لما شكوا إليه ﷺ ذلك قال: «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»)).

٣. وأبو حاتم الرازي: أخرج حديثه الخليلي، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (ح١٣٢٧).

٤. وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم: أخرج حديثه أبو الفضل الزهري في جزء "حديث أبي الفضل الزهري" (ح٥٢٢).

أما الوجه الثاني: (مُغَيَّرَةٌ، عن إبراهيم) مرسلًا.

فأرسله عنه: أبو عوانة، وأبو جعفر الرازي، وجرير بن عبد الحميد، وسليمان التيمي، ولم أجد من أخرجه، لكن أشار إلى مراسيلهم:

- أبو الفضل بن عمار الشهيد، كما تقدم.

- والخليلي، حيث قال: ((وهذا الحديث أرسله أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله. قال جرير بن عبد الحميد، وأبو جعفر الرازي: عن مغيرة، عن إبراهيم قال رجل: يا رسول الله... فذكر حديث الوسوسة)).

- والبيهقي، كما تقدم.

وتابع المغيرة على هذا الوجه حماد بن أبي سليمان: أخرج حديثه النسائي في "السنن الكبرى" (ح١٠٤٣٣)، قال: ((أخبرنا محمد بن بشار، قال: حَدَّثَنَا عبد الرحمن، قال: حَدَّثَنَا سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ذَاكَ مَخْضُ الْإِيمَانِ».

قلت: وفيما تقدم من كلام العلماء نجد انتقاداً لمسلم في إخراج هذا الحديث، بسبب تفرد علي بن عثام برواية الحديث عن سعيير المطعون فيه، ويمكن الرد على هذا الانتقاد بعدة نقاط:

أولاً: أن أول من ذكر هذه الروايات المرسلة هو ابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ)، ولم نجد العلماء المتقدمين أخرجوها، أو حتى أشاروا لها، حتى أن النسائي لما أخرج حديث حماد هذا جعل الخلاف بينه وبين الوجه الموصول عن المغيرة، فلو كانت هذه الروايات معتبرة لنصب الخلاف بين من أرسل وأسند الحديث عن المغيرة.

والخليلي ذكرها دون إسناد.

والبيهقي وشيخه أبو عبد الله الحاكم لم يقفا على هذه الروايات المرسلة، بل مجرد ذكر لها

دون إسناد أيضاً، مما يدل على أنها غير معلومة لدى بعض الحفاظ.

فيبدو أن هذه الروايات المرسلة عن المغيرة غير معتبرة ولا معلومة عند العلماء، لذا لم تحفل بها مؤلفاتهم، ولذلك لم ير مسلماً أنها معارضة لحديث سكير؛ إما لعدم علمه بها، أو لسقوطها عنده.

ثانياً: ((أن رواية سكير لهذا الحديث قد أخرجها الأئمة، ولم يطعن فيها سوى أبي الفضل الهروي، ومن قلده، ممن جاء بعده، وأما أئمة العلل والحفاظ النقاد الذين سبقوا أبا الفضل فلم يؤثر عن أحد منهم القدح في هذا الحديث مع إخراجهم له وروايتهم إياه))^(١).

ثالثاً: أن سكير بن الخمس وإن كان قليل الحديث وليس في الضبط كحريز بن عبد الحميد وسليمان التيمي إلا أنه ثقة، وثقة غير واحد من أهل العلم، بل قال عنه ابن حبان بأنه من متقي أهل الكوفة، وطريقة روايته للحديث تدل على أن الرجل متوثق مما روى، فقد روى الحديث محمد بن عبد الوهاب الفراء - كما عند أبي عوانة وغيره - قال: سمعت علي بن عثمان يقول: أتيت سكير بن الخمس أسأله عن حديث الوسوسة فلم يحدثني، فأدبرت أبكي، ثم لقيني فقال: تعال حدثنا مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: "سألنا رسول الله ﷺ عن الرجل يجد الشيء لو خر من السماء فتخطفه الطير كان أحب إليه من أن يتكلم؟ قال: «ذاك صريح الإيمان»". فهذه الرواية، وهي رواية محمد بن عبد الوهاب لهذا الحديث عن علي بن عثمان تدل على أن الحديث كان معروفاً عن سكير، ولذلك طلبه منه علي بن عثمان، وتدل على أنه من المستبعد أن يخطئ فيه سكير، لأنه إنما رواه لابن عثمان بعد اهتمام واستشعار بالأهمية، لكون ابن عثمان طلبه منه فامتنع، فلما رأى حرصه حدثه به، ومن المستبعد أن يحدث بما امتنع منه بسبب ما رآه من حرص المتلقي على سماعه، ويكون غير ضابط له^(٢).

(١) مشاركة محمد بن سعيد المري، "أرشيف ملتقى أهل الحديث - ٢" (٢٩٢/١٥)، المكتبة الشاملة.

(٢) انظر المرجع السابق.

رابعاً: ويمكن أن يعتذر لمسلم أنه لم يخرج هذا الحديث في الأصول، إنما في الشواهد؛ لأنه صدر الباب بحديث أبي هريرة، ثم أتبعه بحديث ابن مسعود هذا؛ فكأنه شاهد لحديث أبي هريرة، وقد قال في مقدمة "صحيحه" (٥/١) - بعد أن بلغه اعتراض أبي زرعة الرازي على بعض رواته وأنهم دون الصحيح بكثير، فاعتذر له مسلم بأنه يخرج أحاديث هؤلاء لأن أسانيدهم عالية، ولأن الحديث بنفسه ثابت من طرق أخرى ولكنها نازلة - : ((إذا نحن نقصنا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حال الآثار ونقال الأخبار)).

فهذا الحديث من الضرب الثاني الذي ذكره مسلم في مقدمة "صحيحه".

خامساً: أن للحديث شواهد تدل على أن النبي ﷺ قاله، منها:

- حديث أبي هريرة السابق لهذا الحديث عند مسلم (ح ٣٥٨) (وله عنه طرق كثيرة) قال: ((حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؟ قال: «وقد وجدتموه؟». قالوا: نعم. قال: «ذاك صريح الإيمان»)).

- وحديث ابن عباس ؓ عند أبي داود (ح ٥١٤)، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، وابن قدامة بن أعين، قالا: حدثنا جرير، عن منصور، عن ذر، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أحدنا يجد في نفسه - يُعْرَضُ بالشيء - لأن يكون حُمَةً أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَيَّ الْوَسْوَسةِ». قال ابن قدامة: «رَدَّ أَمْرُهُ». مَكَانَ «رَدَّ كَيْدَهُ». قال الألباني: (صحيح)).

- وحديث عائشة رضي الله عنها عن أحمد في "المسند" (ح ٢٤٧٥٢)، قال: حدثنا مؤمل حدثنا حماد عن ثابت عن شهر بن حوشب عن خاله عن عائشة رضي الله عنها قالت: شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: يا رسول الله إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خرَّ من السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به؟ فقال النبي ﷺ: «ذاك محض الإيمان».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/١٨٣): ((رواه أحمد وأبو يعلى، وفي إسناده شهر بن حوشب)). قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص ٢٦٩): ((صدوق كثير الإرسال والأوهام)).

- وحديث أنس رضي الله عنه عند أبي يعلى (ح ٤١٢٨)، قال: حدثنا محمد بن بكار حدثنا عباد ابن عباد المهلب عن يزيد الرقاشي: عن أنس بن مالك قال: قالوا: يا رسول الله أرايت أحدنا يحدث نفسه بالشيء الذي لأن يخر من السماء فينقطع أحب إليه من أن يتكلم به؟ فقال رسول الله ﷺ: «تلك محض الإيمان». قال الهيثمي في "المجمع" (١/١٨٤): ((رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن أبان الرقاشي)). قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص ٥٩٩): ((ضعيف)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مغيرة بن مقسم. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مُغِيرَة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) مرفوعاً.

رواه عنه عدد من الرواة، وأخرجه أئمة الإسلام، ومنهم مسلم، وقد انتقد مسلم على إخراج هذا الحديث في "صحيحه".

الوجه الثاني: (مُغِيرَة، عن إبراهيم) مرسلًا.

لم يثبت هذا الوجه.

ثم أوردت الردود على انتقاد مسلم:

- وقد بينت أن الوجه المرسل للحديث لا يثبت، ولذا لم يعده مسلم معارضاً للوجه الأول؛ إما لعدم علمه بمروياته، أو أنها لم تصح عنده.
- وأما سكير وإن انتقده البعض إلا أنه ضابط لما روى بدليل القصة التي حدثت له من أجل أن يروي الحديث لعل بن عثام، وقد أخرج رواية سكير الأئمة في مصنفاتهم، في حين لم يوردوا الروايات المرسلة.
- وأن مسلماً لم يخرج الحديث في الأصول وإنما في الشواهد، فلا يلام على إخراج الحديث في صحيحه سيما أنه قد بين طريقته في إيراد الأحاديث في مقدمة كتابه.
- ثم أن للحديث شواهد تدل على أن النبي ﷺ قد قاله.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وله شواهد كثيرة عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وأنس وغيرهم رضي الله عنهم.

(١٦) - قال الخليلي^(١) : حدثني علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا الفضل بن خُزَرمِ التَشْكُري الهروي، حدثنا مالك بن سليمان، حدثنا شعبة وإسرائيل، عن أبي إسحاق^(٢)، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي». لم يُسنده عن شعبة إلا مالك، ويزيد بن زريع، والنعمان بن عبد السلام، ومؤمل بن إسماعيل، جميعاً بين شعبة وسفيان، وأسنده. فأما الباقر من كبار أصحاب سفيان وشعبة ورووا عنهما، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

التخريج والدراسة^(٣)

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عنه على وجهين:

١. أبو إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ. (مسنداً مرفوعاً).

٢. أبو إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ. (مرسلًا).

(١) "الإرشاد" (٨٧١/٣).

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي -بفتح المهملة وكسر الموحدة-، متفق على توثيقه وجلالته، غير أنه كبر وتغير حفظه، وكان ربما دلس، "تهذيب الكمال" (١٠٢/٢٢). قال أبو حاتم: ((ثقة وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، وشبهه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال)). "الخرج والتعديل" (٢٤٢/٦)، وقال الذهبي: ((من أئمة التابعين بالكوفة وأتباعهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلاً)). "ميزان الاعتدال" (٢٧٠/٣)، وقال العلاءي: ((أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج به، وقال يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: سمعت حميد الرؤاسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعدما اختلط.. ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه.. فهو أيضاً من القسم الأول)). "المختلطين" (ص ٩٣)، والقسم الأول من المختلطين -عند العلاءي- هم: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته، إنما لقصر مدة الاختلاط وقتله.. وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم..، وقال ابن حجر: ((ثقة مكثراً عابده من الثالثة اختلط بآخرة)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٢٣).

(٣) من أفضل من درس هذا الحديث شيخني أ.د. علي الصَّيَّاح. حفظه الله. في رسالته للدكتوراه في تحقيق جزء من علل أبي حاتم، ومنه أفدت كثيراً.

أما الوجه الأول: (أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ. مسنداً مرفوعاً).

فرواه شعبة، والثوري، وإسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق، وأبو عوانة، وشريك بن عبد الله، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد الهلالي، ومطرف بن طريف عن أبي إسحاق، به.

فأما شعبة فقد اختلف عنه:

فرواه مالك بن سليمان، والنعمان بن عبد السلام متصلاً.

ورواه يزيد بن زريع، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً.

ورواه أصحاب شعبة: وهب بن جرير، ومحمد بن جعفر مرسلًا.

فأما حديث مالك بن سليمان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، متصلاً، فأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٢١٤/٢).

وأما حديث النعمان بن عبد السلام فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٩٧/٣)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٧١٠)، وتمام في "فوائده" (ح ١٤٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٩/٧).

ورواه يزيد بن زريع واختلف عنه:

فرواه محمد بن موسى الحرشي، ومحمد بن الحصين الأصبحي، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن أبي إسحاق، متصلاً، أخرج حديثهما البزار في "مسنده" (ح ٣١١١).

وخالفهما عمرو بن علي الفلاس وغيره، فرووه عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ مرسلًا، أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٣١١٠)، وذكر الدارقطني في "علله" (٢٠٧/٧) أن محمد بن المنهال، والحسين المروزي وغيرهما رووه عن يزيد بن زريع، ولم أقف على مروياتهم.

وكذلك أرسله أصحاب شعبة عنه، ومنهم:

أبو داود الطيالسي: أخرج حديثه الترمذي في "العلل الكبير" (ح ٢٦٦).

وهب بن جرير: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٢٦٠).

ومحمد بن جعفر: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص ٤١١).

وفي رواية النعمان بن عبد السلام قرن بين شعبة والثوري في الرواية، قال ابن عدي: ((وهذا بهذا التفصيل لم يجمع أحد بين شعبة والثوري فوصل عنهما غير النعمان هذا، وعن النعمان الشاذكوني، وجاء أبو قلابة الرقاشي فرواه عن الشاذكوني فترك التفصيل، فجمع بين الثوري وشعبة فوصله)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٠٧/٧): ((رووه عن يزيد بن زريع عن شعبة مرسلاً، وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ)).

وقال الحاكم: ((قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما، والنعمان بن عبد السلام ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة فوصلوه)).

وقال الخليلي: ((لم يسنده عن شعبة إلا مالك ويزيد بن زريع والنعمان بن عبد السلام ومؤمل بن إسماعيل جميعاً بين شعبة وسفيان وأسنده، فأما الباقر من كبار أصحاب سفيان وشعبة رواوا عنهما عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً)).

وقال البيهقي: ((تفرد به سليمان بن داود الشاذكوني عن النعمان بن عبد السلام، وقد روي عن مؤمل بن إسماعيل وبشر بن منصور عن الثوري موصولاً، وعن يزيد بن زريع عن شعبة موصولاً، والمحفوظ عنهما غير موصول، والاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل - ستأتي برقم ٣ - ومن تابعه في وصل الحديث والله أعلم)).

فالمحفوظ عن شعبة هو المرسل.

واختلف عن الثوري:

فرواه عبد الرزاق: أخرج حديثه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح ٢٣٩)، إلا أن الراوي عنه هو أحمد بن ثابت بن عتاب الرازي، المعروف بفرخويه^(١)، نسب إلى الكذب، فبالتالي هذه الطريق لا تثبت عن عبد الرزاق.

وعبد الله بن وهب: أخرج حديثه تمام في "فوائده" (ح ١٤٣١).

والنعمان بن عبد السلام: أخرج حديثه تمام في "فوائده" (ح ١٤٣٢)، حيث قرن بين شعبة

(١) قال أبو العباس الطهراني: ((كانوا لا يشكون أن فرخويه كذاب)). "الجرح والتعديل" (٤٤/٢). وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٨٥٥/١): ((كان غير ثقة)).

وسفيان في الرواية.

ويشرب بن منصور: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٣١٠٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح ٧٠٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩/٣)، وتمام في "فوائده" (ح ١٤٣٣).
وجعفر بن عون: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٣١٠٩)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح ٢٣٩).

ومؤمل بن إسماعيل: أخرج حديثه الروياني في "مسنده" (ح ٤٤٨).
 ونحالد بن عمرو الأموي: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخه" (٢٧٩/٦).
 جميعهم (عبد الرزاق، وابن وهب، والنعمان، ويشرب، وجعفر، ومؤمل، ونحالد) عن الثوري، عن أبي إسحاق متصلاً.

وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري ومنهم:
أبو نعيم: ذكره الدارقطني في "علله" (٢٠٧/٧) ولم أقف على روايته.
وعبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٠٤٧٥).
وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه الترمذي في "العلل" (ص ١٥٥)، والبزار في "مسنده" (ح ٣١٠٧)، والرويان في "مسنده" (ح ٤٤٧).

وأبو عامر العقدي: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٢٦١).
والحسين بن حفص: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص ٤١١).
 جميعهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وأبو عامر العقدي، والحسين بن حفص، وأبو نعيم الفضل بن دكين) عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلًا، وقال الروياني: ((لم يرفع يحيى، وعبد الرحمن))، يقصد يحيى القطان.

قال الترمذي في "جامعه" (٤٠٩/٣): ((وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ولا يصح)).
 وتقدم عند الحديث عن شعبة كلام ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، والخليلي في الحديث عن أن كبار أصحاب سفيان وشعبة رواوا عنهما عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلًا.
 فالحفوظ عن الثوري هو المرسل.

وأما حديث إسرائيل: فرواه وكيع بن الجراح واختلف عنه:
 فرواه حاجب بن سليمان، ويحمان بن سعيد المصيصي عن وكيع، عن الثوري، عن

أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلاً، ذكرهما الدارقطني في "علله" (٢٠٧/٧) ولم أقف على روايتهما.

وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. كأحمد في "مسنده" (ح ١٩٥١٨).

ومحمد بن إسماعيل الأحمسي: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح ٧٠٢). وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلاً، ومنهم:

عبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ١٩٥١٨)، والترمذي (ح ١١٠١)، والبخاري في "مسنده" (ح ٣١٠٥) من طريق ابن مهدي وعثمان بن عمر وأبي قتيبة، والرويان في "مسنده" (ح ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٥٠٨^(١))، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٠٨٣)، والدارقطني في "سننه" (ح ٣٥١٤).

وأبو عبيدة الحداد: أخرج حديثه أبو داود (ح ٢٠٨٥).
 ويزيد بن هارون: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ١٥٩٣٧).
 ومالك بن إسماعيل: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح ٢١٨٢).
 وعبد الله بن رجاء: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٢٥٩).
 كما أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٨٥/٢)، والبيهقي في "سننه" (١٠٧/٧) من طرق عن إسرائيل.

فقد اتفق أصحاب إسرائيل ومنهم: (أبو عبيدة الحداد، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح، ومالك بن إسماعيل، وعبد الله بن رجاء) على وصله عن أبي إسحاق.
 قال الحاكم: ((هذه الأسانيد كلها صحيحة، وقد علونا فيه عن إسرائيل، وقد وصله الأئمة المتقدمون الذين ينزلون في رواياتهم عن إسرائيل، مثل: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ويحيى بن آدم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد حكموا لهذا الحديث بالصحة، سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: سمعت علي بن عبد الله المديني يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل يحفظ

(١) وسقط من إسناده في هذا الموضع ذكر أبي إسحاق.

حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد)).

وقال البيهقي: ((الاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل ومن تابعه في وصل الحديث والله أعلم)).

فالحفوظ عن إسرائيل هو الوصل.

و اختلف على يونس بن أبي إسحاق فيه على أربعة أوجه:

١/ رواه زيد بن الحباب، وعيسى بن يونس، والحسن بن قتيبة، وحجاج بن محمد عن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ، موصولاً.
زيد بن الحباب: أخرج حديثه الترمذي (ح ١١٠١)، والبخاري في "مسنده" (ح ٣١١٤)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٢).

وقال الترمذي: ((حديث أبي موسى حديث فيه اختلاف: رواه إسرائيل، وشريك بن عبد الله، وأبو عوانة، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ).

وروى أسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروى أبي عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ نحوه ولم يذكر فيه (عن أبي إسحاق).

وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أيضاً.

وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ: "لا نكاح إلا بولي".

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى ولا يصح.

ورواية هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: "لا نكاح إلا بولي" عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذي رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، وما

يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمع أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم.

فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد. وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق، سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق، إلا لما أتكَلْتُ به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم)).

وعيسى بن يونس: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرک" (ح ٢٧١٢)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٣ و ١٣٤٠٢).

والحسن بن قتيبة: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص ٤٠٩)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٧١٥) - ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٧) - والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٢).

وحجاج بن محمد: أخرج حديثه البيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٢). جميعهم (زيد، وعيسى، والحسن، وحجاج) عن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

٢/ رواه أبو عبيدة عبد الواحد، وأسباط بن محمد، وقبيصة بن عقبة، عن يونس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، موصولاً دون ذكر أبي إسحاق.

أسباط بن محمد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ١٩٧٤٦)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٢٧١٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٧).

وعبد الواحد الحداد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ١٩٧٤٦)، وأبو داود (ح ٢٠٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٢).

وقبيصة بن عقبة: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح ٧٠١) قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر قال: حدثنا قبيصة بن عقبة.

كما أخرجه الحاكم في "المستدرک" (ح ٢٧١٦)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٤٠٦)، وقال الحاكم: ((قال ابن عسكر: فقال لي قبيصة بن عقبة: جاءني علي بن المديني فسألني عن

هذا الحديث فحدثه به، فقال علي بن المديني: قد استرحنا من خلاف أبي إسحاق)).

جميعهم (أسباط، وعبد الواحد، وقبيصة) عن يونس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، دون ذكر أبي إسحاق.

٣/ رواه شبابة بن سوار - عنه: محمد بن إسحاق الصغاني -، عن يونس عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلًا، ذكر ذلك الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٥/٢).

٤/ رواه شبابة بن سوار - عنه: ابن المنادي - عن يونس، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ، مرسلًا دون ذكر أبي إسحاق، أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٤/٢).

قال الحاكم في "المستدرك" (١٧١/٢): ((لست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً على عدالة يونس بن أبي إسحاق، وإن سماعه من أبي بردة مع أبيه صحيح، ثم لم يختلف على يونس في وصل هذا الحديث، ففيه الدليل الواضح أن الخلاف الذي وقع على أبيه فيه من جهة أصحابه لا من جهة أبي إسحاق، والله أعلم)).

وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٢/٢): ((ويشبه أن يكون يونس سمعه من أبي بردة، وسمعه أيضاً من أبي إسحاق عن أبي بردة، فرواه على الوجهين معاً، والله أعلم)). والذي يظهر أنّ هذا الاضطراب من يونس بن أبي إسحاق نفسه، وإن كان الراجح أنه (صدوق في الأصل) كما هو اختيار الذهبي في "الكاشف" (٤٠٢/٢)، فقد وُصف بأنه مضطرب الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في "الكاشف" (٤٠٢/٢): ((حديثه مضطرب))، وقال الأثرم: ((سمعت أحمد يضعف حديث يونس عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إلي منه))، وقال أبو أحمد الحاكم: ((ربما وهم في روايته)) "تهذيب التهذيب" (٢٦٤/٣٧).

ومما تقدم يتبين ما في كلام الحاكم من مبالغة فيونس مختلف فيه، ومختلف عليه في وصل هذا الحديث - كما تقدم -.

فهذه الطريق لا تثبت ليونس لاضطرابه في الحديث.

ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق متصلاً: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح ٥٣٢)، والترمذي (ح ١١٠١)، وابن ماجه (ح ١٨٨١) قال: حدثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، والرويان في "مسنده" (ح ٥٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٢٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (ح ٢٧١٤)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ١٣٣٩٠) وغيرهم.

وقد قال المعلی بن منصور أن أبا عوانة قال بعد ذلك: ((لم أسمع من أبي إسحاق ببني وبينه إسرائيل)). انظر كلامه عند الطحاوي والبيهقي.

أخرج حديث أبي عوانة بذكر الوساطة - وهو إسرائيل - بينه وبين أبي إسحاق الطحاوي والبيهقي في الموضوعين السابقين.

قال ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/٤٦٠): ((لم يسمعه أبو عوانة من أبي إسحاق، قال محمد بن إسحاق الصغاني: حدثنا معلی بن منصور، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي إسحاق، ثم قال: لا أدلسه لك ببني وبينه إسرائيل))، والمعلی بن منصور ((ثقة سني فقيه)) قاله ابن حجر في "التقريب" (ص ٥٤١).

غير أن في رواية محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب - عند ابن ماجه - تصريح أبي عوانة بالسماع من أبي إسحاق السبيعي، ويبدو أن ابن أبي الشوارب - وهو ((صدوق)) كما في "التقريب" (ص ٤٩٤) - وهم في ذكر السماع، فكبار الحفاظ روه عن أبي عوانة بالعنعنة، وصريح كلام أبي عوانة المتقدم يدل على أنه سمع الحديث من إسرائيل.

ولم يروه أبو عوانة إلا متصلاً، والصواب أن أبا عوانة يرويه عن إسرائيل، وقد صرح بذلك، فقد دلّسه عن أبي إسحاق فرجع حديثه إلى إسرائيل. فهذا وجه غير محفوظ لأبي عوانة.

ورواه شريك^(١) عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح ٢١٨٣)، والترمذي (١١٠١ ح)، والبزار في "مسنده" (ح ٣١١٢ و ٣١١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٠٧٨ و ٤٠٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٦٨١)، والبيهقي في "سننه" (ح ١٣٣٩٢).

(١) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي. قال يحيى بن معين: ((شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)). وقال أحمد بن حنبل كلاماً مثل ذلك. وقال يعقوب بن شيبه: ((صدوق ثقة، سمي الحفظ جداً)). وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ((سبيء الحفظ، مضطرب الحديث مائل)). "تهذيب الكمال" (١٢/٤٦٢). وقال أبو زرعة: ((يحتاج بحديثه، وكان كثير الخطأ صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً)). "الرح والتعديل" (٤/٣٦٥). وقال ابن عدي: ((والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف)). "الكامل" (٤/٦٦). وقال الذهبي: ((أحد الأعلام، على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده)) "سير أعلام النبلاء" (٨/٢٠٠).

ولم يرو عن شريك إلا متصلاً مسنداً، ومع أنه صدوق بخطى ولا يقبل الأئمة مفاريد، إلا أن هذا الوجه أحتمل له لأنه لم يتفرد به، فقد وافق إسرائيل في روايته للحديث متصلاً.
فهذا الوجه محفوظ لشريك.

ورواه زهير بن معاوية عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح ٧٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٧/٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٠٧٧) وغيرهم من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال: حدثنا زهير بن معاوية به، قال البيهقي: ((وتفرد به عمرو)).

وزهير بن معاوية لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً، إلا أن في السند إليه عمرو بن عثمان الرقي قال عنه النسائي في "الكامل" لابن عدي (١٤٠/٥): ((متروك)).
فهذا وجه غير محفوظ لزهير.

ورواه قيس بن الربيع عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٣١١٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٤٢٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٥٥٦٥) وغيرهم.

وقيس لا يُتَّحَجَّج بحديثه على انفراده لضعفه، فقد ضعفه جمهور النقاد منهم: وكيع، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة وغيرهم. "الجرح والتعديل" (٩٦/٧)، "تاريخ بغداد" (٤٥٦/١٢).

فهذا وجه غير محفوظ لقيس بن الربيع.

ورواه عبد الحميد الهلامي عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٣١١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣٢٢/٥)، والذهبي في "الميزان" (٥٣٩/٢).

وعبد الحميد الهلامي قد شارك جماعة رَوَوْه عن أبي إسحاق موصولاً، إلا أن عبد الحميد بن الحسن الهلامي ضعفه ابن المديني، وأبو زرعة وغيرهما. "تهذيب التهذيب" (١٠٣/٦).

ورواه مطرف بن طريف الحارثي عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٢٠٢/١)، وذكره الحاكم في "مستدرکه" (ح ٢٧١٤).

قال ابن عدي: ((حدثنا مسعر بن علي البردعي حدثنا أحمد بن محمد الأزهر قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن علي بن عاصم قال: حدثني جدي علي بن عاصم عن مطرف عن

أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

قال ابن عدي: ((وهذا الحديث من حديث مطرف ليس له أصل)).

وقال أيضاً: ((أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث بن مجاهد أبو العباس السجزي^(١) كان بنيسابور حدث بمناكير)).

فهذا وجه غير محفوظ لمطرف.

أما الوجه الثاني: (أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

فرواه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص.

فأما حديث شعبة المرسَل: فقد تقدم تخريجه في الوجه الأول عند ذكر الاختلاف على يزيد بن زريع عن شعبة، وكذلك تقدم تخريج حديث أصحاب شعبة عنه.

وأما حديث الثوري المرسَل: فقد تقدم تخريجه في الوجه الأول عند ذكر الاختلاف على الثوري.

وأما حديث أبي الأحوص: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ٣٦١١٨)، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلاً. وأبو الأحوص: هو سلام بن سليم، ثقة متقن، تقدم (ص ٢٠٩).

والراجح عن شعبة والثوري الإرسال كما تقدم، وأما أبو الأحوص فلم يرو عنه الحديث إلا مرسلاً.

(١) هو أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث أبو العباس الأزهر السجستاني. قال ابن عدي: ((حدث بمناكير)). "الكامل" (٢٠٢/١). وقال الدارقطني: ((منكر الحديث)). "الضعفاء والمتروكين" (ص ٤). ثم قال: ((لكن بلغني أن ابن خزيمة حسن الرأي فيه، وكفى بهذا فخراً)). "ميزان الاعتدال" (١٣٠/١). وقال الدارقطني أيضاً في "غرائب مالك" - كما في "لسان الميزان" (٢٥٣/١) -: ((ضعيف الحديث. روى عنه ابن حبان، وترجم له ترجمة مطولة وفيها تضعيفه، وذكر أنه جرب عليه الكذب)). وقال: ((يروى عن أهل العراق وخراسان، كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب على فيها في أحاديث الثقات، فطالبت على الانسباط فأخرج إلي أصول أحاديث منها حديث داود بن أبي هند عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة: "لا تسأل الإمارة" ((ثم ذكر ثلاثة أحاديث، ثم قال ابن حبان: ((وكانه كان يعملها في صباه)). "المجروحين" (١٦٣/١). ذكر ذلك عقب طرق حديث عبد الرحمن بن سمرة "لا تسأل الإمارة" فمقتضاه أنه وضع. وقال الذهبي: واه. "سير أعلام النبلاء" (٢٩٦/١٤).

الخلاصة

بعد النظر في الاختلاف نخلص إلى ما يلي:

أن إسرائيل بن يونس، وشريك بن عبد الله، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد الهلالي روهه عن أبي إسحاق متصلاً.

وأن الثوري وشعبة - في الراجح عنهما - وأبا الأحوص روهه مرسلًا. والذي يظهر أن أبا إسحاق يرويه على الوجهين، فمرةً يصل الحديث - وهو الأكثر -، وأحياناً يرسل الحديث، قال ابن حبان في "صحيحه" (٣٩٤/٩): ((سمع هذا الخبر أبو بردة عن أبي موسى مرفوعاً، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسنداً ومرة يرسله، وسمعه أبو إسحاق بن أبي بردة مرسلًا ومسنداً معاً، فمرة كان يحدث به مرفوعاً وتارة مرسلًا، فالخبر صحيح مرسلًا ومسنداً معاً لا شك ولا ارتياب في صحته)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٢١٠/٧): ((ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه وصله)).

ويدل على صحة الوصل عن أبي إسحاق عدة أمور:

١. ما قاله الترمذي في "جامعه" (٤٠٩/٣): ((ورواية هؤلاء الذين روهوا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي». عندي أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين روهوا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفیان الثوري يسأل أبا إسحاق: سمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم. فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد)).

٢. أن إسرائيل بن أتيقن الناس في جده بعد شعبة والثوري.

٣. أن إسرائيل توبع على الوصل، فقد تابعه شريك بن عبد الله، وهو يضبط حديث

أبي إسحاق كما قال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد

الهلالي، وهذه المتابعات لإسرائيل مع ضعفها إلا أنه يشد بعضها بعضاً كما قال الإمام أحمد - كما في "الكامل" لابن عدي (٢٦٦/٣) -: ((ولا نكاح إلا بولي حديث يشد بعضه بعضاً وأنا أذهب إليه)).

٤. أنّ كبار أئمة العلل على تصحيح الحديث موصولاً، ومنهم:

(أ) عبد الرحمن بن مهدي، روى الحاكم بسنده في "المستدرک" (١٧٠/٢): ((قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد، وكان ابن مهدي يثبت حديث إسرائيل عن أبي إسحاق - يعني في النكاح بغير ولي)).

(ب) وأبو الوليد الطيالسي، روى الحاكم - في الموضوع السابق - ((عن حاتم بن يونس الجرجاني قال: قلت لأبي الوليد الطيالسي: ما تقول في النكاح بغير ولي؟ فقال: لا يجوز، قلت: ما الحجة في ذلك؟ فقال: حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، قلت: فإن الثوري وشعبة يرسلان، قال: فإن إسرائيل قد تابع قيساً)).

(ت) وعلي بن المديني، روى الحاكم - في الموضوع السابق - ((قال علي بن المديني: حديث إسرائيل صحيح في «لا نكاح إلا بولي»)).

(ث) ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل قال المروذي: ((سألت أحمد ويحيى عن حديث «لا نكاح إلا بولي»؟ فقالا: صحيح))، نقله ابن قدامة في "المغني" (٣٤٥/٩).

(ج) والبخاري، ذكر الخطيب في "الكفاية" (ص ٤١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٩/٧) أن البخاري سئل عن حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: ((الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث)).

(ح) ومحمد بن يحيى الذهلي، روى الحاكم - في الموضوع السابق - ((سمعت أبا الحسن بن منصور يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول:

سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب؟ فقال: حديث إسرائيل صحيح عندي، فقلت: له رواه شريك أيضاً فقال: من رواه؟ فقلت: حدثنا به علي بن حجر. وذكرت له حديث يونس عن أبي إسحاق وقلت له: رواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق: عن أبي بردة: عن النبي ﷺ، قال: نعم، هكذا رواه، ولكنهم كانوا يتحدثون بالحديث فيرسلونه حتى يقال لهم: عمن؟ فيسندونه)).

(خ) والترمذي، وتقدم ذكر كلامه.

(د) وابن خزيمة.

(ذ) وابن حبان، وتقدم ذكر كلامه.

(ر) والدارقطني، وتقدم ذكر كلامه.

(ز) والحاكم في المستدرک.

وقد فصل ابن القيم قرائن ترجيح رواية إسرائيل في "حاشيته على سنن أبي داود مطبوعة مع عون المعبود" (١٠٢/٦): ((والترجيح لحديث إسرائيل في وصله من وجوه عديدة:

أحدها: تصحيح من تقدم من الأئمة له، وحكمهم لروايته بالصحة، كالبخاري وعلي بن المدني والترمذي وبعدهم الحاكم وابن حبان وابن خزيمة.

الثاني: ترجيح إسرائيل في حفظه وإتقانه لحديث أبي إسحاق. وهذا شهادة الأئمة له وإن كان شعبة والثوري أجلّ منه لكنه لحديث أبي إسحاق أتقن وبه أعرف.

الثالث: متابعة من وافق إسرائيل على وصله كشريك ويونس بن أبي إسحاق، قال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ فقال: شريك أحب إلي وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، قلت: يونس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كل ثقة.

الرابع: ما ذكره الترمذي وهو أن سماع الذين وصلوه عن أبي إسحاق كان في أوقات مختلفة، وشعبة والثوري سمعاه منه في مجلس واحد.

الخامس: أن وصله زيادة من ثقة ليس دون من أرسله، والزيادة إذا كان هذا حالها فهي مقبولة كما أشار إليه البخاري، والله أعلم)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٨٤/٩): ((ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره)).

- وتجد كلامه مفصلاً في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٦٠٥-٦٠٧)-،
فإسرائيل وإن كان دون شعبة، والثوري في أبي إسحاق لكن احتفت بروايته قرائن جعلت الأئمة يصححون روايته هذه، وهذا مضمون قول الترمذي المتقدم.

الحكم على الحديث

تبين مما تقدم أن الحديث من وجهه الراجح صحيح.

وأما ما ذكر من تدليس واختلاط أبي إسحاق: فقد صرح أبو إسحاق بالسماع فانتفت شبهة تدليسه، وأما الاختلاط، فرواية إسرائيل عنه - وهو أثبت الناس فيه -، وقيس، وشريك، ممن سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه، وكذلك لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، واحتجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه.

الفصل الثاني
في بيان ما هو

الواجب عليه

بما لا يخفى

في الوقف والرفع.

(١٧) - قال الخليلي^(١): فأما الحديث الصحيح المعلوم، فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاء شتى، لا يمكن حصرها.

وأما الأفراد: فما يتفرد به حافظ، مشهور، ثقة، أو إمام، عن الحفاظ، والأئمة: فهو صحيح، متفق عليه كحديث:.....

فأما من الأفراد الذي يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، فهو كما حدثنا به....

وما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله، وإن لم يتهم بالكذب، فمثاله:

ما حدثنا به جدي^(٢)، وابن علقمة قالوا: حدثنا ابن أبي حاتم، حدثنا سليمان بن داود القزاز، حدثنا محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني^(٣)، حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «افتتحت البلاد بالسيف، وافتتحت المدينة بالقرآن».

لم يروه عن مالك إلا محمد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه، فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظن هذا أن ذلك من كلام النبي ﷺ، فحمله على ذلك.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عن مالك)، من قوله بغير إسناد.

أما الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً.

فرواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمد بن يحيى، وذؤيب بن عمامة،

(١) "الإرشاد" (١٦٩/١).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) قال ابن معين: ((ليس بشيء كذاب)). "تهذيب التهذيب" (١٠١/٩). وقال أحمد: ((كان كذاباً)). "المنتخب من علل الخلال" (ص ١٦). وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ((واهي الحديث)). "الجرح والتعديل" (٢٢٧/٧). وقال ابن حبان: ((يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم)). "المجروحين" (٢٧٤/٢).

وإبراهيم ابن حبيب بن الشهيد، وأبو غزية محمد بن موسى.

فأما ابن زبالة: فأخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ١١٨٠)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٥٨/٤)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (ح ١٧٠)، وأبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٧)، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ح ٢٧)، وفي "جزء حديث نافع" (ح ١٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح ١٣٩١)، والخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "الآلآي المصنوعة" (١٢٧/٢) -، والسلفي في "الطيوريات" (ح ٧٥٢).

كلهم من طريق محمد بن الحسن بن زبالة، عن مالك به مرفوعاً.

وقال البزار: ((تفرد به ابن زبالة، وقد تُكَلِّم فيه بسبب هذا وغيره)).

وقال العقيلي: ((لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه)).

وقال البيهقي: ((تفرد به محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وبه يعرف)).

وقال الخطيب بعد تخريجه لحديث ابن زبالة: ((وهكذا رواه غسان محمد بن يحيى عن مالك مرفوعاً)).

وروى عن أبي غزية محمد بن موسى عن مالك بهذا الإسناد غير أنه وقفه ولم يرفعه. وغير هؤلاء يروونه عن مالك من قوله بغير إسناد وهو الصواب)).

سأل ابن الجنيد في "سؤالاته" (ص ٣٨٢) يحيى بن معين عن رفع ابن زبالة للحديث عن مالك؟ فقال يحيى: ((ليس بشيء أصحاب مالك يروونه من كلام مالك)).

وقال أحمد بن حنبل - كما في "الموضوعات" لابن الجوزي (٢١٧/٢) -، و"المنتخب من علل الخلال" (ص ١٦): ((هذا منكر لم يسمع من حديث مالك ولا هشام، إنما هذا قول مالك لم يروه عن أحد. قد رأيت هذا الشيخ يعنى محمد بن الحسن كان كذاباً)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٧/١٥) بعدما سُئِلَ عن هذا الحديث: ((يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمد بن يحيى، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً، وغيرهم، يرويه، عن مالك، من قوله بغير إسناد، وهو الصواب)).

وقال ابن حزم في "المحلى" (٤٥٢/٧): ((وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زبالة دون سائر من روى عن مالك من الثقات)).

وقال ابن رجب: ((ومن الناس من اتهمه بوضعه - أي ابن زبالة -، ومنهم من قال: وهم فيه، هذا من كلام مالك نفسه، فجعله مرفوعاً لسوء حفظه وعدم ضبطه، ومثل ذلك وقع كثيراً لأهل الغفلة وسوء الحفظ غلطاً لا تعمداً)). كذا في "هداية الإنسان" لابن عبد الهادي (٢/٢١٢) نقلاً عن "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٣٤٦/٤).

وتقدم قول بعض العلماء - ومنهم الخليلي - بتفرد محمد بن الحسن بن زبالة بهذا الحديث عن مالك، وهذا لا يسلم لهم، بل روى الحديث معه جماعة، وهم:

١. أبو غسان محمد بن يحيى: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "الآلئ المصنوعة" (١٢٧/٢) -، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (٢٧ح).

٢. وذؤيب بن عمامة: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "الآلئ المصنوعة" (١٢٧/٢) -، وذكره الذهبي في "الميزان" (٣٣/٢)، وقال عن ذؤيب: ((ضَعَفَ الدارقطني وغيره، ولم يُهَدَرْ))، وقال عن الحديث: ((هذا منكر مما تفرد به)).

وقال ابن حجر في "اللسان" (٤٦٣/٢): ((وهذا الحديث معروف بمحمد بن الحسن بن زبالة عن مالك، وهو متروك متهم، وكان ذؤيب إنما سمعه منه فدلسه عن مالك)).
وفصّل الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١٠٢٩/١٣) في بيان علة هذا الحديث ومتابعاته فقال: ((وقد ذكر السيوطي في "الآلئ" (١٢٧/٢) بعض المتابعات محاولاً بذلك تقوية الحديث! وتبعه على ذلك ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١٧٢/٢)، وتغاضيا عن العلل الحقيقية فيها، فرأيت أنه من تمام البحث والأمانة العلمية الكشف عنها.

أولاً: عن المقدم بن داود: حدثنا ذؤيب بن عمامة السهمي: حدثنا مالك... به.

وقال الخطيب: "لم أكتبه عن ذؤيب عن مالك إلا من هذا الوجه".

قلت: وذؤيب، قال النسائي: "ليس بثقة".

وضعفه الدارقطني وغيره، وتجاهله السيوطي، فأخذ يترجم لذؤيب، وقد ضعفه الدارقطني أيضاً، ولكنه تجاهل هذا التضعيف، ونقل عن أبي زرعة أنه قال: "صدوق". وعن ابن حبان أنه قال في "الثقات": "يعتبر حديثه من غير روايات شاذان عنه" ثم نقل الحافظ أنه قال في

"اللسان" (٤٣٦/٢): "هذا الحديث معروف بابن زبالة عن مالك، وهو متروك متهم، وكأن (ذؤيباً) إنما سمعه منه فدلّسه عن مالك".

قلت: وقال الذهبي وقد ذكر هذا الحديث له: "منكر، مما تفرد به ذؤيب ((".

٣. وإبراهيم بن حبيب بن الشهيد: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "اللائل المصنوعة" (١٢٧/٢) -، والصواب أن هذا من كلام مالك.

ثم ذكر الألباني العلة الثانية في هذا الطريق، فقال: ((ثانياً: عن بكر بن خالد بن حبيب الباسيري: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: حدثنا أبي عن مالك... به، وقال السيوطي: "وإبراهيم بن حبيب من رجال النسائي ووثقوه. وهذا أصلح طرق الحديث. والله أعلم".

فأقول: وكذلك ابنه إسحاق ثقة أيضاً، ولكن الراوي عنه بكر بن خالد الباسيري لم يتعرض له السيوطي بذكر، ولقد كنا بحاجة قصوى لمعرفة حاله، فإني لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر، ولم يورده السمعاني في نسبه المذكورة (الباسيري)، ولعل في ذلك ما يشعر بأنه غير معروف. والله أعلم)).

قلت: وأنا كذلك لم أجد من ترجم له.

٤. وأبو غزية محمد بن موسى بن مسكين: أخرج حديثه ابن حبان في "المجروحين" (٢٨٩/٢)، وأشار إلى روايته البيهقي في "الشعب" (ح ١٣٩١)، والخطيب في "الرواة عن مالك" كما عزاه إليه السيوطي في "اللائل المصنوعة" (١٢٧/٢).

وقال ابن حبان: ((كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها)).

وقال الخطيب: ((روى عن أبي غزية محمد بن موسى عن مالك بهذا الإسناد - أي عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - غير أنه وقفه ولم يرفعه. وغير هؤلاء يروونه عن مالك من قوله بغير إسناد، وهو الصواب)).

وأما الوجه الثاني: (عن مالك)، من قوله بغير إسناد: فيرويه عنه أئمة الحديث، ذكر ذلك كل من تقدم من العلماء، ولم أقف عليه. قال الفتني في "تذكرة الموضوعات" (٧٦/١): ((هو قول مالك، ورفع منكر)). وعلى هذا تقدم إجماع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه ؛ على وجهين: الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً. وذكر الخليلي أنه تفرد برفعه ابن زبالة، وليس كما قال، بل شاركه في رفع الحديث أبو غسان محمد بن يحيى، وذؤيب بن عمامة، وإبراهيم بن حبيب بن الشهيد، وأبو غزيرة محمد بن موسى. وابن زبالة متهم بالكذب ووضع الحديث، ولم يتابعه إلا من هو مثله أو دونه، فبالتالي هذا الوجه لا يثبت. الوجه الثاني: (عن مالك)، من قوله بغير إسناد. يرويه عنه أئمة الحديث، وأجمع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه.

الحكم على الحديث

أجمع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه، ولكن لم أقف له على إسناد.

(١٨) - قال الخليلي^(١): وإذا أُسند لك الحديث عن الزهري، أو عن غيره من الأئمة، فلا تحكم بصحته بمجرد الإسناد، فقد يخطئ الثقة، ومثاله: حديث مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع. وهذا صحيح متفق عليه من حديث الزهري.

وقد صح أيضاً عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله قوله. رواه عنه الشافعي وغيره من الأئمة.

وقد أخطأ فيه رزق الله بن موسى - وهو صالح - من حديث يحيى بن سعيد القطان عن مالك. حدثناه محمد بن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان القامي قالا: حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا رزق الله بن موسى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به مجوداً.

وتابعه على خطئه داود بن عبد الله، وعبد الله هو أبو الكرم الجعفري، عن مالك مثله. وقد حدثنا محمد بن عبد الله الحاكم، حدثنا محمد بن عبد الله الأصبهاني بنيسابور، حدثنا سهل بن فرخان الأصبهاني الزاهد، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مسنداً.

فقلت للحاكم: ما هذا؟ فقال: أخطأ فيه سهل هذا! وقد أخبرنا أبو العباس الأصم، عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. فهذا مما أخطأ فيه هؤلاء، ولم يتعمدوا الكذب.

وقال الخليلي^(٢): داود بن عبد الله الجعفري: مُقَارِبُ الحديث، يخطئ أحياناً، قال أبو حاتم: إنه صدوق، وأخطأ في حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر في رفع اليدين، رفعه إلى النبي ﷺ، والمحفوظ من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوف.

ويُكْثِرُ داود عن عبد الواحد بن أبي عون، عن الزهري أحاديث غرائب، كان أبو حاتم يَضُرُّ بها.

وقال الخليلي^(٣): أبو مقاتل حفص بن سلم السمرقندي: مشهور بالصدق والعلم غير مخرج

(١) "الإرشاد" (٢٠٢/١).

(٢) "الإرشاد" (٣٤٦/١).

(٣) "الإرشاد" (٩٧٥/٣).

في الصحيح،... وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقہ محل، يُعنى بجمع حديثه....
 حدثني أحمد بن أبي مسلم الحافظ حدثنا سعيد بن القاسم البردعي بطراز حدثنا
 عبد الرزاق بن محمد بن حمزة الفارسي حدثنا محمد بن إسحاق الكرابيسي السمرقندي حدثنا
 حُشَنَام بن المُخَوَّار حدثنا أبو معان خالد بن سليمان عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان
 النبي ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع. هذا خطأ، وقد
 ذكرت علته في غير هذا الموضع^(١)، وخالد بن سليمان سمرقندي انتقل إلى بلخ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه مالك، عن نافع. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

فيرويه عنه:

- داود بن عبد الله الجعفري: أخرج حديثه الذهبي في "السير" (٤٨٨/١٥).

- ورزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، عن مالك: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء

الكبير" (٦٨/٢)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ح ٢٥٠)، وابن عساكر

في "تاريخ دمشق" (٤٨/٥١).

وقال العقيلي عن رزق الله: ((في حديثه وهم))، وقال عن حديثه: ((ولم يتابع على

رفعه)).

- وسهل بن فرحان، عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، كما قال الخليلي: أخرج

حديثه البيهقي - إلا أنه أخرجه عن حرمة بن يحيى، وأما حديث الربيع فموقوف - في

"المعرفة" (ح ٨١٩)، وقال: ((وكذلك روي من أوجه أخر، عن مالك مرفوعاً، والحديث

مرفوع من غير جهة مالك، إلا أنه وقع في الأصل هكذا يرويه نافع، من فعل ابن عمر،

(١) يعني به المواضع السابق ذكرها من "الإرشاد".

ثم يسنده في آخره، فبعض الرواة غفل عن الإسناد، وبعضهم أثبتته)).

كما أخرجه في "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ح ٤٥)، وقال: ((تفرد به أبو الطاهر هذا عن حرملة، عن الشافعي، وخالفه الربيع بن سليمان، عن الشافعي، ورواه عنه موقوفاً)).

وهذه الروايات المرفوعة جميعها عن مالك لا تصح كما صرح بذلك الحاكم، والخليلي، وسيأتي بعد ذلك عند رواية الوجه الموقوف عن الربيع قول البيهقي باستغراب هذه الروايات عن مالك، وأنها لا تصح عنه، فبالتالي هذا الوجه لا يثبت عن مالك.

وقد روي الحديث عن نافع مرفوعاً من طريق عبيد الله بن عمر: أخرجه البخاري (ح ٧٣٩)، وفي "جزء رفع اليدين" (ح ٤٨)، وأبو داود (ح ٧٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٦١٠).

قال البخاري: ((حدثنا عياش، ثنا عبد الأعلى، قال: ثنا عبيد الله، عن نافع، أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال: "سمع الله لمن حمده" رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ).

ورواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن أيوب وموسى بن عقبة - مختصراً).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣١٥/٤): ((وإنما رواه الناس عن عبيد الله - موقوفاً - منهم: عبد الوهاب الثقفي ومحمد بن بشر، إلا أن محمداً لم يذكر فيه: الرفع إذا قام من الركعتين).

وكذلك رواه أصحاب نافع عنه موقوفاً. فلهذا المعنى احتاج البخاري إلى ذكر من تابعه عبد الأعلى على رفعه؛ ليدفع ما قيل من تفرد به. فقد قال الإمام أحمد في رواية المروزي وغيره: رواه عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وبلغني أن عبد الأعلى رفعه. وقد روي عن أحمد، أنه صحح رفعه)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٢٤/٢): ((قوله - أي البخاري - رواه حماد بن سلمة عن أيوب... الخ، وصله البخاري في الجزء المذكور - أي "جزء رفع اليدين" للبخاري - عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعاً، ولفظه: كان إذا كبر رفع يديه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه

من الركوع. قوله: ورواه ابن طهمان يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة. وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفاً نحو حديث حماد وقال في آخره: وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. واعترض الإسماعيلي فقال: ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المعقود لأجله الباب.

قال: فلعل المحدث عنه دخل له باب في باب. يعني أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي. وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة، وأنه خالف في ذلك سالماً، كما نقله ابن عبد البر وغيره. وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفع لا خصوص هذه الزيادة. والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعاً كان يرويه موقوفاً ثم يعقبه بالرفع، فكأنه كان أحياناً يقتصر على الموقوف، أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه. والله أعلم)).

وقال أبو داود: ((الصحيح قول ابن عمر، ليس بمرفوع.

وروى بقية أوله عن عبيد الله وأسنده، ورواه الثقفى، عن عبيد الله، وأوقفه على ابن عمر، قال فيه: ((وإذا قام من الركعتين يرفعهما إلى ثديه)) وهذا هو الصحيح.

ورواه الليث بن سعد، ومالك، وأيوب، وابن جريج موقوفاً. وأسنده حماد بن سلمة، وحده عن أيوب، ولم يذكر أيوب ومالك الرفع إذا قام من السجدين، وذكره الليث في حديثه، قال ابن جريج فيه: قلت لنافع: أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، سواء. قلت: أشتر لي. فأشار إلى الثديين أو أسفل من ذلك)).

وأما حديث حماد بن سلمة، عن أيوب الذي استشهد به البخاري: فقد أخرجه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح ٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٦١١).

وأما حديث إبراهيم بن طهمان، عن أيوب وموسى بن عقبة الذي استشهد به البخاري: فقد أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٦١٢).

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً.

فأخرجه مالك في "الموطأ" رواية محمد بن الحسن الشيباني (ح ١٠٠)، ورواية يحيى الليثي (ح ١٦٨)، والبخاري في "جزء رفع اليدين" (ح ٧٢ و ٥٧)، وأبو داود (ح ٧٤٢)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٦٨/٢)، بعد أن ذكر حديث رزق الله بن موسى المتقدم المرفوع عن مالك،

وأنه لم يتابع على رفعه، أردفه بهذا الحديث ثم قال: ((وهذا أولى)).

جميعهم (البخاري، وأبو داود، والعقيلي) من طريق القعني، عن مالك، به.

كما رواه الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن مالك، به: أخرج حديثه البيهقي في "المعرفة" (ح ٨١٨)، وقال: ((هكذا رواه مالك في الموطأ، وكذلك رواه الشافعي، عن مالك، في رواية الربيع))، وفي "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ح ٤٦)، وقال: ((هذا هو الصحيح عن الشافعي، وكذلك رواه أصحاب الموطأ عن مالك، وروي من أوجه غريبة عن مالك مرفوعاً وليس بمحفوظ، والحديث في الأصل مرفوع)).

وتابع مالكاً على وقفه:

- عبيد الله العمري: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح ٧٩)، من طريق عبد الوهاب الثقفي، وقال: ((وزاد وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد.

والمحفوظ ما روى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر في رفع الأيدي عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع.

ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر لم يكن مخالفاً للأول؛ لأن أولئك قالوا: إذا رفع رأسه من الركوع. فلو ثبت استعملنا كليهما، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضاً؛ لأن هذه زيادة في الفعل، والزيادة مقبولة إذا ثبتت)).

- وابن جريج: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح ٣٨).

- والليث بن سعد: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح ١٣ و ٥٠).

فالراجح عن مالك وقف هذا الحديث عن نافع.

وهذا الحديث كما قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١٢/٩): ((أحد الأحاديث الأربعة

التي رفعها سالم عن أبيه عن النبي عليه السلام، وأوقفها نافع على ابن عمر...، والقول فيها قول سالم، ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع)).

وسأيتي في الخلاصة تعقب ابن حجر له، وأن هذا القول لا يسلم له.

وقد روى مالك حديث سالم المرفوع، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أخرجه - أكتفي بالكتب الستة -:

- مالك في "الموطأ" (ح ٩٩) رواية محمد بن الحسن الشيباني، و(ح ٢٠٤) رواية أبي مصعب الزهري، و(ح ١٦٣) رواية يحيى الليثي، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك، وقال: «سمع الله لمن حمده رينا ولك الحمد». وكان لا يفعل ذلك في السجود.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/٢١٠): ((هكذا رواه يحيى عن مالك. لم يذكر فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع. وتابعه على ذلك جماعة من الرواة للموطأ عن مالك، منهم القعني وأبو مصعب وابن بكير وسعيد بن الحكم بن أبي مرزم ومعن بن عيسى والشافعي ويحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن الطباع وروح بن عباد وعبد الله بن نافع الزبيري وكامل بن طلحة وإسحاق بن إبراهيم الحنيني وأبو حذافة أحمد بن إسماعيل وابن وهب في رواية ابن أخيه عنه.

ورواه ابن وهب وابن القاسم ويحيى بن سعيد القطان وابن أبي أويس وعبد الرحمن بن مهدي وجويرية بن أسماء وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن المبارك وبشر بن عمر وعثمان بن عمر وعبد الله بن يوسف التنيسي وخالد بن مخلد ومكي بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني وخارجة بن مصعب وعبد الملك بن زياد النُصَيبِي وعبد الله بن نافع الصائغ وأبوقرة موسى بن طارق ومطرف بن عبد الله وقتيبة بن سعيد. كل هؤلاء رووه عن مالك فذكروا فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع قالوا فيه: أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.

ذكر الدار قطني الطرق عن أكثرهم عن مالك كما ذكرنا، وهو الصواب. وكذلك رواه سائر من رواه عن ابن شهاب.

ومن رويناه ذلك عنه من أصحاب ابن شهاب: الزبيدي ومعمر والأوزاعي ومحمد بن إسحاق وسفيان بن حسين وعقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة ويونس بن يزيد ويحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن عمر. كلهم رووا هذا الحديث عن ابن شهاب عن سالم

عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه ابن وهب ومن ذكرنا معه من أصحاب مالك....
وقال جماعة من أهل العلم: إن إسقاط ذكر الرفع عند الانحطاط في هذا الحديث إنما أتى من مالك، وهو الذي كان ربما وهم فيه؛ لأن جماعة حفاظاً رَوَوْا عنه الوجهين جميعاً)).

- كما أخرجه البخاري (٧٣٥) عن القعني، عن مالك، به.
- والنسائي (ح ٨٧٧) عن قتبية، و(ح ١٠٥٦) عن عمرو بن علي، عن يحيى القطان، و(ح ١٠٥٨) عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، (قتبية، ويحيى، وابن المبارك) عن مالك، به.

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣٠٤/٤): ((حديث الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مما اتفق العلماء كلهم على صحته وتلقيه بالقبول، وعليه اعتمد أئمة الإسلام في هذه المسألة)).

الخلاصة

هذا الحديث اختلف فيه على مالك، عن نافع، عن ابن عمر وفقاً ورفعاً.
رفعه عن مالك: (داود الجعفري، ورزق الله بن موسى، وسهل بن فرخان) ولا يصح عن مالك الرفع.

وأوقفه عنه عدد من الرواة، وهو الراجح عن مالك.
إلا أن هذا الحديث قد ثبت مرفوعاً عن نافع من غير طريق مالك، رفعه عبيد الله العمري.
كما أنه متفق عليه من حديث الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.
وختام القول في هذا الحديث يلخصه ابن حجر في "فتح الباري" (٢٢٢/٢): ((قال أبو داود: رواه الثقفى - يعني عبد الوهاب - عن عبيد الله فلم يرفعه، وهو الصحيح. وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك - يعني عن نافع موقوفاً.
وحكى الدارقطني في "العلل" الاختلاف في وقفه ورفعه وقال: الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى.

وحكى الإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه. قال الإسماعيلي: وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقفى والمعتمر - يعني عن عبيد الله - فرووه موقوفاً عن ابن عمر.

قلت: وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال، لكن رفعه عن عبيد الله

عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. أخرجهما البخاري في "جزء رفع اليدين" وفيه الزيادة. وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر، وهو فيما رواه أبو داود، وصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه. وله شواهد، منها: حديث أبي حميد الساعدي، وحديث علي بن أبي طالب: أخرجهما أبو داود، وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال البخاري في الجزء المذكور: ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح؛ لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها، وإنما زاد بعضهم على بعض، والزيادة مقبولة من أهل العلم. وقال ابن بطال: هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع. وقال الخطابي: لم يقل به الشافعي، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة. وقال ابن خزيمة: هو سنة، وإن لم يذكره الشافعي؛ فالإسناد صحيح)).

الحكم على الحديث

الصحيح الذي رواه أصحاب "الموطأ" عن مالك، موقوف، وروي من أوجه غريبة عن مالك مرفوعاً وليس بمحفوظ، والحديث في الأصل مرفوع من طريق عبيد الله الذي أخرجه البخاري، أو المتفق عليه من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه.

(١٩) - قال الخليلي^(١): حدثني محمد بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا الحسن بن هاشم، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا هشام بن يوسف الصنعاني، عن معمر، عن أيوب السخيتاني، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

هذا الحديث رواه معمر عن عمرو بن دينار نفسه، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً. وكذلك رواه الثقات عن حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأبان بن يزيد، وسفيان الثوري، عن عمرو بن دينار موقوفاً.

ومنهم من دون هؤلاء في التوثيق، روه عن هؤلاء مرفوعاً. ورواه محمد بن حماد الطهراني: حدثنا جدي، وابن علقمة قالوا: حدثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

قال معمر: وحدثنا أيوب، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً. والصحيح معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار. وهذا الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم من حديث شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار مرفوعاً. ولم يخرج البخاري بهذا السياق، وإنما أخرجه من حديث مالك بن بحينة، عن النبي ﷺ.

وقال الخليلي^(٢): أحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي الحافظ، مشهور سمع "الموطأ" من عيسى بن مثنود عن عبد الرحمن بن القاسم، روى حديثاً خولف فيه، وخطووه في روايته ذلك، وهو ممن لا يسقط بمثل هذه العلة، أخطأ فيه أو حفظه.

حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصفار حدثنا أحمد بن عمير بن جوصا بدمشق حدثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك البزني حدثنا بقية حدثنا ورقاء بن عمر الشكري وابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة». رواه جماعة عن أبي التقي، ولم يذكر ابن ثوبان، وإنما ذكروا

(١) "الإرشاد" (١/٣٢٠).

(٢) "الإرشاد" (٢/٤٦٤).

ورقاء وحده، وخطفوا ابن جوصا في روايته هذا عن ابن ثوبان، وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وقال الخليلي^(١): أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم، ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين رضيہ الأئمة، وروى عنه الثوري حديثين. وقال فيه ابن المبارك:

أيها الطالب علماً... ائت حماد بن زيد

فاكتب العلم بجهد... ثم قيده بقيد

وكان بينه وبين مالك بن أنس مكاتبة، وكان يعجبه رأي مالك، وأسابطه مالكيون قضاة. سمع ثابتا البنانى وعبد العزيز بن صهيب وعمرو بن دينار وزيد بن أسلم وأبا حازم سلمة بن دينار وأقراهم. روى عنه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأقراهم ثم من بعدهم من المتقين: أبو النعمان عارم معتمد في حديثه ثم أبو داود الطيالسي وأبو الوليد وسليمان بن حرب ومسدد وأبو الربيع الزهراني. وآخر من روى عنه أبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي البصري، انتقل إلى بغداد فأدركه الأحداث لطول عمره، والبخاري أخرجه في الصحيح.

المعتمد في حديث يرويه حماد ويخالفه غيره عليه^(٢)، والرجوع إليه، كحديث: حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصفار حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" موقوف.

وكذا يرويه حماد موقوفاً. وتابعه ابن عيينة وأبان بن يزيد العطار وغيرهما وهم أثبات، وأسندته جماعة عن عمرو منهم أيوب السختياني وابن جريح والثوري وغيرهم، وربما يرويه راو عن حماد وأبان وابن عيينة مرفوعاً.

حدثنا جدي وابن علقمة قالوا حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي حدثنا محمد بن عبادة الواسطي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي هريرة قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".

(١) "الإرشاد" (٤٩٨/٢).

(٢) سقط من المطبوع كلمة (عليه)، وأثبتها من المخطوط.

قال حماد: ورواه لنا أيوب عن عمرو بن دينار فرفعه.

حدثنا أحمد بن محمد الزاهد بنيسابور حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي حدثنا إبراهيم بن عبد الرحيم حدثنا زكريا بن عدي حدثنا حماد بن زيد بهذا موقوفاً. ثم قال حماد: قال علي بن الحكم: حدثنا عمرو فرفعه. ثم شك في الرفع فجعل لا يجاوز أبا هريرة. والحفاظ يجمعون من رواه عن عمرو بن دينار.

ورواه شعبة عن ورقاء بن عمر عن عمرو بن دينار مرفوعاً. ومسلم أخرجه في صحيحه من حديث شعبة عن ورقاء. والبخاري لم يخرج له هذا الاختلاف وإنما أخرجه من حديث ابن عيينة^(١).

ومعمرٌ رواه عن عمرو موقوفاً، وعن أيوب عن عمرو مرفوعاً. وإبراهيم بن الحجاج جمع بين حماد بن سلمة وحماد بن زيد فرفعه عنهما. وكذا روح بن عباد جمع بين ابن جريج ومعمر وسفيان مرفوعاً. وهؤلاء ثقات لكن اختلفوا في الرواية.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار. واختلف عنه، وعن من هو دونه على وجهين:

الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موقوفاً.

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

أما الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موقوفاً.

فيرويه عنه: أيوب السخيتاني، وحماد بن زيد، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وابن عُيَيْنَةَ، وزيد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعه ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وأوقفه الثوري، كما ذكر الدارقطني في "العلل" خلقاً ممن رووا الحديث؛ فمن أراد التوسع فليراجعه.

(١) كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب (ابن نجية) كما في البخاري (٦٦٣)، وفي "الإرشاد" (٣٢٠/١)، وتقدم نقله قريباً عن الخليلي.

١. أيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، وعمن هو دونه، فقد رواه عنه: حماد بن زيد، ومعمّر، وابن عيينة، وابن عليّة، واختلف عنهم جميعاً، وأوقفه عنه: عبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي.

(١-أ) فرواه حماد بن زيد، واختلف عنه، على ثلاثة أوجه:

(١-أ-١) فرواه يزيد بن هارون عنه، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، مرفوعاً وموقوفاً، أخرج حديثه مسلم (ح١٥٩٥)، وأبو داود (ح١٢٦٨)، وابن ماجه (ح١١٥١)، والبخاري في "مسنده" (ح٨٧٣٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٤١٢٩).

وقال مسلم: ((قال حماد: ثم لقيت عمرا فحدثني به ولم يرفعه)).

وقال البخاري: ((قال يزيد: وأخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ولم يرفعه)).

وقال الطحاوي: ((قال حماد: فكان أيوب يرفعه عن عمرو بن دينار)).

(١-أ-٢) وأوقفه:

• زكريا بن عدي: أخرج حديثه الخليلي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٤٧٢٧)، وقال: ((قال زكريا: قال حماد: قال علي بن الحكم: حدث بهذا عمرو مرة فرفعه، فقال له رجل: إنك لم تكن ترفعه. قال: بلى. قال: لا والله. قال: فسكت)).

• ومحمد بن عبد الملك القرشي: أخرج حديثه البخاري في "مسنده" (ح٨٧٣٦).

كلاهما (زكريا بن عدي، ومحمد بن عبد الملك) عن حماد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١-أ-٣) ورفعه إبراهيم بن الحجاج الشامي حيث قرن بين الحمادين حماد بن سلمة وحماد بن زيد عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/٢٦٢)، وقال: ((وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج الشامي عن الحمادين عن عمرو بن دينار كما أُمليته ولم يضبطه، فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفاً على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة: مسلم بن إبراهيم ومؤمل بن إسماعيل. وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان ثم رواه عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار نفسه، فإنه أوقفه على أبي هريرة. ورواه يزيد بن هارون عن حماد بن زيد موقوفاً، ويقول في آخره: وقال حماد ابن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ. ورواه زكريا بن عدي عن حماد بن زيد عن علي بن الحكم عن عمرو بن دينار فرفعه. وإبراهيم بن الحجاج جازف ولم يضبط، فجمع بين الحمادين، فرفعه عنهما)).

وكما قال ابن عدي: ((روي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان)).

(١-ب) ورواه ابن عيينة، واختلف عنه، وعن من هو دونه:

(أ) فرفعه أحمد بن المقدام عنه، عن أيوب، عن عمرو، به: أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح ٤١٢٦).

(ب) ورفعه سعيد بن منصور، عنه، عن عمرو، به، أخرجه:

- الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح ٤١٣٠)، وقال: ((قال سعيد: فقلت لسفيان: أمرفوع؟ قال: يرى عمرو أنه مرفوع)).

- والبيهقي في "المعرفة" (ح ١٤٢٩)، فذكر بإسناده إلى ((محمد بن علي بن زيد الصائغ قال: حدثنا سعيد بن منصور قال: حدثنا سفيان، فذكره موقوفاً إلا أنه قال في آخره: قلت لسفيان: مرفوع؟ قال: نعم)).

وأوقفه عنه، عن عمرو بن دينار، به:

(أ) ابن أبي شيبه في "المصنف" (ح ٤٨٧٥).

(ب) وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي: أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (ح ٨٦).

(ت) وأحمد بن عبدة، أخرجه البزار في "مسنده" (ح ٨٧٤٠).

(١-ج) ورواه معمر، واختلف عنه، وقفاً ورفعاً:

فرفعه عبد الرزاق وهشام عن معمر، عن أيوب، عن عمرو، به:

(أ) عبد الرزاق، في "المصنف" (٣٩٨٩)، ومن طريقه الخليلي وغيره.

(ب) وهشام بن يوسف: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح ١٣٥٦)، والخليلي.

ورفعه اليمامي، عن معمر، عن عمرو بن دينار، به.

أحمد بن عمر اليمامي: أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/١٤٣)، وقال: ((أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي، أبو سهل، يروي عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق عن الثوري ومعمر وابن جريج وزكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة». أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام بيت المقدس (عنه) وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحق مرفوع، والثوري فإنما رفع عنه إسحق الأزرق وحده وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمر فإن عنده هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضاً موقوف، وهو عزيز من حديثه، فجمع بينهم هذا الشيخ، وحمل حديث هذا على حديث ذلك ولم يميز)).

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/٩٢): ((ورفعه أيضاً عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو، والحفوف عن معمر، عن أيوب، عن عمرو)).

وأوقفه عن معمر، عن عمرو، عبد الرزاق ولم أجده سوى عند الخليلي، ولم يذكره بهذا الوجه الدارقطني وغيره ممن تكلم في علل الحديث.

(١-د) ورواه ابن علية، واختلف عنه:

فأوقفه عنه، عن أيوب، به، أخرجه ابن أبي شيبه في "المصنف" (ح ٤٨٧٦).

ورفعه عنه، عن أيوب، عن عمرو، به، محمد بن سفيان الصنفار، أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٢٤٧٠).

ورفعه عبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة. أخرج حديثهما البزار في "مسنده" (ح ٨٧٣٧ و ٨٧٣٨).

٢. وحامد بن زيد عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، كما تقدم.

٣. وابن عيينة عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، كما تقدم.

٤. وابن جريج عن عمرو بن دينار، واختلف عنه:

فأوقفه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح ٣٩٨٧)، وقرنه بالثوري.

ورفعه عنه أبو عاصم، أخرجه أبو داود (ح ١٢٦٦).

٥. وحامد بن سلمة عن عمرو بن دينار، واختلف عنه:

رفعه عنه: مسلم بن إبراهيم: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح ١٤٩١)، وأبو داود

(ح ١٢٦٦)، والبزار في "المسند" (ح ٨٧٤٧)، وأبو يعلى في "المسند" (ح ٦٣٨٠)،

وابن الأعرابي في "المعجم" (ح ١٠٨٨)

ومؤمل بن إسماعيل: أخرجه أبو يعلى في "المسند" (ح ٦٣٧٩).

وخالفهما موسى بن إسماعيل فرواه موقوفاً، عن حماد بن سلمة، عن عمرو، به: أخرجه

البيهقي في "المعرفة" (ح ٤١٤٢٤).

٦. وزياد بن سعد، وعنه الفضيل بن عياض. واختلف عنه:

رفعه عن الفضيل، محمد بن زنبور: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح ١٣٥٦)، وفي "جزء

أبي عروبة الحارثي" برواية الأنطاكي (ح ٦٤).

ووقفه عن الفضيل هُرَيْثُ بن مِسْعَرٍ الأزدي الترمذي: أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح ٤١٢٥).

٧. وأوقفه الثوري عن عمرو بن دينار: أخرجه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح ٣٩٨٧)، وقرنه بابن جريج.

وأما الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عنه: أيوب السخيتاني، وحماد بن زيد، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وابن عُيَيْنَةَ، وزباد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعهم ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة.

• أيوب، والحمدان، وابن جريج، وابن عُيَيْنَةَ، ومعمّر عن عمرو بن دينار، واختلف عنهم، كما تقدم.

• وزكريا بن إسحاق، واختلف عنه:

فرواه عنه: أزهر بن القاسم: أخرج حديثه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح ٣٧٣)، وأحمد في "المسند" (ح ١٠٨٨٦)، وابن ماجه (ح ١١٥١).

روح بن عبادة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ١٠٧٠٩)، ومسلم (ح ١٥٨٣)، والترمذي (ح ٤٢١)، وابن ماجه (ح ١١٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح ١١٢٣).

وقال الترمذي: ((حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وهكذا روى أيوب وورقاء بن عمر وزباد بن سعد وإسماعيل بن مسلم ومحمد بن جحادة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وروى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعه)).

والحديث المرفوع أصح عندنا)).

وعبد الرزاق: أخرج حديثه مسلم (ح ١٥٩٤)، وأبو داود (ح ١٢٦٦).

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى: أخرج حديثه البزار في "المسند" (ح ٨٧٤٥)، وقال: ((هكذا رواه عبد الأعلى عن زكريا عن عمرو عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة. وخالفه أبو عاصم في إسناده فرواه عن زكريا عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. والصواب حديث عمرو عن عطاء بن يسار)).

وعبد الله بن المبارك: أخرج حديثه النسائي (ح ٨٦٥)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٢١٩٣).

جميعهم (أزهر، وروح، وعبد الرزاق، وابن المبارك، وعبد الأعلى) عن زكريا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وخالفهم أبو عاصم فجعل بدل (عطاء بن يسار) سليمان بن يسار: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح ١٤٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٢١٨٣)، وابن الأعرابي في "معجم شيوخه" (ح ٣٨٠)، وقال: ((والصواب عطاء بن يسار)).

وكل من روى الحديث عن زكريا رفعه.

ورواه ورقاء بن عمر، عن عمرو مرفوعاً، وعنه:

شعبة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٩٨٧٣) - ومن طريقه مسلم (ح ١٥٩١)، وأبو داود (ح ١٢٦٦) - والنسائي (ح ٨٦٦)، والدارمي في "مسنده" (١٤٨٩)، والبزار في "مسنده" (ح ٨٧٤١).

وأبو النضر: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٨٣٧٩).

وشبابة: أخرج حديثه مسلم (ح ١٥٩٢).

جميعهم (شعبة، وأبو النضر، وشبابة) عن ورقاء، عن عمرو، به مرفوعاً.

ورواه أحمد بن عمير بن جوصاء الدمشقي، عن أبي تقي هشام بن عبد الملك الدمشقي، عن بقية بن الوليد، عن ورقاء بن عمر وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن عمرو بن دينار مرفوعاً، أخرج حديثه الطبراني في معاجمه الثلاثة "الكبير" (ح ٩٦)، و"الأوسط" (ح ٢٢٨٥)، و"الصغير" (ح ٢١)، وفي "مسند الشاميين" (ح ٩٣)، والخليلي.

وقال الطبراني: ((لم يروه عن ابن ثوبان إلا بقية، ولا عن بقية إلا أبو تقي، تفرد به ابن جوصا وكان من ثقات المسلمين وَجَلَّتْهُمْ)).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي في "سؤالاته للدارقطني" (ص ٣): ((وسألته -أي الدارقطني - عن أحمد بن عمير بن جوصا؟ فقال: تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي)).

وقال الذهبي في "السير" (١٨/١٥): ((وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه يمثل ذلك إلا متعنت....، أنكر على ابن جوصا ذكر ابن ثوبان في الإسناد، والخطب سهل، فلو كان وهما لما ضر، فلعله حفظه....

وقد رواه أبو بكر بن المقرئ، فقال: حدثنا الحسين بن التقي ابن أبي التقي الزيني، حدثنا جدي، فذكره متابعا لابن جوصا.

ورواه ثقتان عن أحمد بن محمد بن عنبسة الحمصي، عن أبي التقي كذلك، فنخلص الحافظ أبو الحسن - أي ابن جوصا - منه.

وأبو التقي ثقة حجة، ثم إن أحمد بن محمد بن عنبسة، قال: كان هذا الحديث عند أبي التقي في مكانين: ففي موضع عن ورقاء، وفي موضع عن ابن ثوبان، فجمعهما. قلت: رواه قبل جمعهما مرات عن ورقاء وحده)).

وقال في "تذكرة الحفاظ" (٧٩٧/٣): ((الرجل صدوق حافظ وهم في أحاديث مغمورة في سعة ما روى، فمن ذلك حديثه..)). فذكره بإسناده إليه، ثم قال: ((الحديث محفوظ، وإنما أنكروا على ابن جوصاء ذكر ابن ثوبان في إسناده)).

ورفعه الحسين المعلم: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ١٣٥٦).

كما رفعه محمد بن جحادة: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ١٣٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٢١٩٠).

ورفعه محمد بن مسلم: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٦).

ورفعه أبان العطار: أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح ١٣٥٨).

الخلاصة

الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه، وعن من هو دونه وفقاً ورفعاً، فرواه عنه: أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريح، وابن عُيَيْنَةَ، وزباد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعهم ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وأوقفه الثوري.

وقد اختلف العلماء في الترجيح.

فمن قال بالرفع:

- الترمذي قال أثر (ح ٤٢١): ((والحديث المرفوع أصح عندنا)).
- والخليلي: ((وهذا الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم من حديث شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار مرفوعاً. ولم يخرج البخاري بهذا السياق، وإنما أخرجه من حديث مالك بن بجنة، عن النبي ﷺ)).
- والبيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٨٥/٤): ((رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن حبيب عن روح، وأخرجه من حديث ورقاء بن عمر، وأيوب السختياني، عن عمرو بن دينار مرفوعاً، ورفعته عن جماعة سوى هؤلاء، فلئن وقفه مرة أو مرتين لم يخرج الحديث في الأصل من أن يكون مرفوعاً)).

ومن قال بالوقف:

- أبو زرعة في "علل الحديث" (س ٣٠٣): ((الموقوف أصح)).
- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٧١/١): ((الحديث...، أصله عن أبي هريرة ربه، لا عن النبي ﷺ، هكذا رواه الحفاظ، عن عمرو بن دينار)).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦٧/٤): ((وقد اختلف في رفعه ووقفه، واختلف الأئمة في الترجيح: فرجح الترمذي رفعه، وكذلك أخرجه مُسْلِمٌ في "صحيحه"، وإليه ميل الإمام أحمد، ورجح أبو زرعة وقفه، وتوقف فيه يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وإنما لم يخرج البخاري لتوقفه، أو لترجيحه وقفه. والله أعلم)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٤٩/٢): ((واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه. وقيل: إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرج)).

الحكم على الحديث

لم يترجح لي أحد وجهي الحديث، فليسعني ما وسع يحيى بن معين والبخاري، والحديث مخرج في صحيح مسلم.

(٢٠) - قال الخليلي^(١): حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من كَتَمَ علماً أُلِجِمَ يوم القيامة بلجام من نار». معلول، لم يتفقوا عليه.

رواه عن عطاء، مالك بن دينار، وعمارة^(٢)، وعلي بن الحكم، وجماعة. والناس يجمعون طريقه، ولم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمخفوف من حديث أبي هريرة موقوف.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ). مرفوعاً. فرواه عنه جمع كثير منهم:

١. الأعمش: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرک" (ح ٣٤٤) من طريق القاسم بن محمد ابن حماد، عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن محمد بن ثور، عن ابن جريج، عنه به. وقال: ((هذا حديث تداوله الناس بأسانيد كثيرة تجمع ويذاكر بها، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).

وتعقبه الحافظ العراقي في كتابه "إصلاح المستدرک" - كما في "شرح الإحياء" للزيدي (١٠٨/١) - قائلاً: ((لا يصح من هذا الطريق لضعف القاسم بن محمد بن حماد الدلال الكوفي، قال الدارقطني: حدثنا عنه وهو ضعيف)).

٢. سعيد بن راشد، ومعاوية بن عبد الكريم، والعلاء بن خالد الدارمي: أخرجهم تمام في "الفوائد" (ح ١٥٥٧) حدثني أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد بن هاشم البغدادى الوراق أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الجوزي ببغداد حدثنا محمد بن عمرو الباهلي والهروي قالوا: حدثنا أبو إسماعيل الأبلبي حدثنا سعيد بن راشد ومعاوية بن عبد الكريم والعلاء بن خالد الدارمي قالوا: حدثنا عطاء قال: سمعت أبا هريرة. فذكره

(١) "الإرشاد" (٣٢١/١).

(٢) الصواب (عمارة عن علي بن الحكم) كما سيأتي في التخريج برقم (٨).

مرفوعاً.

وقال جاسم الفهيد في "الروض البسام بترتيب وتخرّيج فوائد تمام" (١٦٣/١): ((شيخ المصنف ترجمه الخطيب (٤٠٠/١١) وابن عساكر (١٢/ق/٣١/أ) ولم يحكى فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأبو إسماعيل لم أثبتنه^(١))).

٣. مالك بن دينار: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧٦/٤)، والطبراني في "الصغير" (ح ٤٥٢)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٣٧) جميعهم من طريق صدقة بن موسى الدقيقي عن مالك بن دينار به.

وقال ابن عدي والطبراني: لم يروه عن مالك بن دينار إلا صدقة بن موسى. وصدقة ضعفه ابن معين والنسائي وابن عدي كما في "الكامل".

٤. سماك بن حرب: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٣٥٢٩)، والبيهقي في

"المدخل إلى السنن" (ح ٤٦٤)، والبخاري في "شرح السنة" (ح ١٤٠).

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا إبراهيم بن طهمان)).

وقال البخاري: ((هذا حديث حسن))، وفي "تفسيره" (٢٤٩/٢).

- وابن جريح: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٨٩/٤)، والخطيب في

"الكفاية" (ص ٣٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح ١٧٤٥)، والشاموخي في "جزئه"

(ح ٣٤).

جميعهم من طريق صفدي بن سنان البصري، عن ابن جريح به. وصفدي قال عنه

ابن معين في "الكامل": ((ليس بشيء)).

٥. وحجاج بن أرطاة واختلف عنه:

فوقفه عنه أبو خالد الأحمر: أخرج حديثه ابن أبي شيبه في "المصنف" (ح ٢٦٩٨٤).

(١) قلت: هو: حفص بن عمر الأيلي... كنيته: أبو إسماعيل. قال أبو حاتم: ((كان شيعياً كذاباً)). "الجرح والتعديل"

(١٨٣/٣). وقال ابن حبان: ((يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يعرف من

طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف)). "المجروحين" (٢٩٦/١). وقال ابن عدي: ((أحاديثه كلها إما

منكرة المتن أو السند، وهو إلى الضعف أقرب)). "الكامل" (٣٨٩/٢). وقد وهم ابن حبان فجعل الأبلَى هو

الخطي. "ميزان الاعتدال" (٥٦١/١).

ورفعه عنه كل من:

- يزيد بن هارون: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٧٩٤٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٦٨/٢) وفي "الكفاية" (ص ٣٧)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح ٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح ١٣٤).

- ومحمد بن يزيد الكلاعي: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ١٠٤٨٧ و ١٠٥٩٧).

- وعبد الواحد بن زياد: أخرج حديثه علي بن عمر الحرري في "الفوائد المتقاة عن الشيخ العوالي" (ح ١١٦).

- وأبو معاوية محمد بن خازم: أخرج حديثه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح ١٣٥).

وهذا إسناد ضعيف لتدليس الحجاج بن أرطاة، فإنه ((صدوق كثير الخطأ والتدليس)).
"تقريب التهذيب" (ص ١٥٢). لكنه توبع.

٦. وسليمان التيمي: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء" (٧٤/٣) من طريق عبد الوهاب ابن همام أخو عبد الرزاق، والطبراني في "الأوسط" (ح ٣٣٢٢)، و"الصغير" (ح ٣١٥)، وقاسم بن أصبغ في "مصنفه" كما في "بيان الوهم والإيهام" (٢١٨/٥) لابن القطان، ونقل العقيلي عن محمد بن رافع قوله: أن عبد الوهاب بن همام كان لا يعرف بالحديث، وكان شديد التشيع يفرط جداً، ما رأيته صلى معنا جماعة. وقال العقيلي: ((لا يتابع عليه من هذا الإسناد)).

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا ابنه، تفرد به ابن أبي السري)).

وقال ابن القطان بعد أن أورد حديث أبي داود: ((وله إسناد أحسن من ذلك. قال قاسم ابن أصبغ: حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص، قال: حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي هريرة رفعه قال: «من سئل عن علم فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة». هؤلاء

كلهم ثقات، وابن أبي السري محمد بن المتوكل ثقة حافظ، ولكنرة محفوظه أحصيت عليه أوهام، لم يعد بها كبير الوهم، وإنما هي معائب عدت على نبيل، وسقطات أحصيت على فاضل)).

وابن أبي السري وثقه ابن معين وابن حبان، ولينه أبو حاتم، وقال عنه ابن عدي وابن وضاح: كثير الغلط، وقال ابن حجر في ترجمته من "التهذيب" (٣٧٧/٩): ((أورد ابن عدي من مناقيره حديثه عن معتمر عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً: «من سئل عن علم فكتمه..» الحديث. وهذا بهذا الإسناد غريب جداً)).

٧. وكثير بن شنظير: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح ٢٢٩٠)، و"الصغير" (ح ١٦٠)، من طريق محمد بن خليل الحنفي، عن حماد بن يحيى الأبح، عنه به، وقال: ((لم يروه عن كثير بن شنظير إلا حماد تفرد به محمد بن خليل)).

وابن خليل ضعفه ابن حبان والدارقطني وابن منده. "اللسان" (١٥٨/٥-١٥٩)، وحماد مختلف فيه. "الميزان" (٦٠١/١)، وكثير ضعيف. "تهذيب التهذيب" (٣٧٤/٨).

٨. وعلي بن الحكم، واختلف عنه:

فرواه عنه، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً كل من: عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة. عمارة بن زاذان: أخرج حديثه الطيالسي في "المسند" (ح ٢٦٥٧)، وابن أبي شيبه في "المصنف" (ح ٢٦٩٨٣) - ومن طريقه ابن ماجه في "مقدمة السنن" (ح ٢٦١) - وأحمد في "المسند" (ح ١٠٤٢٥)، والترمذي (ح ٢٦٤٩)، وأبو يعلى في "المسند" (ح ٦٣٨٣)، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص ٨٨ و ٨٩).

وقال الترمذي: ((حديث أبي هريرة حديث حسن)).

وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٧٤/١): ((وهذا الحديث رواه عمار بن زاذان الصيدلاني عن علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه بإسناد صالح)).

وحماد بن سلمة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٧٥٧١ و ٨٠٤٩ و ٨٥٣٣ و ٨٦٣٨)، وأبو داود (ح ٣٦٦٠)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٩٥)، والبيهقي في "الشعب" (١٦١٢). وقال المنذري في "مختصر السنن" (٢٥١/٥): ((روي عن أبي هريرة من طرق فيها مقال،

والطريق التي أخرجه بها أبو داود طريق حسن)).

كلاهما (عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة) عن علي بن الحكم، عن عطاء به.

وخالفهما عبد الوارث بن سعيد فأدخل بين عطاء وعلي رجلاً لم يسم، أخرج حديثه:

- الحاكم في "المستدرک" (ح ٣٤٥) وقال: ((ذاكرت شيخنا أبا علي الحافظ بهذا الباب ثم سألت: هل يصح شيء من هذه الأسانيد عن عطاء؟ فقال: لا قلت: لم؟ قال: لأن عطاء لم يسمعه من أبي هريرة.

أخبرنا محمد بن أحمد بن سعيد الواسطي ثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا علي بن الحكم عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سئل عن علم عنده فكتمه ألجمه الله بلجام من نار».

فقلت له: قد أخطأ فيه أزهر بن مروان أو شيخكم ابن أحمد الواسطي وغير مستبعد منهما الوهم فقد حدثنا بالحديث أبو بكر بن إسحاق وعلي بن حمشاد قالا: ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عبد الوارث بن سعيد عن علي بن الحكم عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من سئل عن علم عنده فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة». فاستحسنه أبو علي واعترف لي به لما جمعت الباب وجدت جماعة ذكروا فيه سماع عطاء من أبي هريرة ووجدنا الحديث بإسناد صحيح لا غبار عليه عن عبد الله بن عمرو)).

قلت: هنا ثمة مسائل:

أما سماع عطاء من أبي هريرة: فقد ثبت عند الحاكم وتمام في "الفوائد" (ح ١٥٥٧).

وأما سماع علي بن الحكم من عطاء: فقد صرح به كما عند ابن ماجه (ح ٢٦١).

وأما تعيين المبهم فقد قال ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/٢٦٥-٢٦٦): ((قلت: خالف عبد الوارث بن سعيد حماد بن سلمة، فأدخل بين عطاء وعلي رجلاً لم يُسم، أخرجه مسدد في "مسنده" عنه، وأخرجه أبو عمر - يعني ابن عبد البر، وهذا في "جامع بيان العلم وفضله" (ح ١) - في العلم، من طريق مسدد، وهذه علة خفية، وأخرجه من طريق يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء.

قلتُ - القائل ابن حجر - : فيحتمل أن يكون المبهم أحد هذين، والعلم عند الله تعالى)).

وقد أعله أبو الحسن القطان في كتاب "بيان الوهم والإيهام" (٢/٤٢٥) برواية عبد الوارث وإدخاله رجلاً بين علي بن الحكم وعطاء. قال: ((وقد قيل: إنه حجاج بن أرطاة)).

وقد استبعد ابن عبد البر في "الجامع" (١/٤) أن يكون الحجاج بن أرطاة هو المبهم، فقال: ((الرجل الذي يرويه عن عطاء يقولون أنه الحجاج بن أرطاة، وليس عندي كذلك)).

وعلى أي حال فقد خالف عبد الوارث الجمع الغفير ممن رواه عن عطاء، والحديث ثبت اتصاله، وتفرد عبد الوارث بذكر رجل في الإسناد المتصل وهم منه أو من غيره، والله أعلم.

قال محققو "مسند أحمد" (١٣/١٨): ((والإسناد بإسقاط الرجل المبهم أصح، لأن حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن الحكم -فيما قاله أبو داود^(١)- ولم يذكره فيه، وتابعه على ذلك عمارة بن زاذان كما سيأتي عند المصنف برقم (١٠٤٢٠)، وعلي لم يصفه أحد بالتدليس، ووقع التصريح بصيغة التحديث في رواية عمارة عند ابن ماجه)).

وهذا الحديث قد حكم الذهبي في كتابه "الكبائر" (ص ١٢٢) بصحته، فقال: ((إسناده صحيح، رواه عطاء، عن أبي هريرة)).

ومال ابن كثير في "تفسيره" (١/١٤) إلى تقوية حديث أبي هريرة.

وقال الحافظ ابن حجر في "القول المسدد" (ص ٤٥) بعد أن أورد رواية أبي داود: ((والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة، لكنه صالح للحجة)).

وقال المنذري في "مختصر السنن" (٥/٢٥٢-٢٥٣): ((وقد روي هذا الحديث أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وعمر بن عتبة، وطلق بن علي، وفي كل منها مقال)).

وقد نقد طرق الحديث ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/١٠١-١٠٤) ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: ((لا يصح في هذا شيء)).

الوجه الثاني: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه). موقوفاً.

رواه عن عطاء موقوفاً: معمر، وليث بن أبي سليم، وقتادة، وتابع عطاء على وقفه محمد بن سيرين.

معمر: أخرج حديثه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٣١/٤) قال: ((قال: محمد بن حميد، قال معمر: وبلغني عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال: من سئل عن علم فكتمه أتى به يوم القيامة ملجماً بلجام من نار)).
قلت: وهذا سند فيه انقطاع.

وليث بن أبي سليم واختلف عنه:

فرواه عنه أبو شهاب الحناط موقوفاً: أخرج حديثه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٣١/٤).

ورفعه عنه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٢٨٦/٤)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (ح ٦).

وقال ابن عدي: ((وهذا لا أعلم رفعه عن ليث غير ابن أبي الجون، ورواه جرير الرازي وغيره عن ليث موقوفاً)).

قلت ولم يتفرد برفعه ابن أبي الجون، بل شاركه في الرفع أبو الأحوص: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٧٥٣٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح ١٤٠).
وأياً كان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً عن الليث فهو مردود لضعف الليث واختلاطه، فالليث ((صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فثرك)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٦٤).

وقتادة: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٥٧/١) من طريق الحكم بن عبد الملك، والبيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (ح ٤٦٣).

وعن قتادة يرويه سعيد بن بشير الأزدي النصري الشامي، قال عنه محمد بن عبد الله بن نمير: ((منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات)). "تهذيب الكمال" (٣٥٤/١٠).

وقال العقيلي: ((وليس هذا الحديث من حديث قتادة محفوظ)).

وتابع عطاءً على وقفه محمد بن سيرين، وتفرد به عنه إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٢٦٦)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٧٤/١) مرفوعاً، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ح٢٢٨) موقوفاً، وابن سمعون في "أماليه" (ح٥٨) مرفوعاً، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٧/٣) موقوفاً، وذكر أن الكرابيسي قد رفعه مرة.

وقال العقيلي: ((إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي عن ابن عون ليس لحديثه أصل مسند، إنما هو موقوف من حديث ابن عون)).

وقال ابن المقرئ: ((وقد رفعه مرة)).

وقال ابن سمعون: ((قال أبو عمر - حفص الربالي راوي الحديث عن الكرابيسي - سئل عن هذا الحديث معاذ بن معاذ القاضي فلم يعرفه من حديث ابن عون فقال: من حدث به؟ فقالوا: إسماعيل الكرابيسي، فقال: ثقة)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢١٤/١): ((إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي، عن ابن عون. رفع حديثاً في كتمان العلم. الصواب موقوف)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ). مرفوعاً.
فرواه عنه جمع كثير منهم:

١. الأعمش من طريق القاسم بن محمد بن حماد الدلال الكوفي، ولا يصح لضعف القاسم.

٢. وسعيد بن راشد، ومعاوية بن عبد الكريم، والعلاء بن خالد الدارمي أخرجهم تمام في "الفوائد" وفيه شيخ المصنف لم يتبين حاله، والأبلي ضعيف.

٣. ومالك بن دينار من طريق صدقة بن موسى الدقيقي، وصدقة ضعيف.

٤. وسماك بن حرب أمثلها إسناداً فإسناد حديثه حسن.

٥. وابن جريج من طريق صغدي بن سنان البصري، وصغدي ليس بشيء.
٦. وحجاج بن أرتاة واختلف عنه بين الوقف والرفع، والحجاج مدلس وقد عنعن، ولكنه توبع.
٧. وسليمان التيمي وفيه محمد بن أبي السري، وعدّ هذا الحديث من مناكيره.
٨. وكثير بن شَنْظِير، وكثير ضعيف، وفيه ابن خليل أيضاً ضعيف.
٩. وعلي بن الحكم، واختلف عنه بين اتصال الإسناد، وانقطاعه بإسقاط رجل مبهم، وفيه علة عدم سماعه من عطاء، أو عدم سماع عطاء من أبي هريرة، وكل هذه العلل لا تثبت، فالثابت اتصال الإسناد، وصحة السماع لعلي وعطاء.
- وعلى كل حال فالحديث كما قال ابن حجر وإن لم يكن في نهاية الصحة، لكنه صالح للحجة، وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً.
- الوجه الثاني: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه). موقوفاً.
- رواه عن عطاء موقوفاً:
- معمر، وفي سنده انقطاع.
- وليث بن أبي سليم، واختلف عنه رفعاً ووقفاً، وحديث الليث مردود لضعفه واختلاطه.
- وقتادة، وليس بمحفوظ عنه الحديث.
- وتابع عطاء على وقفه محمد بن سيرين، واختلف عنه رفعاً ووقفاً، والمحفوظ عنه الموقوف.
- فهذا الوجه مرجوح عن عطاء، وإن كان الثابت عن ابن عون الوقف، إلا أن الأكثر من أصحاب عطاء رواه مرفوعاً، فيرجح الوجه المرفوع بقريئة الكثرة، وإن كانت الطرق المرفوعة في كل منها مقال إلا أنها تتعاضد ويشد بعضها بعضاً.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح لغيره.

(٢١) - قال الخليلي^(١): حدثنا محمد بن سليمان بن يزيد، حدثنا أبي، حدثنا علي بن عبدالعزيز، حدثنا حجاج بن المنهال الأنماطي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر».

هذا مشهور بابن عيينة، أسنده حجاج بن منهل، وهو أحد الكبار.
وأكثر أصحاب ابن عيينة وقفوه عن أبي هريرة.

حدثني عبد الله بن محمد بن كثير الرازي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً.
وكذا رواه محمود بن آدم وغيره، وتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على سفيان بن عيينة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

قال الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح ٥٢٦١): ((تفرد به سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عنه - أي عطاء -)).

ورواه عن سفيان كل من: إبراهيم بن محمد الشافعي، وأسد بن موسى، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهل.

إبراهيم الشافعي: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٥٥٥٢)، وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا سفيان بن عيينة، ولا رواه عن سفيان إلا إبراهيم بن محمد الشافعي وأسد بن موسى)).

قلت: وليس كما قال، بل تابعهما سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهل كما سيأتي.

وأسد بن موسى: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٨٨٥٦).

وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي: أخرج حديثه ابن المقرئ في "معجمه" (ح ١٣٠٧)،
 وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح ١٢٩٢).
 والحجاج بن منهال: أخرج حديثه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح ١٢٩٢)، والخليلي.

الوجه الثاني: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة
 ﷺ) موقوفاً.

رواه عنه كل من:

إبراهيم بن بشار الرمادي: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/١٢٣)، قال:
 ((حدثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا إبراهيم بن بشار، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن
 دينار وابن جريج عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تمتلئ جهنم حتى
 يكون كذا وكذا، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط، تقول: حسي حسي». ليس
 لهذا أصل في حديث ابن عيينة، عن عمرو، ولا عن ابن جريج، إنما عن ابن عيينة، عن عمرو،
 عن عطاء حديثين «لا تسبوا الدهر»، و«عذبت امرأة في هرة» جميعاً موقوفين)).
 ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: أخرج حديثه الخليلي، وأشار إلى رواية محمود بن آدم
 وغيره، عن سفيان، ومتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار لسفيان، وقال: ((وأكثر
 أصحاب ابن عيينة وقفوه عن أبي هريرة)).

قلت: ولم أقف على هذه المرويات ولا غيرها بعد طول بحث.

وتابع عطاء هشام بن حسان: أخرجه الطبري في "تفسيره" (٨٠/٢٢) من طريق ابن عليه.
 وما تقدم من قولي العقيلي، والخليلي فالراجح في حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار،
 عن عطاء وقفه على أبي هريرة ﷺ، إلا أن المتن قد ثبت رفعه في الصحيحين وغيرها، فقد
 اتفق الشيخان على إخراج هذا المتن من حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن
 المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ: البخاري (ح ٤٨٢٦ و ٧٤٩١)، ومسلم
 (ح ٢٢٤٦).

قال البخاري: حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا

الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار».

كما روي من طرق كثيرة عن أبي هريرة ينظر "المسند الجامع" (ح ١٢٥٥١ و ١٤٠٠٤ - ١٤٠١٣).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على سفيان بن عيينة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تفرد به سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء.

ورواه عن سفيان كل من: إبراهيم بن محمد الشافعي، وأسد بن موسى، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهال.

الوجه الثاني: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موقوفاً.

رواه عنه كل من:

إبراهيم بن بشار الرمادي، ودخل له حديث في حديث، والصواب وقف الحديث.

ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ومحمود بن آدم وغيره، عن سفيان، ومتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار لسفيان، ومتابعة هشام بن حسان لعطاء. ورجح العقيلي، والخليلي وقف الحديث، إلا أن المتن قد ثبت مرفوعاً، وهو من المتفق على رفعه.

الحكم على الحديث

الحديث الراجح وقفه، وهو موقوف صحيح، فإسناد الخليلي رجاله ثقات^(١).

(١) تراجمهم على التوالي في "الإرشاد" (٦٩٣/٢) و (٦٨٣/٢) و "تقريب التهذيب" (ص ٤٩٠، ٢٤٥، ٤٢١، ٣٩٢).

(٢٢)- قال الخليلي^(١): حدثنا عبد الصمد بن أحمد الحافظ، حدثنا خيثمة بن سليمان، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا بكر^(٢) بن فرقد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام، أن يحول الله رأسه رأس حمار».

هذا خطأ، والمحفوظ محمد بن عمرو، عن مَليح بن عبد الله^(٣)، عن أبي هريرة: «إن الذي يرفع رأسه قبل الإمام، ويخفضه، فإنما ناصيته بيد الشيطان».

ويتفرد به محمد عن مَليح، والأئمة وفقوه، عن محمد، عن مَليح، عن أبي هريرة. وروى عن حماد بن زيد، عن محمد، عن مَليح موقوفاً، ومرفوعاً. والوقف أصح^(٤). والصحيح من هذا الحديث: حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. رواه عنه الأئمة: شعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والخلق. والناس يجمعون من رواه عن ابن زياد. وهو مخرج في الصحيحين. وروى عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة^(٥)، وهو من الأفراد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

(١) "الإرشاد" (٣٤٢/١).

(٢) الصواب (الفضل بن فرقد) فهو من تلاميذ محمد بن عمرو كما ذكر العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣)، وأما (بكر بن فرقد) فهو متأخر من طبقة شيوخ أبي سعيد ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ). انظر "تاريخ دمشق" (٢٣٥/٣٩).

(٣) هو مَليح بن عبد الله السعدي. ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. "التاريخ الكبير" (١٠/٨)، و"الجرح والتعديل" (٣٦٧/٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٥٠/٥).

(٤) ولم أقف على هذه الروايات.

(٥) لم أقف عليه من هذا الوجه، وإنما وجدت في "تاريخ دمشق" (٢٨٣/٧) من طريق حماد بن سلمة قال: سمعت أبا المهزم يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ. وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان. كان شعبة يوهنه. وقال يحيى بن معين: ((لا شيء)). "الجرح والتعديل" (٢٦٩/٩).

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه:

فرواه ثابت بن يزيد أبو زيد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦/٨) ولم أقف عليه.

ورواه حفص بن عمر العدني عن مالك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٦/٨)، وابن المظفر في "غرائب مالك" (ح ١٠٦).

وكذلك رواه عمرو بن جرير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٦/٨)، وقال: ((وكلاهما وهم - أي الوقف والرفع عن أبي سلمة.

والصواب عن مالك ما رواه القعني وأصحاب الموطأ عن مالك عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً)).

وكذلك أخرجه مرفوعاً العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣) قال: حدثنا علي بن عبد الله القرغاني، حدثنا عمر بن حفص الشيباني، حدثنا الفضل بن فرقد، عن محمد بن عمرو. به.

وقال: ((الفضل بن فرقد عن محمد بن عمرو يخالف في حديثه)).

ومن طريق الفضل بن فرقد: أخرجه الخليلي، إلا أنه قال: (بكر بن فرقد)، وقال: ((هذا خطأ، والمحفوظ محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة)).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (ح ٥١٣) قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن عمرو. به.

فهذا الوجه غير محفوظ لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة.

الوجه الثاني: (محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

يرويه محمد بن عمرو، واختلف عليه فيه:

فرواه عنه موقوفاً: مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبد بن سليمان، وعيسى بن

يونس، ومحمد بن عجلان واختلف عنه.

وخالقهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي رفعه.

الحديث الموقوف أخرجه:

مالك في "الموطأ" (ح ٣٠٥) رواية يحيى الليثي، وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٥٩/١٣):

((هكذا رواه مالك موقوفاً لم يختلف عليه فيه)). وقال في "الاستذكار" (٧٧٠/١): ((هكذا

هو في "الموطأ" عند جماعة رواه - فيما علمت - موقوفاً على أبي هريرة ولم يرفعه)).

ومن طريق القعني: أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣) وقال بعد أن روى

حديث أبي سلمة المرفوع المتقدم: ((وهذا أولى)). أي الحديث الموقوف أصوب.

ومن طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك: أخرجه ابن المظفر في "غرائب مالك"

(ح ١٠٧).

وحديث ابن عينة: أخرجه الحميدي في "المسند" (ح ٩٨٩)، وعبد الرزاق في "المصنف"

(ح ٣٧٥٣).

قال الحميدي: ((وقد كان سفيان ربما رفعه وربما لم يرفعه)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٩/٣): ((وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً،

وهو المحفوظ)).

وإسماعيل بن جعفر: أخرجه علي بن حجر السعدي في "حديث علي بن حجر السعدي

عن إسماعيل بن جعفر" (ح ٢٣٠).

وعبد بن سليمان: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٧٢٢٣).

وعيسى بن يونس: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦/٨). ولم أقف عليه.

واختلف عن محمد بن عجلان على ثلاثة أوجه:

١/ فرواه حفص بن ميسرة أبو عمر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: أخرجه

تمام في "فوائده" (ح ٢٢٦).

قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (س ٢٢٣): ((قال أبي: هذا خطأ. وقال أبو زرعة: هذا خطأ إنما هو عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً. قال أبي: فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة)).
وقال الدارقطني في "العلل" ((وهو وهم)).

٢/ ورواه أبو سعد الأشهلي عن محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله الخطمي عن أبي هريرة مرفوعاً: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح ٧٦٩٢). قلت: فيه أحمد بن عبد الصمد، أبو أيوب الأنصاري الزرقى راويه عن أبي سعد الأشهلي ((لا يعرف)). "ميزان الاعتدال" (١١٧/١).

٣/ ورواه بكر بن صدقة عن ابن عجلان عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦/٨) وقال: ((الصواب قول بكر بن صدقة عن ابن عجلان)).
وتابعه ابن عيينة، عن ابن عجلان موقوفاً: أخرجه ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (س ٢٢٣).

جميعهم (مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبد بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان في الراجح عنه من رواية بكر بن صدقة) عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي فرفعه عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح ٤٧٥) وقال: ((لا نعلم روى مليح عن أبي هريرة إلا هذا)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٥٩/١٣): ((رواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن مليح عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام مرفوعاً، ولا يصح إلا موقوفاً بهذا الإسناد - أي رواية الوقف عن مالك - والله أعلم)).

فالأرجح وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناد مالك حسن، فيه مَلِيح السعدي: لم يوثقه سوى ابن حبان.

والحديث كما ثبت موقوفاً على أبي هريرة ثبت أيضاً مرفوعاً من مسنده، وكما قال الخليلي: ((والصحيح من هذا الحديث: حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)).

وحديث محمد بن زياد لشهرته وكثرة من أخرجه من الأئمة ساقط من فقط على رواية الجماعة:

- البخاري (ح ٦٩١) قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا شعبة.
- مسلم (ح ٨٩٤) قال: حدثنا خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد، كلهم عن حماد، قال خلف: حدثنا حماد بن زيد.
- وفي (ح ٨٩٥) قال: حدثنا عمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس.
- وفي (ح ٨٩٦) قال: حدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي، وعبد الرحمن بن الربيع بن مسلم، جميعاً عن الربيع بن مسلم (ح) وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة (ح) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن حماد بن سلمة.
- وأبو داود (ح ٦٢٣) قال: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة.
- والترمذي (ح ٥٨٢) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن زيد.
- والنسائي (ح ٨٢٨) قال: أخبرنا قتيبة، قال: حدثنا حماد.
- وابن ماجه (ح ٩٦١) قال: حدثنا حميد بن مسعدة، وسويد بن سعيد، قالوا: حدثنا حماد بن زيد.

جميعهم (حماد بن سلمة، ويونس بن عبيد، وشعبة، وحماد بن زيد، والربيع بن مسلم) عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار». وهذا لفظ البخاري.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه:

فرواه ثابت بن يزيد أبو زيد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً.
ورواه حفص بن عمر العدني عن مالك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكذلك رواه عمرو بن جرير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني: وكلاهما وهم، أي الوقف والرفع عن أبي سلمة.

والصواب عن مالك ما رواه أصحاب الموطأ عن مالك عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً.

فهذا الوجه غير محفوظ لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة.

الوجه الثاني: (محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

يرويه محمد بن عمرو، واختلف عليه فيه:

فرواه عنه موقوفاً: مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبد بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

فرواه حفص بن ميسرة أبو عمر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو خطأ،
والصواب عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة.

ورواه أبو سعد الأشهلي عن محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله الخطمي عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي إسناده أحمد بن عبد الصمد، أبو أيوب الأنصاري الزرقى: لا يعرف.

ورواه بكر بن صدقة، وابن عيينة عن ابن عجلان عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً، وهو الصواب.

جميعهم (مالك، وابن عينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبد بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان في الراجح عنه من رواية بكر بن صدقة) عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي فرفعه عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، ولا يصح إلا موقوفاً.

فالراجح وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناد مالك حسن، فيه مليح السعدي لم يوثقه سوى ابن حبان.

والحديث كما ثبت موقوفاً على أبي هريرة ثبت أيضاً مرفوعاً من مسنده، رواه الجماعة وغيرهم من حديث محمد بن زياد عنه.

الحكم على الحديث

إسناد مالك الموقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، حسن، فيه مليح السعدي لم يوثقه سوى ابن حبان.

والمرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه الجماعة.

(٢٣)- قال الخليلي^(١): حدثني جدي، حدثنا علي بن محمد بن مهرويه، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، أخبرني عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستقبلوا القبلة بغائط، ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا».

قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض مستقبل القبلة، فنحنرف، ونستغفر الله تعالى.

قيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحي لا يسنده؟! قال: لكني أحفظه وأسنده، كما قلت: إن المكين كانوا يعرضون على ابن شهاب، فأما نحن فإما كنا نسمع من فيه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

يرويه: معمر واختلف عنه، وسفيان بن عيينة، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وعمر بن علقمة الليثي، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن راشد. معمر: رواه عنه:

- محمد بن جعفر: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٢٤)، والنسائي (ح٢٢).
- وإسماعيل بن علية: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٣٦).
- وعبد الرزاق: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٧٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٤١٦).
- وروح بن القاسم: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح١٣٤٣)، و"الكبير" (ح٣٩٣٦).
- وهيب بن خالد: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح١٤١٧) وقرن به النعمان بن راشد.

جميعهم (غندر، وإسماعيل، وعبد الرزاق، وروح، وهيب، والنعمان) عن معمر، عن

الزهرى، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

وخالفهم يزيد بن زريع: فرواه عن معمر، عن الزهرى، عن أبي الأحوص، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٧٥).

وهذا الطريق غير محفوظ، فيزيد بن زريع وإن كان ثقةً ثباً - "تقريب التهذيب" (ص ٦٠١) - إلا أنه خالف من هم أكثر وأحفظ منه.

سفيان بن عيينة: أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح ٣٧٨)، وأحمد في "المسند" (ح ٢٣٥٧٩)، والدارمي في "مسنده" (ح ٦٦٥)، والبخاري (ح ٣٩٤)، ومسلم (ح ٢٦٤)، وأبو داود (ح ٩)، والترمذي (ح ٨)، وإبراهيم الحري في "غريب الحديث" (٦٣٨/٢)، والنسائي (ح ٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح ٥٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٠٥)، والشاشي في "مسنده" (ح ١١١٣)، وابن الأعرابي في "معجم الشيوخ" (ح ٥٨)، والطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٣٧)، وأبو نعيم في "المستخرج" (ح ٦٠٩)، والبيهقي في "الكبرى" (ح ٤٣٧)، وفي "المعرفة" (ح ٨٠٠)، وابن عبد البر في "المهيد" (٣٠٤/١)، وابن عساكر في "معجمه" (ح ٩٤٢).

جميعهم من طريق ابن عيينة، عن الزهرى، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

قال الحميدي: ((حدثنا سفيان قال حدثنا الزهرى قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا وغربوا».

قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبِلَ القبلة، فنحنرف ونستغفر الله عز وجل.

فقيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحي لا يسنده. فقال: لكنى أحفظه وأسنده كما قلت لك. ثم قال: إن المكيين إنما أخذوا كتاباً جاء به حميد الأعرج من الشام قد كتب عن الزهرى، فوقع إلى ابن جُرَجة^(١)، فكان المكيون يعرضون ذلك الكتاب على ابن شهاب، فأما نحن فإنما

(١) المقصود هنا ابن جُرَيج، فقد قال أبو زرعة: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس عن ابن جريج قال: ما سمعت من الزهرى شيئاً، إنما أعطاني الزهرى جزءاً فكتبته وأجازه لي. "المرج والتعديل" (٣٥٧/٥).

كنا نسمع من فيه)).

وقال الترمذي: ((وفي الباب عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومقل بن أبي الهيثم - ويقال: مقل بن أبي مقل - وأبي أمامة وأبي هريرة وسهل بن حنيف. قال أبو عيسى: حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح)).

وابن أبي ذئب: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ١٦١١)، والبحاري (ح ١٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٩٦/٦). ويونس بن يزيد: أخرج حديثه ابن ماجه (ح ٣١٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٠٩١ و٦٠٩٢).

وعمر بن علقمة الليثي: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٧٦١٣). وسليمان بن كثير: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٣٩)، وابن المقرئ في "المعجم" (ح ٥٩٧).

وعبد الرحمن بن إسحاق: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٤٦). والنعمان بن راشد: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٤٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ١٤١٧).

قال الدارقطني في "العلل" (٩٧/٦): ((وأرسله نافع بن عمر الجمحي، عن الزهري، عن النبي ﷺ، والقول قول ابن عيينة، ومن تابعه)). فهذا هو الوجه المحفوظ للحديث.

الوجه الثاني: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ) موقوفاً. ذكره الحميدي في "المسند" (ح ٣٧٨) بعد روايته الحديث على الوجه الأول من طريق ابن عيينة، قال: ((قيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحي لا يسنده. فقال: لكني أحفظه وأسنده كما قلت لك)).

وسبق حكم الدارقطني بعدم صواب هذا الوجه.

الوجه الثالث: (الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٠٩٣)، والشاشي في "مسنده" (ح ١١٢٣)،

والطبراني في "الكبير" (ح ٣٩٢١).

جميعهم من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب.

قال أبو حاتم الرازي في "العلل" (س ٦٦): ((أتى هذا بأبدة^(١)، وهو خطأ، الصحيح: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ)).
فهذا الوجه غير محفوظ.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فرواه عنه سفيان بن عيينة، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وعمرو بن علقمة الليثي، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن راشد، ومعمر، واختلف عنه، فرواه عنه أكثر وأحفظ أصحابه كما رواه ابن عيينة ومن تابعه، وخالفهم يزيد بن زريع فشذبه عن معمر، عن الزهري، عن أبي الأحوص، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

والوجه الثاني: يرويه نافع بن عمر الجمحي ولا يسنده.

قال الدارقطني ((وأرسله نافع بن عمر الجمحي، عن الزهري، عن النبي ﷺ، والقول قول ابن عيينة، ومن تابعه)).

الوجه الثالث: عن الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب.

قال أبو حاتم الرازي ((هو خطأ، الصحيح: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ)).

فالوجه المحفوظ للحديث فقط هو من رواية الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

الحكم على الحديث

الحديث رواه الجماعة عن الزهري.

(١) أبدة: أي داهية يبقى ذكرها على الأبد. والمعنى أنه أتى بشيء غريب. انظر "تاج العروس" (٤/٣٢٨).

(٢٤) - قال الخليلي^(١): حديث أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة: «لله تسعة وتسعون^(٢) اسماً». منهم من وقفه، ومنهم من أسنده إلى النبي ﷺ. والمسند صحيح، مخرج من غير وجه.

رواه مسنداً عن أبي الزناد: شعيب بن أبي حمزة، ومالك بن أنس، والمغيرة بن عبد الرحمن، وابن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم.

فأما حديث سفيان بن عيينة في هذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان. وقال الحفاظ: أخطأ فيه عمر، والصواب من حديث سفيان عن أبي الزناد.

حدثنا علي بن عمر الفقيه، وجدي^(٣) في جماعة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق بسامرا، حدثنا عمر بن حبيب، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو الزناد، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عنه كل من: مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الرحمن بن أبي

الزناد، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة، واختلف عنهما، كما رواه غيرهم.

أما مالك: فأخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح ٧٦١٢)، والطبراني في "الدعاء"

(ح ١٠٦) كلاهما من طريق عبد الله بن وهب.

وأما ابن إسحاق: فأخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح ٧٤٩٣).

(١) "الإرشاد" (٣٧٣/١).

(٢) الصواب: وتسعين.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

وأما ابن أبي الزناد: فأخرج حديثه الطبراني في "الدعاء" (ح ١٠٧) من طريق سعيد بن أبي مرزوق.

وأما شعيب: فاختلف عنه في رواية المتن على وجهين:

- ١/ دون ذكر أسماء الله الحسنى. أخرجه عنه بهذا الإسناد كل من:
 - البخاري (ح ٢٧٣٦ و ٧٣٩٢)، والطبراني في "الدعاء" (ح ١١٠) من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع.
 - والنسائي في "الكبرى" (ح ٧٦١٢) من طريق علي بن عياش.
 - وابن منده في "التوحيد" (ح ٣٤٦)، والبيهقي في "السنن" (ح ٢٠٣١١)، وفي "الأسماء والصفات" (ح ٥) من طريق بشر بن شعيب.
- ثلاثتهم (أبو اليمان، وعلي بن عياش، وبشر) عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، به. ولفظ البخاري: ((أن رسول الله ﷺ قال: «إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة»)).

٢/ يسرد أسماء الله الحسنى في المتن: أخرجه عنه بهذا الإسناد الترمذي (ح ٣٥٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٨٠٨)، والطبراني في "الدعاء" (ح ١١١)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح ٢٢٧)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٠٣١٢)، و"شعب الإيمان" (ح ١٠١)، و"الأسماء والصفات" (ح ٦)، والبخاري في "شرح السنة" (ح ١٢٥٧).

جميعهم من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث.

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث.

وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر

فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه، ولم يذكرها غيره. وليس هذا بعلة؛ فإني لا أعلم اختلافاً بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بطوله))، وقال أيضاً: ((وعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان: ثقة)).

قال ابن حجر في "تلخيص الحبير" (٤/٤٢٣): ((بل متفق على ضعفه، وهاه البخاري ومسلم وابن معين، وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل)).
قلت: وأما الرد على الحاكم في قوله: ((هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة...)) فقد قال ابن حجر في "الفتح" (١١/٢١٩): ((ولست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليس، واحتمال الإدراج)).

ولفظ البيهقي في "الأسماء والصفات": ((عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِثَّةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْتِمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْغَفَّارُ الْقَهَّارُ الْوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْخَافِضُ الرَّافِعُ الْمُعِزُّ الْمُدِلُّ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْحَكَمُ الْعَدْلُ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ الْحَلِيمُ الْعَظِيمُ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْحَفِيفُ الْمُقِيتُ الْحَسِيبُ الْجَلِيلُ الْكَرِيمُ الرَّقِيبُ الْمُجِيبُ الْوَاسِعُ الْحَكِيمُ الْوَدُودُ الْمَجِيدُ الْبَاعِثُ الشَّهِيدُ الْحَقُّ الْوَكِيلُ الْقَوِيُّ الْمَتِينُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ الْمُخْصِي الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ الْمُخْيِي الْمُمِيتُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الْوَاحِدُ الْمَاجِدُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ الْقَادِرُ الْمُقْتَدِرُ الْمُقَدِّمُ الْمُؤَخَّرُ الْأَوَّلُ الْآخِرُ الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ الْوَالِي الْمُتَعَالِي الْبَرُّ التَّوَّابُ الْمُتَنَبِّهُ الْعَفُوُّ الرَّؤُوفُ مَالِكُ الْمُلْكِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ الْمُنْفِصُطُ

الْجَامِعُ الْغَنِيُّ الْمَغْنِيُّ الْمَنَاعُ الصَّارُ النَّافِعُ التَّوَرُّ الْهَادِي الْبَدِيعُ الْبَاقِي الْوَارِثُ الرَّشِيدُ
الصَّبُورُ الْكَافِي». لفظ حديث الفريابي وفي رواية الحسن بن سفيان: «الرَّافِعُ». بَدَلَ
«الْمَنَاعِ». وقيل في رواية النَّصْبِيِّ: «الْمَغْنِيُّ» بَدَلَ «الْمَقِيَّتِ»)).

وقال البيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٣/١): ((ويحتمل أن يكون التفسير - أي سرد
الأسماء الحسنی - وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال
ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في "الصحيح")).

وأما بيان العلل التي ذكرها ابن حجر، وهي:

التدليس: فقد قال الحافظ في "التقريب" (ص ٥٨٤) عن الوليد بن مسلم القرشي: ((ثقة
لكنه كثير التدليس والتسوية)).

الاختلاف فيه على الوليد بن مسلم، والإدراج: قال الحافظ في "الفتح" (٢١٥/١١): ((ولم
ينفرد به صفوان، فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النصبي - وهو ثقة - عن
الوليد أيضا. وقد اختلف في سنده على الوليد: فأخرجه عثمان الدارمي في "النقض على
المريسي" عن هشام بن عمار عن الوليد فقال: عن خليل بن دعلج عن قتادة عن محمد بن
سيرين عن أبي هريرة.. فذكره بدون التعيين. قال الوليد: وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل
ذلك. وقال: كلها في القرآن. هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم.. وسرد الأسماء.
وأخرجه أبو الشيخ بن حيان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم بسند آخر فقال:
حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة. قال زهير: فبلغنا أن غير
واحد من أهل العلم قال: إن أولها أن تفتح بلا إله إلا الله.. وسرد الأسماء. وهذه الطريق
أخرجها ابن ماجه وابن أبي عاصم والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير
بن محمد، لكن سرد الأسماء أولا فقال بعد قوله: من حفظها دخل الجنة الله: الواحد الصمد
الخ ثم قال بعد أن انتهى العد: قال زهير: فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتح
بلا إله إلا الله له الأسماء الحسنی. قلت: والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك بن محمد
الصنعاني، ورواية الوليد تشعر بأن التعيين مدرج)).

وقول البيهقي المتقدم بأن ذكر الأسماء يحتمل أن يكون مدرجاً من بعض الرواة.

وأما الاضطراب: فقد بين ابن حجر بكلام طويل في الموضوع السابق الاختلاف بين الروايات في الأسماء، فإن كانت الأسماء توقيفية فلم الاختلاف؟! مما يدل على أنها من تفسير الرواة.

وبهذا تكون الرواية الراجحة عن شعيب بن أبي حمزة دون سرد الأسماء.

فأما سفيان فاختلف عنه على وجهين:

١/ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.
يتفرد به عمر بن حبيب، عن سفيان: أخرج حديثه الترمذي في "العلل الكبير" (ح ٦٧٩)^(١) عن محمد بن مرزوق البصري، والطبراني في "الدعاء" (ح ١٠٨) من طريق محمد بن الصباح الجرجاني، وابن عدي في "الكامل" (٣٨/٥) من طريق حماد بن الحسن، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح ٥٠٥)، وأبو نعيم في "جزء إن لله تسعة وتسعين اسماً" (ح ٣٣) من طريق حماد بن الحسن ومحمد بن مرزوق، والخليلي، وذكره المقدسي في "ذخيرة الحفاظ" (ح ١٩٨٠).

وقال الترمذي: ((سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لعل عمر بن حبيب وهم في هذا الحديث. إنما روى سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال محمد: وعمر بن حبيب لا بأس به)).

قلت: ولم أجده من رواية سفيان، وإنما صح من حديث معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، عند مسلم (ح ٢٦٧٧) وغيره.

وقال ابن عدي: ((وهذا الحديث يعرف من حديث عمر بن حبيب عن ابن عيينة)).

وقال الدارقطني في "الأطراف": ((تفرد به عمر بن حبيب القاضي عن ابن عيينة عنه))، وقال في "العلل" (١٢٩/٩): ((حَدَّثَ به عمر بن حبيب القاضي العدوي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. ولم يُتابع عليه. والصحيح عن ابن عيينة، عن أيوب،

(١) سقط من المطبوع (عمر بن حبيب).

عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وعن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة)).
وقال أبو نعيم: ((قال يحيى بن صاعد: ما علمت أحدا رواه بهذا الإسناد إلا عمر بن حبيب)).

وقال الخليلي: ((فأما حديث سفيان بن عيينة في هذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان.

وقال الحفاظ: أخطأ فيه عمر، والصواب من حديث سفيان عن أبي الزناد)).
قلت: لم يتفرد به حماد بن الحسن كما ترى.

وقال المقدسي: ((رواه عمر بن حبيب القاضي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. وهذا الحديث يعرف من حديث عمر عن ابن عيينة، وعمر ضعيف. ورواه الفريابي عن الثوري عن عاصم عن ابن سيرين عن أبي هريرة. وهذا لا يعرف بهذا الإسناد إلا عن الفريابي محمد بن يوسف عن سفيان الثوري وهو ثقة. ومتن الحديث صحيح، وإنما استغرب من هاتين الروایتين - والله أعلم)).
فهذا الوجه لا يصح عن سفيان بن عيينة.

٢/ سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح ١١٣٠)، والبخاري (ح ٦٤١٠) عن علي بن المديني، ومسلم (ح ٦٩٠٦) عن عمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن أبي عمير، والترمذي (ح ٣٥٠٨) عن ابن أبي عمير، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٦٢٧٧) عن أبي خيثمة. جميعهم (الحميدي، وابن المديني، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن أبي عمير، وأبو خيثمة) عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، به. ولفظ الحميدي: «إن لله تسعة وتسعين اسما مائة غير واحد من حفظها دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر».

وقال الترمذي: ((وليس في هذا الحديث ذكر الأسماء، وهذا حديث حسن صحيح، رواه أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد، ولم يذكر فيه الأسماء)).

فهذا الوجه هو الراجح عن سفيان.

وبالتالي فالوجه المرفوع هو الراجح عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موقوفاً.

لم يذكر هذا الوجه إلا الخليلي، ولم أقف عليه، لكن الوجه الأول هو الراجح.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه) مرفوعاً.

فيرويه عنه كل من: مالك، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وشعيب بن أبي

حمزة، وابن عيينة. واختلف عنهما، كما يرويه آخرون غيرهم.

فأما شعيب: فقد اختلف عنه الرواة في سياق متن الحديث على وجهين:

١/ رواه عنه أكثر أصحابه، وخرجه البخاري وغيره دون سرد الأسماء الحسنی، وهو الراجح

عنه.

٢/ تفرد بروايته عنه الوليد بن مسلم، وسرد الأسماء، وهو غير محفوظ له، ورّد ابن حجر

وغيره حديث الوليد بتدليس الوليد، والاختلاف عليه، والاضطراب في ذكر الأسماء، وإدراج

الأسماء من قبل بعض الرواة في متن الحديث.

الوجه الثاني: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه) موقوفاً.

وهذا الوجه غير محفوظ لأبي الزناد.

الحكم على الحديث

متفق عليه من حديث ابن عيينة.

(٢٥) - قال الخليلي^(١): يحيى بن سليم^(٢) يعرف بالطائفي... أخطأ في أحاديث منها: ما حدثني جدي^(٣)، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أيوب بن حسان الواسطي، حدثنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من مر بحائط^(٤) فليأكل منه ولا يتخذ حُبْنَةً^(٥)».

لم يسنده عن النبي ﷺ غير يحيى، والباقون رَوَوْه عن ابن عمر، عن عمر قوله.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله).

فأما الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

فتفرد برفع الحديث عن عبيد الله يحيى بن سليم: أخرج روايته أحمد في "مسائل أبي داود عنه" (س ١٩٢٧)، والترمذي (ح ١٢٨٧)، وفي "علله الكبير" (ح ٢٠٩)، وابن ماجه (ح ٢٣٠١)، والبزار في "مسنده" (ح ٥٧٢١)، وأبو طاهر المخلص في "المخلصيات" (ح ٦٣٧ و ١٢٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٩٦٥١).

(١) "الإرشاد" (٣٨٥/١).

(٢) هو يحيى بن سليم الطائفي، قال يحيى بن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٦٠/٣). وقال أبو حاتم: ((شيخ بحله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (١٥٦/٩). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). "الضعفاء والمتروكين" (ص ٢٤٩). وقال أيضاً: ((ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر)). "تهذيب الكمال" (٣٦٨/٣١). وقال ابن حجر: ((صدوق سعي الحفظ)) "تقريب التهذيب" (ص ٥٩١). ومثله لا يحتمل تفرده.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٤) الحائط ما هنا البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٤٦٢/١).

(٥) الحُبْنَةُ: معطف الإزار وطرف الثوب: أي لا يأخذ منه في ثوبه. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٩/٢). والحُبْنَةُ: هو أن تعطف ذيل قميصك فتجعل فيه شيئاً تحمله في حضنك. ينظر "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٢٠٧/١).

قال أبو داود: ((ذكرت لأحمد حديث يحيى بن سليم... فانتهرني؛ استضعافاً للحديث)).
 وقال الترمذي: ((حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم)).
 وقال أيضاً في "العلل": ((سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها، وكأنه لم يعرف هذا إلا من حديث يحيى بن سليم)).
 وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله إلا يحيى بن سليم)).
 وذكر الحاكم في "المستدرک" (١٣٤/٤) أن الشيخين أخرجوا هذا الحديث، وهو وهم منه رحمه الله.

وقد أعلّ جمعٌ من أهل العلم هذا الحديث:
 * قال الشافعي في "الأم" (٢/٢٤٥): ((وقد روي حديث لا يَنْبُتُ مثْلُهُ. إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة)).
 وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٩٦٤٨) عن الشافعي - رحمه الله - قوله: ((من مر لرجل بزرع أو ماشية أو غير ذلك من ماله لم يكن له أخذ شيء منه إلا بإذنه؛ لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته، فهو ممنوع لمالكة إلا بإذنه، والله أعلم. قال: وقد قيل: من مر بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة. وروي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه، والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه)).

قال البيهقي: ((أما قائل هذا القول فعمر بن الخطاب رضي الله عنه)).
 قلت: وسأيتي فيما بعد تحريج قوله.

* كما روى البيهقي بسنده في "السنن الكبرى" (ح ١٩٦٥٢) إلى المفضل بن غسان، قال: ((وذكر لأبي زكريا يحيى بن معين حديث يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله، في الرجل يمر بالحائط فيأكل منه، قال: هذا غلط)).

* وأحمد كما نقل عنه أبو داود.

* وتقدم نقل الترمذي توهيم البخاري ليحيى بن سليم في روايته هذا الحديث عن عبيد الله.

* وكذلك وصف الترمذي الحديث بالغرابة.

- * وقال أبو زرعة في "علل الحديث" (س ٢٤٩٥): ((هذا حديث منكر)).
- * وقال الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح ٣٣٣٣): ((تفرد به يحيى بن سليم عنه))، أي عن عبيد الله. قلت: ويحيى مما لا يحتمل تفرد عن عبيد الله؛ فعبيد الله من الحفاظ المعتمدين بحديثهم، فكيف لا يرويه عنه إلا يحيى بن سليم؟!
- * واعتبر الخليلي هذا الحديث مما أخطأ فيه يحيى بن سليم.
- * وقال البيهقي في "شرح السنة" (٢٣٤/٨): ((وقد رخص بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل ثمار الغير، لما روي عن نافع، عن ابن عمر، بإسناد غريب، عن النبي ﷺ قال: «من دخل حائطاً، فليأكل ولا يتخذ خبنة»)).
- * وقال ابن القيم في "تهذيب سنن أبي داود" (٤٠/٢): ((الحديث عندنا معلول)).
- وقد ورد في معنى هذا الحديث أحاديث وآثار تدل على أن لهذا الحديث أصلاً، ومنها:
- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو ؓ.
 - أثر عن عمر بن الخطاب ؓ.
- قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١١/١٠): ((وجدت له شاهداً من حديث ابن عمرو، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح ٢٠٥٦٠): حدثنا وكيع عن هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره بالحرف الواحد.
- وهذا معضل، ولكنه قد جاء موصولاً، فقال الإمام أحمد في "المسند" (ح ٧٠٩٤): حدثنا حماد بن خالد: حدثنا هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يدخل الحائط؟ قال: «يأكل غير متخذ خبنة». وهذا إسناد متصل حسن.
- وتابعه محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب به نحوه. أخرجه ابن أبي شيبة (ح ٢٠٦٧٨)، وأحمد (ح ٦٦٨٣ و٦٩٣٦).
- وتابعه محمد بن عجلان به، ولفظه: أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق؟ فقال: «من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خُبْنَةً؛ فلا شيء عليه». أخرجه جمع منهم الترمذي (ح ١٢٨٩) وقال: "هذا حديث حسن".
- وله شاهد موقوف، يرويه مجاهد عن أبي عياض قال: قال عمر: "إذا مررت ببستان

فكل ولا تتخذ خبنة". أخرجه ابن أبي شيبة (ح ٢٠٦٨١)، والبيهقي (ح ١٩٦٤٩) من طريقين عن منصور عن مجاهد به. قلت: وهذا إسناد صحيح كما قال البيهقي.... ثم إن أثر عمر: رواه عبد الرزاق (ح ١٨٩١٨) بسند آخر منقطع)).

• حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً، فإن أجابه فليستأذنه، وإلا فليحتلب وليشرب، ولا يحمل».

أخرجه أبو داود (ح ٢٦٢١)، والترمذي (ح ١٢٩٦)، وقال: ((قال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح. وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة)).

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢٠١٤٤): ((أحاديث الحسن عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة الذي قد ذكر فيه السماع، وإن صح فهو محمول على حال الضرورة)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٨٩/٥): ((إسناده صحيح إلى الحسن. فمن صحح سماعه من سمرة صححه، ومن لا أعله بالانقطاع. لكن له شواهد من أقواها: حديث أبي سعيد مرفوعاً: «إذا أتيت على راع فناده ثلاثاً فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان..». فذكر مثله. أخرجه ابن ماجه والطحاوي، وصححه ابن حبان والحاكم)).

• حديث يزيد بن هارون عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، الذي ذكره ابن حجر.

أخرجه ابن ماجه (ح ٢٣٠٠)، وقال البوصيري في "الزوائد": ((في إسناده الجريري واسمه سعد بن إلياس. وقد اختلط بأخرة. ويزيد بن هارون روى عنه بعد الاختلاط. لكن أخرج مسلم له في "صحيحه" من طريق يزيد بن هارون عن الجريري)).

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦١٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٢٨١)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٧١٨٠)، وقال: ((هذا حديث صحيح على

شرط مسلم ولم يخرجاه)).

وأما الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله). فلم أقف على من أخرجه، ولكي وجدت الموقوف على عمر رضي الله عنه قوله من غير هذا الطريق، وتقدم تخريجه قريباً في الوجه السابق.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

وقد تفرد بهذا الوجه يحيى بن سليم، وهو مما لا يحتل تفرده، إلا أنني أوردت شواهد لمعنى الحديث تدل على أن للحديث أصلاً، وهي:

- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، حسنه الترمذي.

- حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، واختلف في سماع الحسن من سمرة، فمن صحح سماعه من سمرة صحح الحديث، ومن لا، أعله بالانقطاع.

- حديث يزيد بن هارون عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، صححه ابن حبان، والحاكم، وقواه ابن حجر.

الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله).

فلم أقف على من أخرجه من هذا الوجه، ولكني وجدته موقوفاً على عمر رضي الله عنه قوله من غير هذا الطريق، وحكم البيهقي بصحته.

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، إلا أنه وردت شواهد لمعناه يعضد بعضها بعضاً تدل على أن للحديث أصلاً.

(٢٦) - قال الخليلي^(١): حدثنا جدي في جماعة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب^(٢)، حدثني عمي عبد الله، عن

(١) "الإرشاد" (٤٣٣/١).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب أبو عبيد الله المصري، لقبه بَحْشَل، حدث عنه مسلم محتجاً به. قال ابن عبد الحكم: ((ثقة، ما رأينا إلا خيراً)). وقال أبو زرعة: ((أدركناه ولم نكتب عنه)). وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ((ثقة)). وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ((كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط. قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً)). "الخرج والتعديل" (٥٩/٢). وقال النسائي: ((كذاب)). "الضعفاء والمتروكين" (ص ١٥٨). وقال ابن يونس: ((لا تقوم بحديثه حجة)). "تهذيب الكمال" (٣٨٧/١). وقال ابن حبان: ((حدثنا عنه شيوخنا ابن خزيمة وغيره، وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها)). "المجروحين" (١٤٩/١). وقال ابن عدي: ((رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقهم جميعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه وحدثوا عنه، منهم أبو زرعة وأبو حاتم فمن دونهما. وسألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا. وكان أبو الطاهر بن السرح يحسن فيه القول، ومن لم يلق حرمة اعتمد أبا عبيد الله في نسخ حديث ابن وهب، كنسخة عمرو بن الحارث وغيره، وكل من تفرد عن عمه بشيء، فذلك الذي تفردوا به وجدوه عنده، وحدثهم به، من ذلك أيضاً كتاب الدجال)). وقال أيضاً: ((ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث، وكثرة روايته عن عمه، وحرمة أكثر رواية عن عمه منه، وكل ما أنكره عليه فمحمّل، وإن لم يروه عن عمه غيره، ولعله خصه به)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (١٨٥/١). وقال ابن الأخرم: ((نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر)). وقال الدارقطني: ((تكلموا فيه فيما أنكر عليه - وذكر خمسة أحاديث - وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين وابن القطان من المتأخرين والله الموفق)). "تهذيب التهذيب" (٤٨/١). وعقب على هذا أبو زرعة فقال: ((إن رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل)). الموضوع السابق من "الخرج والتعديل". كما عقب الذهبي قائلاً: ((وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكراً في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه. نعم، ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى ويندار)). "ميزان الاعتدال" (١١٣/١). وقال الحاكم أبو عبد الله: ((سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق - يعني بن خزيمة - وقيل له: لم يروى عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وترك سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس: «إذا حضر العشاء». فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس. وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث فرواها، وكلمناه فلم يرجع عنها، فاستخرت الله وترك الرواية عنه)). الموضوع السابق من "تهذيب الكمال". وقال ابن حجر: ((صدوق تغير بآخرة)). "تقريب التهذيب" (ص ٨٢).

مالك، وسفيان وغيرهما، عن حميد^(١)، عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم.

رواه الحفاظ من أصحاب مالك، وسفيان، عن حميد عن أنس موقوفاً: أن أبا بكر وعمر...

(١) هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزازي البصري. قال ابن سعد: ((ثقة إلا أنه ربما دلس عن أنس بن مالك)) ((الطبقات الكبرى (٢٥٢/٧)). وثقه يحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، وقال أبو حاتم: ((ثقة لا بأس به)). "تاريخ الثقات" (ص ١٣٦)، "الجرح والتعديل" (٢١٩/٣)، "تهذيب الكمال" (٣٥٥/٧). وقال البردنجي: ((وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس)). الموضوع السابق من "تهذيب الكمال". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٨/٤)، وقال: ((كان يدلس)). وقال الذهبي: ((أجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت)). "ميزان الاعتدال" (٦١٠/١). وقد ذكره العلاني في "جامع التحصيل" (ص ١٦٨) في المرتبة الثانية من المدلسين - وهم من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته أو لقلته تدليسه أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة -، بينما ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (ص ٨٦) في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم الذين أنكروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع - . وقال ابن عدي: ((له أحاديث كثيرة مستقيمة... وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وقد روى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابيه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم)). "الكامل" (٦٥/٣). وقال يحيى بن يعلى المحاربي: ((طرح زائدة حديث حميد الطويل)). قال ابن حجر: ((إنما تركه زائدة لدخوله في شيء من أمر الخلفاء)). "تهذيب التهذيب" (٢٦٢/٢). ومثل هذا لا يقدح في الثقة. والذي يظهر - والله أعلم - أنه ثقة مطلقاً، وأن تدليسه محتمل، وأن إحقاقه بالمرتبة الثانية - وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رويوا أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة - أشبه من إحقاقه بالمرتبة الثالثة؛ وذلك أنه إنما عرف بالتدليس عن أنس؛ وقد تقدم عن جمع من أهل العلم أن ما دلسه عن أنس فهو مما سمعه من ثابت الثباني عنه؛ وثابت ثقة، ولذا قال العلاني: ((على تقدير أن تكون مراسيل قد تبين الوساطة فيها، وهو ثقة محتج به)). الموضوع السابق من "جامع التحصيل". وذكر ابن حجر بطلان قول من قال: أن حميداً لم يسمع من أنس سوى خمسة أحاديث فقال: ((فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة)). "هذي الساري" (ص ٣٩٩). ولحميد في الصحيحين أحاديث من روايته عن أنس أكثرها لم يصرح فيها بالسماع. "تحفة الأشراف" (١٧١/١-٢١٥ و ٢٤٢/٨ و ١٢/٨).

التخريج والدراسة^(١)

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه حُمَيْد الطويل واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

الوجه الثاني: (حُمَيْد عن أنس مرفوعاً).

أما الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

فيرويه عنه: مالك، وسفيان بن عيينة، وهشيم، وحماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ العَنَبَرِي، واختلف عنهم جميعاً عدا هشيم ومعاذ.

أما مالك فقد اختلف عنه:

فوقفه عنه كبار أصحابه وهم: عبد الله بن مسلمة القَعْنِي، ويحيى بن يحيى الليثي، وسويد بن سعيد الحَدَثَانِي، وأبو مصعب الزهري، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن وهب واختلف عنه.

● القعني: رواه عنه في "الموطأ" (ح ١٢٠).

● ويحيى بن يحيى: رواه عنه في "الموطأ" (ح ٣٠).

● وسويد بن سعيد: رواه عنه في "الموطأ" (ح ١٤٢).

● وأبو مصعب الزهري: رواه عنه في "الموطأ" (ح ٢٢٧).

● ويحيى بن بكير فأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (ح ٢٢٤٦) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي.

● وأما عبد الله بن وهب فاختلف عنه:

فرواه عنه موقوفاً سحنون في "المدونة" (٧٠/١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"

(ح ١١٠٠) عن يونس بن عبد الأعلى، كلاهما (سحنون، ويونس) عن ابن وهب، به.

وخالفهما أحمد بن عبد الرحمن بن وهب فرواه عن عمه عن مالك وسفيان بن عيينة

مرفوعاً، أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (١٨٥/١)، والخليلي في "الإرشاد"

(١) أفدت كثيراً من "دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في المسند أن فيها اختلافاً" لإبراهيم التوبجري، رسالة علمية غير منشورة.

(٤٣٣/١) من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢٩/٢)، والخطيب، والباغندي - كما ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٣٥٢/١) - من طريق عبد الله ابن أبي داود السجستاني، كلاهما (ابن أبي حاتم، وابن أبي داود) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، به ولفظ ابن عدي: ((أن رسول الله ﷺ كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة)) ولفظ الباقر نحوه، غير أنه عند الخطيب بالإثبات لا النفي.

قال ابن عدي بعد سياقه الحديث: ((وهذا الحديث لا يعرف عن مالك ولا عن سفيان بن عيينة إلا موقوفاً من قول أنس؛ كان أنس لا يجهر)).

وقال الخليلي: ((رواه الحفاظ من أصحاب مالك وسفيان عن حميد عن أنس موقوفاً أن أبا بكر وعمر)).

وقال ابن عبد البر في "التقصي في اختصار الموطأ" - كما في "نصب الراية" (٣٥٢/١) -: ((هكذا رواه جماعة عن مالك موقوفاً، ورواه ابن أخي ابن وهب عن مالك وابن عيينة وعبد الله ابن عمر العمري عن حميد عن أنس مرفوعاً فقال: إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا يقرءون. قال: وهذا خطأ من ابن أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمه عن مالك)).

وقال في "الإنصاف" (١٤/١): ((هكذا رواه مالك، عن حميد الطويل، عن أنس موقوفاً، لم يسنده، لم يذكر فيه النبي ﷺ، لم يختلف في ذلك رواة الموطأ قديماً وحديثاً - ابن وهب وغيره - إلا ما رواه عن ابن وهب ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المعروف ببحتل، فإنه رواه عن عمه، عن مالك، عن حميد، عن أنس، فذكر فيه النبي ﷺ. ولم يتابعه على ذلك أحد من رواة ابن وهب، وابن أخي ابن وهب عندهم ليس بالقوي قد تكلموا فيه، ولم يروه حجة فيما انفرد به)).

وقال الزيلعي تعليقاً على رواية الخطيب: ((قال ابن عبد الهادي: سقط منه: «لا» كما رواه الباغندي وغيره عن ابن أخي ابن وهب، هذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط))، ثم قال الزيلعي: ((فصار هذا الذي رواه الخطيب خطأً على خطأ، والصواب فيه عدم الرفع وعدم الجهر. والله أعلم)).

ورفعه عنه حفص بن عمر العدني، والوليد بن مسلم، وأبو قرّة موسى بن طارق الزبيدي، وإسماعيل بن موسى السدي.

• أما حفص بن عمر العدني: فأخرجه من طريقه الصيدواي في "معجم الشيوخ"

- وأما الوليد بن مسلم، وأبو قرة الزبيدي، وإسماعيل بن موسى: فأخرجهم من طريقهم ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٨ و ٢٢٩).

وسأذكر الكلام على رواية مالك بعد تخريج رواية ابن عيينة.

ورواه سفيان بن عيينة واختلف عنه:

فرواه عنه موقوفاً الإمام الشافعي في "السنن المأثورة" (ح ٤٠).

ورفعه عنه علي بن المديني، رواه عنه البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" (ح ١٢٦)، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب. وتقدم تخريجه والكلام عليه عند طرق حديث مالك.

قال ابن عدي في "الكامل" (١/١٨٥) بعد سياقه الحديث: ((وهذا الحديث لا يعرف عن مالك ولا عن سفيان بن عيينة إلا موقوفاً من قول أنس؛ كان أنس لا يجهر)).

وقال الدارقطني - كما في "تهذيب التهذيب" (١/٤٨) -: ((تكلموا فيه - أي أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي ابن وهب - فما أنكر عليه: ...، وحديثه عن عمه عن عبيد الله بن عمر وابن عيينة ومالك عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة...، وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمد ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين، والله الموفق)).

وقال الخليلي: ((رواه الحفاظ من أصحاب مالك وسفيان بن عيينة عن أنس موقوفاً أن أبا بكر وعمر)).

وقال ابن عبد البر في "التقصي في اختصار الموطأ" - كما في "نصب الراية" (١/٣٥٢) -: ((هكذا رواه جماعة عن مالك موقوفاً، ورواه ابن أخي ابن وهب عن مالك وابن عيينة وعبد الله بن عمر العمري عن حميد عن أنس مرفوعاً فقال: "إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا يقرءون"، قال: وهذا خطأ من ابن أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمه عن مالك)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٨ و ٢٢٩): ((هو موقوف في "الموطأ" وأسنده طائفة عن مالك ليسوا في الحفظ هناك))، ثم قال بعد سياقه الحديث موقوفاً: ((هكذا هو في "الموطأ" عند جماعة رواه فيما علمت موقوفاً؛ وروته طائفة عن مالك فرفعته ذكرت فيه النبي ﷺ وليس ذلك بمحفوظ فيه عن مالك)).

وقال بعد أن ذكر رواية الوليد وأبي قرة المرفوعة: ((وهذا خطأ كله خلاف ما في "الموطأ"))

فالأرجح عن مالك وابن عيينة هو الوقف؛ إذ هو رواية أكثر الثقات من أصحاب مالك، والحفاظ من أصحاب سفيان، وما رجحه العلماء.

وأما هشيم بن بشير فلم يرو عنه إلا موقوفاً، رواه عنه ابن أبي شيبه (ح ٤١٤٨)، قال حميد: ((وأحسبه ذكر النبي ﷺ)).

وذكر ابن عبد البر في "الإنصاف" (١/١٤١) أن هشيماً تابع مالك على الوقف. ورواه حماد بن سلمة، واختلف عنه:

فرواه عنه مرفوعاً: أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وداود بن شبيب.

- أما أبو كامل: فرواه عنه أحمد في "مسنده" (ح ١٢٧١).
- وأما داود بن شبيب: فأخرجه من طريقه ابن حبان في "صحيحه" (ح ١٨٠٠).

كلاهما (أبو كامل، وداود) عن حماد، عن قتادة وثابت البناني وحيد، عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ؓ كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

ورواه عفان بن مسلم عن حماد، فرفعه عن قتادة وثابت، ووقفه عن حميد.

رواه عنه أحمد في "مسنده" (ح ١٤٠٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٣٠٩٣ و ٣٥٢٢) عن زهير بن حرب، كلاهما عن عفان، به.

قال أحمد: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة، وثابت، وحيد، عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ؓ كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢). إلا أن حميدا لم يذكر النبي ﷺ.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجهان ثابتان عن حماد؛ حيث إن رواهما عنه ثقات^(٣)، ولثبوت الوجهين عن حميد - كما سيأتي -.

على أنه يحتمل أن حماداً ربما ساق هذا الحديث عن قتادة وثابت وحميد مساقاً واحداً

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) سورة الفاتحة: ١.

(٣) ينظر في ترجمة أبي كامل: "تهذيب التهذيب" (٤٤٤/٥)، وترجمة داود: "تهذيب التهذيب" (١١٥/٢)، وترجمة

عفان "تهذيب الكمال" (١٦٠/٢٠).

فرفعه، وربما فصل فبين أن حميداً يقفه، ومن عادة حماد الجمع بين الشيوخ.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٤١٧/١): ((ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة!، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدثنا مالك وعمر بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له))، ولا شك أن الرواية المفصلة تقضي على الجملة.

ويؤيد هذا ما قاله ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٧/٥): ((ورواه حماد بن سلمة في كتابه كذلك، - يعني مرفوعاً - إلا أنه قال: لم يذكر حميد في روايته النبي ﷺ. يعني أن حميداً وحده وقفه، ولم يرفعه)).

فهذا يعني أن الوجهين سمعهما حماد من حميد.

ورواه ابن أبي عدي واختلف عنه على وجهين:

فوقفه عنه أبو موسى محمد بن المثنى العنزي، رواه عنه أبو يعلى في "مسنده" (ح ٢٩٨٥).

ورفعه عنه: محمد بن هشام بن أبي خيرة، ويحيى بن معين، وعمر بن علي الفلاس.

● أما محمد بن هشام: فأخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح ١٧٩٨) وقال: عن حميد وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس.

● وأما ابن معين، والفلاس: فأخرج حديثهما الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح ٩٦٦)، ومن طريق ابن معين وحده أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٢/٢٠)، عن حميد وحده. وقال الدارقطني: ((قال يحيى: كان حميد إذا حدث به عن قتادة رفعه، وإذا حدث به عن أنس لم يرفعه)). وقال ابن عبد البر: ((لم يرفعه مالك، ولم يسمعه حميد من أنس، وإنما يرويه عن قتادة عن أنس، وأكثر أحاديثه عن أنس لم يسمعه من أنس؛ إنما يرويه عن ثابت أو قتادة أو الحسن عن أنس، ويرسلها عن أنس، كذلك قال أهل العلم بالحديث)).

الراجح أن ابن أبي عدي سمعه من حميد على الوجهين، وتقدم نقل الدارقطني عن يحيى بن معين أنه قال: ((كان حميد إذا حدث به عن قتادة رفعه، وإذا حدث به عن أنس لم يرفعه)). وقال الدارقطني في "العلل" (٥٦/١٢): ((وقد ضبط عنه ابن أبي عدي ذلك، رواه عن حميد،

عن أنس موقوفاً، ورواه عن حميد، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً)).

وحديث معاذ بن معاذ: أخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح ٢٢٤٧).

ومعاذ ثقة "تقريب التهذيب" (ص ٥٣٦)، ولم يرو عنه الحديث إلا موقوفاً، وهذا الوجه

ثابت عنه.

وأما الوجه الثاني: (حُمَيْد عن أنس مرفوعاً).

فرواه عنه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمّر بن راشد، وزهير بن معاوية، وعبد الله

بن عمر العمري، وشعبة، ومروان بن معاوية الفزاري.

أما عبد الوهاب بن عبد المجيد: فرواه عنه الإمام الشافعي في "السنن المأثورة" (ح ٤٠).

وأما معمّر: فرواه عنه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ٢٥٩٨)، وقال: عن قتادة وحيد وأبان

عن أنس: سمعت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان يقرأون ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

وأما زهير بن معاوية: فأخرجه من طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ١١٠١) من

طريق أبي غسان عن زهير بن معاوية، به.

وأما عبد الله بن عمر العمري: فأخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل: (١/١٨٥)،

وابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٩)، والخطيب، والباغندي - كما في "نصب الراية"

(١/٣٥٢) -، من طريق ابن أخي ابن وهب عن عمه عن عبد الله بن عمر، به. ولا يصح

هذا الطريق؛ فابن أخي ابن وهب قد رجع عن هذا الحديث، وتقدم النقل عن العلماء في هذا

الطريق عند الحكم على طريق مالك وابن عيينة في الوجه الأول.

وأما شعبة: فرواه من طريقه ابن المظفر في "حديث شعبة" (ح ١٤٠) من طريق عبد الرحمن

بن زياد^(٢)، وقال شعبة: عن قتادة وحيد وثابت عن أنس.

وهذا الطريق لا يثبت عن شعبة؛ فعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي لا يحتج به.

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/١٨٧): ((وقد روي عن شعبة، عن قتادة وحيد

وثابت، عن أنس من وجه آخر فيه نظر)).

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قال الترمذي في "جامعه" (ح ٢٥٩٩): ((ضعيف عند أهل الحديث))، وقال

الدارقطني في "سننه" (١/٣٧٩): ((ضعيف لا يحتج به)).

وأما مروان بن معاوية: فأخرجه من طريقه تمام الرازي في "الفوائد" (ح ٩٤٧).

قال الدارقطني في "العلل" (٥٦/١٢) بعد أن ساق طرق الحديث بوجهيها: ((والمحفوظ من ذلك أن حميداً رواه عن أنس: أن أبا بكر، وعمر ليس فيه النبي ﷺ. وآخر عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، والله أعلم)). يشير إلى أن الوجه المرفوع: (حميد، عن أنس) غير محفوظ، كما يشير إلى حديث قتادة المخرج في الصحيحين كما سيأتي.

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٧/٥): ((وذكر الدارقطني جماعة روهه عن حميد ورفعوه، منهم: معمر وابن عيينة والثقفى وأبو بكر بن عياش ومروان بن معاوية وغيرهم. ثم قال: ((والمحفوظ: أن حميداً رواه عن أنس، وشك في رفعه، وأخذه عن قتادة، عن أنس مرفوعاً)).

وكما اختلف في رفعه ووقفه فقد اختلف رواة هذا الحديث في سياق المتن، كما يلي:

أولاً: أنهم كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين.

ثانياً: أنهم لم يكونوا يستفتحون القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم.

ثالثاً: أنهم لم يكونوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم.

رابعاً: أنهم لم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم.

خامساً: أنهم كانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم.

وقد تبانت مواقف أهل العلم من هذا الاختلاف:

فذهب ابن عبد البر إلى أن هذا اضطراب يعل به الحديث، فقال في "التمهيد" (٢٣٠/٢):

((اختلف في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً: منهم من يقول فيه: كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من يقول: كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم، منهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد من الفقهاء)).

وذهب ابن حجر إلى أن الاضطراب مندفع؛ لإمكان الجمع بينها، فقال في "فتح الباري"

(٢٢٨/٢): ((طريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع؛ ونفى السماع

على نفي الجهر... فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر؛ لأن الجمع إذا

أمكن تعين المصير إليه)).

الخلاصة

حُمَيْد الطويل اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

وقد رواه على هذا الوجه: مالك، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ الغنبري، واختلف عنهم جميعاً عدا معاذ. أما مالك فقد اختلف عنه:

فوقفه عنه كبار أصحابه وهم: عبد الله بن مسلمة القَعْنِي، ويحيى بن يحيى الليثي، وسويد ابن سعيد الحَذَنَانِي، وأبو مصعب الزهري، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن وهب، واختلف عنه بين وقف ورفع ليس بمحفوظ عنه.

ورفعه عنه حفص بن عمر العدني، والوليد بن مسلم، وأبو قرّة موسى بن طارق الزبيدي، وإسماعيل بن موسى السدي.

وأما سفيان بن عيينة فاختلف عنه بين الرفع والوقف.

فالراجح عن مالك وابن عيينة هو الوقف إذ هو رواية أكثر الثقات من أصحاب مالك، والحفاظ من أصحاب سفيان، ومما رجحه العلماء.

وأما هشيم فلم يرو عنه إلا موقوفاً.

وأما حماد بن سلمة فاختلف عنه:

فرواه عنه مرفوعاً: أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وداود بن شبيب.

ورواه عفان بن مسلم عن حماد، فرفعه عن قتادة وثابت، ووقفه عن حميد.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجهان ثابتان عن حماد؛ حيث إن رواهما عنه ثقات، ولثبوت الوجهين عن حُمَيْد.

وأما ابن أبي عدي فاختلف عنه على وجهين:

١/ (ابن أبي عدي عن حُمَيْد عن أنس موقوفاً)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن المثنى.

٢/ (ابن أبي عدي عن حُمَيْد عن قتادة عن أنس مرفوعاً)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن هشام بن أبي خَيْرَة، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس.

الراجح أن ابن أبي عدي سمعه من حميد على الوجهين.

وأما معاذ بن معاذ: فلم يرو عنه الحديث إلا موقوفاً، وهذا الوجه ثابت عنه.

الوجه الثاني: (حميد عن أنس مرفوعاً).

رواه على هذا الوجه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمار بن راشد، وزهير بن

معاوية، وعبد الله بن عمر العمري، وشعبة، ومروان بن معاوية الفزاري.

الثابت أن حميداً حدث به على الوجهين، فلعل حميداً إنما سمعه من أنس رضي الله عنه موقوفاً ثم سمع

الرفع من قتادة، فحدث بهما، فيكون الموقوف متصلاً، والمرفوع مما دلّسه عن أنس رضي الله عنه، ولكن

اتضح الوساطة وهو قتادة. قال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص ١٢١): ((فقد ذكر

ابن عبد البر في كتاب "الإنصاف" (١٤/١) ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس فقال:

ويقولون: إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة عن أنس، وقد ورد التصريح بذلك

قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس، فآلت رواية حميد إلى رواية

قتادة)).

وأما ما قد يُذكر من تدليس قتادة: فذكر ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٦/٥) أن مسلماً

قد خرّج الحديث في "صحيحه" - من غير طريق حميد - ((من طريق أبي داود، عن شعبة،

وزاد: قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس؟ قال: نعم، نحن سألناه عنه.

ففي هذه الرواية: تصريح قتادة بسماعه له من أنس، فبطل بذلك تخيل من أعل الحديث

بتدليس قتادة)).

الحكم على الحديث

إسناد الإمام أحمد (ح ١٤٠٥١) ثقات، وقد أخرج هذا الحديث البخاري (ح ٧٤٣)،

ومسلم (ح ٣٩٩) من طريق قتادة.

(٢٧)- قال الخليلي^(١): علي بن سعيد الرازي الحافظ يعرف (بَعْلِيَّك): حافظٌ، متقنٌ، دخل مصر، سمع منه سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ وأفرانه، لكنه دون النسائي، صاحب غرائب.

حدثني الحسين بن علي الحنبلي بالري، حدثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الحافظ بأصبهان، حدثنا علي بن سعيد عَلِيَّك، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا سلمة بن الفضل^(٢)، حدثنا سفيان الثوري، عن زَيْد^(٣)، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الواصل بالمكافي، ولكن الواصل من إذا قطعت رَحْمُهُ وصلها».

لم يروه من حديث سفيان، عن زَيْد إلا سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه، عن الحسن بن عمرو القُفَيْمي^(٤)، وفُطِر بن خليفة^(٥)، عن مجاهد.

قرأت على علي بن محمد بن يعقوب الرازي بالري من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن جعفر الهمداني الرازي، حدثنا أبو سهل موسى بن نصر بن دينار الرازي، حدثنا سلمة بن الفضل، حدثنا سفيان، عن زَيْد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الواصل بالمكافي، ولكن الواصل من إذا قطعت رحمه وصلها».

(١) "الإرشاد" (٤٣٧/١).

(٢) هو سلمة بن الفضل الرازي الأبرش الأزرق أبو عبد الله الأنصاري قاضي الري، قال ابن المديني: ((ما خرجنا من الري حتى رمينا بمحدثه)). "تهذيب الكمال" (٣٠٥/١١). وقال البخاري: ((عنده منكر، ومثله علي)). "التاريخ الكبير" (٨٤/٤). وقال أبو زرعة: ((سمعت إبراهيم بن موسى غير مرة، وأشار أبو زرعة إلى لسانه - يريد الكذب)). وقال أبو حاتم: ((مخله الصدق، في حديثه إنكار، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (١٦٨/٤).

(٣) هو زَيْد بن الحارث الياشي، قال شعبة: ((ما رأيت بالكوفة شيخاً أفضل من زَيْد))، وقال: ((ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع)). "المعرفة والتاريخ" (٨٥/٣ و ٨١٩). وقال العجلي: ((كوفي ثقة ثبت في الحديث...، وكان في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث)). "معرفة الثقات" (ص ٤٠٢).

(٤) قال العجلي ويعقوب بن سفيان: ((ثقة)). "معرفة الثقات" (ص ٢٥٦)، "المعرفة والتاريخ" (٢٣٩/٣).

(٥) قال ابن غير: ((فطر حافظ كيس)). وقال عبد الله بن داود: ((فطر أوثق أهل الكوفة)). "المعرفة والتاريخ" (١٠٢/٣). وقال ابن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٢٦٧/٣). وقال العجلي: ((ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل)). "معرفة الثقات" (ص ١١٥٥).

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف، والتفرد في أحد طرقه.

هذا الحديث يرويه مجاهد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

الوجه الثاني: رواه الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً.

فأما الوجه الأول: الذي (رواه جماعة عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً).

فقد رواه عن مجاهد كل من: الحسن بن عمرو القُصمي، وبَشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِندي، وزُبيد بن الحارث الياامي، وفطُر بن خليفة الحناط.

فأما الحسن بن عمرو: فأخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٦٧٨٥)، والبخاري (ح٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح٦٨)، وأبو داود (ح١٦٩٧)، والبيزار في "مسنده" (ح٢٣٧١)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص١٦٢)، والإسماعيلي - كما في "فتح الباري" لابن حجر - (٤٢٣/١٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح٣٤٢٨)، وفي "السنن الكبرى" (ح١٣٥٩٩)، وفي "الآداب" (ح٨).

كلهم - عدا البيزار من طريق عبد الرحمن بن مغراء - من طريق سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «ليس الواصل بالمكافي، ولكن الواصل الذي إذا قُطعت^(١) رحمه وصلها».

وزاد بحشل في أوله: «الرحم معلقة بالعرش».

وأما بَشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِندي^(٢): فأخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح٥٩٤)، والترمذي (ح١٩٠٨)، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح)).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن بَشِير بن سلمان، عن مجاهد، عن عبد الله بن

(١) قال ابن حجر في "الفتح" (٤٢٣/١٠): ((قطعت: ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمجهول، وفي أكثرها بفتحين)).

(٢) قال العجلي: ((ثقة)). "معركة الثقات" (ص١٣٢). وقال أبو داود والدارقطني: ((لا بأس به)). "سؤالات الآجري لأبي داود" (١٤٩/٣)، "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص٥٣).

عمرو مرفوعاً بلفظ: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا انْقَطعت وصلها».

وأما زُبيد اليامي: فأخرج حديثه ابن مردويه في "جزء ما انتقاه على الطبراني" (ح ١٣٤)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٧٣/١)، والخليلي في "الإرشاد" (٤٣٧/١ و ٤٣٨) بإسنادين، وقال: ((لم يروه من حديث سفيان عن زبيد إلا سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه عن الحسن بن عمرو الفقيمي، وفطر بن خليفة عن مجاهد)).

كلهم من طريق سلمة بن الفضل، عن الثوري، عن زُبيد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وهذا الطريق عن زُبيد فيه سلمة بن الفضل وهو إلى الضعف ما هو، وأين أصحاب الثوري المقدمين فيه عن هذا الحديث حتى يتفرد به أمثال سلمة، فلا يصح الثوري عن زُبيد.

وأما فطر بن خليفة فقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

- ١/ رواه عن فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً عامة أصحابه.
- ٢/ وخالفهم فضيل بن عياض فرواه عن فطر عن حماد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل حماداً بين فطر ومجاهد.
- ٣/ وخالف عيسى بن يونس أصحاب فطر بن خليفة فرواه عن فطر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل أبا الطفيل بدل مجاهد.

أما ١/ فرواه عن فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً عامة أصحابه ومنهم:

سفيان الثوري، وابن عيينة، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وعبد الله بن المبارك، وعمرو بن علي بن مقدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

أخرجه: ابن وهب في "جامعه" (ح ٩٧)، والبخاري (ح ٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح ٦٨)، وأبو داود (ح ١٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص ١٦٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦١/٣)، والشجري في "أماليه" (٣٥١/١) من طريق الثوري، ووكيع في "الزهد" (ح ٤٠٣) عن فطر - ومن طريقه هناد في "الزهد" (ح ١٠٠٢)، وأحمد في "المسند" (ح ٦٨١٧)، والشجري في "أماليه" (٣٥٥/١) -، والحميدي في "المسند" (ح ٥٩٤)، والترمذي (ح ١٩٠٨) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبه في "المصنف"

(ح ٥٤٤٨)، وأحمد في "المسند" (ح ٦٨١٧) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في "المسند" (ح ٦٥٢٤) من طريق يعلى بن عبيد، والحسين المروزي في "الر والصلة" (ح ١٢٢) من طريق عبد الله بن المبارك، والبخاري في "مسنده" (ح ٢٣٧٢) من طريق عمرو بن علي، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٤٥) من طريق عبيد الله بن موسى، وأبو نعيم في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن الفضل بن دكين" (ح ٧٣) من طريق الفضل بن دكين.

جميعهم (الثوري، وابن عينة، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وعبد الله بن المبارك، وعمرو بن علي بن مقدم، وعبيد الله بن موسى، والفضل بن دكين) من طريق فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «إن الرحم معلقة بالعرش، وليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من إذا قطعت رحمه وصلها».

ولم يرد عند بعضهم «إن الرحم معلقة بالعرش». وبالأخص البخاري وبقية الستة. ٢/ وخالفهم فضيل بن عياض فرواه عن فطر عن حماد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل حماداً بين فطر ومجاهد، أخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (ح ٢٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٢٩/٨) من طريق إسماعيل بن زكريا عن الفضيل بن عياض به بلفظ: «ليس المكافئ بالواصل إنما الواصل، الذي إذا قَطَعَتْ رَحْمُهُ وصلها».

قال أبو نعيم: ((كذا رواه إسماعيل بإدخال حماد بين فطر ومجاهد منفرداً به عن فضيل، والمشهور ما رواه فطر والأعمش والحسن بن عمرو الفقيمي عن مجاهد نفسه)). وطريق الفضيل بن عياض شاذ لمخالفته الجماعة، وإسماعيل بن زكريا إن كان ابن مرة الخلقاني^(١) فإنه ضعيف الحديث وله مناكير.

٣/ هذا وقد خالف عيسى بن يونس أصحاب فطر بن خليفة، فرواه عن فطر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل أبا الطفيل بدل مجاهد، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح ٦٦١٩)، وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن فطر عن أبي الطفيل إلا عيسى بن

(١) قال ابن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٣٢٦٦). ومرة قال: ((لا بأس به)). "تهذيب الكمال" (٩٢/٣). ومرة قال: ((ضعيف)). "الكمال" لابن عدي (٣١١/١). وقال أحمد عندما سئل عنه: ((أما الأحاديث المشهورة التي يروها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر له، ليس يُعرف - يُريد بالطلب -)). "سؤالات الميموني" (٤٧٥). وقال مرة: ((ضعيف الحديث)). الموضع السابق من "الكمال". وقال النسائي: ((أرجو أن لا يكون به بأس)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال".

يونس، تفرد به أبو توبة، ورواه الثوري وغيره عن فطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو)). وهذه الطريق فيها عيسى هو ابن أبي إسحاق السبيعي ((ثقة حافظ)). "تهذيب الكمال" (٦٢/٢٣)، والمتفرد عنه أبو توبة الربيع بن نافع ((لا بأس به)). "تهذيب الكمال" (١٠٣/٩). وشيخ الطبراني محمد بن عبدة المصيصي لم أجد له سوى ترجمة موجزة في "تاريخ الإسلام" للذهبي (ص ٢٧٤)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (١٦٥/٥٤ - ١٦٧) وليس فيهما بيان حاله، فهذا الطريق شاذ مردود لمخالفته الجماعة.

وأما الوجه الثاني: (الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً). أخرجه البخاري (ح ٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح ٦٨)، وأبو داود (ح ١٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص ١٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٣٥٩٩)، وفي "الشعب" (ح ٣٤٢٨) من طريق الثوري عن الأعمش به بلفظ: «وليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قَطَعْتُهُ رحمه وصلها».

وزاد بحشل في أوله: «والرحم معلقة بالعرش». وقال البخاري: ((قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ. ورفعه الحسن وفطر)). قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٢٣/١٠): ((وقوله - أي الثوري -: لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر، هذا هو المحفوظ عن الثوري)).

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (س ٢١١٩): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه الحسن بن عمرو الفقيمي، وفطر، والأعمش، كلهم عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، رفعه فطر، والحسن، ولم يرفعه الأعمش، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الواصل المكافئ ولكن الواصل من يقطع فيصلها».

قال أبي: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مجاهد واختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: رواه جماعة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

رواه عن مجاهد كل من: الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، وبِشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِنْدِي، وزُيَيْد بن الحارث الياامي، وفَطْرُ بن خليفة الخناط.

فأما الحسن وبشير فلم يختلف عنهم، وحالهم من التوثيق ظاهر.

وأما زُيَيْد فقد تفرد عن الثوري عنه، سلمة بن الفضل، وهو إلى الضعف ما هو، وأين أصحاب الثوري المقدمين فيه عن هذا الحديث حتى يتفرد به أمثال سلمة، فلا يصح الثوري عن زُيَيْد.

وأما الطرق عن فِطْرُ بن خليفة:

فطريق الجماعة هي المحفوظة، ثم إن فِطْرًا صرح بالسمع من مجاهد عند الحسين المروزي في "البر والصلة" (ح ١٢٧).

وأما طريق الفضيل بن عياض ففيه إسماعيل بن زكريا إن كان ابن مرة الخُلُقاني فإنه ضعيف الحديث وله مناكير.

وأما طريق عيسى بن يونس ففيها أبو توبة الربيع بن نافع لا بأس به.

وكلا الطريقين (طريق الفضيل، وطريق عيسى بن يونس) شاذان مردودان لمخالفتهم الجماعة.

الوجه الثاني: رواه الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً.

البخاري أخرج وجهي الوقف والرفع؛ كأنه يشير إلى أن المرفوع لا يعمل بالموقف، فكلاهما صحيح.

أبو حاتم يميل إلى وقف الحديث أخذاً بقرينة حفظ الأعمش، وإن كان الرفع عنده محتملاً.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح على كلا الوجهين، فهو مخرج في صحيح البخاري.

(٢٨) - قال الخليلي^(١): حفص بن عمر بن الصَّبَّاح الرُّقِّي^(٢) - يُعرف بِسِنْدَجَة^(٣) أَلَف - سمع قبيصة، وأبا حذيفة، والقعني وغيرهم من شيوخ العراق، وكان يحفظ، وينفرد برفع حديث: وهو ما حدثناه جدي^(٤)، وعبد الله بن محمد القاضي قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الهمداني: حدثنا حفص بن عمر بن الصَّبَّاح الرُّقِّي، حدثنا موسى بن مسعود النهدي أبو حذيفة^(٥)، حدثنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن

(١) "الإرشاد" (٤٧٤/٢)

(٢) قال أبو أحمد الحاكم: ((حدث بغير حديث لم يتابع عليه)). "سير أعلام النبلاء" (٤٠٥/١٣)، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٠١/٨)، وقال: ((ربما أخطأ)). وقال الذهبي: ((احتج به أبو عوانة، وهو صدوق في نفسه، وليس بمتقن)) الموضوع السابق من "السير"، وقال مرة: ((شيخ معروف، من كبار مشيخة الطبراني، مكر عن قبيصة وغيره)) "ميزان الاعتدال" (٣٣٠/٢).

(٣) ((صنعة الميزان وسنحته: فارسي معرب)) "لسان العرب" (٣١١/٢). وهي ((ما يوزن به)) "مختار الصحاح" (ص ١٥٥).

(٤) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٥) قال ابن سعد: ((كان كثير الحديث، ثقة إن شاء الله، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار، وزهير بن محمد، وسفيان الثوري)). "الطبقات الكبرى" (٣٠٤/٧). وقال أحمد بن حنبل: ((كان سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس!)). وقال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي وذكر قبيصة، وأبا حذيفة فقال: قبيصة أثبت منه حديثاً في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً)). "ضعفاء العقيلي" (١٦٧/٤). وقال الدارمي: ((قلت ليحيى بن معين: أبو حذيفة؟ قال: هو مثلهم - يعني مثل عبد الرزاق، وقبيصة، ويعلى، وعبيد الله - في الثوري)). وقال أبو حاتم: ((صدوق معروف بالثوري... كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء)). وسئل أبو حاتم عن مؤمل بن إسماعيل، وأبي حذيفة؟ فقال: ((في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ)). "الجرح والتعديل" (١٦٣/٨). وقال ابن خزيمة: ((لا أحدث عنه)). وقال أبو حفص الفلاس: ((لا يروي عنه من يبصر الحديث)). "ميزان الاعتدال" (٥٦٢/٦). وقال الترمذي: ((يضعف في الحديث)). "تهذيب الكمال" (١٤٥/٢٩). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (١٦٠/٩)، وقال: ((بخطئ)). وقال الحاكم: ((كثير الوهم، سيء الحفظ)). وقال الساجي: ((كان يصحف، وهو لين)). وقال الدارقطني: ((قد أخرج له البخاري، وهو كثير الوهم، تكلموا فيه)). "تهذيب التهذيب" (٣٢٩/١٠). وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم)). الموضوع السابق من "الميزان". وقال ابن حجر: ((صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف... وحديثه عند البخاري في المتابعات)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٥٤).

جرير بن عبد الله البجلي^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرع الأرضين خراباً يمنها ثم يسراها».

وحدثنا جدي وعبد الله بن محمد القاضي قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن حمدان، حدثنا هلال بن العلاء الرقي، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير موقوفاً. وهذا أصح.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عنه على وجهين:

١. إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ (مرفوعاً).

٢. إسماعيل، عن قيس، عن جرير (موقوفاً).

أما الوجه الأول: إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ (مرفوعاً).

فرواه حفص بن عمر الرقي، عن أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل، به.

أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ٣٥١٩) - ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (١١٢/٧) - وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٨/٥) من طريق آخر، وتما في "فوائده" (٢٦٨/١) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٣/٥٣) - وابن عساكر في "تاريخه" (٤٥/٥٢) من طريق أبي قتادة الحراني، عن حفص، وابن المقرئ في "معجمه" (٤٥٦/٢)، وابن جميع الصيدأوي في "معجم الشيوخ" (ص ٤٤٤) - ومن طريقه ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (١٥٣/٣) - والدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٥٢/٣).

(١) سقط من المطبوع ذكر نسب جرير بن عبد الله ﷺ، واستدركته من المخطوط.

ولفظ تمام: «أول الأرضين خرابا يسراها، ثم يمناها».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث موصولا إلا أبو حذيفة)).

وقال أبو نعيم: ((غريب)).

وقال أيضاً: ((متفق عليه في الصحة)).

قلت: وهذا غريب من أبي نعيم، كيف يحكم بغرابته، ثم يحكم بأنه متفق على صحته، فإن كان يقصد بقوله: (متفق عليه) المعنى المشهور فهذا غريب؛ فهو يعلم بأن الرقي ليس من رجال الصحيحين، وإن كان يقصد بما أن الحديث صحيح بلا خلاف، فحال أبي حذيفة يرده فهو مطعون في حفظه.

وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو حذيفة، وأبو حذيفة قد طعن فيه من قبل حفظه، ولم أجد من روى عنه هذا الوجه سوى حفص بن عمر، وهو ليس بمرتبة أهل الإتقان، ثم إن العلماء رجحوا الوجه الثاني كما سيأتي.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٨٩/٧): ((رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حفص بن عمر بن صباح الرقي، وثقه ابن حبان، وبقيّة رجاله رجال الصحيح)).

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١٥٨/٤): ((كذا قال، ولم يتنبه لما قيل في أبي حذيفة!)).

وقال الألباني في الموطن السابق: ((وهذا إسناد ضعيف، حفص بن عمر هذا فيه ضعف،... وبقيّة رجال الإسناد ثقات، رجال البخاري، غير أن أبا حذيفة هذا، قد تكلم فيه من قبل حفظه،... فهو علة الحديث، إن سلم من الرقي)).

وأما الوجه الثاني: إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (موقوفاً).

فقد رواه عن إسماعيل: وكيع، وأبو أسامة، ويحيى القطان، وهلال بن العلاء الرقي، ويعلى. فأما حديث وكيع: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ١٩)، في سياق موعظة جرير رضي الله عنه لقومه.

وأما حديث أبي أسامة: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ٩٩).

وأما حديث يحيى القطان: فقد أخرجه الدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣)، ولفظه: قال

جرير لقومه فيما يعظهم: إي والله، وددت لم أكن بنيت فيها لبنة قط. ما أنتم إلا كالنعامة استثيرت، فعليكم بهذا الظهر، فإن لم تجدوا ظهراً فعليكم بهذه الحُمُر، فإن فيها ظهراً، وإن أول أرضكم خراباً يسراها، ثم تتبعها بمنها. وإن الحشر هاهنا. يعني: الشام،. وإنا بالأثر.

وأما حديث هلال الرقي: فقد أخرجه الخليلي كما تقدم في المتن.

وأما حديث يعلى: فقد أشار له الدارقطني، ولم أقف عليه.

كما ذكر الديلملي الحديث في "الفردوس بمأثور الخطاب" (٣٨/١).

وذكر السيوطي في "الدر المنثور" (٩٠/٨) بأن الإمام أحمد أخرجه في "الزهدي"، ولم أحده.

وهذا الوجه رواه عن إسماعيل: وكيع^(١)، وأبو أسامة^(٢)، ويحيى القطان^(٣)، وهلال بن العلاء الرقي^(٤)، ويعلى بن عبيد^(٥).

قال الدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣): ((رواه يحيى القطان، ويعلى، وأبو أسامة، عن

إسماعيل، عن قيس، عن جرير قوله. وهو الصواب)).

وكذا رجح الخليلي وقفه على جرير، كما تقدم في المتن.

(١) ثقة حافظ. تقدم (ص ١٢٨).

(٢) هو حماد بن أسامة الكوفي، قال أحمد بن حنبل: ((كان ثبناً، ما كان أثبتة لا يكاد يخطئ)). وقال أيضاً: ((كان أبو أسامة صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيساً، صدوقاً)). وقال يحيى بن معين: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٣٢/٣). وقال الذهبي: ((الحافظ الإمام الحجة)). "تذكرة الحفاظ" (٣٢١/١).

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قُروخ التيمي، أبو سعيد الأحول القطان البصري، قال ابن أبي حاتم: ((ومن العلماء الجهابذه النقاد من أهل البصرة من الطبقة الثانية يحيى بن سعيد القطان)). "الجرح والتعديل" (٢٣٢/١). وقال الذهبي: ((الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث،... الحافظ)). "سير أعلام النبلاء" (١٧٥/٩). وقال الخزرجي: ((الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل)). "خلاصة تذهيب تذهيب الكمال" (ص ٤٢٣).

(٤) قال أبو حاتم الرازي: ((صدوق)). "الجرح والتعديل" (٧٩/٩). وقال النسائي: ((صالح)). وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه؟)). "تذهيب الكمال" (٣٤٧/٣٠). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٢٤٨/٩).

(٥) هو يعلى بن عبيد الطنافسي، قال أحمد: ((صحيح الحديث، صالح في نفسه)). وقال أبو حاتم: ((صدوق كان أثبت أولاد أبيه في الحديث)). "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٩). وقال الذهبي: ((ثقة حديثه في الكتب كلها، ضعفه ابن معين في سفیان الثوري فقط. قلت: ما هو كالفرابي)). "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص ١٩٩). وقال ابن حجر: ((ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين)). "تقريب التهذيب" (ص ٦٠٩).

فالحديث راجح من هذا الوجه؛ فإن الذين رووا الوقف أكثر وأثبت، والأكثر أولى بالحفظ من الواحد.

الخلاصة

الحديث من وجهه الأول: غير محفوظ، فهو من رواية حفص بن عمر، وقد تفرد بروايته أبو حذيفة، وهو ممن طعن في حفظه.

وأما الحديث من وجهه الثاني: فمحفوظ عن إسماعيل، رواه أوثق أصحابه.

يتضح مما تقدم أن الحديث راجح من وجهه الثاني، أي الموقوف على جرير.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فأسانيد ابن أبي شيبة صحيحة.

(٢٩)- قال الخليلي^(١): حدثنا جدي^(٢) ومحمد بن إسحاق الكيساني قالوا: حدثنا أحمد صاحب أبي صخرة ببغداد: حدثنا عمرو بن علي الصيرفي: حدثنا معتمر بن سليمان^(٣) قال: سمعت أبي^(٤) يقول: حدثنا أبو عمرو الشيباني^(٥)، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «سب أو سباب المسلم فسق، أو قال: فسوق، وقتاله كفر».

قال عمرو بن علي: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا سليمان التيمي، حدثنا أبو عمرو، عن عبد الله بمثله ولم يرفعه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود) موقوفاً.

الوجه الثاني: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود) مرفوعاً.

(١) "الإرشاد" (٥٤٢/٢).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) هو معتمر بن سليمان أبو محمد البصري، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي. "الطبقات الكبرى" (٢٩٠/٧)، و"معرفه الثقات" (٢٨٦/٢)، و"الجرح والتعديل" (٤٠٢/٨). وقال قره بن خالد: ((ما معتمر عندنا دون سليمان التيمي)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال ابن خراش: ((صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة)). "تهذيب التهذيب" (٢٠٥/١٠). وقال يحيى القطان: ((إذا حدثكم المعتمر بشيء فأعرضوه فإنه سيئ الحفظ)). وقال أحمد: ((ما كان أحفظ معتمر بن سليمان، قل ما كنا نسأله إلا عنده فيه شيء)). "تهذيب الكمال" (٢٥٠/٢٨). وقال أبو حاتم: ((ثقة صدوق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الذهبي: ((كان رأساً في العلم والعبادة كأبيه)). "الكاشف" (٢٧٩/٢).

(٤) هو الإمام شيخ الإسلام سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري. ولم يكن من بني تيم وإنما نزل فيهم. وثقه ابن سعد وابن معين وأحمد والعجلي، وهو ممن أجمع على توثيقه. "تهذيب الكمال" (٥/١٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٩٥/٦)، "تقريب التهذيب" (ص ٢٥٢).

(٥) هو سعد بن إياس أبو عمرو الشيباني الكوفي من بني شيبان بن ثعلبة بن عكابة. أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره. قال ابن سعد: ((كان ثقة وله أحاديث)). "الطبقات الكبرى" (١٠٤/٦). ووثقه ابن معين والعجلي. "معرفه الثقات" (٤١٧/٢)، و"تهذيب الكمال" (٢٥٨/١٠). وقال هبة الله بن الحسن الطبري: ((مجمع على ثقته)). "تهذيب التهذيب" (٤٠٧/٣).

فأما الوجه الأول: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) موقوفاً.

فرواه عنه: أبو عبد الصمد^(١)، وحماد بن سلمة، ويحيى القطان، وبشر^(٢)، ومعاذ بن معاذ.

- أبو عبد الصمد العمي: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٤٧)، و"الأوسط" (١/٢٦٣).

- وحماد بن سلمة: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/٢٦٣).

- ويحيى القطان: أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في "السنة" (ح ٧٨٥)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/٤٤١).

- وبشر بن المفضل: أخرج حديثه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٩٧).

- ومعاذ بن معاذ: أخرج حديثه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٥٣٥).

وأما الوجه الثاني: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) مرفوعاً.

فتفرد بروايته عنه ابنه المعتمر بن سليمان: أخرج حديثه ابن أبي شيبه في "مسنده" (ح ٢٠٣)، والبخاري في "مسنده" (ح ١٧٩٦)، والطبراني في "الدعاء" (ح ٢٠٤٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (ح ١٥٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥١/٢٢١)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٩/٣)، وسليمان بن موسى الكلاعي في "المسلسلات من الأحاديث والآثار" (ص ٨٧)، وقال: ((هذا حديث صحيح من حديث عبد الله بن مسعود)).

جميعهم من طريق المعتمر، عن أبيه به، بلفظه.

(١) هو عبد العزيز بن عبد الصمد العمي أبو عبد الصمد البصري الحافظ، وثقه أحمد وأبو داود. "الأسامي والكنى" للإمام أحمد (ص ١٣٠)، "خلاصة تهذيب تهذيب الكمال" (ص ٢٤٠).

(٢) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي مولاهم أبو إسماعيل البصري، روى عنه حميد بن مسعدة، وهو ممن أجمع على توثيقه. "تهذيب الكمال" (٤/١٤٨).

وسئل الدارقطني في "العلل" (٣٣٥/٥) ((عن حديث أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر». فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي عمرو، ورفع عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان وحماد بن سلمة، ورفع صحیح)).

وتابع أبا عمرو الشيباني في روايته عن ابن مسعود ﷺ كل من: أبي وائل شقيق بن سلمة^(١) واختلف عنه، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود^(٢)، وأبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الجشمي^(٣) واختلف عنه.

فأما أبو وائل^(٤): فرواه عنه: منصور بن المعتمر^(٥)، والأعمش^(٦) - واختلف عنهما - وزُيِّد ابن الحارث^(٧).

وأما منصور بن المعتمر: فاختلف عنه بين الرفع والوقف.

فرواه على الوجه المرفوع عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

- سفيان الثوري^(٨): أخرج حديثه النسائي (ح ٤١١١).

- والفضيل بن عياض^(٩): أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح ١٠٤).

- وشعبة^(١٠): أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح ٢٥٨)، وأحمد في "مسنده"

(ح ٣٩٠٣ و ٤١٧٨ و ٤٣٥٤)، والبخاري (ح ٦٠٤٤)، ومسلم (ح ١٣٤)، والنسائي

(ح ٤١٠٩).

(١) ((ثقة مخضرم)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٦٨).

(٢) ((ثقة، وقد سمع من أبيه لكن شيئا يسيراً)). "تقريب التهذيب" (ص ٣٤٤).

(٣) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٣٣).

(٤) لكثرة من أخرج الحديث عن أبي وائل سأقتصر فقط على الكتب الستة وما سبقها من المصادر.

(٥) ثقة ثبت، تقدم (ص ٢١٢).

(٦) ثقة، يدرس، تقدم (ص ٢٠٣).

(٧) ثقة، إلا أنه كان يميل إلى التشيع، تقدم (ص ٣٢٧).

(٨) ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص ١٥٢).

(٩) ((ثقة عابد إمام)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٤٨).

(١٠) ((ثقة حافظ متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال، وذب

عن السنة، وكان عابداً)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٦٦).

ورواه عنه موقوفاً على ابن مسعود جرير بن حازم^(١): أخرج حديثه النسائي (ح ٤١١٢).
واختلف كذلك على الأعمش بين الرفع والوقف.

فرواه على الوجه المرفوع عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

- شعبة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح ٢٥٨)، وأحمد في "مسنده"

(ح ٣٩٠٣ و ٤٣٥٤)، ومسلم (ح ١٣٤)، والنسائي (ح ٤١٠٩)، وابن ماجه (ح ٦٩).

- وحفص بن غياث^(٢): أخرج حديثه البخاري (ح ٧٠٧٦).

- وعيسى بن يونس^(٣): أخرج حديثه ابن ماجه (ح ٦٩ و ٣٩٣٩).

وأوقفه عنه أبو معاوية الضرير^(٤): أخرج حديثه النسائي (ح ٤١١٣).

وأما زبيد بن الحارث: فلم يختلف عليه في رفع الحديث.

قال ابن منده في "الإيمان" (٢/٢٥٧): ((فأما الأعمش فرفعه عنه بعضهم وأوقفه بعض، وكذلك منصور، ولم يختلف أصحاب زبيد في رفعه)).

وحديثه رواه عنه من أصحابه:

- سفيان الثوري: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٤١٢٦)، ومسلم (ح ١٣٣)،

والترمذي (ح ١٩٨٣ و ٢٦٥٣)، والنسائي (ح ٤١١٠).

- وشعبة: أخرج حديثه الطيالسي (ح ٢٤٨)، وأحمد في "مسنده"

(ح ٣٩٠٣ و ٤١٧٨ و ٤٣٥٤)، والبخاري (ح ٤٨) وفي "الأدب المفرد" (ح ٤٣١)،

ومسلم (ح ١٣٣)، والنسائي (ح ٤١٠٩).

- ومحمد بن طلحة بن مُصَرِّف^(٥): أخرج حديثه مسلم (ح ١٣٣).

(١) ((ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، لم يحدث في حال اختلاطه)). "تقريب التهذيب" (ص ١٣٨).

(٢) ((ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر)). "تقريب التهذيب" (ص ١٧٣).

(٣) هو عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة حافظ، تقدم (ص ٣٣١).

(٤) هو محمد بن حازم أبو معاوية الضرير الكوفي. قال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: ((بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير)). "تهذيب الكمال" (١٢٩/٢٥). قال ابن حجر: ((ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد بهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٧٥).

(٥) ((صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٨٥).

وأما عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فلم يختلف عليه في رفع الحديث، فتفرد برفع الحديث عنه عبد الملك بن عمير^(١) ورواه عنه أصحابه:

- أبو عوانة الوضّاح بن عبد الله^(٢): أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٣٩٥٧).
- وشيبان بن عبد الرحمن النحوي^(٣): أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٤٣٩٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٥٣٣٢).
- وعبد الحكيم بن منصور^(٤): أخرج حديثه الترمذي (ح ٢٦٣٤) وقال: ((حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح. وقد روي عن عبد الله بن مسعود من غير وجه)).
- وجريز بن حازم: أخرج حديثه النسائي (ح ٤١٠٨).
- وأما أبو الأحوص فاختلف عنه بين الرفع والوقف. فرواه عنه مرفوعاً:

- أبو إسحاق السبيعي^(٥): أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح ٣٠٦).
- وإبراهيم الهجري^(٦): أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٤٢٦٢)، وأبو يعلى في

(١) قال أحمد بن حنبل: ((مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته، ما أرى له خمس مائة حديث، وقد غلط في كثير منها)). وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير؛ وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ)). وقال أبو حاتم: ((ليس بحافظ وهو صالح، تغير حفظه قبل موته)). "البرج والتعديل" (٣٦١/٥)، "تهذيب الكمال" (٣٧٤/١٨). وقال ابن حجر: ((نق، فصح، عالم، تغير حفظه وربما دلس)). "تقريب التهذيب" (ص ٣٦٤).

(٢) ثقة ثبت. "تقريب التهذيب" (ص ٥٨٠).

(٣) قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: ((ما أقرب حديثه)). وقال الأثرم أيضاً: ((قلت لأبي عبد الله: كان هشام يعني الدستوائي - أكبر عندك من شيبان؟ قال: هشام أرفع، هشام حافظ وشيبان صاحب كتاب. قيل له: حرب بن شداد كيف هو؟ فقال: لا بأس به. قيل له: شيبان؟ قال: شيبان أرفع هؤلاء عندي، شيبان صاحب كتاب صحيح، قد روى شيبان عن الناس، فحديثه صالح)). وقال صالح بن حنبل عن أبيه: ((شيبان ثبت في كل المشايخ)). وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي وغيرهم. "تهذيب الكمال" (٥٩٢/١٢).

(٤) متروك كذبه ابن معين. "تقريب التهذيب" (ص ٣٣٢).

(٥) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، من أئمة التابعين بالكوفة وأتباعهم، من القسم الأول من المختلطين - عند العلاني - وهم: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يخط من مرتبته، فسلم حديثه من الوهم، تقدم (ص ٢٤٠).

(٦) قال ابن عدي: ((حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله. وهو عندي ممن يكتب حديثه)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢١٢/١). وقال

"مسند" (ح ٥١١٩).

- والحسن البصري^(١): أخرج حديثه الشاشي في "مسند" (ح ٧٣١)، والطبراني في "الكبير" (ح ١٠١٠٥).

- وسلمة بن كهيل^(٢): أخرج حديثه الخطيب في "تاريخه" (١٤٩/٥). وأوقفه عنه:

- الحسن البصري: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٦/٧)، و"الأوسط" (٢٦٣/١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢١٠/٤).

- وأبو إسحاق السبيعي: أخرج حديثه النسائي (ح ٤١٠٦).

- وأبو الزُّعراء^(٣): أخرج حديثه النسائي (ح ٤١٠٧).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٢٤/٥) الاختلاف بين أصحاب أبي الأحوص في الرفع والوقف ثم قال: ((والموقوف عن أبي الأحوص أصح)).

وذكر ابن منده في "الإيمان" (٢٥٧/٢) أن الحديث روي عن أبي الأحوص موقوفاً. ثم قال: ((وفي رفع من رفعه شيء)). يعني أنه يرجح الموقوف عن أبي الأحوص.

الخلاصة

الحديث اختلف في رفعه ووقفه على ابن مسعود رضي الله عنه:

فرواه عنه موقوفاً:

- أبو الأحوص في الراجح عنه.
- وأبو عمرو الشيباني. وهذا الوجه ليس بمحفوظ له.

ابن حجر: ((لبن الحديث، رفع موقوفات)). "تقريب التهذيب" (ص ٩٤).

(١) هو الحسن بن يسار البصري، ((ثقة فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا - يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة - هو رأس أهل الطبقة الثالثة)). "تقريب التهذيب" (ص ١٦٠).

(٢) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٤٨).

(٣) هو عمرو بن عمرو - أو ابن عامر - بن مالك بن فضلة الجُشمي أبو الزُّعراء، ابن أخي أبي الأحوص، ثقة.

"تهذيب الكمال" (١٦٦/٢٢)، "تقريب التهذيب" (ص ٤٢٥).

- وأبو وائل - واختلف عنه - وقد رواه عن أبي وائل موقوفاً:
- * منصور، وعنه جرير بن حازم، وجرير ثقة له أوهام.
- * والأعمش، وعنه أبو معاوية، وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش.
- ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً:
- أبو الأحوص، وهذا الوجه ليس بمحفوظ له.
- وأبو عمرو الشيباني في الراجح عنه.
- وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وتفرد بروايته عنه عبد الملك بن عمير، وهو مختلف فيه، ولكن تابعه أبو عمرو الشيباني وأبو وائل في الراجح عنهما.
- وأبو وائل - واختلف عنه - وقد رواه عن أبي وائل مرفوعاً:
- * منصور وعنه: الثوري، وهو أثبت الناس في منصور، وشعبة، وهو أمير المؤمنين في الحديث، وفضيل بن عياض، وهو إمام ثقة.
- * والأعمش وعنه: شعبة، وهو أثبت الناس في الأعمش، وحفص بن غياث، وهو ثقة فقيه، وعيسى بن يونس، وهو ثقة حافظ.
- * وزبيد بن الحارث، ولم يرو عنه إلا مرفوعاً، رواه ثقات أصحابه، وهم: الثوري وشعبة، وشاركهم محمد بن طلحة بن مصرف، وهو صدوق له أوهام.
- ويترجح المرفوع عن أبي وائل للقرائن التالية:
- ١. شعبة والثوري - وهما المقدمان في الأعمش ومنصور - قد رواياه على الوجه المرفوع.
- ٢. إذا ثبت أن الراجح عن منصور والأعمش هو الرفع، ولم يرو عن زبيد إلا مرفوعاً، فيمكن أن يقال: يرجح الرفع بقريضة الأكثر.
- ٣. الوجه المرفوع عن أبي وائل مخرج في الصحيحين.
- فالراجح عن ابن مسعود هو الرفع؛ لأنه الراجح عن أكثر أصحابه.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، ومتفق عليه من حديث أبي وائل.

(٣٠) - قال الخليلي^(١): حدثنا جدي^(٢)، حدثنا علي بن مهرويه، حدثنا ابن أبي خيثمة، حدثنا أبو نعيم^(٣)، حدثنا حنش بن الحارث^(٤)، عن أبيه^(٥)، عن علي قال: انطلق قوم إلى حاجة، فأووا إلى كهف، فسقط عليهم الكهف فقالوا: يا هؤلاء ادعوا ربكم بأحسن أعمالكم له؛ ليفرج عنكم، فإنه نزل بكم أمر عظيم... وذكر بطوله.

أوقفه أبو نعيم عن علي، وتابعه عبد الصمد بن النعمان^(٦)، عن حنش، ويسنده أشعث، وليس هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

(١) "الإرشاد" (٥٥٢/٢).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٣) هو الفضل بن ذكين أبو نعيم الملائي الأحول. سئل يحيى بن معين عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ فقال: ((هم خمسة: يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبو نعيم)). وسئل علي بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: ((يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، وأبو نعيم من الثقات)). "تاريخ بغداد" (٣٤٦/١٢).

وقال أحمد بن حنبل: أبو نعيم عندي صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث. "تهذيب الكمال" (١٩٧/٢٣).

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظا جيدا، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره، وكان لا يلحق، وكان حافظا متقنا. "الجرح والتعديل" (٦١/٧).

(٤) هو حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي. قال أبو نعيم: ((حدثنا حنش بن الحارث وكان ثقة)). "تهذيب الكمال" (٤٢٨/٧). وقال ابن سعد: ((كان ثقة قليل الحديث)). "الطبقات الكبرى" (٣٥٤/٦). وقال أبو حاتم الرازي: ((صالح الحديث ما به بأس)). "الجرح والتعديل" (٢٩١/٣). وقال البزار: ((ليس به بأس)). "تهذيب التهذيب" (٥٠/٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٢/٦). وقال ابن حجر: لا بأس به. "تقريب التهذيب" (ص ١٨٣).

(٥) هو الحارث بن لقيط النخعي والد حنش بن الحارث له إدراك. "الإصابة في تمييز الصحابة" (١٥٩/٢). وقال العجلي: ((كوفي تابعي ثقة شهد القادسية)). "معركة الثقات" (٢٧٨/١). وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٣/٤). وقال ابن حجر: ((ثقة مخضرم)). "تقريب التهذيب" (ص ١٤٧).

(٦) قلت: وهذا الكلام من الخليلي غير دقيق؛ فجميع من أخرج حديث عبد الصمد روهه مسندا.

هذا الحديث يرويه حنش بن الحارث، واختلف عنه على وجهين:
 الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) مسنداً.
 الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) موقوفاً.
 أما الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي عليه السلام) مسنداً.
 فيرويه عنه كل من:

عبد الصمد بن النعمان: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٨٠)، والبخاري في "مسنده" (ح ٩٠٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٥٨٢)، والخراطي في "اعتلال القلوب" (ح ١٠٠)، وابن الأعرابي في "معجم الشيوخ" (ح ٣١٢).

قال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد، عن حنش عن أبيه، عن علي، موقوفاً، وأسند عبد الصمد بن النعمان، وأشعث بن شعبة، عن حنش، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ)).

ولفظ الخراطي: «بينما نفر ثلاثة يمشون، إذ أخذهم المطر فأووا إلى غار في جبل، فانحطت عليهم في غارهم صخرة من الجبل، فأطبقت عليهم بعض الغار. فقال بعضهم: انظروا أعمالاً عملتموها لله عز وجل صالحة، فادعوه بها، فدعوا الله عز وجل، فقال بعضهم: اللهم إنه كان لي أبوان شيخان كبيران وامرأة وصبيان، وكنت أرعى عليهم، فإذا رحت إليهم حلبت فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بني، وأنه ناء بي الشجر فلم آت حتى أمسيت، فوجدتهما قد ناما، فحلبت كما كنت أحلب، فجئت، فقممت عند رأسهما أكره أن أوقظهما من نومهما، وأكره أن أبدأ بالصبية قبلهما، فجعلوا يتضاغون عند قدمي، فلم أزل كذلك، وكان دأبهم حتى طلع الفجر، فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة نرى منها السماء. ففرج الله عز وجل لهم فرجة.

وقال الآخر: اللهم إنه كانت لي ابنة عم، فأحببتها كأشد ما يحب الرجل النساء، فطلبت إليها نفسها، فأبت علي حتى آتيتها بمائة دينار، فسعيت حتى جمعت مائة دينار فجئت بها، فلما قعدت بين رجلها قالت: يا عبد الله، اتق الله ولا تفرض الخاتم إلا بحقه، فقممت عنها، فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فافرج لنا فرجة نرى منها السماء. ففرج الله لهم فرجة.

وقال الآخر: اللهم إني استأجرت أجيراً، فلما قضى عمله قال: أعطني حقي، فأعرضت عنه، فتركه ورغب عنه حتى اشتريت به بقراً ورعيتها له، فجاءني بعد حين، فقال: اتق الله، ولا تظلمني، وأعطني حقي، فقلت: اذهب إلى تلك البقر وراعيها فخذها فهو لك، فقال: اتق الله، ولا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فخذ تلك البقر وراعيها، فأخذها وذهب، فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج لنا ما بقي. ففرجها الله عنهم».

وأشعث بن شعبة، أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٥٨١)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س ٢١٨٤)، والطبراني في "الدعاء" (ح ١٨٧)، وأبو سعيد النقاش في "فنون العجائب" (ح ٥١).

قال الطبراني: ((هذا الحديث لم يرفعه عن حنش بن الحارث إلا أشعث بن شعبة وهو ثقة)).

قلت: بل رفعه أيضاً عبد الصمد بن النعمان.

وأما الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي عليه السلام) موقوفاً.

فقد قال البزار كما تقدم: ((وقد رواه غير واحد، عن حنش عن أبيه، عن علي، موقوفاً)). ولم أجد من روى هذا الوجه سوى أبي نعيم: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٨٠)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٥٥٨٣)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س ٢١٨٤)، والطبراني في "الدعاء" (ح ١٨٨)، وأبو سعيد النقاش في "فنون العجائب" (ح ٥١)، والخليلي. قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث حدثناه عن ابن الطباع، قال: حدثنا أشعث بن شعبة، عن حنش بن الحارث، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في قصة الغار؟ قال: حدثنا أبو نعيم، عن حنش، عن أبيه، عن علي، موقوفاً. قلت لأبي: فأيهما أصح؟ قال: أبو نعيم أثبت)).

مما تقدم يتبين أن الصواب في هذا الحديث وقفه على علي بن أبي طالب عليه السلام، إلا أنه موقوف له حكم الرفع.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه حنش بن الحارث، واختلف عنه على وجهين:
 الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) مسنداً.
 الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) موقوفاً.
 الوجه الأول رواه عنه: عبد الصمد بن النعمان، وأشعث بن شعبة.
 وتفرد بالوجه الثاني أبو نعيم، ورجح أبو حاتم الرازي وقف هذا الحديث عن علي.

الحكم على الحديث

الحديث الراجح فيه وقفه على علي عليه السلام، وهو حسن بإسناد ابن أبي حاتم الرازي -
 أبونعيم، عن حنش، عن أبيه، عن علي -، إلا أنه موقوف له حكم الرفع، وللحديث شاهد في
 الصحيحين يدل على ثبوت حكم الرفع له، ولم يخرج الشيخان قصة أصحاب الغار إلا من
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري (ح ٢٢١٥ و ٢٢٧٢ و ٣٤٦٥ و ٥٩٧٤)، ومسلم
 (ح ١٠٠).

ولفظ البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم
 حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار،
 فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فقال رجل
 منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران وكنت لا أغني قبلهما أهلاً ولا مالاً، فنادى بي
 في طلب شيء يوماً فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين،
 فكرهت أن أغني قبلهما أهلاً أو مالاً، فلبثت والقذح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى
 برق الفجر، فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا
 ما نحن فيه من هذه الصخرة. فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج».

قال النبي ﷺ: «وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي فأردتها عن
 نفسها فامتنعت مني حتى أملت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة
 دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها، ففعلت، حتى إذا قدرت عليها قالت: لا أحل لك
 أن تفرض الخاتم إلا بحقه، فتخرجت من الوقوع عليها، فانصرفت عنها وهي أحب الناس

إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها».

قال النبي ﷺ: «وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراً فأعطيهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فَتَمَرَّتْ أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إلي أجري، فقلت له: كل ما ترى من أجلك من الإبل والبقر والغنم والرقيق، فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً، اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون».

(٣١)- قال الخليلي^(١): حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن خيران، حدثنا الحسن بن علي بن أبي الحنا، حدثنا أبو ميسرة الحراني^(٢)، حدثنا سفيان.

ح وحدثنا جدي^(٣) وابن علقمة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا عمر بن شبّه، حدثنا أبو^(٤) أحمد الزبيري، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى^(٥)، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يغارُ لعبده المؤمن فليغِر».

أوقفه محمد بن يزيد الرهاوي.

حدثنا الحسن بن عبد الرزاق من أصل كتابه، حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي^(٦)، حدثنا سفيان الثوري بمكة، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة قال: «إن الله تعالى يغارُ لعبده فليغِر».

قال أبو حاتم: هكذا حدثنا موقوفاً.

(١) "الإرشاد" (٥٥٩/٢).

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن ميسرة، أبو ميسرة الحراني. قال ابن حبان: ((يضع الحديث على الثقات وضعاً، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار)). "المجروحين" (١٤٤/١). وقال ابن عدي: ((حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)). "الكامل" (١٧٦/١). وقال الدارقطني: ((كان يحدث من حفظه فيتهم، وليس ممن يتعمد الكذب)). "اللسان الميزان" (١٩٥/١).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص ٥٨).

(٤) سقط من المطبوع (أبو) واستدركتها من المخطوط.

(٥) هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي. قال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ((ليس بذلك القوي)). وقال أحمد: ((ضعيف الحديث)). وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه)). "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص ٢٠٩)، و"الجرح والتعديل" (٢٥/٦). وقال ابن عدي: ((حدث عنه الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع عليها)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣١٦/٥).

(٦) هو محمد بن يزيد بن سنان الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي. قال أبو داود: ((ليس بشيء)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٠٧/٣). وقال أبو حاتم: ((ليس بالمتين هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى ستر وصلاح)). "الجرح والتعديل" (١٢٨/٨). وقال الدارقطني: ((ضعيف)). "تهذيب التهذيب" (٢٩٣/١١). ذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٤/٩).

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، وتعود في حقيقتها إلى وجهين: الوجه الأول: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ) مرفوعاً. رواه عنه: وكيع، وأبو أحمد الزبيري، ومحمد بن يزيد.

واختلف عن وكيع فرفعه عنه محمد بن عبد الله بن غدير وأبو هشام الرفاعي ووقفه أحمد بن حنبل.

حديث محمد بن عبد الله بن غدير أخرجه الخرائطي في "اعتلال القلوب" (ح ٧١٢) قال: حدثنا العباس الدوري، والشاشي في "مسنده" (ح ٣٠٣) قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب. كلاهما (العباس، وأحمد) عن وكيع، عن الثوري به.

وحديث أبو هشام الرفاعي: أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (ح ٥٠٨٧) وقال: (عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله، عن النبي ﷺ)، والدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) قال: حدثنا أبو محمد بن صاعد والمحاملي القاضي.

جميعهم (أبو يعلى، وابن صاعد، والمحاملي) عن أبي هشام الرفاعي، عن وكيع، عن الثوري به.

وخالف الحافظ أبو يعلى، الحافظين ابن صاعد، والمحاملي حيث لم يقل: (عن أمه) ولا شك أن الاثنين أولى بالحفظ من الواحد.

ووقفه أحمد بن حنبل: ذكره الدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) ولم أقف عليه. وقال: ((والصحيح مرفوعاً)).

وذكره الذهبي في "التذكرة" (٢٢/٣)، وفي "السير" (٣٠/١٥) في ترجمة الطحاوي، وساق الحديث بسند الطحاوي من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه موقوفاً.

ورواه أبو أحمد الزبيري: أخرج حديثه الدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥)، والخليلي، وسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله - في الوجه الثاني، وذكره الذهبي في "التذكرة" (٢٢/٣)، وفي "السير" (٣٠/١٥) في ترجمة الطحاوي، وساق الحديث بسند الطحاوي من طريق أبي أحمد

الزبيري.

ومحمد بن يزيد: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح ١٠٦٨)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح ٣٤٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح ١٠٩١ و ١٠٩٢)، وذكره الدارقطني في "أطراف الغرائب" (ح ٣٩٨٣) وقال: ((ولم يجدوا إسناده عن هؤلاء إلا وكيع وأبو أحمد ومحمد بن يزيد)).

الوجه الثاني: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ مرفوعاً).

لم يروه عنه سوى أبي ميسرة الحراني، وتابعه أبو أحمد الزبيري: أخرجه الخليلي. قلت: أما أبو أحمد فجميع من روى عنه الحديث قال: (عن أبي عبيدة، عن أمه). وأما أبو ميسرة الحراني فهو كما قال ابن عدي: ((يحدث عن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)). فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثالث: (سفيان، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة) موقوفاً.

أخرجه الخليلي من طريق أبي حاتم الرازي، عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي. وقال أبو حاتم: هكذا حدثنا موقوفاً.

وفيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، قال أبو داود: ليس بشيء.

والدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) قال: ((وقال أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ثنا أبي وأبو قتادة قالاً ثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله يغار بعبد المسلم فليغر. ولم يقل: عن أمه، ووقفه)).

وفيه أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي، قال عنه ابن عدي في "الكامل" (٢٧١/٧): ((ولأبي فروة هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ)). وهذا الوجه لا يثبت أيضاً.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، وتعود في حقيقتها إلى وجهين:
الوجه الأول: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ) مرفوعاً.

رواه عنه وكيع، وأبو أحمد الزبيري، ومحمد بن يزيد.

واختلف عن وكيع فرفعه عنه محمد بن عبد الله بن نمير وأبو هشام الرفاعي، ووقفه أحمد بن حنبل. والصحيح عنه الرفع.

وقال الدارقطني: لم يجدوا إسناده إلا وكيع وأبو أحمد ومحمد بن يزيد.

الوجه الثاني: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ) مرفوعاً.

لم يروه عنه سوى أبي ميسرة الحراني، وتابعه أبو أحمد الزبيري: أخرجه الخليلي.

قلت: أما أبو أحمد فجميع من روى عنه الحديث قال: (عن أبي عبيدة، عن أمه).

وأما أبو ميسرة الحراني فهو كما قال ابن عدي: ((يحدث عن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)).

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثالث: (سفيان، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة) موقوفاً.

روى عنه من طريقين عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، وأبيه.

والأب والابن قال عنهما أبو داود: ليسا بشيء.

وهذا الوجه لا يثبت أيضاً.

فالراجح من الأوجه هو الوجه الأول.

وهذا الإسناد جمع أنواعاً من العلل:

- قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ح ٧٧٢): فيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو ضعيف.

- قيل للدارقطني: ((سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه صحيح؟ قال: يختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه)).

• وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (١٧٠/٥): ((وأم أبي عبيدة زوج ابن مسعود لا يعرف لها حال، وليست زينب امرأة عبد الله الثقفية، تلك صحابية)).
 فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، ولكنه ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - سأقتصر على الكتب الستة.

أخرجه البخاري (ح ٥٢٢٠ و ٧٤٠٣)، ومسلم (ح ٢٧٦٠)، والترمذي (ح ٣٥٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (ح ١١١٨٣) جميعهم من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

قال البخاري: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ما من أحدٍ أَعْيَرُ من الله من أجل ذلك حَرَّمَ الفواحش، وما أحدٌ أَحَبُّ إليه المدح من الله».

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، ولكن الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه صحيح.

(٣٢) - قال الخليلي^(١): أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني: ثقة، سمع منه البخاري، وأبو حاتم، وأخرج في الصحيح، وهو من أقران أبي شيبة، ويسند حديثاً أوقفه غيره. حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصوفي، حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، قال: فُرى على أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني وأنا أسمع، حدثنا عبد الله بن إدريس^(٢)، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب وغرّب، وأن أبا بكر ضرب وغرّب، وأن عمر ضرب وغرّب.

وهذا أوقفه غيره عن ابن إدريس، قالوا: إن أبا بكر ضرب وغرّب.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث مداره على عبد الله بن إدريس، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب وغرّب، وأن أبا بكر.... (مرفوع).

الوجه الثاني: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن النبي ﷺ ضرب وغرّب، وأن أبا بكر.... (مرسل لم يذكر ابن عمر).

الوجه الثالث: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرّب.... (موقوف).

أما الوجه الأول: (عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً).

فرواه أبو كريب محمد بن العلاء، ويحيى بن أكثم، وأبو ميسرة أحمد بن عبد الله، وعبد الرحمن ابن الحارث جحدر، وأبو السائب سلم بن جنادة، والسري عاصم، ومسروق بن المرزبان عنه.

حديث أبي كريب: أخرجه الترمذي (ح ١٤٣٨)، وفي "العلل الكبير" (ح ٤١٣)، والنسائي

(١) "الإرشاد" (٥٧٤/٢).

(٢) ثقة، إمام من أئمة المسلمين. تقدم (ص ١٣٣).

في "السنن الكبرى" (ح ٧٣٤٢)، وأبو طاهر الْمُخَلَّصُ الذهبي البغدادي في "أماليه" (ح ١٢)، والحاكم في "المستدرک" (ح ٨٢١٧)، وابن حزم في "المحلى" (١١١٨٣)، والبيهقي في سننه "الصغرى" (ح ٣٢٨٣)، و"الكبرى" (ح ١٦٧٥٤)، وفي "معرفة السنن والآثار" (ح ٥٠٦١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨٨/٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨٣/١٢)، والرافعي القزويني في "التدوين في أخبار قزوين" (٦٥/٢)، (٢٢/٣)، من طريق الخليلي، وجمال الدين الظاهري في "مشيخة ابن البخاري" (ح ١٨٠ و ١٨١)، وابن رجب الحنبلي في "ذيل طبقات الحنابلة" (١٩٩/١) جميعهم من طريق أبي العلاء محمد بن كريب.

قال الترمذي: ((حديث ابن عمر حديث غريب، رواه غير واحد عن عبد الله بن إدريس فرفعه)).

وَرَوَى بعضهم عن عبد الله بن إدريس هذا الحديث عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. حدثنا بذلك أبو سعيد الأشج^(١)، حدثنا عن عبد الله بن إدريس.

وهكذا رَوَى هذا الحديث من غير رواية ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر نحو هذا. وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، ولم يذكروا فيه: عن النبي ﷺ.

وقد صح عن رسول الله ﷺ النفي، رواه أبو هريرة، وزيد بن خالد، وعباد بن الصامت وغيرهم عن النبي ﷺ (...)).

وقال أيضاً في "العلل": ((روى أصحاب عبيد الله بن عمر عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر... ولم يرفعه)).

وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع موقوفاً، ولا يرفع هذا الحديث عن عبيد الله غير ابن إدريس.

(١) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد، الأشج، الكوفي الحافظ، محدث الكوفة، وصاحب التفسير والتصانيف. قال يحيى بن معين: ((ليس به بأس، ولكنه يروي عن قوم ضعفاء)). وقال أبو حاتم: ((ثقة صدوق))، وقال مرة: ((إمام أهل زمانه)). "الجرح والتعديل" (٧٣/٥). وقال النسائي: ((صدوق))، وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس)). وقال محمد بن أحمد بن بلال الشطوي: ((ما رأيت أحفظ منه)). "تهذيب الكمال" (٢٩/١٥)، "تذكرة الحفاظ" (٦٦/٢).

وقد رواه بعضهم عن ابن إدريس عن عبيد الله موقوفاً).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).

وقال البيهقي: ((قال أحمد: أبو كريب حافظ ثقة، وتابعه على رفعه يحيى بن أكنم عن

ابن إدريس.

ثم هو عن أبي بكر وعمر صحيح، وعن النبي ﷺ من غير هذا الوجه صحيح)).

وقال الخطيب: ((قال البرقاني: قال لنا الدارقطني: "لم يسنده أحد من الثقات غير أبي

كريب، ووقفه أبو سعيد الأشج وغيره)).

وأما حديث يحيى بن أكنم: فأخرجه الترمذي (ح ١٤٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد"

(١٤/١٩١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/٦٣).

قال الخطيب: ((أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم التميمي

بدمشق، أخبرنا القاضي أبو بكر يوسف بن القاسم الميانجي، حدثنا أبو عيسى عراد ببغداد

حدثنا يحيى بن أكنم فذكره ثم قال: قال القاضي أبو بكر الميانجي: "هكذا حدثناه ابن عراد عن

يحيى بن أكنم، وهذا الحديث إنما هو معروف عن أبي كريب، وإنه المنفرد به".

قلت: الأمر على ما ذكر إلا أن جماعة قد رووه عن عبد الله بن إدريس هكذا مرفوعاً

مفصلاً، ولم يكن فيهم ثبت سوى أبي كريب.

ورواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن النبي ﷺ

مرسلاً.

وخالفه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج فروياه عن ابن إدريس، عن عبيد الله،

عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. ولم يذكر النبي ﷺ

وهو الصواب)).

وأما حديث أحمد بن عبد الله، أبو ميسرة الهمداني: فأخرجه ابن عدي في "الكامل"

(١٧٦/١)، وقال: ((وهذا الحديث يعرف بأبي كريب عن ابن إدريس، وقد حدث به

مسروق بن المزيان، ويحيى بن أكنم، وسرقه منهم جماعة من الضعفاء، مثل: جحدر

الكفرتوثي، واسمه عبد الرحمن بن الحارث، والسري عاصم، وأبو ميسرة الهمداني وغيرهم)).

وأما حديث عبد الرحمن بن الحارث جحدر: فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/٣٢٠)،

وقال: ((وهذا يعرف بأبي كريب، وقد حدث به غير أبي كريب: مسروق بن المزيان: ويحيى بن

أَكْثَم: وجماعة ضعفاء سرقوه: فمن الضعفاء الذين سرقوه: جحدر هذا، ولجحدر غير ما ذكرت من الحديث مما سرقه من قوم ثقات وادعاه عن شيوخهم غير شيء، وهو بين الضعف جداً).
وأما حديث مسروق بن المرزبان فأشار له ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، ولم أجده.
وأما حديث السري عاصم، فأشار له ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، ولم أجده.
وأما حديث سلم بن جنادة: فأخرجه الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٦٥/٢).
وهذا الوجه تباينت آراء النقاد في قبوله ورده، فصححه ابن خزيمة كما في "نصب الراية" (٣٣١/٣)، والحاكم كما تقدم، وابن القطان في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٤٤٤/٥) حيث قال: ((وذكر - أي: الإشبيلي صاحب كتاب "الأحكام" - من طريق النسائي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب)).

ثم أتبعه أن قال: "ذكر الدارقطني أن الصواب عن ابن عمر في هذا الحديث: أن أبا بكر، وليس فيه ذكر النبي ﷺ". انتهى ما ذكر.

وهو أيضاً قناعة بتصويب الدارقطني رواية من وقفه.

وعندي أنه حديث صحيح؛ فإن إسناده عند النسائي هو هذا: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا عبد الله بن إدريس، سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، عن نافع، عن ابن عمر.

ما من هؤلاء من يسأل عنه؛ لثقتهم وشهرتهم.

وقد رواه هكذا عن عبيد الله بن عمر - كما رواه أبو كريب عن ابن إدريس عنه - جماعة ذكرهم الدارقطني، منهم مسروق بن المرزبان، ويحيى بن أكثم، وجحدر بن الحارث.

وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس: رواها يوسف بن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، أن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكر ابن عمر.

ومنه رواية ثالثة عن ابن إدريس: رواها عنه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج، روياه عنه، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، ولم يذكر النبي ﷺ.

ذكر جميع ذلك الدارقطني.

وهذه الرواية الأخيرة هي الصواب، ولا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس فيه عن عبيد الله

جميع ما ذكر)).

وممن ضَعَّف وردَّ هذا الوجه من العلماء:

أبو سعيد الأشج: حيث وَهَّم أبي كريب في روايته الحديث مرفوعاً.

وأبو حاتم الرازي: كما سيأتي كلامه بتمامه عند الكلام عن الوجه المرسَل.

والترمذي: كما نقلت عنه سابقاً حكمه على الحديث بالغرابة: ((والغرابة عند الترمذي إشارة إلى الضعف))^(١).

أما الوجه الثاني: (عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن النبي ﷺ....). مرسل لم يذكر ابن عمر.

ذكر الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢) أن هذا الوجه رواه يوسف بن محمد بن سابق، عن عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ... مرسلًا. ولم أجده. قلت: هكذا بذكر ابن عمر عند الدارقطني، والصواب بدونه كما نقله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٤٤٤/٥)، قال: ((وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس، رواها يوسف بن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع أن النبي ﷺ... مرسلًا، لم يذكر ابن عمر)).

وَوَهَّم أبو حاتم ابن إدريس في روايته هذه، وعدّها خطأ، حيث قال ابنه في "كتاب العلل" (٢٢١/٤): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه أبو كريب، عن عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وغرب.

قال أبي: هذا خطأ، رواه قوم عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، أن النبي ﷺ، مرسلًا.

قال أبي: ابن إدريس وهم في هذا الحديث: مرة حدث مرسلًا، ومرة حدث متصلًا، وحديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين)).

وابن القطان قِيلَ هذا الوجه، كما تقدم في الكلام عن الوجه المرفوع، لأجل منهجه الذي يسير عليه في القول والقبول بتعدد روايات الحديث، حيث اختصر الزيلعي كلام ابن القطان في

(١) "أحاديث يحتج بها الشيعة" (٤٢١/١).

"نصب الرأية" (٢٨٨/٣) وتجده في "بيان الوهم والإيهام" (٤٣٦/٥): ((ولو نظرنا الأحاديث لم نجد منها ما روي متصلاً ولم يرو من وجه آخر منقطعاً أو مراسلاً أو موقوفاً إلا القليل؛ وذلك لاشتهار الحديث وانتقاله على ألسنة الناس، فجعل ذلك علة في الأخبار لا معنى له)).

وهذا المنهج - أعني منهج الفقهاء في القول بتعدد الروايات - مخالف لمنهج المحدثين في أنه ((إذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد))^(١)، فإن ابن إدريس اضطرب فيه؛ فمرة يرويه مراسلاً، ومرة يرويه متصلاً، ثم إن أصحاب عبيد الله - عدا ابن إدريس - أوقفوه على ابن عمر، مما يعني أنه قد خولف مع تفرده في رفعه.

أما الوجه الثالث: (عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر). موقوفاً.

فرواه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج عنه. فأما حديث محمد بن عبد الله بن نمير: فذكره الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢) ولم أحده. وأما حديث أبي سعيد الأشج: فأخرجه الترمذي (ح ١٤٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٦٧٥٥)، وفي "معرفه السنن والآثار" (ح ٥٠٦٢) وقال: ((قال أبو سعيد: "وهم فيه أبو كريب")).

وتابع محمد بن إسحاق عبيد الله، فرواه عن نافع موقوفاً، ذكر هذا الترمذي كما تقدم، ولم أحده.

وأكثر العلماء على ترجيح هذا الوجه، ومنهم: الإمام أحمد كما تقدم في التخريج، والترمذي كما تقدم عندما ذكر اتفاق أصحاب عبيد الله على وقفه، وحكمه على المرفوع بالغرابة.

وقال ابن حجر في "الدراية" (١٠٠/٢): ((ورجح النسائي والدارقطني وقفه)). حيث قال الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢): ((رواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر^(٢)، عن النبي ﷺ مراسلاً.

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٧٤١/١١).

(٢) هكذا بذكر ابن عمر، والصواب بدونه كما تقدم.

وخالفه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج فروياه عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. ولم يذكر النبي ﷺ وهو الصواب)).

كما رجحه الخطيب، وابن القطان حيث ذكر أن رواية الوقف هي الصواب، وإن كان قِيلَ جميع الروايات.

الخلاصة

- مما سبق يظهر أن الوجه الراجح هي رواية الوقف؛ لعدة قرائن رُدَّ بها وجهها الرفع والإرسال:
١. تفرد ابن إدريس برواية الرفع دون أصحاب عبيد الله، وعبيد الله ممن يعتنى بجمع حديثه.
 ٢. أن جميع أصحاب عبيد الله - عدا ابن إدريس - وقفوه على ابن عمر، وابن إدريس كما قال أبو حاتم: ((حديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين))، ولكن التفرد مظنة الخطأ، ولا شك أن الجمع أولى بالحفظ من الواحد.
 ٣. ورد عن ابن إدريس على كذا وجه متصلاً ومرسلاً مما يدل على اضطرابه فيه.
 ٤. محمد بن إسحاق رواه عن نافع موقوفاً.
 ٥. ظهر تسامح ابن خزيمة والحاكم وابن القطان في قبول الحديث المرفوع بناءً على قوة ظاهر الإسناد، فخالفوا بهذا علماء الحديث المعتبرين.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح، فإن إسناده الترمذي: أبو سعيد الأشج، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر صحيح.

(٣٣)- قال الخليلي^(١): زيد بن أبي الزرقاء الموصلي: قدّم، ثقة، سمع سفيان، وشعبة، روى عنه علي بن حرب الموصلي. حدثنا أحمد بن محمد العامري، حدثنا عبد الله بن أبي داود، حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه^(٢)، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «رضا الله تعالى في رضا الوالد، وسخط الله تعالى في سخط الوالد».

هذا جوده عن شعبة زيد بن أبي الزرقاء وسهل بن حماد، وأوقفه غيرهما. قال الخليلي^(٣): عبد الوهاب بن حبيب: ثقة روى عن نافع عن أبي نعيم ومالك بن أنس، ومات في حد الكهولة، ثقة روى عنه الأجلاء.

وابنه محمد بن عبد الوهاب: ثقة متفق عليه، سمع مُحَاضِرَ ابن المورِّع والحسين بن الوليد وعلي بن عثام وخالد بن مخلد وغيرهم، سمع منه البخاري ومسلم وأخرجه في الصحيح ومكي بن عبدان وابن خزيمة والسراج والحسن بن علي الطوسي، وروى عنه ابن أبي حاتم بالإجازة حدثني القاسم بن علقمة الأبهري حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قال أخبرني محمد بن عبد الوهاب النيسابوري فيما كتب إلي حدثنا الحسين بن الوليد النيسابوري حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ: «رضا الله في رضا الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين». وهذا حديث عزيز من حديث شعبة جوده عنه زيد بن أبي الزرقاء الموصلي وسهل بن حماد بن غياث والحسين بن الوليد وغيرهم أوقفوه عن عبد الله بن عمرو.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على شعبة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) مرفوعاً.

(١) "الإرشاد" (٦١٧/٢).

(٢) هو عطاء العامري. يروى عن عبد الله بن عمرو، روى عنه ابنه يعلى بن عطاء. قال أبو الحسن بن القطان: ((مجهول الحال ما روى عنه غير ابنه يعلى)). "تخذيب التهذيب" (١٩٦/٧). وذكره ابن حبان في "تقائه" على عادته في توثيق المجاهيل. "التلقات" (٢٠٥/٢). وقال الذهبي: ((لا يعرف إلا بانه)). "ميزان الاعتدال" (٧٨/٣).

(٣) "الإرشاد" (٨٠٤/٢).

الوجه الثاني: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) موقوفاً.
أما الوجه الأول: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) مرفوعاً.

فيرويه عن شعبة: خالد بن الحارث، وعاصم بن علي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عتاب الدلال سهل بن حماد، وزيد بن أبي الزرقاء، والحسين بن الوليد النيسابوري، وأبو إسحاق الفزاري.

خالد بن الحارث: أخرج حديثه الترمذي (ح ١٨٩٩)، وفي "العلل الكبير" ترتيب القاضي أبي طالب (ص ١١٥)، والبخاري (ح ٢٣٩٤)، والحسن بن سفيان الفسوي في "الأربعون" (ح ٣١) - ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٤٢٩)، والبخاري في تفسيره "معالم التنزيل" (٨٧/٥)، وفي "شرح السنة" (ح ٣٤٢٤) - والبيهقي في "الشعب" (ح ٧٤٤٧).

ولفظ الترمذي: عن النبي ﷺ قال: «رضا الرب في رضا الوالد، وسخط الرب في سخط الوالد».

وقال الترمذي: ((أصحاب شعبة لا يعرفون هذا الحديث، ورفع خاله بن الحارث)).
وقال البخاري: ((وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا خالد بن الحارث، عن شعبة، وسمعت بعض أصحابنا يذكره عن سهل بن حماد، عن شعبة مرفوعاً، وأنكرته عليه)).
وعاصم بن علي: أخرج حديثه بمشعل في "تاريخ واسط" (ص ٤٦).

وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرک" (ح ٧٣٥٨)، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)).

وسهل بن حماد: أخرج حديثه ابن بطة العكبري في "الإبانة" (ح ٢٥١٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح ٧٤٤٧)، وأشار الخليلي إلى حديث سهل بن حماد، وأنكره البخاري كما تقدم.

والحسين بن الوليد النيسابوري: أخرج حديثه الخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح ٧٤٤٦).
وزيد بن أبي الزرقاء: أخرج حديثه بمشعل في "تاريخ واسط" (ص ٤٦)، والخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح ٧٤٤٧)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٧١٦/٢)، وفي "السير" (١٤٧/١٤).

وأبو إسحاق الفزاري: أخرج حديثه أبو الشيخ الأصبهاني في "الفوائد" (ح ٢٨)، والبيهقي في "الشعب" (ح ٧٤٤٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧٣/٥).

الوجه الثاني: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) موقوفاً. وعنه: الثوري، وآدم بن أبي إياس، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل، ومسلم بن إبراهيم. الثوري: أخرج حديثه ابن وهب في "الجامع" (ح ٩٢)، قال: ((أخبرني سفيان بن سعيد عن شعبة بن الحجاج عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: رضا الله مع رضا الوالد، وسخط الله مع سخط الوالد)).

وآدم بن أبي إياس: أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح ٢). ومحمد بن جعفر: أخرج حديثه الترمذي (ح ١٨٩٩)، وقال: ((حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو نحوه - أي نحو حديث خالد بن الحارث المتقدم - ولم يرفعه، وهذا أصح. وهكذا روى أصحاب شعبة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو موقوفاً. ولا نعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة، وخالد بن الحارث ثقة مأمون. قال: سمعت محمد بن المثني يقول: ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس)).

والنضر بن شميل: أخرج حديثه البغوي في "شرح السنة" (ح ٣٤٢٣)، وقال: ((ورواه خالد بن الحارث عن شعبة مرفوعاً، ووقفه سائر أصحاب شعبة عن شعبة، وهو الأصح، وخالد بن الحارث ثقة مأمون)).

ومسلم بن إبراهيم: أخرج حديثه المزي في "تهديب الكمال" (١٣٣/٢٠). وتابع هشيم شعبة على وقف الحديث: أخرج حديثه بحشل في "تاريخ واسط" (ص ٤٦)، والخطيب في "الجامع" (ح ١٧١٠).

قلت: تقدم النقل عن الأئمة بأهم ميملون إلى وقف الحديث، كما أطبقوا على أن خالد بن الحارث تفرد برفعه، وليس الأمر كما قالوا بتفرده، بل له متابعون كما تقدم، وهم: عاصم بن علي، وعبد الرحمن بن مهدي، وسهل بن حماد، وزيد بن أبي الزرقاء، والحسين بن الوليد

النيسابوري، وأبو إسحاق الفزاري.

وهذا الحديث سواءً أكان موقوفاً أو مرفوعاً الحمل فيه على عطاء العامري، فهو مجهول كما علمت، إلا أنني لم ألحظ أن أحداً من المتقدمين طعن في الحديث من جهة عدالة عطاء، ولعلمهم يميلون إلى قبول مرويات المستورين من الرواة الذين تقادم العهد بهم ولا سبيل إلى معرفة حالهم، كما حكى ذلك ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ١١١) قال: ((المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه". فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول- أي مجهول العين -، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: "لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فافتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر".

قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعدرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم)). ولذا نجد الذهبي الذي قال عن عطاء العامري: ((لا يعرف إلا بابنه))، وصحح الحديث مرفوعاً في كتاب "الكبائر" (ص ٥٥). كما صححه الحاكم في "المستدرک".

الخلاصة

هذا الحديث مداره على شعبة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) مرفوعاً.

ورفعه عنه سبعة من الرواة، وهم:

خالد بن الحارث، وثقه الأئمة المتقدمون.

وعاصم بن علي، ((صدوق ربما وهم)). "تقريب التهذيب" (ص ٢٨٦).

وعبد الرحمن بن مهدي، ((ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت

أعلم منه)). "التقريب" (ص ٣٥١).

وسهل بن حماد، ((صدوق)). "التقريب" (ص ٢٥٧).

وزيد بن أبي الزرقاء، ((ثقة)). "التقريب" (ص ٢٢٣).

والحسين بن الوليد النيسابوري، ((ثقة)). "التقريب" (ص ١٦٩).

وأبو إسحاق الفزاري، هو ((إبراهيم بن محمد بن الحارث، ثقة حافظ)). "التقريب" (ص ٩٢).
 الوجه الثاني: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) موقوفاً.
 ورواه عنه خمسة من الرواة، وهم:

الثوري، ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص ١٥٢).
 وآدم بن أبي إياس، ((ثقة عابد)). "التقريب" (ص ٨٦).

ومحمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر ((ثقة صحيح الكتاب)). "التقريب" (ص ٤٧٢).

والنضر بن شميل، ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص ٥٦٢).

ومسلم بن إبراهيم، ((ثقة مأمون مكث)). "التقريب" (ص ٥٢٩).

ورجح الأئمة وقف الحديث، وهو كذلك، وإن كان الأكثر هم من رفعوا الحديث إلا أن
 الذين وقفوه هم ثقات أصحاب شعبة، ومن المقدمين فيه، يراجع في هذا "معركة أصحاب
 شعبة" (ص ١٨٩-١٩٨).

الحكم على الحديث

إسناد ابن وهب في "الجامع" جيد.

(٣٤) - قال الخليلي^(١): الفضل بن خُرم يُقال: إنه الفضل بن عبد الله... سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: لا أعرفه إلا بالصدق. قلت: للحديث الذي يروى عنه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٢) قال: «تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدع».

كيف هذا، ولا يتابع عليه، ويُنكر هذا من حديث مالك؟! فتبسم! وقال: نرى هذا من الراوي عنه، والله أعلم، أو عساه موقوف عن ابن عمر.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الفضل بن خُرم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (الفضل بن خُرم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

قال ابن حجر في لسان الميزان (٢٠٢/١): ((قال الدارقطني: حدثني أبو الحسن محمد بن عبد الله المزني الهروي، حدثنا أبو نصر أحمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا الفضل بن عبد الله ابن مسعود الشكري، حدثنا مالك بن سليمان، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٣). «فأما الذين ابيضت وجوههم: أهل السنة والجماعة. وأما الذين أسودت وجوههم: أهل البدع والأهواء».

قال: هذا موضوع، والحمل فيه على أبي نصر الأنصاري، والفضل ضعيف.

وأخرجه الخطيب في "الرواة عن مالك" من طريق أبي زرعة حدثنا أحمد بن الحسين الحافظ، حدثنا أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد الله القيسي بمرة، حدثنا الفضل به.

وقال: منكر من حديث مالك، ولا أعلمه يروى إلا من هذا الوجه.

قلت: ولعل أبا نصر هو الأول، نسب أولاً إلى جده، ويحتمل أن يكون آخر)).

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/٤٣) قال: أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن

(١) "الإرشاد" (٨٧٢/٣).

(٢) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٣) سورة آل عمران: ١٠٦.

محمد الفقيه، نا نصر بن إبراهيم أنا أبو الفضل أحمد بن محمد الفرائي، أنا جدي هو أبو عمرو بن أبي الفرائي، أنا أبو الحسن علي بن جندل، نا أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد الله، نا مالك بن سليمان، أنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. لم يذكر هنا الفضل بن عبد الله الشكري وهو الفضل بن خُرم.

قال السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (٥٠٦/٢): ((وأخرج الديلمي في "مسند الفردوس" بسند ضعيف عن ابن عمر عن النبي ﷺ...)).

ووجدته في "زهر الفردوس" (٤١٤/٤) ((قال أخبرنا بُنجَيْر، حدثنا جعفر الأبهري، حدثنا محمد بن عبد الله القزويني، حدثنا أبو الحسن بن القطان، حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا عبد الله ابن مسلم القرشي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً)).

قلت: وفيه الوليد بن مسلم، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن الحديث، تقدم (ص٣٠٧).

وفيه بُنجَيْر، وجعفر الأبهري لم أجد من وثقهما.

هذا موضوع، والحمل فيه على أبي نصر الأنصاري، والفضل بن عبد الله بن مسعود البشكري الذي يقال له ابن خُرم، قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (٢١١/٢): ((يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال. شهرته عند من كتب من أصحابنا حديثه يغني عن التطويل في الخطاب في أمره، فلا أدري: أكان يقلبها بنفسه أو يدخل عليه فيجيب فيها)).

وعن ابن عمر عند الديلمي ضعيف لعنة الوليد.

الوجه الثاني: (الفضل بن خُرم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ) موقوفاً.

لم أقف على من أخرجه بهذا الوجه، ولكن هذا الوجه باطل أيضاً فهو من رواية الفضل بن خُرم، وهو ضعيف جداً كما حكم عليه ابن حبان.

والحديث قال عنه الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص٣١٧): ((قال في "الذيل" - أي السيوطي في "الذيل على موضوعات ابن الجوزي" - هو موضوع)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الفضل بن خُزَّرم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (الفضل بن خُزَّرم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تفرد به عنه أبو نصر أحمد بن عبد الله الأنصاري، اتهمه الدارقطني بالوضع. وفيه كذلك الفضل بن عبد الله الإشكري، جرحه ابن حبان وقال عنه: يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال. وروي عن ابن عمر، وفيه الوليد بن مسلم مدلس، وتدليسه شر أنواع التدليس، وقد عنعن الحديث.

وفيه بُنْجِيزٌ، وجعفر الأهري لم أجد من وثقهما. الوجه الثاني: (الفضل بن خُزَّرم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ) موقوفاً.

هذا الوجه باطل أيضاً فهو من رواية الفضل بن خرم، وهو ضعيف جداً كما حكم عليه ابن حبان.

الحكم على الحديث

الحديث منكر من حديث مالك، وهو موضوع.

(٣٥) - قال الخليلي^(١): عصام، وإبراهيم، ومحمد بنو يوسف البلخي:

فأما عصام: سمع شعبة، والحمداني، والثوري، وإسرائيل بن يونس، وغيرهم، وهو مشهور، لكن البخاري لم يخرج في التاريخ ولا في الصحيح، وهو صدوق، سمع منه القدماء أبو شهاب معمر بن محمد وأفرانه، ولا يروي حديثاً ينكر، ورأيه رأي الكوفيين.

وأخوه إبراهيم: سمع بالعراق حماد بن زيد، وابن عيينة بمكة، وغيرهما، وهو كبير الحجل عند أصحاب أبي حنيفة، دخل على مالك يسمع منه وقتية حاضر، فقال لمالك: إن هذا يرى الإرجاء، فأمر أن يقام من المجلس، ولم يسمع من مالك إلا حديثاً واحداً، قال: سئل عن المسكر فقال: حدثنا نافع، عن ابن عمر: «كل مسكر خمر، وكل خمر^(٢) حرام».

وروى هذا عن إبراهيم^(٣) جماعة، منهم من يوقفه، ومنهم من يستنده، والصحيح الموقوف من حديث مالك.

ووقع له بهذا مع قتيبة عداوة، فأخرجه من بلخ، فنزل بغلان، وكان بها إلى أن مات.

التخريج والدراسة^(٤)

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه ابن عمر رضي الله عنه وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه وعلى بعض من دونه:

الوجه الأول: (الرفع)، وقد رواه على هذا الوجه:

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله، وأبو حازم سلمة بن دينار، وطاوس بن كيسان، والمغيرة^(٥) بن مسلم الأزرق، وزيد بن أسلم، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان.

(١) "الإرشاد" (٩٣٧/٣).

(٢) هكذا هي في المطبوع، وأما في المخطوط فقد ضرب على كلمة (خمر) وعلى الحاشية كتب (مسكر).

(٣) الصواب عن مالك، ولعله سبق قلم منه، لأنه رواه عن مالك جماعة، وأما عن إبراهيم فلم أجد رواية هؤلاء الجماعة، كما قال.

(٤) أفدت كثيراً من "دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في المسند أن فيها اختلافاً" لإبراهيم التوجيهي، رسالة علمية غير منشورة.

(٥) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((قال أبي في حديث شعبة عن المغيرة بن مسلم عن الشعبي قال أبي: هو الذي يقال له الأزرق وليس هو السراج)). وقال عبد الله: ((سألته عن المغيرة الأزرق قال: حدث عنه الثوري وشعبة، وهو واسطي)). "العلل ومعرفة الرجال" (٥١٠ و ١٥٧/٢).

أولاً: أبو سلمة بن عبد الرحمن، فاختلف عنه من وجهين:

١/ (أبو سلمة عن ابن عمر مرفوعاً): رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن عمرو بن علقمة، أخرجه من طريقه الطيالسي في "مسنده" (ح ٢٠٢٨)، وأحمد في "مسنده" (ح ٤٦٤٤ و ٤٨٣١ و ٤٨٦٣ و ٥٨٢٠)، وفي كتاب "الأشربة" (ح ٧ و ١٠٣ و ١١٦)، والترمذي (ح ١٨٦٤)، والنسائي في "سننه" (ح ٥٥٩٠ و ٥٧٠٤)، وابن ماجه (ح ٣٣٩٠)، وابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح ١٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح ٨٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٥٦٢١ و ٥٦٢٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٣٥ - ٦٤٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٦٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (ح ١٣٢٦٨)، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٩٠٧).

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن، وقد روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وكلاهما صحيح رواه غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي ﷺ)).

وقد روى أبو سلمة الحديث عن صحابة آخرين غير ابن عمر، فروي عنه عن أبي هريرة، وهما وجهان محفوظان، وتقدم قول الترمذي: ((كلاهما صحيح))، كما أن له وجهاً أيضاً عن عائشة، قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٧٧ و ٢٩١) بعد أن ذكر رواية أبي سلمة عن ابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهن: ((وكلها محفوظة عن أبي سلمة)).

فهذا الوجه محفوظ لأبي سلمة، وإسناده حسن؛ لأجل محمد بن عمرو بن علقمة، فهو صدوق حسن الحديث كما قال الذهبي في "المغني في الضعفاء" (٢/ ٦٢١)، وابن حجر في "التقريب" (ص ٤٩٩).

٢/ (أبو سلمة عن النبي ﷺ مرسلاً): رواه على هذا الوجه عبد الرحمن بن القاسم، أخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٧٠٠٥) عن ابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن القاسم، به فذكر شرطه الثاني بلفظه.

وهذا الوجه منكراً؛ في إسناده أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة وهو متروك. "الكاشف" (٢/ ٤١١).

ثانياً: نافع مولى ابن عمر فقد اختلف عنه من وجهين:

(١) نافع عن ابن عمر مرفوعاً، فقد رواه عنه على هذا الوجه: أيوب السخيتاني، والليث بن سعد، وموسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، ومحمد بن عجلان، وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن المدني، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعبد الواحد بن قيس، وأبو بردة عمرو بن يزيد الكوفي، وإبراهيم بن ميمون الصائغ، والأجلح بن عبد الله الكندي، وعكرمة بن عمار، وأبو يحيى الأنصاري المدني.

أ/ أيوب السخيتاني اختلف عليه من وجهين:

الأول: (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه إسماعيل بن عليه، رواه عنه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ٢٤١٠٠)، به بلفظه.

الثاني: (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه حماد بن زيد، وابن جريج، وعمر بن المغيرة المصيصي، وشعبة، ويحيى بن راشد المازني، ومسعر بن كدام.

(١/أ) حماد بن زيد واختلف عنه:

فرواه عامة أصحابه مرفوعاً، وخالفهم سليمان بن حرب فرواه عنه موقوفاً.

فأما الوجه المرفوع: فأخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح ٥٧٣٠ و ٥٧٣١)، وفي كتاب "الأشربة" (ح ٢٦ و ١٠٢) عن يونس بن محمد عن حماد، به بلفظه، وزاد في الموضوع الأول منهما: «ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو مدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة».

كما أخرجه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح ٢٦)، ومسلم (ح ٢٠٠٣)، وأبو داود (ح ٣٦٧٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٦١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٣٨)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٤١٧/٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٦٦)، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٤ و ١٧٨٠٤)، وفي "شعب الإيمان" (ح ٥١٨٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩/١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٩٤/٦) جميعهم من طريق أبي الربيع الزهراني عن حماد، يمثل لفظ أحمد السابق؛ إلا أن الطحاوي لم يذكر الزيادة.

وأخرجه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح ٢٦)، وابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح ١٥)،

والنسائي (ح ٥٥٨٥)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٦٤)، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦١٨) من طريق ابن المبارك عن حماد، يمثل لفظ أحمد السابق؛ إلا أن النسائي وأبا عوانة لم يذكر الزيادة.

وأخرجه مسلم (ح ٢٠٠٣)، والبزار في "مسنده" (ح ٥٤٨١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٤) من طريق أبي كامل الجحدري عن حماد، يمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه أبو داود (ح ٣٦٧٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١/٢٥٢ و ١٥٠/٢٩٥) من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن حماد، يمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الترمذي (ح ١٨٦١)، والنسائي (ح ٥٥٨٨)، والبزار في "مسنده" (ح ٥٤٨١)، عن يحيى بن دُرُسْت البصري عن حماد، ولفظ الترمذي يمثل لفظ الإمام أحمد المتقدم، ولفظ النسائي: «كل مسكر خمر».

قال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح ١٤) عن محمد بن سليمان الأسدي عن حماد، يمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه النسائي (ح ٥٥٨٦) عن الحسين بن منصور، عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمن ابن مهدي عن حماد، به بلفظه. قال النسائي: ((قال الحسين: قال أحمد: وهذا حديث صحيح)).

وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١/٢٥٢ و ١٥٠/٢٩٥) من طريق سليمان بن داود العتكي عن حماد، يمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٤١) عن محمد بن إدريس المكي عن القعني عن حماد، به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٦٦) عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحسن العلاف عن حماد، يمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (ح ٤٦١٦) من طريق خلف بن هشام عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/٤) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي عن حماد، به بلفظه.

جميعهم (يونس بن محمد، أبو الربيع الزهراني، ابن المبارك، أبو كامل الجحدري، محمد بن عيسى بن الطباع، يحيى بن دُؤس البصري، محمد بن سليمان الأسدي، عبد الرحمن بن مهدي، سليمان بن داود العتكي، القعني، إبراهيم بن الحسن العلاف، خلف بن هشام، أحمد ابن إبراهيم الموصلي) عن حماد مرفوعاً، إلا أن سليمان بن حرب خالف أصحاب حماد فرواه عنه موقوفاً، أخرجه من طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٤٢) عن محمد بن إدريس المكي عن سليمان بن حرب، به.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س ١٥٦٢): ((سألت أبي عن حديث رواه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قوله: كل مسكر حرام، قال أبي: حدثناه أبو الربيع الزهراني عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال أبي: هذا أصح مرفوع، كذا رواه ابن المبارك عن حماد بن زيد مرفوعاً)).

فالحفوظ عن حماد بن زيد هو المرفوع إذ رواه عامة أصحابه، وبه حكم أبو حاتم.

(أ/٢) وابن جريج: أخرجه من طريقه النسائي (ح ٥٥٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٣٩)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٣٩٦٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/٢٧) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن أيوب، به بلفظه.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبد المجيد، ورواه الناس عن ابن جريج عن موسى بن عقبة)).

وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد^(١) لا يحتاج به على انفراده، وكان أثبت الناس في

(١) ضعفه محمد بن يحيى بن أبي عمر، وابن سعد. "ضعفاء العقيلي" (٩٦/٣)، و"الكامل في ضعفاء الرجال" (٣٤٥/٥). وقال البخاري: ((كان يرى الإرجاء. كان الحميدي يتكلم فيه)). "الضعفاء الصغير" (ص ٧٨). وقال الآجري عن أبي داود: ((نق، حدثنا عنه أحمد، ويحيى بن معين)). "ميزان الاعتدال" (٣٩٠/٤). وقال النسائي: ((نق)). وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس)). "الجرح والتعديل" (٦٤/٦)، والموضع السابق من "الكامل". وقال أبو حاتم الرازي: ((ليس بالقوي، يكتب حديثه)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال ابن حبان:

ابن جريج، لكن تابع عبد المجيد في روايته عن ابن جريج عبد الرزاق، أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٠) عن محمد بن نوح عن إسحاق بن الضيف عن عبد الرزاق عن ابن جريج، به بلفظه.

وإسناده إلى عبد الرزاق حسن؛ فمحمد بن نوح الجنديسابوري؛ ((ثقة ثبت))، "سير أعلام النبلاء" (٣٤٠/١٥)، وإسحاق بن الضيف الباهلي؛ قال عنه أبو زرعة: ((صدوق))، "تهذيب الكمال" (٤٣٧/٢).

(أ/٣) وعمر بن المغيرة: أخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (ح ٣١٥٩ و ٣٢٣١)، عن بكر عن عبد الله بن يوسف عن عمر بن المغيرة عن أيوب، به ولفظه: «كل مسكر حرام».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن عمر بن المغيرة إلا عبد الله بن يوسف)).

(أ/٤) وشعبة: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٥٠٣/٢) من طريق محمد بن مالك العنزي عن الحكم بن عبد الله عن شعبة عن أيوب، به بلفظه.

قال ابن عدي: ((وهذا حديث عن شعبة غريب المتن والإسناد... وإنما ذكر الحكم بهذه المناكير التي يروها الذي لا يتابعه عليه أحد)).

(أ/٥) ويحيى بن راشد: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٤٩/٩) من طريق ضمرة بن ربيعة عن يحيى بن راشد عن، به بلفظه.

(أ/٦) مسعر بن كدام: أخرجه من طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٢٣٠/٧) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن مسعر عن أيوب، به ولفظه: «كل مسكر حرام».

قال أبو نعيم: ((تفرد به إسحاق عن مسعر، ولا أعرف له عن أيوب غيره)).

وأخرجه أبو نعيم أيضاً في "الحلية" (٢٦٥/٧) وفي "ذكر أخبار أصبهان" (٢٠٢/٢) من طريق العلاء بن مسلمة الرؤاس عن جعفر بن عون عن مسعر عن نافع، به ولفظه: «كل

((منكر الحديث جداً، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك)). "المخروحين" (١٦٠/٢).

وقال الدارقطني: ((لا يحتج به، ويعتبر به))، وقال أيضاً: ((كان أثبت الناس في ابن جريج)). "سؤالات الرقائي"

(ص ٤٧)، والموضع السابق من "الكامل". وقال ابن عدي: ((وعامة ما أنكر عليه الإرجاء)). الموضع السابق من

"الكامل". وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالمتين عندهم)). وقال أبو عبد الله الحاكم: ((هو ممن سكتوا عنه)).

الموضع السابق من "ميزان الاعتدال". وقال الخليلي: ((ثقة، ولكنه أخطأ في أحاديث)). "الإرشاد" (٢٣٣/١).

وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ، وكان مرجحاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك)). "تقريب التهذيب" (ص ٣٦١).

مسكر خمر». قال أبو نعيم: ((غريب من حديث مسعر، تفرد به العلاء عن جعفر))،
والعلاء بن مسلمة متهم بالكذب. "ديوان الضعفاء والمتروكين" (ص ٢١٨).

ب/ والليث بن سعد واختلف عليه من وجهين:

(١) الليث عن نافع برفع قوله: «كل مسكر حرام». ووقف قوله: (كل مسكر خمر)
على ابن عمر رضي الله عنهما، وقد رواه على هذا الوجه إسماعيل بن علي، أخرجه من طريقه ابن أبي
شيبه (ح ٢٤٠٨٩) عن ابن علي، به.

(٢) الليث عن نافع برفع الحديث بشقيه، أخرجه من طريقه الفريابي في "كتاب الصيام"
(ح ٢٣) عن عمرو بن علي.

والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٥) عن علي بن عبد الله بن مبشر عن أبي الأشعث.
كلاهما - عمرو؛ وأبو الأشعث - عن معتمر بن سليمان عن الليث، به بلفظه.
وإسماعيل بن عُلَيْيَّة^(١) وإن كان أوثق من معتمر بن سليمان^(٢) فلعل رواية معتمر أرجح
لموافقتها رواية أكثر أصحاب نافع.

ج/ وموسى بن عقبة: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح ٤٨٣٠)، وفي كتاب
"الأشربة" (ح ١٨٩)، ومسلم (ح ٢٠٠٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٥٧)، والبيهقي في
"السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٥) كلهم من طريق روح بن عبادة عن ابن جريج عن موسى بن
عقبة، به بنحوه.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (ح ٦١٧٩)، ومسلم (ح ٢٠٠٣) من طريق عبد العزيز بن
المطلب عن موسى بن عقبة، به بلفظه.

د/ وعبيد الله بن عمر: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح ٤٦٤٥)، وفي كتاب
"الأشربة" (ح ١٩٥)، ومسلم (ح ٢٠٠٣)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر"
(ح ٤٢)، والفريابي في "كتاب الصيام" (ح ٢١-٢٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح ٨٥٧)،
وأبو عوانة في "مسنده" (ح ٧٩٥٨ و٧٩٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٥٤)، والطبراني

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن علي (تقريباً حافظ)). "تقريب
التهذيب" (ص ١٠٥).

(٢) صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة، رأس في العلم، تقدم (ص ٣٣٨).

في "الصغير" (ح ١٤٣)، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٦ و ٤٦٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٦)، وفي "شعب الإيمان" (ح ٥١٨٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦٥/٥).

هـ/ ومحمد بن عجلان: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح ٦٢١٨ و ٦٢١٩)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر" (ح ٥٤)، والنسائي (ح ٥٥٨٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٤٠)، وابن الأعرابي في "المعجم" (ح ٢٢٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٣٦٨ و ٥٣٧٥)، والدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٩٦/١٥).

و/ وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن: أخرجه من طريقه أحمد في "الأشربة" (ح ٧٥) ولفظه: «كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام».

وأبو يعلى في مسنده (ح ٥٨١٦)، وابن عدي في الكامل (٢٤٠/٦) به، بلفظه. والخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٧/٣) بمثل لفظ أحمد.

والظاهر والله أعلم أن زيادة: «وما أسكر كثيره فقليله حرام». وهم من أبي معشر؛ فهو ضعيف واختلط. "تهذيب الكمال" ٣٢٢/٢٩، "المغني في الضعفاء" (٢/٦٩٤)، و"تقريب التهذيب" (ص ٩٩٨).

ز/ وابن أبي ذئب: فأخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (ح ٤٨٠٤) عن عبيد بن محمد الكشوري عن عبد السلام بن إلياس الصنعاني عن بكر ابن الشَّوْذ عن ابن أبي ذئب، به بلفظ: «كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّوْذ)).

وبكر بن عبد الله بن الشَّوْذ متهم. "المغني في الضعفاء" (١/١١٣)، "لسان الميزان" (٣٤٦/٢)، وقد رواه عن ابن أبي ذئب - هنا -، وعن مالك؛ وعبد الله بن عمر العمري - كما سيأتي - بزيادة: «وما أسكر كثيره فقليله حرام».

ح/ وعبد الواحد بن قيس: أخرجه من طريقه الطبراني في "الصغير" (ح ٥٤٦ و ٩٢٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢٣/١٧) به، ولفظه: «كل مسكر خمر».

ط/ وأبو بردة عمرو بن يزيد: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٢٤٠/٦) به

ولفظه: قال: «كل مسكر حرام».

ي/ وإبراهيم الصائغ والأجلح بن عبد الله: أخرجه من طريقهما الدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢١ و ٤٦٢٢)، وأبو نعيم في "ذكر أخبار أصبهان" (١/ ١٧٢) به بلفظه.

ك/ وعكرمة بن عمار: أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (ح ٤٦٢٩) به ولفظه: «كل مسكر خمر».

ل/ وأبو يحيى الأنصاري: ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (س ١٥٥٦) أن محمد بن القاسم الأسدي رواه عنه، به ولفظه: «كل مسكر حرام».

قال ابن أبي حاتم: ((قلت لأبي: من أبو يحيى هذا؟، قال: هو مجهول)).

(٢) نافع عن ابن عمر موقوفاً، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

مالك، وعبد الله بن عمر العمري - واختلفت عنهما -.

أما مالك فاختلف عنه من وجهين:

١/ (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

عبد الله بن وهب، والشافعي، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو مصعب الزهري

- في روايته للموطأ -، وعبد الرحمن بن القاسم، ومحمد بن مالك بن أنس.

أما عبد الله بن وهب^(١): فرواه عنه في "موطئه" (ح ٣٦).

وأما الشافعي^(٢): فرواه عنه في "الأم" (٦/ ١٨٠)؛ وفي "المسند" المنسوب إليه (ص ٢٨٤).

وأما عبد الرزاق^(٣): فرواه عنه في "المصنف" (٤٠٤/ ١٧٠٠).

وأما عبد الرحمن بن مهدي^(٤): فرواه عنه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح ١٧٤).

وأما أبو مصعب الزهري^(٥): فرواه عنه في "الموطأ" (ح ١٨٤٤).

وأما عبد الرحمن بن القاسم^(٦): فأخرجه من طريقه النسائي (ح ٥٧٠٢).

(١) ثقة حافظ، تقدم (ص ١٢٧).

(٢) ((رأس الطبقة التاسعة، وهو المجدد لأمر الدين على رأس الماتتين)). "التقريب" (ص ٤٦٧).

(٣) تقدم توثيقه (ص ١١٨).

(٤) ثقة ثبت حافظ، تقدم (ص ٣٦٥).

(٥) صدوق، تقدم (ص ١٢٨).

(٦) ثقة جليل، تقدم (ص ١٢٨).

وأما محمد بن مالك بن أنس: فأخرجه من طريقه ابن الأختضر في "العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شُهدة" (ح ٣٢) من طريق دعلج بن أحمد السجستاني عن أحمد بن محمد بن الأزهر عن أحمد بن محمد بن مالك بن أنس عن أبيه، به ولفظه: «كل مسكر خمر».

قال دعلج: ((ولا أعلم لمحمد بن مالك بن أنس حديثاً غير هذا)).

٢ / (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

بكر بن عبد الله بن الشَّروذ، وخالد بن مخلد القُطواني، وعبد الملك بن عبد العزيز الماحِشُون، وإبراهيم بن يوسف البلخي، وروح بن عباد، وعبد الله بن نافع، وعصام بن يوسف البلخي، ومُعَن بن عيسى القزاز.

أما بكر بن عبد الله بن الشَّروذ: فأخرجه من طريقه خيثمة بن سليمان الأُطرابلسي في "المنتخب من فوائده" (ص ٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٤٨٠٤)، ولفظه: «كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام».

قال الطبراني: (((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّروذ))).

وأما خالد بن مخلد القُطواني: فأخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٤٦٤/٣).

وأما عبد الملك بن عبد العزيز الماحِشُون: فأخرجه من طريقه أبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ" (ح ٦٩٦).

وأما إبراهيم بن يوسف البلخي: فأخرجه من طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٣٥٢/٦).

وأما روح بن عباد: فأخرجه من طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٧)، وابن الأختضر في "العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شُهدة" (ح ٣٣).

قال البيهقي: ((قال أحمد — هو ابن محمد بن الصَّبَّاح الدولابي —: هكذا حدثنا به روح مرفوعاً)).

وأما عبد الله بن نافع^(١): فأخرجه من طريقه الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم"

(١) لم يبين لي جزمًا هل هو ابن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير أو ابن أبي نافع الصائغ؟ فكلاهما مدنيان يرويان عن مالك؛ والراوي عن عبد الله بن نافع هنا وهو شعيب بن يحيى لم أقف له على ترجمة؛ حاشا ذكر الخطيب له في "تلخيص المتشابه في الرسم" (٤٧٣/١) وأنه يروي عن عبد الله بن نافع المدني.

(٤٧٣/١) من طريق أبي الفضل شعيب بن يحيى الشعبي عن عبد الله بن نافع، به ولفظه: «كل مسكر خمر، قليله وكثيره سواء».

وأما عصام بن يوسف البلخي^(١): فذكره عنه ابن عدي في "الكامل" (٤٦٤/٣).
وأما مَعْن بن عيسى القزاز: فذكره عنه الجوهرى في "مسند الموطأ" (ص ٥٣٣)، وابن عبد البر في "التقصى" (ص ٢٦٦)، وأبو العباس الداني في "الإمءاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٤٠٤/٤)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٨٨/٩)، ولم أقف على من خرجه من طريقه.

والصحيح عن مالك الوقف كما ذكر ذلك الخليلي في "الإرشاد" (٩٣٧/٣) وأبو العباس الداني في "الإمءاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٤٠٤/٤)، حيث إن رواته عن مالك كلهم ثقات أثبات سوى محمد بن مالك بن أنس فلم أقف له على ترجمة.

أما رواية الرفع فبكر بن عبد الله بن الشروء متهم كما تقدم قريباً.
وأما خالد بن مخلد القَطَّواني فهو صدوق يتشيع وله مناكير؛ وقد ساق ابن عدي عشرة أحاديث من مناكيره منها هذا الحديث. "الكامل" (٤٦٢/٣)، "ميزان الاعتدال" (٦٤٠/١)، "تقريب التهذيب" (ص ٢٩١).

وأما عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون فهو رأس في الفقه، لكنه صدوق يخطئ. "تهذيب الكمال" (٣٥٨/١٨)، "الكاشف" (٦٦٧/١)، "تقريب التهذيب" (ص ٦٢٤).

وأما إبراهيم بن يوسف البلخي فتقة. "ميزان الاعتدال" (٧٦/١).
وكذا روح بن عباد القيسي. "تقريب التهذيب" (ص ٣٢٩).

وأما عبد الله بن نافع: فسواء كان ابن ثابت الزبيري أو ابن أبي نافع الصائغ فهما ثقتان إلا أن في حفظ ابن أبي نافع شيء^(٢)؛ لكن الراوي عنه وهو شعيب بن يحيى لم أقف له على ترجمة.

وأما عصام بن يوسف البلخي فهو صدوق. "لسان الميزان" (٤٣٦/٥).
وأما مَعْن بن عيسى القزاز: ثقة ثبت، أثبت أصحاب مالك وأتقنهم، تقدم (ص ١٢٨).

(١) وهو أخو إبراهيم بن يوسف البلخي المتقدم كما نص على ذلك الخليلي.

(٢) "الكاشف" (٦٠٢/١)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٧/٣ و ٢٦٨).

وأما عبد الله بن عمر العمري، فاختلف عنه من وجهين:

١/ (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٧٠٠٤).

٢/ (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: بكر بن عبد الله بن الشَّروذ، ونوح بن ميمون البغدادي.

أما بكر بن عبد الله بن الشَّروذ: فأخرجه خيثمة بن سليمان الأُطرابلسي في "المنتخب من فوائده" (ص ٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٤٨٠٤)، ولفظه: «كل مسكر خمر وما أسكر كثيره فقليله حرام». وكما تقدم قريباً بأن زيادة «وما أسكر كثيره فقليله حرام». منكراً؛ تفرد بها بكر بن عبد الله بن الشَّروذ وهو متهم.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّروذ)).

وأما نوح بن ميمون: فأخرجه من طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣١٨/١٣)، به بنحوه.

ويبدو أن عبد الله بن عمر - وهو ضعيف^(١) - قد اضطرب فيه؛ حيث روى الوجهين عنه ثقتان: وهما عبد الرزاق ونوح بن ميمون البغدادي^(٢).

وأما بكر بن الشَّروذ فمتهم - كما تقدم -.

ثالثاً: سالم بن عبد الله: أخرجه من طريقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٣٣/٤)، والنسائي (ح ٥٧٠٣)، وابن ماجه (ح ٣٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح ٥٤٦٧)، والطبراني في "الكبير" (ح ١٣١٠٥ و ١٣٢١٢ و ١٣٢١٣ و ١٣٢٢٥)، و"الأوسط" (ح ٧٩٣٩)، وفي "مسند الشاميين" (ح ٨٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٨٨/٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٣٦/٨)، وأبو بكر بن مردويه في "جزء فيه أحاديث أبي محمد بن حيان" (ح ١٠٧) بألفاظ مختلفة.

رابعاً: أبو حازم سلمة بن دينار: تفرد به عنه أبو يحيى زكريا بن منظور المدني، وقد اختلف عليه من وجهين:

الأول: (زكريا بن منظور عن أبي حازم عن ابن عمر).

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٧/١٥)، "تقريب التهذيب" (ص ٥٢٨).

(٢) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٦٧).

وقد رواه عنه على هذا الوجه إبراهيم بن المنذر الحزامي، أخرجه من طريقه ابن ماجه (ح٣٣٩٢)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٦٧) عن أبيه، كلاهما - ابن ماجه، وأبو حاتم - عن إبراهيم بن المنذر، به، ولفظ ابن ماجه: «كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام».

الثاني: (زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر).
وقد رواه على هذا الوجه يعقوب بن حميد بن كاسب المدني^(١)، وموسى بن مروان الرقي، وداود بن سليمان بن حفص الطرسوسي، ويعقوب بن كعب الحلبي.
أما يعقوب بن حميد، وموسى بن مروان، وداود بن سليمان: فأخرجهم من طريقهم ابن عدي في "الكامل" (١٦٩/٤ - ١٧٠) ثلاثتهم عن زكريا بن منظور، به ولفظه: «كل مسكر حرام».
زاد يعقوب وداود: «فما أسكر كثيره فالقطرة منه حرام».

قال ابن عدي: ((لا يرويه أحد عن أبي حازم غير زكريا بن منظور)).
وأما يعقوب بن كعب: فذكره عنه ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٦٧)، به ولفظه: «كل مسكر حرام».

والظاهر - والله أعلم - أن علته زكريا بن منظور فهو ضعيف^(٢)، على أن أبا حاتم رجح رواية إبراهيم بن المنذر عنه فقال في الموضع السابق من "العلل": ((وهذا عندي أصح بلا نافع)).

خامساً: طاوس بن كيسان: رواه عنه ابنه عبد الله، واختلف عليه من وجهين:

الأول: (عبد الله بن طاوس عن أبيه عن النبي ﷺ، مرسلًا).

وقد رواه عنه على هذا الوجه: عبد الملك بن جريج^(٣)، ومعمّر^(٤)، وسفيان بن عيينة^(٥).

(١) وقع في "الكامل" (١٦٩/٤): (يعقوب بن حميد الحلبي)، وهو وهم إما في اسم الأب أو النسبة، وذلك أن الحلبي هو ابن كعب - وروايته عند ابن أبي حاتم كما سيأتي -، وأما ابن حميد فمديني سكن مكة. (ينظر: "تهذيب التهذيب" ٢٣٥/٦ و٢٤١).

(٢) ينظر: "مختصر الكامل" (ص٣٥٠)، "ديوان الضعفاء" (ص١٠٩)، "تقريب التهذيب" (ص٣٣٩).

(٣) ثقة إذا صرح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك، لأنه من المشهورين بالتدليس. تقدم (ص١٢٣).

(٤) ثقة، تقدم (ص١١٨).

(٥) ((ثقة ثبت حافظ إمام)). "الكاشف" (٤٤٩/١). ربما دلس عن الثقات. تقريب التهذيب (ص٢٤٥).

أما ابن جريج ومعمّر: فرواه عنهما عبد الرزاق في "المصنف: (ح ١٧٠٠١) عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ تلا آية الخمر وهو يخطب الناس على المنبر، فقال رجل: فكيف بالمزور يا رسول الله؟ قال: «وما المزور؟». قال: شراب يصنع من الحب، قال: «يُسكّر؟». قال: نعم، قال: «كل شراب مسكر حرام».

وأما سفيان بن عيينة: فأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (ح ١٧٨٢٧) من طريق أبي سعيد بن الأعرجي عن سعدان بن نصر عن سفيان بن عيينة، بنحو حديث عبد الرزاق إلا أنه قال: (فقام إليه أبو وهب الجيثاني فسأله عن المزور...). قال البيهقي: ((هكذا جاء مرسلًا)).

الثاني: (عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً).

وقد رواه على هذا الوجه إبراهيم بن نافع، أخرجه من طريقه النسائي (ح ٥٦٠٨) عن أبي بكر بن علي، عن نصر بن علي، عن أبيه، عن إبراهيم بن نافع، به ولفظه: ((خطب رسول الله ﷺ فذكر آية الخمر، فقال رجل: يا رسول الله أرايت المزور؟، قال: «وما المزور؟». قال: حبة تصنع باليمن، قال: «تُسكّر؟». قال: نعم، قال: «كل مسكر حرام»)).

وذكره ابن أبي حاتم في العلل (س ١٥٦٤)، يمثل رواية النسائي. ثم قال ابن أبي حاتم: ((قال أبي: هذا حديث منكر لا يحتمل عندي أن يكون من حديث ابن عمر، وبعد الله بن عمرو أشبه)).

والظاهر - والله أعلم - رجحان الوجه الأول حيث رواه عن ابن طاوس ثلاثة أئمة مشهورين، وأما الوجه الثاني فقد تفرد به إبراهيم بن نافع المخزومي وهو وإن كان ثقة ثباتاً^(١) إلا أن حديثه هذا شاذ لمخالفته فيه الثقات.

سادساً: المغيرة بن مسلم الأزرق: أخرجه من طريقه الخليلي في "الإرشاد" (٨٩٠/٣) من طريق محمد بن إسماعيل البخاري عن عبد الله بن عثمان عبدان عن أبيه عن شعبة عن المغيرة، به ولفظه: «كل مسكر حرام».

قال الخليلي: ((ليس هذا بالبصرة من حديث شعبة، وهو من نسخة يرويها عبدان عن أبيه عن شعبة)).

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٢٧/٢)، "الكشاف" (٢٢٦/١).

سابعاً: زيد بن أسلم وأبو الزناد: ذكره عنهما ابن أبي حاتم في "العلل" (س ١٥٥٦) قال: ((وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن القاسم الأسدي حدثنا أبو يحيى الأنصاري المدني الأعور عن نافع وزيد بن أسلم وأبي الزناد كلهم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «كل مسكر حرام». قلت لأبي: من أبو يحيى هذا؟ قال: هو مجهول، وأبو الزناد لم يدرك ابن عمر)).

الوجه الثاني: عن ابن عمر رضي الله عنهما (الوقف).

وقد رواه على هذا الوجه: همام بن منبه، ومحمد بن سيرين، ومغيرة بن مخلد.

أما همام بن منبه: فأخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح ١٧٠٠٨) عن عقيل بن معقل عن همام بن منبه قال: ((سألت ابن عمر عن النبيذ فقلت: يا أبا عبد الرحمن هذا الشراب ما تقول فيه؟ قال: كل مسكر حرام، قال: قلت: فإن شربت من الخمر فلم أسكر؟، فقال: أف أف وما بال خمر، وغضب. قال: فتركته حتى انبسط - أو قال: أسفر وجهه؛ أو قال: حدث من كان حوله - فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنك بقية من قد عرفت، وقد يأتي الراكب فيسألك عن الشيء فيأخذ بذنب الكلمة يضرب بها في الآفاق، يقول: قال ابن عمر كذا وكذا، قال: أعراقي أنت؟ قلت: لا، قال: فمن أنت؟ قلت: من أهل اليمن، قال: أما الخمر فحرام لا سبيل إليها؛ وأما ما سواها من الأشربة فكل مسكر حرام)).

وأما محمد بن سيرين: فأخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح ٥٨٢٠) عن عفان عن همام - هو ابن يحيى - أنه قال ل محمد بن عمرو: ((إن أصحابنا حدثونا عن ابن سيرين عن ابن عمر، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ)).

وأما مغيرة بن مخلد: فأخرجه من طريقه أحمد في "الأشربة" (ح ٢٢٢) عن روح عن سعيد عن مغيرة بن مخلد قال: ((سمعت ابن عمر يقول في الطلاء: كل مسكر حرام)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه ابن عمر رضي الله عنهما وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه وعلى بعض من دونه: الوجه الأول: (الرفع)، وقد رواه على هذا الوجه: أولاً: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف - في الراجح عنه -، وهو إمام مشهور.

ثانياً: نافع مولى ابن عمر^(١)، وهو إمام مشهور، وقد اختلف عليه فيه رفعاً ووقفاً، فرفعه: أيوب السخيتاني^(٢)، والليث بن سعد^(٣)، وموسى بن عقبة^(٤)، وعبيد الله بن عمر^(٥)؛ وكلهم أئمة ثقات أثبات.

ومحمد بن عجلان؛ صدوق إلا أن حديث أبي هريرة اختلط عليه، تقدم (ص ١٠٧).
وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن المدني؛ وهو ضعيف اختلط.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب؛ وهو ثقة ثبت "تهذيب التهذيب" (١٨٢/٥).

وعبد الواحد بن قيس السلمي؛ وهو صدوق يخطئ وله مناكير "تهذيب الكمال" ٤٦٩/١٨، "ميزان الاعتدال" ٦٧٥/٢، "تقريب التهذيب" (ص ٦٣١).

وأبو بردة عمرو بن يزيد الكوفي؛ وهو ضعيف "تهذيب التهذيب" (٣٧٤/٤).

وإبراهيم بن ميمون الصائغ؛ وهو صدوق. "تهذيب الكمال" (٢٢٣/٢)، "تقريب التهذيب" (ص ١١٧).

والأجلح بن عبد الله الكندي؛ وهو صدوق شيعي. "تهذيب الكمال" (٢٧٥/٢)، "المغني في الضعفاء" (٣٢/١).

وعكرمة بن عمار اليمامي؛ وهو ثقة إلا في يحيى بن كثير فمضطرب. "الكاشف" (٣٣/٢)، "تهذيب التهذيب" (١٥٩/٤).

(١) ((ثقة ثبت فقيه مشهور)). "التقريب" (ص ٥٥٩).

(٢) ((ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد)). "التقريب" (ص ١١٧).

(٣) ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور، تقدم (ص ١٩١).

(٤) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي المطرفي أبو محمد المدني مولى آل الزبير، كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي من نكبت؟ قال: ((عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٥٤/٨). وقال أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي: ((ثقة)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل"، و"معرفة الثقات" (٣٠٥/٢)، و"تهذيب الكمال" (١١٥/٢٩)، و"تهذيب التهذيب" (٣٢٢/١٠). وقال الذهبي: ((روى إبراهيم بن عبد الله بن الجندب، عن يحيى بن معين قال: ليس موسى بن عقبة في نافع مثل عبيد الله بن عمر ومالك. فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك، ولا عبيد الله. قلت: احتج الشيخان بموسى بن عقبة، عن نافع والله الحمد. قلنا: ثقة وأوثق منه، فهذا من هذا الضرب)). "سير أعلام النبلاء" (١١٧/٦) بتصرف يسير. وقال ابن حجر: ((ثقة فقيه إمام في المغازي)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٥٢).

(٥) ((ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها)). "التقريب" (ص ٣٧٣).

وأبو يحيى الأنصاري المدني؛ وهو مجهول كما قال أبو حاتم، تقدم قوله قريباً.
ووقفه مالك - في الراجح عنه - .

واضطرب فيه عبد الله بن عمر العمري؛ وهو ضعيف - كما تقدم - فحدث به مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً.

والراجح عن نافع هو الرفع؛ لكثرة من رواه عنه من الثقات وغيرهم.
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٥٤/١) بعد ذكر وقف مالك له عن نافع: ((الحديث ثابت مرفوع لا يضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له، ولا اجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه)).

وقال أيضاً في "التمهيد" (٢٩٥/١٥): ((قد روي مرفوعاً من حديث نافع من نقل الثقات الحفاظ الأثبات ولا يقال مثله من جهة الرأي وما أعلم أحداً من أصحاب نافع أوقفه غير مالك والله أعلم)).

ثالثاً: سالم بن عبد الله؛ وهو إمام مشهور. "سير أعلام النبلاء" (٤٥٧/٤).

رابعاً: أبو حازم سلمة بن دينار المدني؛ وهو ثقة "تقريب التهذيب" (ص ٣٩٩)، لكن تفرد به عنه زكريا بن منظور المدني وهو ضعيف.

خامساً: طاوس بن كيسان اليماني؛ وهو إمام مشهور "الكاشف" (٥١٢/١)، لكن الراجح عنه إرساله.

سادساً: المغيرة بن مسلم الأزرق، ذكره أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١٥٧/٢ و ٥١٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما قال: ((حدث عنه الثوري وشعبة)).

سابعاً: زيد بن أسلم المدني، وهو ثقة ثبت "تهذيب الكمال" (١٢/١٠)، لكن الراوي عنه أبو يحيى الأنصاري المدني؛ وهو مجهول - كما تقدم - .

ثامناً: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان؛ وهو ثقة ثبت "تهذيب التهذيب" (١٢٧/٣) لكنه لم يدرك ابن عمر كما نص على ذلك أبو حاتم في "العلل" (س ١١٦٦)، والراوي عنه أبو يحيى الأنصاري المدني؛ وهو مجهول.

ومما تقدم يتبين أنه لا يثبت من الروايات المتقدمة إلا رواية أبي سلمة، ونافع، وسالم.

الوجه الثاني: (الوقف)، وقد رواه على هذا الوجه:

أولاً: همام بن منبه اليماني، وهو ثقة "تقريب التهذيب" (ص ١٠٢).

ثانياً: محمد بن سيرين، وهو إمام مشهور "سير أعلام النبلاء" (٦٠٦/٤)، لكن الطريق إليه ضعيف لإبهام همام بن يحيى الواسطة بينه وبينه.

ثالثاً: مغيرة بن مخلد؛ ولم أقف له على ترجمة.

ومما تقدم يظهر - والله أعلم - رجحان وجه الرفع؛ إذ هو رواية الأكثر عن ابن عمر رضي الله عنهما منهم أثبت الناس فيه وأقربهم إليه سالم ونافع، على أن رواية همام الموقوفة إنما كانت من ابن عمر رضي الله عنهما على وجه الفتوى كما هو ظاهر من السياق.

وأما رواية محمد بن سيرين فعلى فرض ثبوتها فإن ابن سيرين كان من عاداته وقف المرفوعات "علل الدارقطني" ١٦٠/٩، "شرح علل الترمذي" (٥١١/٢).

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فهو مخرج في "صحيح مسلم".

(٣٦) - قال الخليلي^(١): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي الإمام المتفق عليه بلا مدافعة....

أخبرني أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي في كتابه أخبرنا أبو حامد الأعمشي الحافظ قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبو عبيدة.. فساق الحديث بطوله. فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي أبو بكر عن سليمان بن بلال عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر.. القصة بطولها.

فقرأ عليه - يعني على البخاري - إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريح، عن موسى بن عقبة^(٢)، حدثني سهيل بن أبي صالح^(٣)، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا الله، أستغفرك وأتوب إليك».

فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث !! ابن جريح، عن موسى بن عقبة، عن

(١) "الإرشاد" (٩٦٠-٩٥٨/٣).

(٢) ثقة، احتج به الشيخان، تقدم (ص ٣٨٥).

(٣) هو سهيل بن أبي صالح الشَّثَّان، واسم أبي صالح ذكوان. قال ابن عيينة: ((كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبناً في الحديث)). "الجامع" للترمذي (٤٠٠/٢). وثقه ابن سعد، والعجلي. "تهذيب الكمال" (٢٢٣/١٢)، و"معرفه الثقات" (٤٤٠/١). وقال ابن معين: ((ليس حديثه بحجة)). "الجرح والتعديل" (٢٤٦/٤). وقال مرة: ((صويلح، وفيه لين)). الموضوع السابق من "تهذيب الكمال". وقال أحمد: ((ما أصلح حديثه)). الموضوع السابق من "الجرح والتعديل". وقال البخاري: ((كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه؛ فمسي كثيراً من الحديث)). "تهذيب التهذيب" (٢٣١/٤). وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ولا يحتج به)). الموضوع السابق من "الجرح والتعديل". وقال النسائي: ((ليس به بأس)). الموضوع السابق من "تهذيب الكمال". وقال ابن عدي: ((ولسهيل نسخ، روى عنه الأئمة. وحدث، عن أبيه. وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على تمييز الرجل؛ كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي: ثبت لا بأس به، مقبول الأخبار)). "الكامل" (٤٤٩/٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٨/٦). وقال: ((بخط)). وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ص ١٠٨). وقال: ((من المتقين - قلت: كذا في المطبوعة، ولعلها: (المتقين) -، إنما توفي غلط حديثه ممن يأخذ عنه)). وقال الذهبي: ((صدوق مشهور، ساء حفظه)). وذكر في "الميزان" قول ابن القطان: ((إنه تغير واختلط)). ورد عليه فقال: ((ولا عبرة بقوله)). "ميزان الاعتدال" (٢٤٣/٢). قال ابن حجر: ((صدوق تغير حفظه بآخره)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٢١). والذي يظهر - والله أعلم - أنه كما قال الحافظان: صدوق، تغير حفظه بآخره.

سهيل، يُعرف بهذا الإسناد حديث في الدنيا؟! فقال محمد بن إسماعيل: إلا إنه معلول!! قال مسلم: لا إله إلا الله! وارتعد!! أخبرني به؟ قال: استر ما ستر الله. هذا حديث جليل روى عن حجاج بن محمد الخُلُق، عن ابن جريج. فَأُلْحَ عَلَيْهِ، وَقَبِّلَ رَأْسَهُ، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب^(١)، حدثنا موسى بن عقبة^(٢)، عن عون بن عبد الله^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة المجلس». فقال له مسلم: لا يبغيضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف، والتدليس.
الحديث مداره على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه على وجهين:

(١) هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي. قال ابن مهدي: ((كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال)). "تذكرة الحفاظ" (١٧٣/١). وقال ابن سعد: ((كان قد سجن فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان يملئ من حفظه، وكان أحفظ من أبي عوانة)). "الطبقات الكبرى" (٢٨٧/٧). وقال أبو حاتم: ((ما أنقئ حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب بصره قبل أن يموت، وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين وغيرهم)). "الجرح والتعديل" (٣٤/٩). وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بآخروه)). "تقريب التهذيب" (ص ١٠٤٥). ويظهر مما تقدم أن تغيره كان قبيل وفاته — كما قال أبو حاتم —، وهو تغير قليل، كان بسبب ذهاب بصره، ولكنه لم يؤثر على حديثه؛ ولذلك لم يذكره الأئمة بشيء يقدح في حفظه.

(٢) أخطأ الخليلي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٨/٢) في موضعين من هذه الرواية: فجعلاً بدلاً من سهيل بن أبي صالح: موسى بن عقبة، وجعلاً الحديث مرسلًا مرفوعاً! والصواب في هذا الرواية الوقف عن عون بن عبد الله. وهذا يخالف لرواية البخاري له في "التاريخ الكبير" وفي "الأوسط"، وبقية المصادر التي سأذكرها عند تخريج هذه الرواية، وأشار إلى ذلك المزني في "التحفة" (٤١٩/٩ — ٤٢٠ رقم ١٢٧٥٢)، وفات ابن حجر التنبيه على ذلك في "النكت" (٧٢٠/٢)، وفي "الفتح" (٥٤٥/١٣).

(٣) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي. قال أحمد ويحيى بن معين والعجلي والنسائي: ((ثقة)). "معرفه الثقات" (١٩٦/٢)، و"الجرح والتعديل" (٣٨٤/٦)، و"تهذيب الكمال" (٤٥٣/٢٢). وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الإرسال)). "الطبقات الكبرى" (٣١٣/٦). وذكر الدارقطني أن روايته عن ابن مسعود مرسله. "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص ٣٨٥). ويقال إن روايته عن الصحابة مرسله. كان يرى الإرجاء ثم تركه. "سير أعلام النبلاء" (١٠٣/٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٥٣/٨). وقال ابن حبان في ثقات التابعين: ((كان من عباد أهل الكوفة وقرائهم)). "الثقات" (٢٦٣/٥).

الوجه الأول: (سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً).

الوجه الثاني: (سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، موقوفاً).

أما الوجه الأول: (سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً).

فرواه موسى بن عقبة، وتفرّد به عنه، ابن جريج.

ويرويه عن ابن جريج ثلاثة من الرواة:

الأول: مخلد بن يزيد: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤)، وفي "التاريخ

الأوسط" (٣٣/٢) - ومن طريقه ابن رُشيد الفهري في "السّنن الأبين" (ص ١٤٠) -

وابن عساكر في "تاريخه" (٦٩/٥٢) تعليقاً، عن محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد، به،

بلفظ: «من جلس فقال: سبحانك ربنا وبحمدك، فهو كفارة».

الثاني: حجاج بن محمد الأعور: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ١٠٤١٥)،

والترمذي (ح ٣٤٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (ح ١٠٢٣٠) - وعنه: ابن السني في "عمل

اليوم والليلة" (ح ٤٤٧) - والعقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢)، والطحاوي في "شرح معاني

الآثار" (ح ٦٩٥٦)، والطبراني في "الأوسط" (ح ٧٧)، وفي "الدعاء" (ح ١٩١٤)، والحاكم في

"المعرفة" (ص ١١٣)، وفي "المستدرک" (ح ١٩٦٩)، وتمام في "فوائده" (ح ١٧١٥)، والخطيب

في "الجامع" (١٣٢/٢)، والبيهقي في "شرح السنة" (ح ١٣٤٠)، وابن عساكر في "تاريخه"

(٦٩/٥٢)، والذهبي في "السير" (٣٣٥/٦).

جميعهم من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن

أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من جلس في مجلس كثر فيه لغطه،

فقال قبل أن يقوم: سبحانك ربنا وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك ثم أتوب إليك، إلا

غفر له ما كان في مجلسه ذلك».

وجاء عند الترمذي والبيهقي بلفظ: «أشهد». وفي الأخير: «إلا كان كفارة لما بينهما».

وعند الحاكم في "المستدرک" بلفظ الجمع، وعند الطبراني في "الأوسط" بلفظ الأمر.

وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث

سهيل إلا من هذا الوجه)).

الثالث: أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٩٤).

ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل في جميع الطرق، وقد صرح ابن جريج بالسماع في رواية مخلد وحجاج.

وتابع موسى بن عقبة على هذا الوجه أربعة من الرواة، وهم:

١- إسماعيل بن عياش: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح ٨٨١٨) من طريق هيثم بن خارجة، وحميد بن زنجويه في "آداب النبي ﷺ" - كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢٧٨/٩) - من طريق يحيى بن يحيى، والفريابي في "الذكر" - كما في "النكت" (٧٢٢/٢) و"فتح الباري" لابن حجر (٥٤٥/١٣) - من طريق هشام بن عمار، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عياش، به، إلا أنه في رواية يحيى بن يحيى عند ابن زنجويه شك في رفعه، فقال: ((عن أبي هريرة، أظنه قال: عن النبي ﷺ)).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٠٣/٨) رواية هشام بن عمار لهذا الحديث عن إسماعيل بن عياش.

٢- محمد بن أبي حميد: أخرج حديثه الطبراني في "الدعاء" (ح ١٩١٣) من طريق ابن وهب، عنه، عن سهيل بن أبي صالح، به.

٣- عاصم بن عمر و٤- سليمان بن بلال: روى حديثهما الحلبي في "الخلعيات"، مخرجاً من أفراد الدارقطني - كما في "النكت" (٧٢٢/٢) و"فتح الباري" لابن حجر (٥٤٥/١٣) -، من طريق الواقدي، عنهما، عن سهيل، به.

وقد نقد ابن حجر في "النكت" (٧٢٢/٢) هذه المتابعات كلها؛ حيث ذكر قول الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه))، ثم قال ابن حجر: ((فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي، فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال:

أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث، وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعف في غير روايته عن الشاميين ولو صرح بالتحديث، وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد - وإن كان مدينياً - لكنه ضعيف أيضاً)). وذكر نحو هذا في "فتح الباري" (٥٤٥/١٣).

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (س ٢٠٧٨) عن رواية إسماعيل بن عياش: ((ورواه إسماعيل بن عياش هذا الحديث، فقال: حدثني سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، يذكر فيه الخير.

قال أبي: فما أدري ما هذا نفس إسماعيل ليس براويه عن سهيل، إنما روى عنه أحاديث يسيرة)). فاستنكر أبو حاتم أن يكون هذا الحديث من رواية إسماعيل عن سهيل، وهو ليس معروفاً بالرواية عن سهيل، وإنما روى عنه أحاديث يسيرة ليس هذا منها.

وسأذكر الكلام مفصلاً عن الوجهين عقب تخريج الوجه الثاني إن شاء الله^(١).

أما الوجه الثاني: (سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، موقوفاً).

فتفرد بروايته وهيب بن خالد، أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤)، وفي "التاريخ الأوسط" (٤٠/٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢).

وفي هذه الرواية قصة وقعت بين البخاري ومسلم في كشف علة هذا الحديث، وقد ذكر كثير من أهل العلم هذه القصة فانظرها عند الحاكم في "المعرفة" (ص ١١٣-١١٤)، والخليلي في "الإرشاد" (٩٦١/٣)، والخطيب في "تاريخه" (٢٩/٢)، وفي (١٠٢/١٣)، وابن عساكر في "تاريخه" (٦٩/٥٢)، وابن العربي في "أحكام القرآن" (١٦٩/٤)، وابن رُشيد في "السنن الأبين" (ص ١٤٤)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٢٧٣-٢٧٧)، وابن حجر في "هدي الساري" (ص ٤٨٨)، و"فتح الباري" (١٣/٥٤٤-٥٤٥)، و"تغليق التعليق" (٥/٤٢٨-٤٣٠)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٧١٥/٢-٧٢٦)، وغيرها كثير.

تبين مما تقدم أنه اختلف على سهيل بن أبي صالح في هذا الحديث، على وجهين:

١/ فجاء من طريق ابن جريج، عن موسى بن عتبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٢/ وخالفه وهيب بن خالد، فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، قوله.

تفرد بالوجه الأول عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: وهو ثقة إذا صرح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك؛ لأنه من المشهورين بالتدليس، تقدم (ص ١٢٣)، وقد صرح بالسماع في روايته

(١) انظر "الأحاديث المعلقة في التاريخ الكبير" لعبد الرحمن العواجي، رسالة علمية غير منشورة، الشاملة.

مخلد وحجاج، وسأناقش تدليسه فيما بعد.

وقد قدم الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤) رواية موسى بن عقبة، ثم أعقبها برواية وهيب وأعلها بها. واستدل على ذلك، بأن موسى بن عقبة لم يذكر سماعاً من سهيل. حيث قال: ((ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل، وحديث وهيب أولى)).

وقد سبق الإمام أحمد البخاري على إعلال رواية ابن جريج، عن موسى، فقال - كما في "العلل" للدارقطني (٢٠٤/٨) -: ((حدّث به ابن جريج، عن موسى بن عقبة، وفيه وهم، والصحيح قول وهيب)). وقال: ((أخشى أن يكون ابن جريج دلّسه عن موسى بن عقبة: أخذه من بعض الضعفاء عنه)).

ووافقهما كل من:

١. العقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢) فقد رجح رواية وهيب، بقوله: ((وهذا أولى)).

٢. وأبي زرعة.

٣. وأبي حاتم. فقد قالوا في "العلل" (س٢٠٧٨) عن رواية موسى: ((هذا خطأ؛ رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوف، وهذا أصح)).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي مرة أخرى يقول: ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

٤. والدارقطني في "العلل" (٢٠٤/٨) حيث قال عقب نقله لكلام أحمد السابق: ((والقول كما قال أحمد)).

ومما يؤيد ما ذهب إليه الأئمة: أن من روى الحديث، عن سهيل، على خلاف ما روى وهيب: سلك به الجادة المعروفة، وهي سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولو لم تكن رواية وهيب هي المحفوظة، فمن أين لوهيب: سهيل، عن عون بن عبد الله؟!

وقد نص الأئمة على تفرد ابن جريج، عن موسى بن عقبة، بهذا الحديث، ولا يعرف من غير طريقه، وابن جريج معروف بالتدليس:

قال أبو حاتم في "العلل" (س٢٠٧٨): ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه

عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

وقال الترمذي (ح ٣٤٣٣): ((هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)).

وقال البزار: ((هذا الحديث لا نعلم يروى عن أبي هريرة، إلا بهذا الإسناد)).

وأما المتابعات التي جاءت لرواية موسى بن عقبة فلا يصح منها شيء، وبهذا يتضح معنى نفي الأئمة معرفتهم للحديث من غير الوجه الذي جاء عن موسى بن عقبة، ((إذ إنهم يطلقون النفي، ويقصدون به: نفي الطرق الصحيحة. فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك، الطرق الضعيفة)) "النكت على ابن الصلاح" (٢/٧٢٣).

فاتفق الأئمة على توهيم هذه الرواية، ولكن بقي جهة الوهم فيها:

- تقدم قول البخاري: ((ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل)). فهو يشير إلى الانقطاع بين موسى وسهيل، لكونه لم يسمع منه، وكلام البخاري لا ينافي كلام الأئمة الآتي، لأنه استدل بذلك على أن موسى لم يروه عن سهيل، فيكون ابن جريج دلسه، والعهد في ذلك على شيخه.

- ويقول ابن أبي حاتم: ((قلت لأبي: الوهم ممن؟ قال: يحتمل أن يكون من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل. وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث، عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه من بعض الضعفاء)).

سمعت أبي مرة أخرى يقول: ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

واتفقت كلمة الإمام أحمد، وأبي حاتم، والدارقطني، على تجويز أن يكون ابن جريج هو الذي دلسه.

- وزاد أبو حاتم في هذا النص: تجويز أن يكون الوهم فيه من سهيل بن أبي صالح.

فأما احتمال أن يكون ابن جريج دلسه:

فقد ورد التصريح بالإخبار في أغلب المصادر التي خرجت روايته، حتى قال ابن حجر في

"النكت على ابن الصلاح (٢/٧٢٣ و ٧٢٥): ((فقد أمتأها؛ لوجود هذا الحديث من طرق عدة، عن ابن جريج، قد صرح فيها بالسماع من موسى... - وقال -: فزال ما خشيناه من تدليس ابن جريج بهذه الروايات المتظافرة عنه بتصريجه بالسماع من موسى)).

لكن هذا لا يستقيم مع ما تقدم من كلام الأئمة من تجويز أن يكون ابن جريج دلسه، مع علمهم باللفظة التي أدى الحديث بها ابن جريج، فالإمام أحمد أحد من جوز ذلك، مع روايته للحديث من طريق ابن جريج، بلفظ الإخبار! هذا مع شدة تحريمهم، ومعرفتهم بتدليس المدلسين، حتى قال الخليلي في "الإرشاد" (١/٣٥٢): ((وابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ)).

ثم إن الوقوف على اللفظة التي أدى الحديث بها ابن جريج حقيقة، يعسر كثيراً، كما قال الذهبي في "الموقظة" (ص ٤٦): ((وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود، عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة)).

وصيغ التحديث كثيراً ما يلحقها التغير، كما أن التصريح بالتحديث يكون أحياناً وهماً ممن دون المدلس. فالحكم بنفي التدليس بناءً على وجود طريق فيه التصريح بالتحديث فقط - مع وجود كلام للأئمة يحتمله - خطأ!

وأيضاً فإنهم كثيراً ما يعللون الأحاديث، بعله في السند تبعاً لعله يعلمونها في أصل الحديث^(١)؛ ابتعاداً عن تخطئة الثقة، أو توهيمه، وهذا الذي يظهر في هذا الحديث - كما سيأتي قريباً بإذن الله -.

وأما احتمال أن يكون الوهم من سهيل:

فقد قال الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/٧٢٣): ((وبقي ما خشيه أبو حاتم من وهم سهيل فيه. وذلك أن سهيلاً كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه؛ ولأجل هذا قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحد: أحدهما أعرف بحديثه - وهو وهيب - من الآخر - وهو موسى بن عقبة - قوي الظن بترجيح رواية وهيب؛ لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما

(١) انظر: مقدمة "الفوائد المجموعة" للمعلمي (ص ٨ - ٩).

ينبغي، وسلك فيه الجادة، فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه كما هي العادة في أكثر أحاديثه، ولهذا قال البخاري في تعليقه: ((لا نعلم لموسى سماعاً من سهيل))، يعني: أنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه، ووقعت عنه رواية واحدة خالف فيها من هو أعرف بمحدثه وأكثر له ملازمة، رجحت روايته على تلك الرواية المنفردة.

والذي يظهر - والله أعلم - أن علة الحديث فيما ذكره الأئمة ترجع إلى أحد أربعة أسباب:

الأول: الانقطاع بين موسى وسهيل؛ لأنه لم يذكر سماعاً.

الثاني: أن ابن جريج دلسه، عن أحد الضعفاء، فالعهد عليه.

الثالث: أن الوهم من ابن جريج.

الرابع: أن الوهم من سهيل.

ولعل أقواها الثاني، وإن كان لا يتعارض مع الأول.

ولا يغتر بتصحيح الحديث من كل من:

- الترمذي (ح ٣٤٣٣)، فقال: ((هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه،

لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)).

- والحاكم في "المستدرک" (ح ١٩٦٩)، فقال: ((هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم،

إلا أن البخاري قد علله بمحدث وهيب، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن

أبيه، عن كعب الأبحار، من قوله، فإله أعلم)). ووافقه الذهبي.

وقال في "المعرفة" (ص ١١٣): ((هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح،

وله علة فاحشة، ثم ذكر قصة سؤال الإمام مسلم للإمام البخاري، عن علة هذا الحديث،

وأجابه بأنه معلول برواية: موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله،

قوله)).

وعقّب ابن حجر في "النكت" (٧١٨/٢) على قول الحاكم في "المستدرک" بقوله: ((فيا

عجابه من الحاكم، كيف يقول هنا: إن له علة فاحشة، ثم يغفل فيخرج الحديث بعينه في

"المستدرک" ويصححه !! ومن الدليل على أنه كان غافلاً في حال كتابته له في "المستدرک" عما

كتبه في "علوم الحديث"، أنه عقبه في "المستدرک" بأن قال: - وذكر كلام الحاكم المتقدم في

"المستدرک" - ثم قال: - وهذا الذي ذكره لا وجود له عند البخاري، وإنما الذي أعله البخاري

في جميع طرق هذه الحكاية هو الذي ذكره الحاكم أولاً، وذلك من طريق وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله. لا ذكر لكعب فيه البتة. وبذلك أعله أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم)).

- والذهبي في "السير" (٣٣٥/٦)، فقال: ((هذا حديث صحيح غريب)).
فقد أعله الأئمة أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني وغيرهم.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه على وجهين:

١/ فجاء من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٢/ وخالفه وهيب بن خالد، فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، قوله.

والرفع لا يصح عن سهيل ولم يثبت، وهذا الوجه مدلس عنه، وتفرد به عنه ابن جريج، وجهة الخطأ في هذا الوجه، إما لتدليس ابن جريج، أو لنسيان سهيل روايته إياه على الجادة، والوجه الآخر هو الموقوف، وتفرد به عنه وهيب بن خالد. وهذا هو الوجه الراجح في الحديث.

الحكم على الحديث

الوجه الراجح هو الموقوف على عون بن عبد الله بن عتبة وهو أحد التابعين، وإسناد البخاري صحيح، شيخ البخاري فيه موسى بن إسماعيل المُنْقَرِي، أبو سلمة التَّبُودَكِي، ((ثقة ثبت)). "تقريب التهذيب" (ص ٥٤٩).

وفي الباب عدة أحاديث عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، منها:

* حديث أبي برزة الأسلمي قال: كان رسول الله ﷺ يقول بآخرة، إذا أراد أن يقوم من المجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك». فقال رجل: إنك لتقول قولاً ما كنت تقولوه فيما مضى، يا رسول الله؟ فقال: «كفارة لما يكون في المجلس». أخرجه: ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح ٢٩٩٣٧)، وأحمد في "مسنده" (ح ١٩٨١٢)، والدارمي في "مسنده" (ح ٢٦٥٨)، وأبو داود (ح ٤٨٥٩)، والحاكم في "المستدرک" (ح ١٩٧١)، والخطيب في "الجامع" (١٣/٢)

جميعهم من طريق الحجاج بن دينار، عن أبي هاشم، عن أبي العالية، عن أبي برزة، به.
قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٢٠٣/٧): ((إسناده حسن، الحجاج صدوق وثقه
غير واحد، وأبو هاشم هو الرماني، من رجال الصحيحين)). وقال ابن حجر في "فتح
الباري" (٥٤٥/١٣): ((سنده قوي)).

* وحديث عبد الله بن عمرو أنه قال: «كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلس لغو أو
مجلس باطل، عند قيامه، ثلاث مرات، إلا كفرتهن عنه، ولا يقولهن في مجلس
خير ومجلس ذكر، إلا ختم له بهن عليه كما يختم بالخاتم على الصحيفة:
سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك». أخرجه:
أبو داود (ح ٤٨٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح ٥٩٣)، والطبراني في "الدعاء"
(ح ١٩١٥). من طريق سعيد بن أبي هلال، عن سعيد المقبري، عنه، به.
وهو حسن الإسناد، موقوف على عبد الله بن عمرو، سعيد بن أبي هلال هو الليثي،
أبو العلاء، قال ابن حجر في "التقريب" (ص ٣٩٠): ((صدوق)).

* وحديث السائب بن يزيد أخرجه: أحمد في "المسند" (ح ١٥٧٢٩)، قال: حدثنا يونس
حدثنا ليث عن يزيد - يعني ابن الهاد - عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر قال: بلغني
أن رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان يكون في مجلس فيقول حين يريد أن يقوم:
سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. إلا غفر له ما كان
في ذلك المجلس». فحدثت هذا الحديث يزيد بن خصيفة قال: هكذا حدثني
السائب بن يزيد عن رسول الله ﷺ. كما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار"
(ح ٦٩٥٩)، والطبراني في "الكبير" (ح ٦٦٧٣) من طريقين عن الليث بن سعد.
وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٤١/١٠): ((رواه أحمد والطبراني، ورجاهما رجال
الصحيح)).

* وحديث رافع بن خديج أخرجه: النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح ٤٢٧)، والطبراني في "الكبير" (ح ٤٤٤٥)، وفي "الأوسط" (ح ٤٤٦٤)، وفي "الصغير" (ح ٦٢٠)، والحاكم في "المستدرك" (ح ١٩٧٢)، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/١٤١): ((رواه الطبراني في الثلاثة ورجاله ثقات)).

* وحديث جبير بن مطعم أخرجه: الطبراني في "الكبير" (ح ١٥٨٦)، والحاكم في "المستدرك" (ح ١٩٧٠) وقال: ((صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه))، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/١٤٢): ((رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح)).

* وحديث عائشة أخرجه: النسائي (ح ١٣٤٤)، وقال الألباني: ((صحيح))، كما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (ح ١٨٢٧) وقال: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).